

کرامت مطلق ذکر اول بلا قرین
تخمینه راجع دور

حافظ عثمان
۱۱۰



بسم الله الرحمن الرحيم
افتتح الكتاب بالتسمية والتحميد افتدأ بک کتاب المجد رادنه بالقلوة ایتمار القول
صلى الله عليه وسلم

ودعوه عالم سیدنا و سید العرب والعجم محمد مصطفی صلی الله علیه وسلم دار نیادون دار آخره شریف سعاده
و هجرتدن بش یوزیل تمامند دیکنی کلن علماء مصنفینه متقدمین علماء مصنفی در لر
و بش یوزیلدن صکره کلن علماء مصنفینه علماء مصنفین متخرین در لر مع

اختلاف المذاهب و حقیقه میزان شعرانه
طوبخانه قلیج علی باشا مدرسه کتب خانه
وارد رون حاجت مطالعه اولونه

سرمد نام صادر مقدر او صانم
مع کاتبه ص ۵۵۵

هذا فهرست شرح ملتقى الأبحر المسمى بالمعادن العبد الرحيم باشا

كتاب الطهارة ٣	فصل يجوز مطلق الطهارة ٤	باب التيمم ٨	باب المسح على الخفين ٩	باب الحيض ١٠
فصل في التحاضة ومن يسلس البول ١١	باب النجاس ١١	كتاب الصلوة ١٢	باب الاذان ١٣	باب الشروط الصلوة ١٤
باب صفة الصلوة ١٥	فصل في المشروع في الصلوة ١٦	فصل في الجمعة والعيد ١٧	فصل في سنة مؤكدة ١٨	باب الحدث في الصلوة ١٩
باب بيان أحوال الصلوة ٢٠	باب النوازل والنوافل ٢١	فصل في التراخي ٢٢	فصل في الاستسقاء باب ادراك الفرقة ٢٣	باب قضاء الفوليد باب سجود السهو ٢٤
باب صلوة للزوجة باب سجود ٢٥	باب صلوة للزوجة باب سجود ٢٥	باب صلوة للزوجة باب سجود ٢٥	باب صلوة للزوجة باب سجود ٢٥	باب صلوة للزوجة باب سجود ٢٥
باب فكاة السنة باب الفطر ٢٦	باب فكاة السنة باب الفطر ٢٦	باب فكاة السنة باب الفطر ٢٦	باب فكاة السنة باب الفطر ٢٦	باب فكاة السنة باب الفطر ٢٦
باب القد ٥٥	كتاب الطلاق ٥٦	باب التعليق ٥٦	باب الرجعة ٥٦	باب الخلع ٥٦
باب القاء ٥٥	باب ايقاع الطلاق ٥٧	باب ايقاع الطلاق ٥٧	باب ايقاع الطلاق ٥٧	باب ايقاع الطلاق ٥٧
باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥
باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥	باب القاء ٥٥

باب في
الصلوة
١٤

مطل
الغلب
٣٣

٧٧٦



٧٧٦

Süleymaniye U. Kütüphanası	
Kismi	Mad 21
Yeni Kayıt No	
Esk Kayıt No	776

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي من علينا باحياؤه طهارة القلوب باداء الواجب وقضاء الفوائت وكفارة الذنوب والعتق
على النبي الذي نرى عزه عيانا العيب وعلى الله واصحابه الذين قاموا في اجارة العيوب **اما بعد** فان الراعي
عفو ربه الكريم بالغنى والعيش عبد الرحيم بن ابي بكر بن سليمان السلواتي يقول بعونه الله ان كتاب
الموسم بملقى البحر كجاري بان لا يكتب اليه بملقى البحر فانه يجمع تحت رعايته كنز كنوز الهداية بل يحفظ
حفظ في حمله الكنوز وموز العنايه وما يسطر تحت زواجر كرامته من قرطيس اليك كالقربى المبسوط تحت
جور فرايس الجناح واشجار سطوة بحريه من ينه انوار العباد التي يشرب منها المرقون بقوارير انظاره
الاستفاده وانوار اعجاب النظيفه انوار عرافيه ياكل منها كل الشجر الذي لهم اخبار فرافيه واقبته الفاظه
الطبوعه لعنايه الجذيله الانيقة كتاب ينسج من خضر على الحور الجميلة الكثرية والفطرات القازله من سحابة كل في بحر
الاعتقالات تلك الى الطبوعه في اصداق صدور الفحول حاصل ان هذا الكتاب ملقى لبحار الجواهر الذي لا يقتصر فيه
اله بسفن افكار الفواخر حتى ان بعض القائلين عن كيفية هذا البحر العجيب حسيبوا انهم من اجلوا اصحابنا
الفكر القوي فركبوا على سفن افكارهم بلوان المسماه وطاروا وقبحوا في ذلك البحر من زيلها باهات
الافتخار اله ان تلطم امواج ذلك البحر الرضيه التقابل كسكر كره في تلك السفن وجعل اجزاء قرنيه التواحل
وبعد ذلك لم يتجاسر احد من اصحابنا فواخره فكار بان يقتصر في ذلك البحر ويأخذ من الجواهر انظاره فكارا على ما كان
وبقا الجواهر في الطلب وتوقد افئدة الطالبين الراغبين في هواجر الطلب ومن هذا ابنت نفسه ان يبقى الجواهر في
قران الحوام ويتوقد افئدة الطالبين الراغبين في نيران الاخران فاردت ان اقتصر في ذلك البحر بسفينه
فكرى السيد واجمع منه الجواهر واضرب على صدره صدري السعيه وافق بعد ذلك غطاء تلك القندرة
بيد اليك وايضا ما فيها من الجواهر حتى يبقى احد بقيد الحرام لكن ما اعترض في احوال العصر من عدم الوفاء ما
وعرض في عامه الناس في دواهي الخزن والخسران منعتني عن ذلك لانه يحتاج الى مزيد تحقيق للافكار وموقوف
على قوة تمييز الودع وتدقيق للنظار وكل ذلك منوط باله من والاهم وضع الدواهي التي هي مرطبه باجراء

الدوام ومنع المناهي وما من قديم هذا الزمان ما فعل المنع والوجراء حتى افعل ما اردت بملوزمة الطبع والهراء
في هذا الزمان في ناحت المنع مدة الزمان راجيا من الكريم الوهاب ان يحسن حصته من الامان اجابني بمن
تعاين بقدمه الايام على صفة الاعتدال وتباعد احوال كافة الايام عن صدق الاختلال وزال الخسوف عن
قلوب عامة المفسدين ووقع الصلح في جيوب كافة المسلمين وانقشع رياح الدواهي عن الخاطر والافهام
تجنب ظلم الشواير والغموم عن الضمائر والهوام حتى جعل السعة الناس بنشر ثنائيه منطلقه وراقب العلم العلوم
باعباء عطائه منطوقه الوهب والسلطان السعدا اعظم والخاقان الاكرم البجدا الفهم الامام القنبر بالقدره
الريانية والخلقة المعنوية العزة السنية المفضي من الميراث الجليلين المقيمين وحاجه القليلين الجليلين
العظمين السلطان ابن السلطان احمد خان ابن السلطان محمد خان ابن السلطان ابراهيم خان لزالست
اعلام الشريعة مرفوعة بدوام دولته واله كوام نافذة على رضى المراد بقوام عزته فخرت عزناوية المنع على مقامنا
للخلق ورأيت في وجوههم نظرة التعميم ومكافات الحق بان عطل مشاهدة الفنون ومعاهد قهر اوسد
مصادر الميكن وموارد هازجاء ورفع ظلال اصحاب العيش والعناد ورفع كدورات ارباب الطغيان والفساد
ربط اقدام غربان الظالم بسلاسل الكفاية وفتح رياض العدل بفتح الجلال العنايه وبسط اجنحة الامن
والامان على عامة الاقام وضرب خيام النظام على مفارقتة اله قوام حتى انطش وهر المفسدين عز اله مهمل
واله قطار وانقش فساد المديريه الى جفون الدبار واله كوار وامثلة بطون الخاطر واذا بالمر بالسرور
والاستبهاج وتبوء اخزان القلوب فزارها بالجور واله متزاع وتلاوه في سرادق الجلال انوار السعادة
ازهر في حواشي الكمال لبحار الكرامة ونفذ احكام الشرع الشريف على الحق اليقين وانظم العالم واطمن قلوب
الخلق اجمعين ويكون كل ذلك ببيان السلطان المشار اليه ومزيد كرمه من عني صديق مهمي الى اجل هدية لسعد
مقدمه فاخرجت جواهر ملقى البحر يمين حضرة العلية واجتذرت في جعلها تحفة هدية بسدة
السنية لانه هدية تعادل هدايا كافة المهتدين للزوم واللؤام والوزراء وعامة المقيمين فميشها
بالعادل يمين هذه الحضرة العلية فخرت الله على ما وفقني من نعمة تلك الهداية الجليلة ما حدث في ذلك الابدان
قلت **بسم الله** كما قال الصنف بعد ما انتهى بالتسمية للحمد لله اعلم ان في هذه القام طائفة من
الكلام مفكوة في اكثر شروح العلم الكرام ككتنها مختلطة باوضار القيل والقال متلخخة باوساخ الخلف
والجدال مع انها كثيرة المنة قليل الجدوى بل عديم العونة على الحق خلو صحتها ان جميع المحامد مختص به
تلك كيفه فان ما كسبه العبد من الخليل الذي يستحق به كماله يكتفى به بتوفيقه وكما ومن هذا يتبع ما ابتداء
وصف نعمة التوفيق العظمى سيما في مقارنة حمده التي هي موضع تعداد نعمة فقال الذي وفقت
اي جعلك موقفين للنفقة في معرفة الفقه شيئا فشيئا المحتاج اليه في امر الدين على هو وضع الشرع
سائق لذوي العقول مع اختيارهم الحق الى الخير بالذات انما خصه بالذكر من بين النعم اسماء الاجل
افيه نظام الدنيا وقيام الدين واسارة الى قوله عليه الصلح والسلام من يرد الله خيرا يقدره في الدين
مع ما لا يخفى من براعة الاستهلال لا ذكر تلك النعمة للجليل افقته الشوق والغرام ان يطيل ذكرها ببعض

والله هو الشاه باللسان على جميع الاختيار من الامام او غيره

احسن المصنف في اول تصنيفه بالتعبد اقتداء بكتاب الله الحميد
وامتنان لا تقوله عم تحلقوا يا اخلاق الله وشكر الله على
صيرورته هديتنا بفضل الاله

التفقه النظم وهو الفهم بالتكليف
والحجج الطريق سره
التوفيق تيسير اسباب الطاعات
التوفيق جعل النعم مفاق للاسباب
وهو انعام الله وقيل لانه ايهام الخير

المطابقة موافقة
وامر قبول اعمك وانقياد
الظهار انما

الدائمة باشه دماغه وانجه يادجي اختري
وشه يارمي

قوله ومحمد بن قيس بن الحارث بن
سأه روشن يعني أبا جعفر

والرهداية ما يوصل الى المطلوب

اصل طالبین
افسانه ایله
نور دوزخی

ذلك

المقارنة قوشلوق
يعني ايرليوب مصاحبت
اتلا

ایک عالم ارتداد چہدا
معنی قدرت و وقار

19

من اولها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع ولو بدليل وغاية تكمل النفس بذلك العلم والعمل به اعتبارا
كان وانما على السعادة والوضوء افعال للكافرين في العبادات والمعاملة والمخدودا في بحث فيه عن
احوالها ويقدم في البحث عنها على ما هو في احوال العبادات والعبادات ويقدم من بينها احوال الصلوة لانها تالية
اليمان ويقدم من بين شروط الصلوة المتقدمة عليها احوال الطهارة لانها شرط لازم للصلوة في كل اوقاتها ولذا
شرح اولها في احوال الطهارة فقالت كتاب الطهارة اعلم ان لكل معنى الكفا والاعراب واصافته احوالها في
معناه انه في اللغة الجمع بمعنى الجمع كالتيين بمعنى الميوس تسمية للفعل وبالمصدر على التوسع الشائع وفي اصطلاح
الصنفين جمع مسائل مستقلة مستقلة على انواع اولها في اعرابها خبر يستلزم حذف وفيها صنفان اثنان صنفان بالاضافة
التي هي مقتضية للمركب الاضافي الذي هو بينا الاحكام بينه وبين الطهارة كما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر
الرسول اي من اثره ففرس الرسول تقديره من جملة مسائل مستقلة مستقلة على انواع اولها في احوال الطهارة
والطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع النظافة عن النجاسة حقيقة كما وهي النجاسة او نجاسة وهي على نوعين
الحديث فالاول على ثلاثة انواع طهارة النجاسة عن البدن والنوب والنجاسة والثانية على نوعين كبرى وصغرى كبرى الغسل
اي النظافة عن نجاسة كانت او حضا او قفاسا وصغرى كبرى الوضوء اي النظافة عما ينقصه وكل واحد من
تلك النوعين واجب بدليل والعادة ان يذكر الدليل بعد كون المصنف ابرم الصريحة على تقديم دليل وجوب
الوضوء على قولها العادة ليقع الابداء بكلام الله تعالى وما للتبيين على حال العناية للفقهاء شيئا للدليل حتى
لا يقع معرفة المسئلة من غير دليل من الفقه فقال ما بينهما الذين امنوا اذا قموا الى الصلوة فغسلوا وجوههم
وايديهم الى المرافق وامسحوا برؤوسهم واجلهم الى الكعبين وعلى هذا يكون المعنى ان الوضوء فرض فوطئة الص
ان يبين فرضية الوضوء ثم يشرح في تفصيل فرائضه على ما نطق به الآية لكنه شرع ابتداء في تفصيل فرائضه
من غير شرح في باب فرضية وقل فرض للوضوء بناء على ان المأخوذ في الآية تفصيل فرائضه فرضية من نفسه
لانها من ضرورات الدين في كل عصر من عصور محمد صلى الله عليه واله الى هذا الدين ومن هذا يتبين ان الفاء التقريب
واندفع ما قيل من ان الفرض ليس من صنوع العلم بل من محله فالقول ان يقول غسل الأعضاء الثلاثة فرض ثم علم انه لما
كان لهذا العلم موضوع كلي كاي شيء انفا كذلك كان له محمول كلي ينبغي بهما ولو بطريق الاجمال فيقول الحق لا محلي
لحكم متشوع اصلها كان او فرعيا بانها انواع كلية فرض واجب سنة مستحب مباح محرم مكروه مفسد
بفعل مشروع فيه فالفرض لغة التقدير وشرعا ما ثبت بدليل قطعي انه ان القطعي على ما يقع الاحتمال اصلها
حكم الكفا ومتواتر السنة وما ثبت به سمي فرضا قطعيا اعتقاديا وعلى ما يقع الاحتمال التام في كل شيء من ذلك
والمتن والخبر المشهور وما ثبت به سمي فرضا ظاهريا علميا وحكم القول الثواب بالفعل والعقاب بالترك وبلا
عذر والكفر بالانكار وحكم التام الحكم الا في الكفر والانكار والواجب لغة اللزوم وشرعا ما ثبت بدليل
فيه شبهة وحكم الحكم التام في هذا معنى خاص للواجب وله معنى عام شامل القسمي الفرض مذكور في محله والسنة لغة
الطريقة وشرعا ما اوجب الله تعالى من تركه مرة ومرة وحكمها ان يكون فاعلا ما شاء وارتكبا ما شاء ويزيدا
ان كان هديا وانما ان كان فاعلا فلا يكون تاركها ضالة ولا مبتدئا فما هذا ما ذهب اليه المتقدمون وانما ما ذهب اليه

ط
اعتار لفظ كتاب على باب لان فيه معنى الجمع يقال كذا كذا
اي جمعت والباب بمعنى النوع وكما ان الفرض بيان انواع
الطهارة لا نوعا وانما لم يجمع الطهارة لانه مصدر
والاصول فيه ان لا يشترط ولا يجمع خصوص الطهارة بالبداية
من بين شروط الصلوة كقولنا هم لانها لا يسقط
بعذر ونسب وجوبها الصلوة بشرط الحدث
البحرين

المأخوذ فان السنة على اطلاقها لا يختص بسنة النبي صلى الله عليه واله بل هي سنة كل من قبله من الانبياء
المشايخ ايضا حتى لا يتعين احدها الا بقربنية والسنة لغة في كل شيء وانما يتجوز في الشئ ان
يجوز وشرعا ما اوجب الله تعالى من تركه مرة ومرة وحكم القول الثواب بالفعل والعقاب بالترك وبلا
عذر والكفر بالانكار وحكم التام الحكم الا في الكفر والانكار والواجب لغة اللزوم وشرعا ما ثبت بدليل
فيه شبهة وحكم الحكم التام في هذا معنى خاص للواجب وله معنى عام شامل القسمي الفرض مذكور في محله والسنة لغة
الطريقة وشرعا ما اوجب الله تعالى من تركه مرة ومرة وحكمها ان يكون فاعلا ما شاء وارتكبا ما شاء ويزيدا
ان كان هديا وانما ان كان فاعلا فلا يكون تاركها ضالة ولا مبتدئا فما هذا ما ذهب اليه المتقدمون وانما ما ذهب اليه

المأخوذ فان السنة على اطلاقها لا يختص بسنة النبي صلى الله عليه واله بل هي سنة كل من قبله من الانبياء
المشايخ ايضا حتى لا يتعين احدها الا بقربنية والسنة لغة في كل شيء وانما يتجوز في الشئ ان
يجوز وشرعا ما اوجب الله تعالى من تركه مرة ومرة وحكم القول الثواب بالفعل والعقاب بالترك وبلا
عذر والكفر بالانكار وحكم التام الحكم الا في الكفر والانكار والواجب لغة اللزوم وشرعا ما ثبت بدليل
فيه شبهة وحكم الحكم التام في هذا معنى خاص للواجب وله معنى عام شامل القسمي الفرض مذكور في محله والسنة لغة
الطريقة وشرعا ما اوجب الله تعالى من تركه مرة ومرة وحكمها ان يكون فاعلا ما شاء وارتكبا ما شاء ويزيدا
ان كان هديا وانما ان كان فاعلا فلا يكون تاركها ضالة ولا مبتدئا فما هذا ما ذهب اليه المتقدمون وانما ما ذهب اليه

قصاص الشعر
ساج بتدكير لغة

الغذاء سفل باغ ويولر لغة
هو الذي يبول الاذن

كعب ايق طيوش لغة

والثالثة اكثرهم والواكثر حكم اكل كفته في حيز المنع دون هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعبر عن مافقدوا ولذا
صدره بلفظ غير الاربع ولو لم يرد اصبع اى ولو وضع اصبع اذات بله على السقف باقرب الاربع واصبعين كفى ذلك
لا يحن السبع هذا الوجه لو ان ما على الاصبع بعد وضعه اى مستعمله فلو يسقط الفرض باصابعه في حال مدهم
ولغيره من سبعة ربيع ما يكون بشرة الوجه ويستعمل في الحجة لانه لا يقطع غسل باحة الدم المواجهة اوله غسل وجب
مسحه كالجسيرة والنسوح لا يجزئ شعا به فيقصد بالربع كسح الوجه والاصبع ان يفرس مع ما يلبس في البشرة ويستعمل في الحجة
لانه وفيه هذا العضو قبل نبات الشعر الغسل قد سقط بعدة وانتقل الى خلفه وهو السبع اى مع ما يلبس في المسترسل
وهذا لانه اذ ليس من الوجه فلا يجب ايهال الماء اليه ولما اقتضت التاليف على اقوم السن اورد في الفرض بذكر السن
فقال وشتا اى شتا الى شتا غسل اليدين في شتا فقط كان او غيره دون غسل الغسل وهي احتمال مسأله ولو ساخه
موجودة في غير الشق فقط ايضا الى الرجلين ابتداء يعني ان شتا الى شتا اليد باليد بغسل اليدين الى الرجلين وانما سلمها
فانه فرض اشارة اليه في اصل شتا ايضا التسمية ابتداء اى اليد باليد بذكر اى شتا باى صفة كما قيل انها
اى البداية بالتسمية مستحبة قال في النهاية وهو الوجه ان مستند السنة الواحدة الضيقة كفته اكثر من ذكره
طرق الضيق تؤدى الى الحسن ولذا ذهب كثير من المتأخرين الى تباعدهم النص وجاء في استجابه بلفظ غير الاربع وشتا ايضا
السواك اى الكتيك عند المضغطة والمراد من السواك على قطع عرض كسنا طولها الخشبة الحلق الضرر بالثنية
ومثله يرمى عند الوضوء وينبغي ان يكن في شجرة في غلط الخشبة وطول الشبر وعند الضرورة يعالج بالاصبع
وشتا ايضا غسل القدم ثلثا وذلك بادارة الماء في القدم حتى يصل الى جميع مفاصل بحيث يأخذ لكل قدم ما وجدنا
وغسل الاثنتان ايضا هو يجب الماء بالنفس حتى يصل الى الماء عينا كذلك وشتا ايضا تحليل الحجة
اى اذ حال الاصابع في خللها في الذنوب في غسل الذنوب في غسل يدي ظهر الكف الى عنقه بعد ثلثية غسل الوجه
وتحليل الاصابع ايضا في اليدين والرجلين بعد التلث وبعد وصول الماء الى اثنائها بدون التخليل واما
اذا لم يصل بدونه فهو فرض وكيفيته في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين انه يخلل بخنصر يده اليسرى
فينبذ من خنصر رجله اليمنى ويخلل على الترتيب من اكر غل ويختم بخنصر رجله اليسرى وهم وى هذا القول المختار
وقيل هو في الحجة وقضيه كفته عند الامام ومحمد بن النعمان كفته انما تكن لو كمال الفرض في محل ودخل الحجة ليس
بمحل الفرض كونه شتا ثابتة بفعل النبي عم ولذا صدره بلفظ غير الاربع وشتا ايضا تلت الغسل اى يصير غسل
الاعضاء المفصلة مرة ثلثا بان يغسل اربعين وشتا ايضا التلث اى قصد القلب بالوضوء او رفع الخش
او امتثال الامر في ابتداء الوضوء وشتا ايضا الترتيب النصص عليه كما ذكر في النص وشتا ايضا استبعاد اليدين عن السبع
مرة لانه اكمل الفرض وكيفيته ان يضع كفته واصابعه على مقدمه لانه ويمد الى قضاءه على وجهه ويجمع جميع الراى
وقيل هذه الثلاثة التنية والترتيب والاصبع مستحبة لكن لو سئل اى من هذه النصوص المشايخ متظافرة
على السنة ولذا صدره بلفظ غير الاربع وشتا ايضا الاول اى الواو اى بين افعال الوضوء بحيث يكن غسل المتأخر
او مستحب قبل ان يحق التقديم في اعتدال اليد او شتا ايضا مع الاذنين داخلها لاتبائية وخارجها لابهاميه
بما للرجل لانه وجدنا علم الدليل على كون هذه الامور المذكورة سنة مواظبة النبي عم عليها مع التواضعا

البشر فظاهر الانسان وجلد الانسان رطب

ط
وَالسَّنَةِ مَا وَاضَبَ إِلَيْهِمْ
نَحْنُ
سَلَّمَ

الرَّسْفُ بِلَاءٌ
لِقَوْمٍ آخَرِينَ

وَأَتَمَّا قَالَ يَمِيَاهُ وَلَمْ يَقُلْ يَمِيَاهُ جَمَاءٌ ثَلَاثٌ لِيَدَّلَ عَلَى أَنَّ
الْمُسْنُونِ الثَّلَاثِ يَمِيَاهُ جَدِيدٌ وَأَتَمَّا كَرَّرَ يَمِيَاهُ
لِيَدَّلَ عَلَى تَجْدِيدِ الْمَاءِ صَدْرَ الشَّرْحِ

الولاء وعقبه

لِلْمَوَالِاتِ دُوسِتِ لَشَمُوقِ

وہمکتہ

بِالْإِسْتِغْسَاءِ بِالْمَاءِ فِي غُسلِ الْأَعْضَاءِ

[illegible]

يا ابتداء اجزاءه وجلد التبريد ليجازية عند لقائه في الحيزين فانه رجس والليل طاهر العين فيعلم جلده كالسبع عند
 الامام والي يوصف وعند محمد كل خنزير قالوا ما طهر جلده بالذبح طهر جلده بالذبح الشريعة له منها ما تفتت من شرب
 للجلد بالوطبات كما ان الدباغ دافع للوطبات وكذا طهر به الحية وان كان لم يكل هذا المختار بعض المشايخ وقال
 اكثرهم بطهر جلده بها ولا يطهر لحمه والعمدة في الذهب فيمنع لفظه قالوا على ما تفتت في الدباغة لا يفتت الا عند هذه
 المسئلة لو ان المسئلة التي متفق عليها فلو قال ما طهر جلده بالدباغ طهره بالذبح قالوا وكذا الحية وان لم يكل الحية
 وشعر الميتة وهي ما زال روجها بلون تركية والمراة با غير الخنزير وعظمها وعصرها وقربها وجافها طاهر لان الحيوة
 لو تكل به فلو تكل الموت فلو يتنجس اذا لم يبق رطوبته واما اذا بقيت فنجس وكذا شعر الانسان وعظمه لانه
 لا يجوز به الا تنقطع ولذا افرده بالذكر فيجوز للصلي القبله مع ما منع شئ من ذلك وان جاز في الميتة لم ينع
 المتاني وهو النجاسة وبول ما ياكل لحم نجس نجاسة مخففة عند الامام والي س حلو فالحمد فانه طاهر عنده في شرب
 مطلقا ولا يجوز ان يشرب عند الامام ولو كان الشرب للثداوي لانه نجس والتداوي وان كان حراما فاصح
 في بيان الاحكام الا ما رواه سار اما في الشرب بقوله شرب البكر اي ما منها سو كان في القليات او في الامعاء
 والمراة بها سمانا دون عشر في عشر لو وقع نجس مخففا كان او مغلظا رطبا كان او يابسا قليلا كان او كثيرا الا
 ما استثني لكان الخرج والضرورة وهو ما افاده بقوله لا تنزع نجس بغيره وهو للبول والفضة والعز وروثه وهو
 للفرس والحمار والبغل وحشي وهو للبقر ولا فرق بين صحيح هذه الاشياء ومنكسر من السموات والضرورة الموجبة
 للعفو ما لم يستكثر اذ ضرورة في الكثير وهو المستكثر المتأخر له تنزع اشياء نجس حراما وبها نجس عصفور فانه طاهر
 اجماعا ولما ذكر مطلق النزع لوقوع النجس مع في بيان مقدار النزع وبيان الاحكام وقت وقوع النجس وقدم بيان الاحكام وقت
 الوقوع لانه سبيل للنزع فقال واذا علم وقت الوقوع اي اذا وجد في البرد ونفس ميتا فان علم وقت الوقوع حكم على
 الميت بالنجس من وقت اي وقت الوقوع بانه اتفاق واذا لم يعلم وقت الوقوع فميتة وليس له ان يتنزع الواقع
 اول تنفسه يعني حكم على الميت بالنجس باعادة مؤاخرات في يوم وليلة لان عدم الانتفاع دليل على حيته فيقتل في يوم
 وليلة اذا ما دون ذلك ساعا لا يكون التقدير بالتقارب وحكم ايضا على الميت بالنجس من ثلثة ايام ولما لم يأت انتفاع
 الواقع او تنفسه عند الامام هذه الانتفاع دليل التقادم فيقتل في ثلثة ايام ولما لم يأت انتفاع الواقع او تنفسه
 بالايام واقلها ثلثة وقاله حكم على الميت بالنجس من وقت الوجدان ولا يعيد شيئا من صلاته ما لم يتيقن ان وقتها
 منها وهو في طهره لان طهره البكر متيقنة ووقع للشك في نجاسته واليقين لا يزول بالشك واما بيان مقدار النزع
 فشرع فيه بقوله وعشرون اي ينزع عشرون دلو او سطر من ماء البئر وجوبا في يوم واحد وفي ايام متفرقة الى ثلثين
 دلو استحبيا باموت نحو فارة فيها او عصفور او سائر من بعد اخرجها وينزع اربعون دلو او سطر منها وجوبا
 كذلك الى ثلثين دلو استحبيا باموت نحو حمامة فيها او جاجة او سائر من بعد اخرجها وينزع كل اى كل ما فيها
 بنحو اى يموت بنحو طيرها او شاة او ادمي او انتفاع الحي في فيها صغيرا كان او كبيرا او تنفسه بعد اخرجها هذا
 انما يتحقق ان امكن نزع البئر واما ان لم يكن نزعها بان كان موضعها فانه ينزع منها قدر ما كان فيها من الماء في وقت ابتداء
 النزع ويبقى في ذلك بنزع ما في دلو وجوبا الى ثلثة ايام وكل ما احتج بالان غلب ماء الدار له يزيد على ذلك وبعد

يا طاهر للامام كل من الايمان لا يجوز فاختار في النجس
 عن قاضي يوسف فانه يجوز عنده للتداوي

روي عن
 طاهر علم
 كونه

سائر

الفتوى مشتق من فتا وهو بمعنى شاب اي كبيت

هذه

قيوامه

هذه الاعمال بطهر البئر ويطهر بطهران الدلو والرياء والبكرة وبواحي البئر ويد المستقي ان نجاسة هذه
 الاشياء بنجاسة البئر فيكون طهرها كفها نقيا للخرج وما زاد على الوطء وهو المستعمل في بلد احسب به يعني انه
 يعتبر فيه دلو او دلو او دلو او دلو الطين صرف الى المعتاد وهو الوطء ان النجاسة للعدا دون الصور فلو
 نزع مثله بدلو كبير بعشرون دلو او سطر من واحدة في الفارة جاز لوصول الماء وكذا ما نقص عنه وقيل
 يعتبر في كل بئر دلو المستعمل واما في السار فشرع فيه بقوله وسور وهو البقية بعد الشرب والكل وهو
 اربعة انواع طاهر ونجس ومشكوك ومكروه والاصل فيه ان ينظر الى ألعاب السير فان كان ألعابا راضية
 طاهر وان كان نجسا فنجس وان كان مشكوكا فمشكوك وان كان مكروها فمكروه كراهة تنزيه فاذا تم هذا
 فسور الدلو في الطاهر الفم سو كان جينا او حايضا او نفسا او صغيرا او كبيرا او مسلما او كافرا وسور الفرس
 وسور ما ياكل لحمه فطاهر في طاهر غير متغير عما كان عليه به اتفاق كل من طهره ويلحق به سور ما ليس له
 نفس سائلة مما يعيش في الماء وغيره وسور الحمار والخنزير وسور البع والبعوض نجاسة لحرما فيكون اللعاب المتولد
 من النجس نجسا وسور الهرة النجس يشرب في كل افة والذجاجة المخلوطة اي الغير المحبوسة وسور الطير يكون
 البيت كاحية والفارة والعقرب والورقة يكره اي يكره به النجس في عند وجود الماء المطلق وسور البغل الذي
 كانت امة انا والجار مشكوك في طهره يكره على الاصح يتوضأ باي بسور كل واحد من البغل والحمار ان لم يجد من
 يريد الصلوة وهو محدث غير اى غير سورها ويتيمم لانه في التيمم فقد شبهه العمل بالخلع وجوبه اصل
 في التوضي وحده شبهه استعمال ما ليس بطهر وفي كل منها ترك الة حياط فيجوز بينه وبين التوضي بقاء بقاء
 واما منها فقدم جاز لصلوة التي وهو الطهر باليقين لكن الذي تقدم التوضي ليجوز عن الخلو وعرف كل
 شئ كسوره في الاحكام المذكورة لانهما يتولدان من واحد فاذا احدهم احكم صا وان لم يجد من يريد الصلوة
 وهو محدث الا ان يمسح التيمم بان كان كل ارقا سائلا كما لا داعي من سور غير مطبوخ يتيمم له جل صاوة وايضا صا
 عند اى من علمه بآية التيمم وبه يقف وعند الامام يتوضأ به ولا يتيمم علمه بحدوث ليلة الجن وعند محمد
 يجزئ منه ما دون آية التيمم وحديث ليلة الجن وجب الوضوء والتاريخ بينه وبين الجهرول فيجمع احتياطا باب
 التيمم واليا لغير النزع واصطفاه كانه في السائل فتش على الكفا واعرابه واصفاته كما في الكفا والتيمم لغة التيمم
 مطلقا وشرعا القصد الى الصلوة في بعضها فخصوا على قصد التيمم بشرائط مخصوصة يتيمم السائر ومنه وهو
 خارج للمصرك خرج للوحثاش والواخطاب بعده عن الماء الكفا في لطهره لانه من له مياكل اى بعد ميل وهو
 تلك الفرس والفرس من ثلثي عشر الفخطوة انما يتيمم لاجل ذلك ودعا لما يلحقه من الخرج او يتيمم من خوف غلبة
 ظن او لقول مسلم حاذق في اذنه باستعمال الماء او خوف بطون بئر لانه ما يحصل له عند خوف هذين من الخرج فوق
 ما يحصل له عند بعد الماء او يتيمم في فلاة او سبيح او عطش لانه كل واحد من هذه الاشياء مغلظة الهولك
 وعطش رفيقه وادبه وكلية عطش فله في ذلك بين ان يخاف في الحال وثاني لئلا يتيمم لفقيد الة
 يحصل بها الكمال والدلو الخليل اذ لم توجد في جود الماء وعندهما ما يتيمم اي يتيمم بطهران كان في نجس
 الارض لم يكن مكان في غيره والقانون الفاروق ان كل ما يترق بالثا فيصير رما كالا شعر بالخشيش وينطبق

قاتو

القصد صحيح

بطور يره بركم وكج او كمنق

النفس في الثلث هذا ما به الحيف والكيفية وحكم اتاكيتة فما افاده بقوله واقله اقل مدة الحيف ثلثة
 ايام بلياليها الثلثة عند الامام ومحمد بن ابي سفيان وان واكثر الثالث ولها قول علي من اقل الحيف
ثلثة ايام واكثره عشرة ايام واما كيفية فينبه بقوله وما اى دم نقص عن اقل او اوجز اكثر الحاجة
 فان تقدير الشئ يمنع الحاق غيره به وما تراه من الالوان الى ان الدم كالسواد والخمر والصفرة والحمرة والكل
 والتبرية في مدة اى في مدة حصة سواها لياض الحاقه فهو حيف لما روى عن علي بن ابي حمزة اجعلت ما دونك ليس
 الحاقه حصة وكذا الظاهر المختل بين الدمين حاله في مدة حصة اقل والاكثر ان استقال الدم
 مدة الحيف ليس شرط بالاجماع فيعتبر اقله واخره واما حكمه فقال في ثبوتها وهو اى الحيف يمنع الصلوة والصوم باجماع المسلمين
 وتقضي الصوم ونحوها اى الصلوة وان فيها حرجا دون الصوم ونوع ايضا دخول المسجد ونوع ايضا الطواف
 ان كان خارج المسجد على ما صرح به الزاهدى وينبغي ايضا قربان ما تحت الزاد من المرأة وهو ما بين السرة والركبة
 هذا عند الامام والى من وعند محمد بن يعقوب فان الفرج فقط ويكفر مسهل وغيره لا يوجب حرمة ثبت بنقل قاطع
 وان انقطع دم حصة حقيقة او حكما كن جاز من تمام العشرة اى وقت تمامها حل وطهر قبل الغسل اذ لا
 مزيد للحيف على العشرة وان انقطع اقل من العشرة ووفق الثلثة وكان لا ينقطع على عادتها لا يحل وطهر حتى يغتسل
 لو ان الدم يكثر رتابة وينقطع اخرى فلو بد من الغسل ليتبرج جانبها لا ينقطع او بمعنى غيرها اذنى وقت صلوة
 كاملة والردا لم يسع الغسل والتمحيص لو ان الصلوة صارت ونافى في وقتها فظهر حكمها وان كان اى ما انقطع
 لا يقل من العشرة وكان لا ينقطع دون عادتها لا يحل وطهر وان لم يصل اغتسل الى ان ياتي عادتها لو ان العود
 الى العادة غالب كان الاحتياط في الاجتناب اى اقل الظاهر الذي يوجب بين الحيفين خمسة عشر يوما اجماع
 الفقهاء ولا خلاف له كونه لثمة قد تمتد الى سنة وستين وقد لا ترى الحيف اصد له فلو يمكن تقديره الى عند نصب
 العادة في زمن الاستمرار اى لا حد له كثر الظاهر اذا استمر بها الدم فاجتمع الى نصب العادة فقبله واطهر
 للضرورة والبلوى العظيمة ثم اختلفوا في مقدارها والاصح يقدر بسنة اشهر الا ان شئت ان الظاهر بين الذين
 اقل من ادى مدة الحيف عادة فنقصنا من ذلك ساعة فاذا طلقت تنقضي عدتها بسبعة عشر شهرا ثلثة ساعا
 لجواز ان يكون طلقا في اول الظاهر فيحتاج الى ثلث حصة والى ثلثة اطراف ثمانية عشر شهرا ثلثة ساعا واذا زاد
 الدم فيمن كان لها عادة على العادة اى على عادتها المعروفة فيادون العشرة فلو لم امان جاوز الدم الزائد العشرة
 اولا فان جاوز العشرة التي هي اكثر مدة الحيف فالزائد كل استحاضة لمن الزائد على العادة يحل على اذا
 على العشرة فيلحق به والى وان ايجاز الدم الزائد على العادة العشرة فيحقيق اى فالدم الزائد على العادة حيف
 لو ان ما تراه في ايام عادتها حيف يقينا فالخبر بالزائد على البقاء دليل الحيف وهو رؤية الدم في مائة وكانت
 مبتدأة وهي التي لم تحقق قبل ذلك وقد زاد الدم على العشرة التي هي تمام مدة الحيف فالعشرة التي زاد على الدم
 حيف والزائد استحاضة لا تمنع صلوة ولا صوما وطهرا والنفس بكسر الزون لغة ولادة المرأة تسمى بالدم كما تسمى
 بالحيف واصطلاحا دم يعقب الولد الخارج من القبل وكان صهيحا او منقطعاً وحكمه حكم النفس حكم
 الحيف في جميع ما تقدم انه النفس كالحيف في تجديد النية فاحتاج الى براءة فقال لا خلافه

عود بالار شسوكم ريسا لو كنك عن الحيف
 قل هو اذنى فاعتزلوا النساء في الحيف
 ولا تهرجوهن حتى ينظرن فاذا نظرن
 فالتوا بينهن من حيث امركم والله لا يحب
 التوا بينهن ويحببت المنظر

جاء النفس قبل خمسة وعشرون
 وقيل احشوا وقيل زمان
 ولو بساعة من ربه

اى اقل مدة النفس كما كان لا يقل الحيف ان خرج الولد دليل خروج الدم من الرحم فاعنه امتداد وجعل
 دليله على نجاسة الحيف فانه اشترط فيه امتداد الدم ثلثة ايام ليدل على ان ذلك الدم من الرحم واكثره اى
 اكثر مدة النفس اربعون يوما ان عرفت صلوه وقت النفس اربعين يوما وما تراه الحامل من الدم
 حال الحمل وعند الوضع ايضا قبل خروج اكثر الولد كل استحاضة ولو ان زاد الدم على اكثر مدة النفس
 ولها عادة معرفة فالزائد عليها اى على العادة استحاضة لو ان ما تراه بين العادة والزيادة مشكوك فيه
 فالخبر بالزيادة للشركة في مخالفة العادة والى وان لم يكن لها عادة وقد زاد وما على اكثر مدة النفس
 فالزائد على اكثر فقط استحاضة ولما ذكر العادة في كل من الحيف والنفس اجمع الى ثبوت كيفية شئها
 انتقالها فقال والعادة تثبت وتستقل بمرة واحدة في الحيف والنفس عند اى من ربه يفتى وعندهما
 اى عند الامام ومحمد بن نسيب بمرة واحدة بل لا بد من المعاودة لو ان العادة من العود فلو يتحقق اليه ونفس
 ام المؤمنين وهما ولدان من بطون واحد يوجب بين ولدتهما اقل من ستة اشهر من الولد اقل عند الامام
 والى من خلوها فالحديث فان نفاسها عنده من الاخير لها حال به ولذا تنقضي العدة اليه بوضع الاخير ولها
 ان النفس من الولد الخارج عقيب الولادة وهو كذلك والعدة متعلق بوضع الحمل فيتنافى والجميع والفقهاء
 العدة من الولد الاخير اجماعا لما قلنا والسقط مثلث السون ام للولادة اقل قبل تمامه ان ظهر بعض
 خاله كالشعر والظفر والوضع وهو ولد اى حكم الولد حتى يصير به امه نفسا وتصير به امه ام ولدان
 ادعاه المولى ويقع به الطلاق العلق بالولد فبعضه ان قال ان ولدت فانت طالق تطلق بخروج ذلك
 السقط وتنفذ به العدة لونه ولذا قصر الثلثة لومنع احكام الولادة ودمه استحاضة كعاق الدائم اى حكم
 استحاضة المذكورة في اثنا المسائل المذكورة حكم عاق دائم لو يقع الصلوة له وصوما وله وطهرا لقوله عليه
 السلام المستحاضة تنصفا لوقت كل صلوة وتصوم وتصل فصل في المستحاضة واحتمال العذر
 واحكامهم المستحاضة ومن به تسكن بولي اى وام تقاطع بولي تضعف للثبوت او لقلية البرودة او بغيره
 بطون اى جريانه او به انقلبت روح اخرجه بقية او به عاق اى دم انفقايم او به جرح لا يرقا اى لا يكون
 يتوضون لزوما لوقت كل صلوة ويصليون به اى بذلك الوضوء في الوقت الذي توضوا له ماشا في فرض
 ونفلا ويصلي وضوءه المذكور من بخروج اى بخروج الوقت فقط عند الامام ومحمد بن ابي سفيان
 بدخوله فقط لا اعتبار بالطهارة مع النافي للحاجة الى الوداء وله حجة قبل الوقت فلو يصير وقال ابو سفيان
 يبطل باثباته كان له الحاجة مقصورة على الوقت فلو يصير قبله بعده وللإمام ومحمد بن ابي سفيان دخول الوقت
 دليل الحاجة فلا يبطل به واخرجه دليل زوال الحاجة فيبطل به واما تقديم الطهارة فبما نزلت في اخرى وهي
 ان الشئ اجاز شغل الوقت كله بالوداء ولا يمكن ذلك الا بتقديره ولما ذكر الحنفية في اظهره فثبت فقال
 فالتوضي في وضوءه وقت صلوة الفجر يعلى بى بذلك الوضوء بعد الطلوع اى طلوع الشمس عند الامام ومحمد
 والى من اوجد البطل وهو خروج الوقت الا عند من فانه يعلى عند عدم البطل وهو دخول الوقت والتوضي
 من هؤلاء بعد الطلوع يعلى بى بذلك الوضوء الظاهر عند الامام ومحمد لعدم البطل وهو الخروج خلوه قاله

السقط بركة ذلك جاز كلهم لغات
 الا فصل هو الكسر

المنانة قايى دكوى كى بول قايى
 بور بونون و بود سور مكلد در

بطهران

مطالع
والبرق حكم المطالع الاحكام

ثم وقوم بالوقت الكرم وأما العشاء فله في تأخيرها لتفصيل الجماعة على اعتبار المطر والطين ولا يجب تأخير
 غيرهما يوم الغيم بين الظهر والمغرب والظهر والظهر كداسة في وقتها فلا يقصر التأخير وأما المغرب فانه يخاف
 وقوعها قبل الغروب لشدته الشك واللبس ومنع الكلفة مع تحريم عن الصلوة فمما كانت أو فقلو وعمر سجدة التوبة
 التي وجبت قبل الأوقات المنهي عنها التي سئذ كرمها لا تذا وجبت فيها جازت وعن صلوة الجنائز التي حضرت
 قبل تلك الأوقات لا تذا حضرت فيها جازت عند الطلوع والوقوف والوقوف على الصلاة لا تقبل في هذه
 الأوقات لها وجبت كما لم يتأذى بقصدها عصر يومه استثناء من قوله ومنع عن الصلوة عند الغروب الضيق في
 يومه للغروب يعني أنه لا يمنع عن صلوة عصر يوم الغروب عند الغروب بها إذا كان وجبت لأن سبب الوجوب آخر الوقت
 أن لم يقبل وأما الفجر المتصل بالوقت بالهواء فإذا كان وجبت فلا يكون فلهما وأما تأخيرها إليه
 ومنع عن الشغل والركوع الطواف بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس بعد صلوة العصر قبل غروبها والقول يوم
 لا صلوة بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلوة بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس في هذين الوقتين
 عن قضاء فائتة وله عن سجدة تلووه تليتها أو قبلها أو على صلوة جنازة حضرت فيها أو قبلها أو
 المتعلق بالفضل لصير الوقت كالمشغول به لمعنى في الوقت فلا يظلم المنع في حق فرض آخر الفائتة وله في حق
 ما هو بمنزلة في الوجوب ليعينه كسجدة التلووه وصلوة الجنائز ومنع عن الشغل فقط بعد صلوة الفجر كما ذكر من
 سنة لقوله عليه السلام إذا طلع الفجر لم يركع ركعتين ومنع عن الشغل قبل المغرب لا يفيد في تأخير المغرب ومنع عن الشغل
 وقت الخطبة أي أي خطبة كانت لما فيه من الاستغفار عن استماع الخطبة ومنع عن الشغل قبل الصلوة العبد له نعم لم
 يفعل ذلك مع حرصه على الصلوة وعن الجمع بين الصلواتين في وقت واحد لا يقيمن الأوقات بالاعتدال والروايات
 يتناقض الجمع بينهما أو الجمع بعرفة ومنه لفة فإن الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر بعرفة وبين المغرب
 والعشاء في وقت العشاء برفة ومنه ظهرت في وقت عصر أو وقت عشاء صلواتها فقط لا الظهر مع العصر ولا المغرب
 مع العشاء ومنه هو أهل فرض في آخر وقت أي صار أهله لفرض في آخر وقت الذي لم يبق فيه إلا التحيم بأن العلم
 أو بلغ أو ظهر أو كثر الخيض والنفس يقتضي أي يقتضي ذلك الفرض لا يقتضي من خاصته في آخر وقت ذلك
 الفرض لأن آخر الوقت هو العبد في السببية عند عدم الأداء في آخر الوقت فمن كان أهله فيه وجب عليه فرض
 ذلك الوقت ولا سقط عنه **باب في أحكام الأذان** وهو قوله (لا يعلم) مطلقا ونحوها العلوم بوقت
 الصلوة بالفاظ معلومة مأثورة على صفة مخصوصة سن سنة مؤكدة للروايات والرواية للشمس والجمعة
 دون غيرها ولا يؤخذ في الصلوة قبل دخول وقتها سواء كان وقت أدائها أو وقت قضاؤها ويعاد الأذان فيه
 أي في وقتها ولو فعل قبل ذلك الأذان أو العلم وقبل الوقت تجزئ هذا بالجماع الذي إذا كان الفجر فإن فيه خطوفا
 وهو ما أفاده بقوله (لا يعلم) في الأذان الفجر فانه قال بجمله قبل وقته لا قبل وقتها بل قبل وقتها بالليل ولا يعيد
 في وقته ولها ما قرأه ليل لوقته حتى تبيّن لك الفجر ويؤخذ للفائتة ويقوم لها إذا أصلي فائتة واحدة لوقته
 على صلوة يصلي الفجر عند غداة ليلة الغريسي بأذان وإقامة وكذا يؤخذ في وقتها في الفوائت ويقوم لها المنا
 روتينا وخبر فقه أي في الأذان والأقامة للبراق أن شاء أذان وإقامة ليكن القضاء على نوح الأداء وإن شاء
 اكتفى بإدائه وقامه وكبره أي ترك الأذان والأقامة معاً كمنه أن السفره يسقط الجماعة فلا يسقط شتمها

المؤكدة وأما ترك الأذان وحده فلم يكن وترك الأقامة وحده ففكره لأن الأذان لا علوم الغائبين والأذان
 حاضرهم والأقامة لا علوم أفتتاح الصلوة وهم محتاجون لذلك لا يمكن تركها مع المصل في بيته في المصدا إذا أذن
 وأقيم في مسجد محلة أو غيرها كافتتاح جماعة المسجد وكذا في القرى إذا كان فيها مسجداً وأقيم وأما إذا لم يكن
 فيها مسجد فحكم فيه فيها الحكم الخاص والأذان والأقامة معاً هما أي المصلي والمصلي في بيته في المصلي الأداء
 على هيئة الجماعة لا يندب أن للشاء لهما من سنن الجماعة ولا جماعة لهم وصفة الأذان أي في وصفه وبينما تجل صفته الصلوة
 فإن المراد بها أي تأخيرها مع وقتها عامة العدا فلا حاجة إلى ذكرها ويزاد بعد فلاح إذا كان الفجر خاصة الصلوة خير من النوم
 مرتين لوقته على **مسألة** قال المولى اجل في إذا نكح وأما خفض الفجر به لوقته نوم وغفلة فخص بزيادة العلوم
 والأقامة مثلاً أي مثل الأذان في كونها سنة الفرائض في عدد كلماتها وترتيبها وذكره مشي ويزاد بعد فلاح أي في
 الأقامة قد قامت الصلوة مرتين كالمشهور من أنه فعل الملك التنازل من السماء ويترتب فيه أي يتربط في الأذان بأن يفصل
 بين كل كلمتين بسكنة ويجزئ فيها أي يسرع في الأقامة لقوله عليه السلام لا بد من الأذان فترتله وإذا أتممت
 فأخذه ويكره التجميع وهو أن يخفض صوته بالمشادتين ثم يرفع ويكره أيضاً التلحين أي التطريب والتدريج بحيث
 يؤدي إلى التغيير كما أنه لم يلحقه تغيير فلو كان به ويستقبل بها القبلة لأن الملك التنازل من السماء فعل كذا وتترك
 لجاز الحسوة التي كثره لترك التنازل ويجزئ مع ثبات قدمه في مكانة غفلة ونسرة بفتح الميم أي يسيراً
 ويسيراً عند قوله صلى الله عليه وسلم على الفلاح لأن كل كلمة منها خطاب في جهرهم ويستند به في صومعته أن يفيد
 التعميل للذكر حال كونه واقفاً في مكانة يحصل فائدة الأذان ويجعل الصبيحة أذنيه لا تلهي في العلوم ولا يحكم في
 اتناهما أي شأنه أن يكون الأذان والأقامة لا تذكروكم كخطبة ويجلس بينهما بقدر ما يحضر من التزويج مع مراعات
 الوقت المستحب لتجبا في الصلوة كما في الفريضة لا يجلس فيها بسنة إلا أن تأخيرها مكره لكن بين ما يادى فصل
 لا يوجب تأخيرها احترازاً عن المصلي بينهما لا تأخيرها مكره وإلى هذا أشار بقوله في فصلها بسنة بسكنة وهي مقدار
 ثلث خلوات هذا عند الإمام وقوله يفصل بينهما بجملة خفيفة أي مقدار أن تكون مقبولة من الأرض بحيث يستقر
 كل عضو في موضعه لا تنكته لا يقع بها الفصل لوقته أربعين كلمة الأذان وله أن الجلوس وأن قلت تروى إلى أخير
 المغرب وهو مكره في كل باب الفصل وهو التكنة احترازاً عنه وتحسن التأخير عن التشويب وهو العود إلى العلم
 بين الأذان والأقامة يجب ما توافقه في كل الصلوة لتوان في الأمور الدينية ويؤخذ ويقوم حال كونه على ظهر
 استجابتها في قوله ولزوم في الثاني وبديفيد قوله وجاز إذا كان المحدث بلو كراهته لا ذكره وقامته أي إقامة
 المحدث لما فيه من الفصل بين الأقامة والصلوة وكبره إذا كان الجنب كقامته لهما نفعاً في المسجد وفي ما في حكمه ويعاد
 إذا كان الجنب يتجأ يقع على الرجة المسنونة كالأذان والمجنى والتكرار أي كراهته إذا كان هو أو غيره يتجأ لمعادته
 وله تعاد الأقامة أي إقامة الخمسة المذكورة لأن تكريرها غير مشروع فقلوا الأذان فانه تكرير مشروع كما في الأذان
 في الجمعة ويستحب كون المؤذن عالماً بالسنة لأن الله لا يشاء أن يذنب من العلم بها والأوقات ليقع الأذان في موقعه
 وكبره إذا كان الفاسق وإذا كان الصبي لعدم الاعتماد عليها وكبره أيضاً إذا كان القاعد الخالفه كسنة ويعاد إذا كان
 المصلي دون الفاسق والقاعد لا يكره إذا كان العبد والعلمي والعربي ولله أن لا يقرأهم مقبولة في الأمور الدينية

بمعنى يولد

مطلوب
صفة الأذان

حكمة اهل الهند
والمثقفين

صفة مادّ مقابل اولور سم هیئة مراد اولور
معنا اولور سم لفظ مراد اولور

فقد واجب الصلوة

كذلك في غير منية ويسان من الحفظه والناس الذين مع في القلوة وينوي امامه ايضا في الجانب الذي هو الامام فيه
اي في ذلك الجانب يعني ان كان الامام في الجانب الايمن ينوي وكذا اذا كان في يساره وينوي امامه فيها اي في الجانبين ان احاداه
لن المحاذاة وحفظ الجانبين وينوي المنقر الحفظه فقط لا ينعني غيرهم **فصل** في بيان احكام القراءة جهرا
او سرا يحكي الامام بالقراءة وجوبها على الجماعة فان زاد عليه ساء في صلوته للجمعة والعديد من الفجر والاشيا من الغروب
والعشاء اذ في كل التواتر ذلك وقضاء فيما له قضاء لا ينعني الصلوة والسلام في الفجر ليلة الترسيم مع الجماعة
ويجوز للامام ايضا في التراويح والوتر بعد اتمام الصلاة في المصلا تدرى المصلا وخير المنقر بين الجهر والخفا في نقل الليل
حتى التراويح لا تتبع للفرص لا تملك في اختياره كما يختار في الفرص وخير في الفرص الجهرى ان كان الفرص الجهرى في
وقت يعنى ان صلى المنقر الفرص الجهرى في وقت فهو مختار ان شاء جهر او سمر فليسمع نقله امامه في جهر فان شاء خافت
لا تدرى حتى يسمع وامان صلى في غير وقت بان كان قضا خافت حتماله في الجهر فيصير اما بالجهر او بالوقت في
حق المنقر على وجه التحريم ولم يجز احداها او كونه في الجهر كونه على هيئة الجماعة ويخفى ان الامام والمنقر اخفا
حتم اي وجوبه فيما سوى ذلك المذكور يعني في الظهور والعصر وان كان يعرفه وما ذكر الجهر والخفا في احتياج الدنيا
حقها فقال وادى الجهر لجمع غيره وادى الخفا في سماع لفظة التعظيم فلا قيل من ادنى الجهر لجمع نفاد في
الخفا في تعظيم الجهر وان لم يجر حركة الالف اليه قراءة لولقة وله عرفا وكذا في غير ذلك ما يتعلق بالخلق من
التصرفات كالطلوع والعناق والاشياء وغيرها من البسيع والكج والويلد واليهى اى ادى في الخفا في هذه
الاشياء لسمع لفظة لو طلق او اقبل بحيث يسمع لا يسمع لفظة لا يسمع الطلوع والعناق ولا يقع له تشاء
ولو ترك الصلوة سورة او في العشاء التي قرأت مع الفاتحة وقرأ الفاتحة فقط فقضاء اي السورة وجوبها في الركعتين
الآخرتين مع الفاتحة بان يقدم الفاتحة على السورة وهو الاشد وبعد عن التغيير جهرها اي بالسورة والفاتحة
في التعظيم للابوة الى الجمع بين الجهر والخفا في ركعة واحدة وهو غير مشروع ولو ترك خاتمة ما قرأ السورة
فقط لا ينعني اي لا ينعني الفاتحة في الركعتين لا يقرأ الفاتحة بالآخرين فلو قضي فيها فاتحة الا وليه يلزم تكرار
الفاتحة في ركعة واحدة وفي غير مشروع وفي صلوته في الصلوة للامام والمنقر اية طويلة كما وقصيرة عند الامام لقوله
تعالى اقرأ اما تيسر من القرآن من غير فصل واما ما دونه او يتخارج عنه بالجماع وقوله فرض القراءة ثلاث اية
فصلها اية طويلة لانه ما من من بالقراءة وما دونه هذه القراءة لانه في قراءتها فافا شبه ما دونه او يذوقها الخلو معنى
على الاصل يختلف وهو ان الحقيقة المتعلقة اوله هذه من الجواز المتعارف والنعني في عند ما في شية القراءة
في صلوته السقر على حال منقو على الظرفية اي وقت العجلة الفاتحة واي سورة شاء ان لا تتسفر ان في لمقاط
الصلوة فلو ان ثور في تخفيف القراءة اولى وامنة بالتحريك اي في وقت الامن والقراءة نحو السماء ذات البروج
واذا السماء انشئت في الفجر مع الفاتحة لا تكمل اوقات السنة بذلك مع التخفيف وسنها في صلوته للحضر
اربعين اية في السجدة في الفجر سوى الفاتحة وانحصر في الحضر طول الفصل فيها اي في الفجر والثاني نيت باعيا
الصلوة وفي الظاهر استوائها في سعة الوقت وانحصر في ساطا اية طال الفصل في العصر والعشاء وقضاء اي
قضاء الفصل في المغرب لما روي انه كتب عمر بن الخطاب الى موسى كذا ولما ذكر منه الصفات احتاج الى تعيين الوصوات

ط
اي رفع صوته بالقرآن اقتداء بجبهته حتى فانه يجهر
في الصلوة ابتداء ثم انشأ في الظهور والعصر
صياحة للقرآن عن لغو الكثرة جامع الرواد

ومن اقرء ووصل به انشاء الله بطلان قوله في الاشياء
اي ادى الخفا في هذه الاشياء اسماء فخر
حتى لو طلق او استقر بحيث يسمع الحروف
لكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهر
ووصل به انشاء الله تعالى بحيث لم يسمع
نفسه يقع الطلاق ولم يصح الاستثناء
صدر الشريعة

فقال ومن سورة الحجرات الى سورة البروج طوله اربعون اية من سورة البروج الى سورة النجم او سطر ومنها اي من
سورة النجم الى اخرتها وهذا في حالة السعة واما في حالة الضيقة سواء كان في السقر والحضر في وقت
تقصير الحلال المشاهدة وطال قراءة الركعة الاولى على قراءة الركعة الثانية في الفجر فقط عند الامام والي يرسف
ليدرك الناس الجماعة وعند محمد طال على الناس في الكل اي كل الصلوة المذكورة ولا ينعني بالفجر المذكور وجوب
فيه ولا بان القياس الاستواء بين الركعتين في الكل تركنا القياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة ولا معتبر بالزيادة
والنقص بما دون تلك الايات لعدم استحسان الاحتراز عنه غير جرح والتعدي شي من القرآن سوى الفاتحة الصلوة بحيث
لا ينعني غير اي يترك ذلك الشيء وان عتق كره النعني لما فيه من الجبر الباقى وانما التفضل بل دليل ولا يقرأ الموم تتم
خلف الامام جهر او خفا في اتفاقا على ما هو الحق فان قرأه مخبرا بل يسمع ويصوت وان لم يقرأ امامه اية التعريب
اواية الترسيم وخطب او صلى على النبي **عليه السلام** قوله او خطب الى اخره معطوف على **فان قلت** وعلى هذا
يقضون يقع كل من الخطبة والصلوة على النبي **عليه السلام** في نفس الصلوة على ما دل عليه لفظ الموم مع انه ليس
كذلك بل المراد ان ينعني اذا خطب واذا صلى الخطبة على النبي **عليه السلام** **قلت** لا يقتضي ذلك انما كان الخطبة قائمة مقام
ركعتي الظهر نزل من حضرها منزلة التي تم الثاني اي البعيد من الغيرة والذي اي القريب منه سواء في افتراض
الانصات لعدم الفصل بينهما في الدليل **فصل** في الامامة للجماعة للفرصة سنة للرجال في الصلوة
للمنم اليه والعيدين فانما شرطه من كونه اي قوته تشبه الواجب في القوة وتسقط بالاعذار كالمرض والجن
والبرد والتدبير والظلمة ونحوها واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة اي باحكام الصلوة صحة وفشا بعد ما
يخفى من القراءة ما يجوز به الصلوة لان الحاجة الى العلم اكثر بالنظر اليه غير ثم اقرأهم اي علمهم بعلم القراءة لان قرأته
ركن في صلوته وعندنا من ينعني اي العلمهم ثم اقرأهم اي علمهم ثم اقرأهم اي علمهم ثم اقرأهم اي علمهم ثم اقرأهم اي علمهم
استمعهم ثم احسنهم خلقا اي بالكل ثم اشهدهم فيمن سبأهم وجازعهم انقاهم ثم باعهم بقرع بينهم وبعث القوم
ويكون تنزيها للامامة العبد ولا عار في من ينعني في البداية عري كان او عجميا ولا عار في الفاسق والمستع اي
صا الهوى لا يكرهه وولد النبي انما يكون امامة هؤلاء ولما فيه من تفيد الجماعة فان تقدموا اي هؤلاء المذكورون
جاز مع الكراهة لقوله **عليه السلام** لا صلوا خلف كل بر وفاجر ولو كان واحدا من هؤلاء افضل من الحاضرين بصفة
توجب تقدمه لكان اولى ويكون مخيرا بطول الامام على القدر المسنون الصلوة للقوم لقوله **عليه السلام** فليصل
بالقوم صلوة اصغرهم فان فيه الضعيف والشيخ والكبير وفي الحاجة وكذا يكون مخيرا لجماعة النساء وخدمتهن
بامام منهن لان جماعة منهن لو خرجن ارتكاب كبره وهو قيام الامام وسط الضيق وتقديره ولذا يشترط لمن
الاذان فان فعل اي فان صلتين وان يكون الكراهة جازت مع الكراهة وتقضاء الامام الامام منهن وخطوتهن
للا يكون زيادة كنفه كالقراءة اي كما كره جماعة ويقف امامهم اي طمهم اذا صلوا لجماعة لما في تقديره من ابد العورة
ولا يحل لمن ان يحضر نيت الشا لجماعة في صلوة الجهر لانه لا يخرج من الفتنة الا العجز فانه لا ينعني ان يحضر
في المغرب لان الفتنة مشغولون فيه بالكل وان تحضر ايضا في الفجر والعشاء لانهم مشغولون فيها بالنوم وكذا في
العيدين لان الصلوة متسع فيكون من الاعتزال عن الرجال فقط اى في الظهور والعصر والجمعة لا تتشاور الفتا في هذه

الامام

بركاؤه وعياديه في صلوته فيسند في وقتها وليثبت على صلوته ما لم يتكلم ولكن الاستينافا افضل ثمزاعنه
 شبهة الخلق ولا ذكر حكم اجمالية الدوام والمقتضى والمنفرد بالاداء يذكر حكم كل واحد منهم على التفصيل فقال
 وان كان في سبقة الحديث في صلوته اماما استخلف وجزئله آخره الصنف الذي يليه الى مكانة باله شارة بان يصنع
 يديه على ركبتيه لترك الركوع وعلى جبهته لترك التسبيح وعلى فم لترك القراءة ويتاخر بعد ما قام خليفته مقام سجودها
 واعتنايه على نفسه موهما انه عرف لقطع الظنون ثم توضع اذ انقضاء عداوته صلى الله عليه وسلم في مكانة الذي هو محل
 الصلوة خلف خليفته ان خليفته امام له والقوم حتموا اي يجب ان كان امامه الذي استخلف لم يرفع غرضه صلى الله عليه وسلم
 انه انفرد في موضع الاقتداء فيفسد الصلوة والاداء وان كان امامه الذي استخلف قد فرغ فهو اى الامام الاول
 مختار في اتمام صلوته بغير العود في مكان الصلوة وبين الامام حيث توضع اذ ان في الصلوة في مكان واحد وفي
 الثاني تقليل الشك كالمنفرد اى كما في المنفرد الذي سبق الحديث بخيرين ان يتم الصلوة لا يرفع يديه ولا يركع
 الى مكان الصلوة والمقتضى كالامام ولو احدث الصلوة استأنف لنفسه صلوته بذلك الحديث وكذا استأنف لو خرج
 او اعني عليه على صيغة الجهر في كل منها او احتمل بان قام نوما لم ينقص الى وضوءه في هذه العوارض يندفع وجوبه
 ولم يكن في معنى ان يركع الصلوة من الحديث او فقهه او اصابته بخلة مانعة عن الصلوة او شيخ وسال منه الدم الى ما
 يظهر اوضح انه احدث في حق من في المسجد من الحديث او باجازه الصنفين خارجا الى حال كونه في المسجد فان كان
 الصنفين في الصلاة احكم المسجد ثم ظهر انه لم يحدث واقال لم يخرج من المسجد ولم يجاوز الصنفين خارجا فلو تبطل
 صلوته بشي باقيا على ما مضى من الاحتياط اعلم ان هذه السئلة تستفاد من القوم فلو اكد في بعضها احسن ولو سبق الحديث
 اى المصلي بعد التشهد قبل التسليم ولو في سجود كسروا وضوءا سلم لانه التسليم في الواجبات فتوضا الى ان يركع ويخرج
 من الصلوة على الوجه الشرعي وان تعمده اى الحديث في هذه الحالة اى بعد التشهد قبل التسليم او عمل ما ينافيها اى
 ينافي الصلوة كالسجود والفقهية وغيره ما تمت صلوته بعد البناء بسبب القطع ولم يبق عليه شيء الى الذكر وانما
 بقى الخارج بفعله عنده وقد وجد ولكان الكلام هنا في العارض بعد التشهد قبل التسليم اراد ان يذكر السائل المتعلقة
 بالافتنى عشرة في المختلف في هذه الحالة بين الامام وصاحبه فقال وبطلت الصلوة عند الامام ان رآى المصلي
 في هذه الحالة اى بعد التشهد قبل التسليم والحال هو اى الصبي متمم ما وقع على رآى ما وقع على استعماله اذ لم يقدر على
 استعماله اذ لم يقدر على استعماله لا تبطل صلوته بالاتفاق في تمت في هذه الحالة مدة الماسع مائة كان او فشا بشيطان يكون
 واجدا للاداء والاداء تبطل بالاتفاق او نزاع فيها خفي على قليل بان كان ولا عين ولا يحتاج الى المعالجة فيزعم اذ لو احتاج
 الى اتمت صلوته بالاتفاق او تعلم الوجه فيها بسوءه بان تذكر بعد شيئا او حفظها بغير وسع من غير استعمال بالقسم
 حقيقة صلوته بالاتفاق او وجد العارى فيها اى بان تجوز الصلوة فيه او فقه المسمى فيها على الوجه الى الركوع والتسبيح
 او تذكر صاحب الترتيب فيها فائتية عليه وعلى امامه وفي الوقت سبعة او تختلف القارى فيها اى اتمت او طلعت الشمس فيها
 في صلوته لا يدخل وقت العصر فيها في صلوته للجمعة بخلافه ما اذا دخل وقت العصر في الظهر فاته تبطل بالاتفاق وزال فيها
 هذه العوارض كالتحاضا وسقطت فيها الجيرة غير نزيه انما بطلت الصلوة عند الامام في هذه المسائل بناء على انه الخراج
 من الصلوة بفعله المصلي فوض عنده فاعترض هذه العوارض بعد التشهد قبل التسليم كاعترض في اخاء الصلوة ولو اعترضت

الفرض

الركعتين بركعة واحدة وكيفية بغير قراءة فحكمها ركعة واحدة في جميع الركعات في صلوة النفل وقبل نهى عن إعادة ما
أدّى في الركعتين بركعة واحدة من غير تحقق فثبت لما قلناه من تسليط السورة على القلب وفتح النفل أي نفل النفل حال كونه قاعدا
كما في التشهد على الختان لركعة الفقد العبد في الصلوة مع القدرة على القيام ولو كراهة لوقفة باب النفل أو سعة ولو قعد
للسنة بعد افتتاح النفل حال كونه قائما سواء قعد في الركعة الأولى أو الثانية جاز فعوده بعذر وبغير عذر
ولكنه يكره بلوعده عند الإمام وقالوا لا يجزئ فعوده بعد افتتاحه قائما إلا أن يأتي بعذر لأن الشروع ملزم فاستحب
التذرع له أن ابتدأ النفل قاعدا جاز فبقائه أو لم يزل من الاستمرار ويستقبل حال كونه ركعا خارجا الصلوة لم يزل
موصلا إلى جهرته لو جهرت وابتدأ سوكان معذوراً أو لم يزل من الاستمرار على صلوة يصلي على إحالة النوافل في كل
جهرته كمن يخفي التجديع في الركوع ويبنى بنزوله أي إذا افتتح النفل ركعا ثم نزل بعد الانتهاء سوكان النزول
بعد أن صلى ركعة بالوفاة أو قبل أن لا يصلي منه شيئا يني عليه ولم يستقبل عند الإمام خلافاً لابي سنان عنده
يستقبل مطلقاً وعند محمد يستقبل إن كان النزول بعد أن صلى من ركعة وبركوبه لو يني أي إذا افتتح على الأرض
ثم ركب لي يني عليه بالوفاة أو بالتفاد لأن تحريمه انقضى بوجبه للركوع والتسجود فلو يقدر على تركه ولو لم يدر
وبغير عذر يخلو تحريمه الركاب قائماً منعقدة على التغييرين أن ينزك ويتم بالركوع والتسجود وبين أن يرمي
على الدابة ولذا جاز البناء عليه **فصل في التراويح** جمع ترويح وهي فحالة أصل اسم للجلسة سميت بالترويح
لسترارة الناس بأنهم سميت كل أربع ركعات بالتروية كما في إخراجهم من الاستراحة التراويح جمع سنة مؤكدة بأجمع القضاة
في كل ليلة من رمضان بعد العشاء أو قبلها تبع بالعشاء حتى لو صلوا قبل العشاء لم يجز قبل التروية بعده إلى آخر الليل
بجماعتهم كونه سنة إقامة بجماعة كره على وجه الكفاية لو تركها أهل مسجد أساءوا ولو أقامها البعض فالمختلف من
الجماعة تارة للفضيلة ولم يكن سبباً لاذق يختلف منها بعض الأصحاب وهي عشرة ركعات سوى الوتر حال كونها
بعشرة تسليمات بأن يكون كل ركعتين بتسليمات وجملة بعد كل أربع ركعات وفيه أن الظاهر أن يكون السنة خمس
جلسات مع أن الخامسة ليست يستقبل بتسليمات بقدرها أي بقدر أربع ركعات لتواتر ذلك من التسلف
ثم القوم يخبرون في حال الجلسة أن شأوا استجوا وأن شأوا أقرأوا القرآن وأن شأوا صلوا وأن شأوا أقعدوا
سالكين والسنة فيما أي في قراءة التراويح الخمسة مرة بأن يقرأ في كل ركعة عشرين آيات لوقوع عدد ركعات التراويح
في الشهر تمامه ركعة وعدة آيات القرآن سنة ألف وشمس فلو ترك كل ركعة كل القوم كره في زماننا أن يقرأ أي لا يؤدى
إلى تنفير القوم بجماعة كذا في الحديث قبل ويكره أي يكره أن يصلي التراويح قاعداً مع القدرة على القيام لزيادة
تاكدها ويؤتى ويصلي الوتر بجماعة في رمضان فقط وعليها إجماع المسلمين والفضل في السن المنفل لقوله
عليه فصلوا أي التماس في سبوتكم ماعدا المكتوبة أو التراويح لما أمر به ما شرعت في جماعة **فصل**
في صلوة الكسوف وهي سنة وقيل واجبة يصلي امام الجماعة أو من أمر السلطان بالناس عند كسوف الشمس ركعتين
كالنفل بلو إذا نوا إقامة هذا بشأ الأقل لأنه قال في المجتبى أن شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو أكثر كل ركعتين
بتسليمات أو كل أربع بها فلو يناقضه قوله الوتر ركعتين أو أربعاً في كل ركعة منها ركوع واحد ولو ركعاً كما قال
الشافعي ويطلب القراءة ويخفيها عند الإمام لأنها نهائية وقالوا يحسن القراءة لما روي أنه دعاه كما يحسن في صلوة الكسوف

Artis in

وعموم الامراض كالقمل عوف والوباء

الغرب بخلاف الظاهر والعلم لعدم كراهة الاقتداء، وبعد ما ومنه خالف قوة الفجر بجماعة من ادعى ستم تركها الى سنة
 الفجر، ويقتدى بكون الجماعة اكل وان رجا ادراك ركعة من فرض الفجر مع الامام بعد اداؤهم لا يتركها سنة بل
 يصليها عند باب المسجد، امكنه وان لم يكن يصليها خلفه وعند سارية السجدة، ويقتدى في تلك
 الركعة ليكني جامعاً لفصلتي السنة والجماعة ولا تقضى سنة الفجر احوال كونها تبعاً للفرض اذا فاتت معه بعد
 طلوع الشمس قبل الزوال، باتفاقهم وبعد عن شيخنا ما رواه الشرح هذا عند الامام والي من وعند محمد تقضي
 وحدها اذا فاتت وحدها بعد الطلوع قبل الزوال، ويترك سنة الظاهر في الخاليين في حال ادراك الفرض احوال
 عدم ادراكه اذ ليس سنة الظاهر فضيلة سنة الفجر، ويقضيها اي سنة الظاهر في وقت قبل نغدي قبل ركعتي الترتيب
 بعد الفرض عند الي من وعند محمد يقضيها بعد ثلثه، وبغيرها اي غير سنة الفجر، وسنة الظاهر وغير فرضي الجنس والوزن، يقضي
 الطلوع اي وحده ولا يتعارف في الوقت ولا بعده، ومن ادراك ركعة واحدة في الظاهر والعصر والعشاء بجماعة لم يصل
 بجماعة حتى لو قال ان صلتي الظاهر فبعدى حر فادراك ركعة لم يحدث بل ادراك فضله اي فضل الجماعة، وقضى اي
 مسجد او لم يدرك في جماعة فاراد ان يصلي فرضه منفرداً، لا يطوع قبل الفرض ما شاء ان لم يخف فقه اي فوت
 الفرض بخروج وقته وان خلف تركه، ومن ادراك الامام حال كون ركعاً فكثر المدة، ولو قف حتى رفع الامام
 ركعاً لم يدرك تلك الركعة، لو ادراك الركعة انما يكتفى بالواقعة في حقيقة القيام او فيما في حكمه وهو الركوع، ولو
 يجزئ كل منهما فيكون صواباً، ما حتى يأتي بها بعد فراغ الامام، ومن ركع قبل امامه فادركه امامه في اي هذا
 الركوع صح ركوعه، لو ان شرط المشاركة في جزء من الركوع، وقد وجد كون ركع لقوله عليه السلام لا تبادروني
 بالركوع والسجود، **باب في نشأ احكام قضاء والقوانين** وهو تسليم غل الواجب استدراكاً لما
 فاتته الواحدة انما يكون بشرط الترتيب، ولذا قدم بيانه فقال الترتيب بين صلوة الفاتية والواقعة وبين
 القوانين القليلة شرط، وخرج عليه قولنا، فلو صلى فرضاً حال كون ذاك افايتة ففسد فرضه فشا موقى فلو يحكم
 بصحة ولا فساد عند الامام، وعند ما فسد فساداً باقياً اي قطعياً، احوال لا يجال ثم رفع على ذلك الاختلاف، فله
 فلو قضاه اي الفاتية قبل اداء ست صلوة يعني انه لو فاتته صلوة الفجر فضلى الظاهر والعصر والفجر والعشاء
 والفجر من اليوم الثاني، وهو ذاك الفاتية في كل منها ثم قضى الفاتية قبل ظهر اليوم الثاني بطلت فرضية ما صلى
 من الفرائض الخمسة المذكورة، فيعيد ما بال اتفاق، ويصير ما صلى منها فلو والواى، وان ايقضا قبل اداء ست بل
 صلى ظهر اليوم الثالث قبل قضاء ما صححت فرضية ما صلى عنده اي عند الامام، لو صحته موقوفة على وجوب اداء
 الست قبل قضاء الفاتية، وقد وجد قطع لا يقع عندهم الا ان الفاعل عندها انما صار بانها ذكره، والى ترك الفرض عما
 لو اعتقاد عند الامام من حيث ان الترتيب بينهما شرط، فاذا كان الامر كذلك فذكره اي ذكر الوتر اذا فاتت ففسد
 فرضا صلوة قبل قضاء الوتر عند الامام بناء على انه واجب منه كل واحد ما فات ذكره غير فسد عند العلم بالترتيب
 بينهما وبين الفروض بناء على انه سنة عندهم، ولو صلى العشاء ابلو وصنوه حال كون ناسياً ثم قضاه، وصلى الستة
 والوتر باى بالوضوء، فذكر ان صلى العشاء ابلو وصنوه، يعيد الستة لو عاد العشاء بالو اتفاق، لو ادوا الستة
 بدون الفرض غير صحيح، ولا يعيد الوتر عند الامام لو فاتته صلوة مستقلة عنده، لكنه اداء بزعم ان صلى بالوضوء

فكان ناسيا ان التثنية في وقتها فبطلت الترتيب بعد التثنية فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
الوتر عندها وبطلت الفرضية لو بطل اصل الصلوة بل ينقلب فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
بطل اصل الصلوة لو ان التثنية انقضت للفرض فاذا بطل فرضها بطل اصلها ولو ان التثنية انقضت لو بطل
الصلوة بطلت الفرضية فلو يلزم من بطلها بطل الترتيبا في شرطية بضيغ الوقت من الاداء والمقتضا
بحيث لو كان وقت التثنية والفاتية جميعا وان كان الثاني في الوقت ليس فيها فبطلت التثنية لو ان التثنية
وقت التثنية بالكلية ويسقط بالتثنية لو ان الوقت لا يصير وقتا بالتثنية ويسقط بصيرورة الفاتية
بخرج وقت التثنية في الوجه حديث كانت او قدية لو ان التثنية بالصلوات التي يوقى في التثنية الوقية
لو ان التثنية لا يصير بها بغير الترتيبا الساقط بعد ما اى عود الفاتية الكثيرة الى التثنية يعني لو قضى بعض الفاتيات
حتى قبل ما ياتي بغير الترتيبا الساقط في غير ما علق حديثا او قدية تركها او اكثر فندم وشرع يوقى في الوقتات
مع بقاء الفاتيات الست اى قبل قضائها ثم فاته فرض جديد فصلى وقية بعد اى بعد فاته فرض جديد حال
كونه ذا كراهة الى الفرض الجديد صحت وقية التي صلها وعليه الفتوى لو ان وقتها ككل تقوت وقية وكذا
تفريع على قوله ولا يصير بغير الترتيبا الى التثنية اى صحت وقية لو قضى تلك الفاتيات الست او اكثر او فرضا او فرضين
منها فصلى وقية ذكرنا الى ذلك الفرض والفرضين ولا يقتل تارك الصلوة ولو تركها عمدا مالم يجز الصلوة اى
وجوبها ولو ان يدعيه فرض صلوه ثم اسلم في ذلك الوقت لمصاعدا تادى اعادة فرضا ارتد عقيب ادائه صلواته
لو ان حيل بالردة والوقت باق ولا يلزم قضاء ما فاته زمان الردة لو ان ليس بخاطية فيه ولا يلزم قضاء ما
فاته بعد اسلمه مد في دار السلام ان جهل فرضية اى فرضية ما فاته لو ان الخطا لا يلزم الا بالعلم او دليله ولم يجد
باب في ثلث احكام سجود التشرع واعلم ان الكلام في ثلثة اربعة مواضع الاول في صفة الثاني في
محل الثالث فيما يفعل بعد السجود والرابع في السبب الموجب لسجود التشرع واعلم ان السجود واجب
واعلم ان السجود واجب في كل صلاة ولو كان في غير الصلاة في غير محل او وقتا بترك ما وجب
فعل في الصلوة سجودين وسجودين وجوبا لو ان شرع لرفع نقص يكون في الصلوة ورفع ذلك واجبة التسلية
وقيل بعد تسليم واحدة والا قل هو الوجه لا بد قوله كبر الصلابة وجهه والاعلاء وقال بعضهم لما لم تسلم
لو ان اسلم ثنتين رتبتهما في بعض احواله على ما في الصلوة وللنفرد تسليمات واما الموضع الثالث فاذكر
بقوله وتشرع في كل منها وياق بالصلوة على التثنية في كل صلاة والاداء بعد الصلوة في قعدة
سجود التشرع في قعدة الصلوة هو الصحيح لو ان موضع الاداء آخر الصلوة واما الموضع الرابع فابينه بقوله
ويجب سجود التشرع وسوا كان السجود في الفرائض والنوافل اداء وقضاء ان قرأ في ركعة او قعود لو انهما ليس
بمحل القراءة والحق في ذلك واجبا وقدم ركعا على محل او آخر محل او ركعة او غير واجبا او تركه ترك
الواجب ثم شرع في افعال الخمسة المذكورة على الترتيب الرابع فيها فقال ركع قبل القراءة وتأخير القيام الى الركعة
الثالثة متعلق بالقيام بزيادة متعلق بالتأخير على التشرع الاول بان صلي على النبي عم او كره التثنية
وكونه عين والحق فيما يخاف ويحذر ما يجزى به الصلوة فيها سوا كما الفاتية وغيرها لو ان الاول في القدر

سجود التشرع

سجود التشرع

يسير لا يمكنه الاحتراز منه وترك القعود ولو لم يترك الاحتراز فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
عليه ان تشهد في الصلوة قبل القراءة اما بعد ما في سجود التشرع فلو كان في وجهه فلو كان في وجهه
لو ان سجود التشرع لو ان كره من اجل التثنية والتثنية ثلثا وان سجد في صلوة واحدة يحكيه سجودان
لقوله عليا سجودا بعد التسليم بخلافه عز زيادة وقضا ويلزم سجود التشرع في كل صلاة ولو ان سجودا
ان سجودا مامدا لو ان سجودا مامدا لو ان سجودا مامدا لو ان سجودا مامدا لو ان سجودا مامدا لو ان سجودا مامدا
الامانة اقتداء والسجود يسجد مع امامه بقوله ولا يسجد وان كان سجودا امامه في ما فاته عند السجود بقية
ما فاته سجودا امامه والمنفرد عن القعود الاول ثم ذكر في جوابه الى الفاتية واجبا وان كان لم يرفع ركبته عن
الارض عاد الى القعود وتشرع في ما قرب من الشيء لا يحرك ولا يجزى له التشرع والاداء وان لم يكن الى القعود اقرب
لو يعود الى القعود ويسجد التشرع ولو ترك الاحتراز لو ان سجودا امامه والمنفرد عن القعود والاداء
وقام الى الركعة الخامسة عاد الى القعود لا صلح صلوة مالم يسجد الخامسة لو ان بالسجود تاخير وجب في الصلوة
ويسجد التشرع ولو ان اخر فرضا من القعود عن محل فان سجودا الخامسة بطل فرضه فوجب سجودا عن الارض عند
محلها ولو ان سجودا بغيره جبهته على الارض عند ابي بن قيس في تحقيق الحق في باب صفة الصلوة فذكر
وصارت صلوة فلو كان عند الامام وابي بن قيس فالحمد فان عنده بطل اصلها وقد سبق تحقيق الحق في باب قضاء
الفاتيات فذكرها فاصارت فلو كان عند ما فيضم الى تلك الركعة الخامسة ركعة سابعة ان شاء وان لم يشأ لم يضم
فكوى على يده نفل ايشع في قعدة سجودا مامدا لو ان سجودا عليه التثنية وان تعدد الركعة الرابعة مقدار التشرع
ثم قام الى الخامسة سجد التشرع الاول عاد الى القعود وسجد لو ان ما ذكره الركعة ليس بمحل الفرض بالمسليم
حال القيام غير مشروع فيعود الى السجود المشرع مالم يسجد الخامسة وان سجودا ثم ذكرتم فرضه بالاداء
لو ان السجود الى التسليم وتركه لا يفسد لو ان السجود ليس في سجود التشرع ويعد ضمن السادسة جبر النقصا النفل
بالدخول على الرجل المنون عند ابي بن قيس فلو كان التسليم فيه عند سجودا ولو ان السجود هذه المسئلة
بقوله ان شاء كما قيد المسئلة السابقة ويضم اليها سادس لو ان العصر خامسة في المغرب والاداء في الفجر ولو
قدم قوله على قوله ويسجد كان او لا يحكي والركعتان اللتان ضمتها الى الفرض نفل ولم يدر اى قضاء
عليه لو قطع او لم يقطع سادس لو ان الشرع في الصلوة على طوائفها على ليس يلزم عندنا ولو تنوبان في سنة الظهر
الرابعة بعد فرضه في سنة المغرب الرابعة في سنة الفاتية على الصحيح لو ان الواظبة عليها انما كانت بجمعية
مبتدأة ومن اقتدى بها من قام عن القعود الاخر الخامسة في اى في الركعتين الزائدين صلواتها فقط
لو ان الست لو ان الامام لم يجزى عن الفرض صار كانه دخل فيها بجمعية اخرى ولو افسد في اقتدى بغيرها
قضاءها لو ان سقوط قضاءها عن الامام كما يعارض بخصته وهو طائفة اربعة واجبة وذلك مفقود في حق القندي
هذا عند الامام وابي بن قيس وعند محمد يصح شكا الامام لو ان التشرع في تحريم الامام يلزم ما اداه الامام هذه التحية
وقد وثق الامام سجد ركعتين في ذلك ولا قضاء ولو افسد ما عند كماله قضاء ولو افسد الامام لا تتبع له ولو
سجد التشرع في شفع الصلوة لا يصح في شفعها آخر اذ لو بني لوقع سجود التشرع في وسط سجودا ولو سجود التشرع في وسط

صلواته في حقها ما كان سجدة السماع خارج القبول لم يقدر بالعام ليقضي السجدة ولا تقضى السجدة
 الصلواتية وهي التي وجب ادائها في الصلوة خارج النواحي واجبة بصرفه الكمال فلو تدرى غير ما تلوهما أي السجدة
 خارج الصلوة ثم دخل في الصلوة واعاد ما اعاد ذلك الآية فيها وسجد سجدة السجدة كسجدة السجدة
 الخارجية ما لا يقرى من الصلوة وكان اختلاف المجلس كما وان سجد لا يقرى في سجدة السجدة خارج القبول
 ثم شرع في الصلوة واعاد ما اعاد ذلك الآية في سجدة السجدة أخرى في الصلاة الصلواتية أي في الصلاة
 ولو كانت آية واحدة أيام من السجدة في مجلس واحد كسجدة سجدة واحدة سؤا كما بعد جميع الصلوة او بعد بعضها
 لو كان منها على المدخل في الصلاة ثم دخل في الصلاة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة
 المجلس وفي آية السجدة لا أي لا يكفيه سجدة واحدة لا تخلو في السجدة الواحدة واختلوا المجلس الجامع للتفرقات في الثانية
 وما ذكره بتدليل المجلس اذ ان يظهر ما فيها ابهام فقال في سجدة التوبة وهي جعل سجدة على خشاب بن ذهاب
 واباب والعداسية وهي كبرياء المقدس والانتقال من عيسى الى عيسى آخر كل منها بتدليل المجلس لوجوه الاختلاف
 حقيقة وعدم الجامع كما ولو تبدل المجلس السماع للتلوة في حال كونه سماعا كبريا الوحي عليه السلام السماع
 فيسجد لكل قلوبهم سمعوا وان للواصل الحمد المجلس التالي آية السجدة لأن السجدة هي السجدة السماع فيسجد لكل قلوبهم
 في الواسعة المختلفة وان تبدل المجلس التالي واتخذ مجلسه أي مجلس السماع لا يتكرر الوحي على السماع المتقدم
 وان لا في جهة السماع وهو ههنا قد وقع في مكان واحد وكيفية أي كيفية سجدة التلوة وان يسجد بتدليل
 الصلوة اعتبار السجدة الصلوة بين تكبيرين واحدة عند وضع ركعة وأخرى عند رفع ركعة فيسجد بتدليل التكبير
 وهما شتان كما في الصلوة من غير رفع يدي لوق هذا التكبير ويجوز الاحتياط له للتحفة فلا يرفع اليدين فيه ولو
 قسده لانه لم يشرع في ذات الركوع والسجدة ولا سلام لونه لانه لم يشرع في الركعة وكذا في الصلوة وغيره ان
 يقرأ سورة فيها آية السجدة وان وقع آية السجدة لانه لم يشرع في الركعة ولا يكون ركعة واحدة
 آية السجدة ويضع ما سواه لان في ذلك ابتداء في السجدة ولكنه قد يبتدئ آية السجدة ان يتم الركعة أي
 آيتين قبلها او بعد افعال التوهم التفضل اذا كل من حيث انه كلام الله فيركب ذلك كما لبعض زيادة فضيلة
 يستمال على صفات التي تتجلى فيها من اخفاؤها عن السامعين شفقة عليهم لان يكون السماع متبعا للعبادة
 فيستجيب لها التوهم كما تارة تيسر القراءة كذا في الكافي وتقفى سجدة التلوة ولا واجبة **باب**
 بيان احكام صلي **المسافر** والسفر لغة قطع المشاة لكنه ليس كما يهتابل المروا قطع خاص وهو ان يتغير به
 الاحكام كما بينته عليه بقوله من جاوز بيوت مصر أي موضع اقامته بل كان اقل من بيوت من جانب خروجه حتى لو
 جاوزها منه قصر وان كان يحاذيها من جانب آخر بيوتها لم يحاذيها حال كونه مريدا ان يسير في وسطها لانه
 لو جاوز بلد ارادة او اريد بلوغا ولم يكن مسافرا ثلثة ايام من اقصا ايام السنة يعني قد تملك الشئ
 التي هي في ذلك لان الشئ لا يمكنه الشئ وانما بل يمتحن في بعض الاوقات ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب
 كذا في المحيط قصر خبره ليدل على جواز السفر في السنة الزايع وجوبه بالثبوت في ولا الشئ بل اذا قصر
 صار قصره في فرض الشئ في الزايع ركعتين واعبر في الشئ الى طائفتين في التسهيل فلو القى المروا الكبير

قوله وسجد يعني ابله جز ملاء
 قوله والدياسية هي خرمان سور ملاء وخرمان
 دو ملاء

المسافة ان ستر اسنخ في

البل وسن في اقدم واعبر في السير السجدة في الجحيم بحيث لا يسهل خفيفة ولا شديدة واعبر في السير
 السجدة في الجحيم ما يليق به ثم فرغ على صبره في ركعتين قبله فلو انتم المسافر بان صلى اربع ركعات فقد
 آخر الركعة الثانية قد تشهد صحت صلاته لان فرضه ثمانان فالقعدة الأولى فرض عليه فاذا وجدت يتم
 فرضه وما زاد على الركعتين نفل واكثره ان شاء الله تعالى واجبة سلام في ركعة عدم قبوله صدقة الله تعالى والاحي
 وان ايقعه في الثانية فلو تقع صلاته يعني بطل فرضه وانقلب الكل فلو لا ذلك لكانت القعدة الأولى التي هي فرض في
 صلاته النسيان لا ينال النسيان على حكم السفر في القعدة وجوز الفطر وامتداد المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة
 والعديد والاضحية وتكبير التشريق حتى يدخل في وطنه أي من غير اقامته او ينوي مدة اقامته ببلد آخر غير
 البلد الذي خرج منه والقرية تمام قيد بالوقت الاقامة لا تعتبر الا في موضع صلواتها وغير البلد والقرية لا يصح
 لها وهي أي مدة الاقامة خمسة عشر يوما او اكثر ولا احتياج الى قوله او اكثر لثبوت الحكم فيه بالاولوية وهذا
 اذ انما لا اقامة بغير موضع واحد ولو نزلها بموضعين ليس احدهما متبعا للآخر حكمه ومعنى مغلو لا يصير مقبلا وان اقام
 المسافر اهل الواجب كانت خمسة عشر يوما او ان يبيت باحد ما يصير مقبلا فيكون اقامة المرأة نفسها
 الى موضع يبيت وقصر الوفاي ان نزل اقل من اربعة عشر يوما او لم يتو شيا والحال انه يقي ببيتين وكذا في قصر
 الوفاي عسكروا أي اقامته اذا دخل ابار من الحرب وحاصره امصار في أي في ارض الحرب وحاصره اهل البغى
 في دارنا في غير ارضهم لم يصير مقبلا ببيتين ببيتين الاقامة لكن حالهم بين القرار والفرار ويتم الرباع
 اهل الوجبة وهم العرب والاكرواد والترك والاضحية جمع جبا وكبر الخاوم وبيت من وبر ووصوف لوقومها
 أي اقامته في موضعهم التي ينزلون فيها في الاقامة اصله السفر عارض فلا يتصل بالانطلاق من مخرج الى
 مخرج نحو العسكر ولو اقتدى المشايخ بالقيم في الوقت مع الاقتداء ويتم الرباعي لانه قصد الاقتداء من المسافر
 بالقيم منزلة لانه اقامته في موضع التكبير ولو اقتدى ببيتين أي بعد الوقت لا يقع الاقتداء ولو سئل
 بناء الفرض على غير الفرض كما اتى في القعدة حين اقتدى في الشفع الاول اذا القعدة فيه فرض عليه على ايام
 او في القراءة حين اقتدى في الشفع الثاني اذا القراءة فيه فرض عليه على الايام واقتدى بالقيم بأي المسافر
 صحيح وفيها أي في الوقت وبعد لانه القعدة الأولى فرض في المسافر دون المقيم فيكون اقتداءه اقتداء
 التنقل بالفتن ومن وجب ان يقصر هو أي المسافر لبقاء حكم السفر ويتم المقيم منفردا لانه التزم المتابعة في
 الركعتين فصارتا مسبوكة ولا يشرع بلو قرة في الصلاة او لا مع الامام الصلوة وفرض القراءة صار يؤدي بقراءة
 امامه بخلاف المسبوق ويستحب في الامام المتعمدان يقول لهم أي جماعة مقيمين او نحو اصولكم فاني مسافر ويصل
 الوطن الاصل فيهم والوطن القرار الذي تولد فيه وتا اهل با ووطن برف بلدا وقرة بمثل أي الوطن الاصل فاذ
 انتقل من وطنه الاصل والتخذ موضع آخر وطنه اصليا ثم سافر فدخل الاول او يصير مقبلا لانه لا يتصل بالوطن
 الاصل بالسفر أي بانشاءه حتى لو قدم المشايخ الى الوطن الاصل يصير مقبلا حتى لا يتصل بالوطن الاقامة
 ويصل الى الوطن الاقامة خمسة عشر يوما او ان يبيت باحد ما يصير مقبلا فيكون اقامة المرأة نفسها
 منقضى بغيرها أي في منقضى منقضى وفاتية الشفع ركعتين وفاتية الشفع ركعتين في السفر بعد

أي في حق الانبثال

اساعة رمز لوق

قوله ان يبيت يعني ان ادخل البيت

التسبب في بابه فيكون بذكره في الأضحية فيرفع من خطبته عند المأمون في باب الكولم بعد خروجه من المشرق
 في الخطبة يوم الكرامته تلاوة في بصرى أو شام ولا اجتماع هنا فيجوز الصلوة لو أنها قد تمت ولما كان الكلام قد تمت
 فأنشده الصلوة فيجوز التسبب في ذلك الصلوة بالذوق الأول فإذا اجتمع المأمون على المنبر أدرك بين يديه منيا أو قبله
 أي قبل الصلوة المأمون حال كونهم من غير أن يكون لهم الصلوة لأنهم يتقبلون الصلوة للجمع في تسوية الصفوف
 بكونه الزحام فإذا أتم المأمون الخطبة أقيمت الصلوة **باب في بيان أحكام صلوة العيدين بحسب**
 سني بني النضير في عباد الأوثان وأعوذ بالله من شره وغلبه واشترعت في السنة الأولى من الهجرة صلوة العيد على من
 قدر من الخيرة هذا هو الصحيح من المذهب وشرايطها أكثرها الجملة وجوبا واداء سوراة خطبة فأنشدها في السنين
 في العيدين على هيئته ولهذه الأئمة في الخطبة في العيدين بعد الصلوة ولو قدرت فيها جازع الأساة ولا تعاد بعد
 الصلوة وتندب في يوم الفطر أن يأكل شيئا قبل العود إلى الصلوة ثم روى أنه عليه السلام كان لا يقدر يوم الفطر
 حتى يأكل تمرات ويستاك ويفضل ويتطيب بما يرجح له ولو لم يكن يوم الاجتماع فذلك كما سمعته ويلبس أحسن
 ثيابا جديدا كان أو غسيلة البيض أو غيرهما روى أنه عليه السلام كان يلبس في العيدين ثوبا جديدا ويؤدى
 فطرته أي صدقة الفطر لها قبل الخروج إلى المصلى أن كان غنيا يفرغ قلبه على الصلوة ويتوجه بعد غسل
 الأشياء المذكورة إلى المصلى ولا يجهر بالتكبير في طريقه أي طريق المصلى عند المأمون فأنشدها عندها يجهر
 بالتكبير في طريقه اعتبارا بالوضوح ولما كان الأصل في إنشاء الأضحية والشرع ورد بالجهر على جملته الأصل فلا يقاس
 عليه الفطر ولا يتقبل قبلها أي قبل صلوة العيد في المصلى بالافتقار وفي غيره على الوجه سواء كان أمرا أو مأمورا
لو أنه عليه السلام يفعل مع حرمه على الصلوة ووقتها من ارتفاع الشمس قدر ربع أو ربعين منتهيا إلى الزوال
 وفيما أنه فائدة في قولنا أو ربعين للعلم به أنه قد روي وصفتها أن يصلي الإمام بالناس ركعتين بأن يكبر تكبيرة
 الأحرار أي الافتتاح ثم يضع يديه تحت سترته ثم يثنى بأن يقول سبحانك اللهم وبحمك اللهم وبحمدك وبحمدك
 الصلوة ثم يكبر ثلثا تكبيرة زوايد على تكبيرة الأحرار ثم يقرأ الفاتحة وسورة مع ما يربح مكبرا أو سجدة
 فإذا أتم الركعة الأولى يقوم ويبدا في الركعة الثانية بالقراءة ثم أي بعد القراءة يكبر ثلثا أي ثلث تكبيرات
 زوايد أيضا ثم يكبر آخرى للركوع ويتم الصلوة ولكنه يرفع يديه في كل تكبيرة التزويد ويقرأها
 في أثنائها ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار نفثت تتبجح لونهما تمام بجميع عظيم وبالوالدتين يشبه
 على كل من كان بعيدا عن الإمام ويخطب بعد أي بعد صلوة العيد خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير ويفصل بينهما
 بجلسته مقدار ما أن يستقر كل عضو منه إلى موضعه ويعلم الناس في الخطبة أحكام الفطرة لأنها شرعت له جمل
 ولا تقضي صلوة العيدان فانت مع الإمام يعني أن صلوات الإمام مع الجماعة ولم يصلا واحدا يقيم في الوقت
 ولو بعده لأنها شرعت بشرائط لا تتم بالمفرد وإن منع غيره أي من صلوة العيد في اليوم الأول بأن غم
 عليهم الهول وشهد به في غير هذا المأمون بعد الزوال صلوا في اليوم الثانية وإن منع غيره في اليوم الثاني
 لا تقضي بعده أي بعد اليوم الثاني لأن الأصل في أن لا تقضي كما سمعته أو أن تتركها هذا الأصل في اليوم الثاني
 لعذر لما روي أنه عليه السلام أخرها إليه ولم يروا أنه أخرها إلى بعد اليوم الثاني بقي على الأصل وعينها الوضوح

المصلحة بمرام بما روي قلنا من غير مصلية
 يا خذ وقتك فلا يبرأ من مصلية

كالفطر أي كعيد الفطر فيما تقدم لما في بعض أحكام استدركه بقوله لا يستحب تأخير الأكل في الصلاة إلى أن يصلي أو يذبح
 كان لا يصلي يوم النحر حتى يرجع ولا يكون الأكل تأخيرا قبل الصلاة أي قبل صلوة الأضحية في المختار لأن ترك التكبير لا يجب
 الكرامته ويحسب بالتكبير في طريق المصلى بالافتقار لأنه المأمون من غير أن يكون له الصلوة في الخطبة بتكبير التشرع
 والأضحية لأنها شرعت لتعليم أحكام الوقت ويحسب تأخيرها أي تأخير صلوة الأضحية إلى اليوم الثاني والثالث
 بعذر وبغير عذر ولا يصلي بعده ذلك لأنها مؤتمنة بوقت الأضحية فيسقط بآيائها والاجتماع يوم عرفته في
 موضع تنبيهها بالواقفين بعرفات ليس في معتبر يتعلق به للتأجيل في الوقت في العرفات عبادة تخففه بها فلا
 ينحى عبادة من واجب التكبير التشرع على الأضحية من غير يوم عرفته إلى عصر يوم العيد على المقيم بالبصر فلو يجب على
 المصلي ولا على المقيم بالتكبير في كل فرض بل الأفضل بمنع البناء فلو يجب عقيل السنة وصلوة العيد أدنى جماعة
 مستحبة فلو يجب على المفرد ولا على من قضى ولا على النساء أن يصلين جماعة بآيائها منهن وبالوقت لا بمن يجب
 عليه تكبير التشرع يجب على المرأة والمسافر والمال القرية تبعالو مأمون هذا عند المأمون وعند ما يجزيك التشرع
 من يوم عرفته إلى عصرها أيام التشرع أي إلى عصر اليوم الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو تشرع وليس يتجدد
 على من يعنى المفرد سواء كان للمصلي رجلا أو امرأة أو مسافرا أو مقيما في مصر أو في القرية وسواء جماعة أو لا
 وعليه أي على قولها العمل احتياطا في باب العبادة وصفتها أي صفة تكبير التشرع أن يقول مرة واحدة أكبر الله أكبر
 لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر ولا يقدر على أن يقرأ في الصلاة مرة واحدة أكبر الله أكبر
 حتى قال بعضهم إن بقدر حدث قبل أن يكبر تقرأ أو تكبر على الأضحية **باب في بيان أحكام صلوة الخوف** وصفتها
 أو أنها أن استند الخوف في عقد الجمع وحضر وقت الصلوة وتنازع الفقهاء أن يصلي خلف الإمام فقال كل طائفة
 منهم من يصلي مع الإمام ههنا والقوم طائفتين طائفة بازاء العقد وصلوا بطائفة أخرى نازلين
 ركعة لأن كان الإمام مسافرا أو كان في صلوة الخوف أو صلوة الجمعة والعيدين أن ركعة شرط صلوة وصلى
 ركعتين أن كان مقيما أو أنها شرط صلوة أو كان في صلوة الغريب لا تقبل التخصيف وضمت أي ذهبت هذه
 الطائفة التي وصلت إلى العقد حين يرفع الإمام ركعة في السجدة الثانية وجازت تلك الطائفة التي
 وصلت قامت بازاء العقد وصلوا بهم الإمام ما بقى من ركعة أو ركعتين وسلم الإمام وحده لأنه تمت صلوة وفيه سبوا
 في الطائفة الثانية إلى العقد وجازت الطائفة الأولى وأتموا ما بقى من صلواتهم بقراءة لا أنهم لا يحقون و
 اللاحق في حكم المقتضى وفيه سبوا إلى وجب العقد ثم جازت الطائفة الأخرى أي الثانية وأتموا بقراءة لا أنهم سبوا
 والسبوا في حكم المفرد وإذا ذهبوا إلى العقد بطلان أي بطل صلواتهم الشئ عند العقد والركوب والمقاتلة لأن كل
 من هذه الأعمال كغيره منفسد للصلوة وأن استند الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة المذكورة صلوا
 حال كونهم وحيا فأكبر الله تعالى فان خفف وجاز أو كبرانا يرمون إلى أي جهة قدره وإن عجزوا عن
 التوجه إلى القبلة لأن جهة القدرة قبله من غير أن يتوجه إليها ولا يتوجه إلى القبلة بل هو حضور عقد حقيقة
 حتى أو عبادا أو سوادا فقلوا عقدوا فصلوا الخوف ثم ظهر غير ذلك لا يجوز صلواتهم هذا عند المأمون ومحمد
 وعند أبي سفيان يجزيها أي يجوز صلوة الخوف بعد النبي عليه السلام لأنها شرعت بخلاف القليل من أحرار فضيلة

151 إبراهيم يتقدمنا

لومات بقدر ما فاتهم من الصوم من صح المرض والشرط القدره له الصلحه فكذلك ان يقول ان قدر ما اقام القرضا بقدره اى بقدر ما فاتهم الا انها بذلك او كعادته في ايام اخره اى وان لم يقع المرض ولم يقم الصلحه بقدر ما فاتهم اى بقدر ما يجب عليه ما بقدر الصلحه والا فاقامه فان كان الفاسد لو كان عشرة فادرك خمسة مثله لزمه الوصية بقدر ما قطع عن الميت ولزمه الكل يوم من الايام التي افطر فيها كالقطرة اى كما يعطون في صدقة وهو نصف صاع في بتر اوصاع من غيره ويلزم الطعام الذي في الفلث لا قدر تبرع ابتداء اى اوصى الميت ان لا يصعب شرطه اى وان لم يوص فله لزوم لا من عبادة ترقى عن الميت فلو تفرقها من الاختيار وذلك بالوصية وان تبرع ولزمه اى بالاطعام من غير وصية حتى تبرعه عما وجب عن الميت وكان له التواضع كما في الاختيار والفقير كالقصر في احكام الفدية ولكنه ليس فدية صلوة يوم كصوم يوم كان لله البعض بل فدية كل صلوة فائتة ولو كانت من الصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عند اى من الميت ولزمه ولا يصلي ايضا عند لقوله عليه السلام لا يصوم احد من احد ولا يصلي احد من احد ولا يعطى وقضاء رمضان ان شاء من كان عليه فرق بان صام واقطر وصام واقطر وان شاء تا بعد بان صام متتابعاً وان احرى اى القضاء حتى جاء رمضان آخر فقدمه اى اداءه ولو بهو لا يقبل بغيره ثم قل لا توقيت القضاء ولا فدية عليه سواء كان لعذر او لغيره هذا لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع والشيخ الثاني اذا عجز عن الصوم يقطر ويعطى على سبيل الوجوب لكل يوم مسكيات كالقطرة وان قدر على الصوم بعد ذلك اى الاطعام لزم القضاء وصار له اطعام كان لم يكن لان شرط الخليفة التي هي الاطعام اتمت الجرح لم يوجد وما مل امرضه متعينة للارضاع فلما كانت او اتاخافت على نفسها او على ولدها تقطر ولو تقضى ببله فدية ولا كفارة لتمام القطار بعذر ويلزم صوم نفلي شرع في على الشارع الا في ايام المنية عزمها وهي خمسة يوم عيد الفطر ويوم عيد الاضحي وثلاثة ايام بعد الاضحي ولا يساج الى الشارع في صوم النفل الفطر ولا غيره رواية لان فيه ابطال العمل وفي اخرى يساج لان القضاء خلفه فلا يبطل ويساج له الفطر بعذر الضيافة وهذا لكم يشمل الضيف والضيف ويلزم القضاء لغير الايام المنية ان افطر المتفطر لان النفل يلزم بالشرع ولو توى المسافر الفطر في يوم ثم اقام ونوى الصوم في وقتها اى في وقت النية فحصره فمضاه كان وانقلوا لهما مختلفاً في الصلحه ويختلفان في اللزوم ولهذا قال ويلزمه ذلك الصوم ان كان في رمضان لزوال المرض في وقت النية كما يلزم ذلك مقيماً سافر في يوم من ايام رمضان فمضاه لم يجز الجائز الا فائتة كمن استبد بالزوم في السنتين لو افطر المسافر في يوم اقام فيه ولم يتم الصوم والمقيم في يوم سافر فيه ولم يتم الصوم فله كفارة عليها فيهما اى في السنتين المذكورتين لقيام شبهة البيع في قوله واخره وهو التسفر ومن اعني عليه اياماً ولو شره كل قضاءها لو ان الاغما ومرض في عينه في الاخير لا في سقاطه اليوم اى لا يقضى يوم ما حدث الاغما فيه او في ليلة الا اذا علم ان لم ينو ولو جرح كل معفلان ما يكون ابتداء الصوم منه لا يقضى له ان يشهد الشهر وهو السبب والمبطلان بها بهو انما كان الجنون مسقطاً دون الاغما لانه الجنون يستدشهر عادة فيتحقق للمج والاعما لا يستدعادة فلا مرجح في وجوبه وان افاق ساعة معروفة عند الفقهاء منه اى من رمضان قضى ما مضى سواء كان جنونه اصله بان بلغ مجزئاً ابعده بان بلغ مفقداً وعرض له الجنون بعده اى بعد البلوغ في ظن الرواية ومن ان الجنون مثل الصبي لعدم الظان

ملوك

ولو بلغ صبي أو كافر أو أقيم مسافر أو طهرت حائض أو نفساء في يوم رمضان لم يوجب على كل واحد من هؤلاء
إمسك بقية يومه سواء كان في وقت النية أو بعده قبل الفطر أو بعده قضاء لم يجز رخصته ولا يلزمه الوقتان الذي في
والكافر قضاء أي قضاء ذلك اليوم وإن نوى الصوم في وقت النية ثم أكله لأن القضاء يستدعي سبق الوجوب
ولا وجوب عليه العدم أهلية ما يجزى في الأخيرين أي المسافر والخائض فإنه يجزيهما قضاءه لوجوب أهليتهما
فصل في بيان جبر نية الصوم يوم العيد أي عيد الفطر والأضحية وإتمام التشريع فيه نذر لونه
بقربة مشروعة وانتهى لعنف في غيره ومن ترك لأجابه الله تعالى في الفطر هذه الأيام احترازاً عن ارتكاب المنهي وقضى
استقامت الواجب عليه وكذا لو نذر صوم السنة يقع نذره ويفطر هذه الأيام ويقضيه لما تقدم ولا عهدة أي
لا قضاء في السنتين لو صامها أو نذرها أو التزمه ثم أي بعد تحقق النذر إن نرى بقوله نذر على صوم كذا النذر فطره
هذه الصلوات الثلاثة نذر بصيغة وقد قرره بغيره وإن نرى اليمين ونرى أن لا يكون نذراً كان يميناً لم يثبت في
هذه الصلوات بالاجتماع لأن اليمين محتملة كل وقت وغيبته بغيره ونفي غير فيجب عليه بالفطر كفارة اليمين بالارتقاء
كما هو حكم اليمين لا يجزى القضاء لعدم ثبوت موجبه وهو النذر وإن نذرهما أي النذر واليمين أو نوى اليمين فقط
كان نذراً بصيغة ويميناً بوجوبه فماتن الصورتين عند الإتمام ومحمد كسراء القريب عليك بصيغة وتحرير وجوبه
فيجب القضاء للنذر والكفارة لليمين أن افطر وعندي من نذره في العقل ومنه إذا نذرهما أي نذر في الثاني ومنهما
إذا نوى اليمين لأن النذر في هذا الكلام حقيقة واليمين مجاز واللفظ الواحد يستلزم الحقيقة والمجاز فإذا نذرهما
فالحقيقة مرأة وإذا نوى اليمين تعين المجاز بنية ولا يكون اتباع يوم الفطر بصوم الباء لأنه ستة أيام
من شوال أعلم أن المفعول الأول للاتباع تابع لمفعول الثاني الأكثر وقد بحثنا بالعكس بحسنه ووجهه المقام والرد
ههنا الثاني يعني من صام ستة أيام من شوال متصله بعد يوم الفطر لا يكون إذا الكراهة للتشبه بالنهار في
زيادته على الفرض ولا تشبهه لوقوع الفصل بيوم الفطر والأفضل تفريق أي تفريق الأيام الستة في صومها لونه
أبعد من الكراهة والتشبه بالنهار والعطف يقتضي **باب الاعتكاف وهو شعبة من ركبة**
كفاته في العشرة الأخيرة من رمضان صريح به صحت البراءة ويجب بالنذر بالانشاء والشرع وبالنفيل لانه عبارة ويستحب
فيما عدا ذلك على التحقيق وهو ما في إقامة على الشيء وجعل النفس عليه ونهاه الله أي القرار في مسجد جماعة
وهو الذي مؤذن وأقام ويصل في الصلوات الخمس وبعضها جماعة مع الشيعة لا تنهاه عن كل عبادة وأقله أي أقل
الاعتكاف يوم عند الإمام وأقله أكثره أي أكثر اليوم عند أبي س وأقله ساعة معروفة بين الفقهاء عند
محمد والصوم شرط في الاعتكاف والواجب باتفاق الروايات وكذا شرط في الاعتكاف النفل لكن لا باتفاق
الروايات بل في رواية وفي أخرى ليس شرط لأن مبنى النفل على المساهلة والمرأة تعتكف في مسجد بيتها وهو
الموضع الذي اعتدت للصلوة فيه ولا يخرج الاعتكاف في المسجد إلا الحاجة إلى الشك بالبول والغائط وغسل
البنائية ويحكم ما فيه ضرورة أو كصلوة الجماعة لا تنهاه عن غيرها فيخرج لها في وقت يدر كراهم شتمها التي قبل
الفرض ويصلها مع شتمها القبيلة والبعدية ولا يلبث في الجامع أكثر من ذلك أي من مقدار ما يصلح لمراجع شتمها
القبيلة والبعدية فإن لبث فيه أكثر من ذلك فلا وقت ولا منه مخرج اعتكافاً أو أنه لا يستحب لأنه القرم الاعتكاف

فإنه قد تمكنت من معرفة بعض ما كان قد فعله في تلك الفترة

في مسجد فلو يفتل شيئا اعتكاف في غيره من غير ضرورة فان خرج من المسجد ناسيا ساعة معروفة بين الفقهاء ببلوغ عذر
شرعي فمسجدا اعتكافا عند الامام لم يجز في المنافي وعند ما لا يقصد ما لم يكن الخروج اكثر البيوت في القليل
ضرورة ولا ضرورة في الكثير ولو شرط في التذلل ان يخرج الى عيادة المريض وصلوة الجنان وحضور مجلس العلم في ذلك
كذلك في التناظر خاتمة واكثر وشربه ولو كان في قبة في المسجد مكان قصدا منه الاشغال المحتاج اليها فيه
ويجوز له ان يعتكف ان يبيع ويشتري في المسجد وان اجتمع اليها وكه بله احضار المتعلقة لاداء المسجد فخرجت
حقوق العباد ولا يجوز ان يبيع ويشتري في غير المسجد لما روي انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم في المسجد ويحرم
عليه الاعتكاف لو طلع وروا عنه ولو طلع المسجد في الوطى لم يخلو الاعتكاف في حرم وواعية في الطهارة والاعتكاف والاعرام
وانما يحرم في الوطى في الصوم لانه يكثر وجوه فيؤدي بعضها في الحج ويقصد الاعتكاف في طهارة الوطى والاعتكاف
ولو طلع ناسيا لانه حالة الاعتكاف مذكورة فلو بعد الاعتكاف بالسيارة في حالة الصوم والوطى في الليل
لان الليل محل الاعتكاف كالتهاوي ويقصد بالسبب والقبلة والوطى في غير حرم الاعتكاف كما يقصد بطله في فخرج
ان انزل لوقته هذه الايام مع التنازل في حرم الحج والاداء فان لم ينزل فلو يقصد اعتكافا بهذه الايام لا يقدم معنى
للحج ويكون لا يصح بفتح القضا ومعه يعنى ان لا يتكلم اصوله بغير خبر يكره لغير الاعتكاف فما ظنك بالاعتكاف في غيره
شرهتنا ويكره ايضا الكلام الذي يجوز ان التكلم اصوله بغير خبر يكره لغير الاعتكاف فما ظنك بالاعتكاف في غيره
اعتكافا قايما لزمه بلياليها او في اعتكاف ليل الزمته بايامها لانه ذكر احدا باللفظ الجمع يتناول الاخر في العرف
بالاعتكاف وان نذر اعتكافا في يومين لزمه بلياليهما اعتبارا بالثبوت في الجمع هذا عند الامام وتقدم قوله في سبعة
الليلة الاولى منها لانه الليلة التي سبقت بين اليومين دخلت حكم التبعية ضرورة الاتصال وله كذلك الليلة
الاولى والى نوى في المسئلة التي تليها بغير يومين جمعها في خاصة تحت نيته لانه نوى حقيقة كراهة ويلزم
التتابع وان لم يلزم هذا القول راجع الى قوله ومن نذر اعتكافا في ايام معينة ان ينفذ ان يعتكف ايام لزمه اعتكافا
متتابعاً وان لم يلزمه التنازل لانه الاصل هو الاتصال وانما الوقت صوماً فلو يلزمه التتابع الا ان يتوسط والفرق
بينهما ان التتابع قابلية للاعتكاف غير قابلية للتتابع فيلزم الاعتكاف على التتابع حتى ينقض على التقريب ويلزم الصور على
التقريب حتى ينقض التتابع ويلزم الاعتكاف بالشروع على الشارع لانه الشروع ملزم الا عند محمد فانه لا يلزم عند
بالشروع **كتاب الحج** **هو** لغة القصد الى معظم وشراذمه مكان مخصوص في زمان
مخصوص بفعل مخصوص على ما سياتي في بابها من حيث في العمرة لانه في كل عام على الفور لا على التراخي عند أبي يوسف
حتى لو اخره يقضى ويرشها وانه خلو فالحج فان عنده على التراخي حتى لو اداه بعد العام الا قوله لو اتم لانه
ونظيره العمرة في كل وقت في الصلوة فكما يجزى تأخير الصلوة في اخر وقتها يجزى تأخير الحج في اخر عمره لكن
يشترط ان لا يفوته لانه ان فات ثم رجع الى سائر ايامه لم يجز له ان يرجع في وقتها فيكون تأخير الحج في اخر عمره لكن
يجزى الحاجة بشرط اسلام وحريته وعقله وبلوغه حتى يراكف القيد والمجنون والصبي وصحة احترازه عن
الربح والقصد للصلح والزمن ومطلق الرجلين لانه انقطاعه عن غيره بدونه التمتع وقدرة لانه في حق
كل احد حتى اهل مكة وداخلة بله اسرافه ولا تقتصر في حرم غير اهل مكة ومن حرمها كذا عبادان من الملوك لا يريده

مسألة كتاب الحج

التي جمع

التي يجمع منها هذا المتن الا ان اذا كان في زمانه ابعثهم فسترها بقوله وقدرة نفقة ذهابه وايابها ركبا له ما شيا
سواء قدره على المشي او لا ففضلت نفقة قدره على حياجه الاصلية كالمسكن والمخاض واثبات البيت وان
الشباب والتمتع وكتب الفقهاء ان كان في وقتها لوقته المشغول بالحج الاصلية كالمسكن والمخاض واثبات البيت وان
عيا له ومن يملك نفقة لانه حتى العبد الفقير مقدم على حياجه لانه لانه الحيوان عوده بشهره لا قد لا يمكن له ان
عقب العبد نفقة بشهره وقيل يوم ومع ابن الطريق في حق الا فاق لوقته المشغول بالحج لا يتأدى بدونه فصار كالزاد والراحلة
ومع زوج او محرر المرأة شابة كانت او عتقة كانت او غالية كانت او غالية كانت والمراد بالحج من لا يحل له تكاثرها
على التباين بسبب قرابة او رضاع او غيرها من حركاتها ان كانا او ذواتا اذا كان بينهما اي بين المرأة وبين محرم حسنة
سفره ومن ثمة ايام وليا لها طلع المرأة بله احدا فان حجت جاز مع الكراهة وشهره يكون المحرم عاقلة بالغ
غير محرم ولا فاسق لانه شرط لصحتها ولا صيانة لها ونفقة شاة لفقته المحرم عليه اذ لا يتوسل الى الاداء بالحج
معدى مع الحج الا سلام اي الحج الفرض بغير اذن زوجها لانه حتى الزوج لا يتحقق في الفرائض فلو احرم صبي
يعقل او عتق فبلغ القسي او عتق العبد فغنى كل واحد منهما على احرامه في باقي الحج ويجزى عن فرضه في كل منهما
لانه احرامها العقد المنفصل فلو يتأدى به الفرض فان جدد القسي بعد البلوغ قبل الوقوف احرامه للفرض مع فرضه
يخلو في العبد بعد العتق لانه احرام القسي غير لازم لعدم الاهلية فيمكن له الحج عن الاحرام بالشروع في غيره واحرام العبد
لازم فلو يمكن ذلك وفرضه في فرض الحج الاحرام وهو شرط لا يكون كالتمتع للفتل لانه يدوم الى المثل ولا يستقل
عنه الى غيره والوقوف بغيره وطواف الزيادة وهو الطواف في يوم من ايام النحر وما كان حتى اذا فات واحد
منها بطل الحج وجعل في القضاء في العام القابل وجا اجباى واجب الحج وهو الذي يلزمه بتركه دم الوقوف في لغة
والسعي بين الصفا والمروة ومن لم يجز له الوقوف في غيره وطواف الصفا وهو طواف الوداع للوقوف في المثل او
التقصير عند المخرج من الاحرام وكل ما يجب بتركه الدم فانه اذا ترك شيئا من هذه الاشياء المذكورة جاز حجه ويجب
عليه دم الترك الواجب وغيره مما يغير المذكورات من الفرائض والواجبات سنة واداء سبيلتي تقريدهم بعون
الله تعالى واشهره اي شهر الحج والشوال وفي القعدة والعشر الاخر من ذي الحجة لقوله تعالى الحج اشهره فلو مات
اي وقت الحج وفتره كما ذكرنا وفائدة الحج بهذه الاشهر ان شيئا من افعال الحج لا يقع الا في اوقات الحج المجزى في
اي وقت منها واذا كان اشهره هذا يكره الاحرام الا في الحج قبلها اي قبل اشهر الحج يعني انه يجوز الاحرام قبلها
لكن يكره وانما حيازه فلو شرط الدخول في حرمه قبل وقت الشرط وانما كراهته فلما تفرقت وقومته في
محلها بطلت المدة والعمره في ثلثي مفصلة سنة والواقيت اي ما وضع الاحرام للمدينة في ذوالحليفة بضم الحاء
وفتح اللام اسم موضع على ستة اميال من المدينة وعشر من احلة في مكة والاشياطين جحشة بضم الجيم سكن الحاء اسم
موضع على ثلثة ارجل من مكة على طريق المدينة والعراقية ذوات عرقه بكسر العين وسكن الراء اسم موضع على
على مرحلتين من مكة والمجديين قرب بفتح القاف وسكن الراء اسم موضع على مرحلتين من مكة والمجديين
يلزم بفتح الشاة التجه اسم موضع على مرحلتين من مكة له الراء اسم موضع على ثلثة ارجل من مكة والمجديين
وهذه الواقيت كالقصد في ايام جنوبى ويقابل ذوالحليفة واقا ذلت عرق فيجاء فيه قرب واقا ذلت عرق فيجاء فيه واقيت

عند انقضاء ما خلاها فاق عند ما لا يجوز اعتبارا باليوم الثاني والثالث ولما ان الرمي اذا جاز تركه في اليوم
الرابع تخفيفا فلو لم يجز قبل الزوال او في يوم النحر واليوم الثاني واليوم الثالث ترك الرمي بجوز فيه فاق على الاصل
وجاز الرمي وكذا غير ركاب في الجمار المشقة لمقتضى ما في المتن من ترك الرمي في غير حجرة العقبة يعني ان الرمي
في الجنتين الاولتين مكشيا افضل لا قرب الى الضيق في الدماء بعد ما تجوز حجرة العقبة اذ ليس بعد ادعاء
ويثبت كذا في الرمي بجوز فيه فيكون ان يبيت في غير ما يغيره غيره ويكره تقديم ثقله في حجتين متتابعين
وحشمه الى مكة قبل نحره بان اقام بغيره في شغل فليدفع اليها فاذا انقضى منى الى مكة نزل بالحجته لو
كان الغزول ساعة معروفة عند الفقهاء واذا اراد الظعن الى المدينة فليدفع اليها في مكة طواف العقبة في يومه
ولا سعي لما يثبت من ان كل من اتمم الرمي في مكة او في طواف العقبة وجبا على القيمة بمكة فانه لا يجب بل
ينبغي ان اهل مكة لا يردعون ولا يصعدون ويلجئ بهم اهل ما دون الميقات ثم يستقيم من زعمه ويشترط في
بأبي الباب في الكعبة فيقبل العتبة تعظيما للكعبة وبعد التقبيل يضع صدره وبطنه وخفه الذين على
المقزم الذي هو ما بين الباب والحناءة سود ويتشبث بالحناءة راسا في الكعبة ساعة ويدعى بحجتها ويسكن
فانه من علو ثلث القبول ويرجع الفقهاء في ان يصرف وجهه ويصير الى البيت حتى يخرج من المسجد
لان في ذلك اجل البيت وتعظيمه **فصل في مسائل متعلقة بالوقوف واحوال النساء واحوال البدن**
وتقديم ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه طاعنا الى مكة ووقف بها في عرفه سقط عنه طواف القدوم
لان اذا دخل مكة بعد الاقامة في عرفه بطواف الزيارة فينقضي طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه لانه سنة فلو
يجب الجواز لتركه ومن وقف واجتاز ركبا او مشيا بعرفة سبعة متعلقين بطريق المتتابع ما بين
زوال الشمس يوم عرفة وبين طلوع الفجر من يوم النحر فقد اتم الحاج ولو كان الواقف واجتاز قاعا او
مقعى لم يعلم انهما الى الارض عرفة لان ما هو الركوع والوقوف والاجتياز وقد وجد ومن فاته ذلك في
الوقوف والاجتياز في الوقت المذكور فقد فاته الحج لصفات الركوع العظيم فاذا فاته الحج فليطوف في فاته الحول
يسعى ويحطل بآتيانه بافعال العمرة ويقضي حجة من عام قابل ولا دم عليه ولو امره من علم نفسه ما يوجب الى اغراء
رفيقه ان يحرم عنه عند اغراءه ففعل ذلك بان احرم عنه مع اجاعا وكذا فعله ان فعل بلوا امره عند الامام لثبوت
الاذن دلالة خلاها فان عند ما لا يقع والمرأة في جميع ذلك في احكام الحج كالرجل العمرة والامر ملائم وليس
للصبي الا انما تكشف وجهها ولا تركها لانه عورة لو قال لا انها لا تكشف لمرأها فقط كذا او في احصاء كذا في حق
ولو سئلت اي ارسلت على وجهها مكشيا وجافت اي باعدت ذلك الشيء وجوهها جاز بل نيب ولا يجزى بالتلبية
لان يؤتى الى الفضة بل يلبي بحيث تسمع نفسه او تترمل في الطواف ولا تسعي بين السيلين بل تسعي على هينها لان كل
منها محل للستر ولا يحل بل تقصر لانه على ما في نهائهم عن الخلق وامرهم بالتقصير والخطا في النساء من
عركت العورة ولا تقرب للجوارح سودا اذا كان عنده رجال يحترقون في مكة الرجال ولو حاضت عند الحرام
اغسلت واحرمت واشتبهت بجميع الناس الى الطواف لانه في المسجد ولا يجوز الدخول فيه للحائض وان حاضت يوم
الطواف لم تسفر حتى تطهر وتطوف وان حاضت بعد ان طواف الزيارة سقط عنها طواف

العقبة ولا شيء عليها لتركها لانه طواف الصلوة كما يسقط عنه اي عرفة اقام بمكة ولو كان الاقامة بعد النحر
وسعى الى مكة عند انقضاء طواف الصلوة كما يجب على الصادق ومن سوطن وعند من لا يسقط بالاقامة بعده
اي بعد النحر لانه ادرى بوقت فساد اوقافه فيصير كمن لو سوطن بعد الشروع فيه والتفاسد الحاصل من ذلك قد بدت
تطوع بان على عقبة قطع نعل او عروة مزادة او الى شجرة او نحو ذلك او بدت نحر او بدت جزءا صيدا او
نحوه كبذرة المنعة والمقران وتوجه مكة معها والحال انه يريد الحج فقد احرمت وصار حراما وان لم يصل الى البيت
لن سوق الهدى في معنى التلبية حيث لا يفعل الا من يريد الحج والعمرة فيسعى اجابة بالحج كما يكون اجابة بالقول
فكما انك تذكرها فان يوت بها اي البدنة التي قد لها ثم توجه فلو يصير حراما حتى يلحقها لانه اذا
او كرها فقد قرنت بفعل هو من خصائص الحج فيصير حراما في بدنة المنعة فانه يصير حراما بحجته التوجه اذا
نوى الاحرام استحسانا فان جملها بان وضع عليه الحجر واشهر بان جرحها في اسفل السنام او قلن شاة
لو يتي حراما في هذه الصور وان ساذها لانه التحليل ليس افعال الحج والاعمار مكره وتقليد الشاة لا يمتنع
والبدن بعتين جميع بدنة من البول والبقرة وشرا **القرآن والتمتع بالقرآن**
افضل مطلقا معاداه من الافراد والتمتع وهو اي القرآن لغة للجمع بين الشيئين وشرا ان يهل اي يرفع
صوته بالتلبية بالعمرة والحج معان الميقات هذان الصيغتان اتفاقا او على الغالب لانه لو احرمت بهما من
ديرة اهلها بعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الى الميقات جاز وصار قارنا وكذا لو احرمت بهما داخل الميقات
او احرمت بعمرة ثم توجه قبل ان يطوف للحجعة استواء وان يقول بعد الصلوة اي بعد الشفع الذي يصل فيه
مرحبا للوحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسهر مالي وتقبلها مني ويقدم العرة على الحج كما فعلها فاذا دخل
مكة ابتداء فطواف للعمرة او لبعثة استواء رمل في التلوة الاول وسعى بعدها بين الصفا والمروة وهو رمل
بين السيلين الا خضريه وصلى ركعتي الطواف ولا يتحلل ثم طواف الحج طواف القدوم وسعى وهذا الترتيب
تقديم افعال العمرة على افعال الحج واجبا فاذا كان كذلك فلو طواف لها اي للعمرة والحج طوافين متواليين في غير
ان يسعى بينهما وسعى سبعين جاز لا يتيانهما بسعي عليه ولكنه اساء بتقديم طواف القدوم على العمرة ولا يلزم
بذلك شيء ثم اي بعد الفراغ من افعال العمرة قبل التحلل حج كما مر في المفرد فاذا رمي جرة القصبة يوم النحر وجزم
القرآن شاة او بدنة او سبع بدنة لقوله تعالى استسمر من الهدى وهذا دم شكر له واد الشكرين وجوبا
لادم جنابة فان عجز القارن عن صام القرآن صام ثلثة ايام قبل يوم النحر اي ايام كانت وكذا الفضل
ثلثة ايام كون اخرها يوم عرفة لانه غاية ما يمكن في التأخير لاحتمال القدوة على الاصل وهو الهدى وصام سبعة
ايام اذا فرغ من افعال الحج ولو صام هذه السبعة بمكة بعد ايام الشترين في غير ذمة الاقامة لقوله تعالى وسبعة اذا
رجعتم اي من منى الى مكة فان لم يقم الثلثة قبل يوم النحر لم يجز الصوم بل يتيقن الدم لانه الصوم خلف عن
الدم على خلاف القياس فيراعى ما روي في يوم النحر وان وقف القارن بعرفة بعد الزوال قبل
طواف للعمرة فقد تحقق انه رخصها اي رخص العمرة لثبوتها بالبناء على افعال الحج لانه لا بد من طواف فليس
دم لرفقها اي رخص العمرة بعد الشروع فيها ويقضيها للزوم عليه بالشروع وسقط عنه دم القرآن لسقوط الحج

وهو الوقوف والركوع في صلاة التمتع فقال التمتع افضل من الفرد لما فيه من الجمع بين العبادتين فاشبه
الفران وهو التمتع لغة الامتناع وشبهه ان ياتي بالعرة او بكثر طوافها في شهر الحج سواء احرم في الوقت
ثم حج كما في رواية عامه الذي اعترف به هذا تمام تعريف التمتع واما كيفية فافاده بقوله فيحرم بها اي العرة من
اليقات او من مكان قبل وطوافها ويسعى ويحطل منها ان شابان يحلق او يقصران لم يسبق اليها اي هذه
المنفعة فافاده اذا ساقها لا يحطل في العرة بعد الفاعل من الحج ويقطع التلبية باقوال الطواف للعره لانه على
كان يسكن في التلبية في العرة اذا استلم الحجر فحرم به الحج فحرم به التلبية لانه صار بمنزلة الكتي وميقات الكتي
في الحج الحرام ولو اخرج قبل يوم التروية فهو افضل لما فيه من التيقن الى الخير وزيادة في المشقة وحج كالفرد
لكنه يرسل في طواف الزيارة ويسعى بعده ويحج كالقارن وهذا دم شكر لعملة التوفيق للجمع بين الشكرين
وجوبا ايضا فان حج التمتع من الدم حكمه اي حكمه كحكم القارن اذا حج بصوم ثلاثة ايام للحج وسبعة ايام من
منه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها اي طواف العرة ولو كان صوم الثلاثة في شوال كره بعد الحرام بها اي العرة
لو قبله لانه لا ينافي في فضل الامر فان شاء التمتع شوق الهدي هو اي السوق افضل من ارسال احرم وساقه وهو
اي السوق او من قومه اذ اذا كان لا يتقادح بقوده وان كان الهدي بجنة قلبه اي جعل قوده في منقعه
بزيادة او نفل وهو اي التقليد والى من التجليل لانه التقليد مذكور في القرآن والاشعار جاز بكونه عندها
وهو اي الاشعار شق سنما لم يخرج الدم فيبلغ سنما من الجانب اليسرى وهو الاشبه بفعله على التمسك
حيث فعله فصد او من الجانب الايمن لانه وقع اتفاقا ويحكم الاشعار تحريما عند الامام لانه تعذيب للحيوان
وهو منه في عنه وانما فعله على التمسك لانه لا يمتنعون من تعرضه لانه يذبح بعينه اي ياتي بافعال
العره كما تقدم ولا يحطل في احرام العرة بعد افعالها ويحرم ثانيا بالحج كما ترى من التروية وقبله احب
التمتع الذي ليسوا الهدي فاذا حلق التمتع يوم النحر كره حتى من احرامها اي احرام العرة والحج لانه الحاق بحلل
في الحج كالسكن في القبلة والتمتع ولا قران اهل مكة لانه شرعها لافاق كان للترقي باسقاط احد الشكرين ومنه
هو اقل المواقف لانه حكمه حكم اهل مكة فان عاد التمتع الى اهل بلده بعد اداء افعال العرة والحج لانه لم يكن
ساق الهدي بطل بطل بطل لانه اتم بها ما صحى في بابين الشكرين وبطل التمتع ولم يجز به وان كان قد
ساقه بطل بطل بطل لعدم صحة الالمام بوجود الاحرام ومن طواف للعره قبل شهر الحج اقل من اربعة اشواط فاشم
العره بان اتي بياقي الاشواط بعد دخولها اي دخل شهر الحج وحيث كان متمتعاً لم يقد وجدا اكثر الافعال المعتبر
اذا وها في شهر الحج واكثر حكم الكل وان كان طواف اربعة اشواط قبل شهر الحج فلا يوجب متمتعاً لانه ادى الى اكثر
قبل شهر الحج ولو اعتمر كوفي اي الحاق في الذي شرع له التمتع والقران في الشهر الحج ويحتمل اقام بمكة وحج وعامة
ذلك حتى تمتعه باله اتفاق لانه ادى شكرين وترقى باسقاط احد الشكرين وهو حقيقة التمتع وكذا حتى تمتعه
لو اقام بصيرة يعني ببلده لانه الشفاعة ولا قائم ما لم يبعث الى وطنه وقد اجتمع فيه شكاً واقامة بصيرة كاقامته
بمكة وقيل بفتح عند الامام ولا يصح عندهما ان يسكن بمقائمتان وهذا الحكم جاز في كل افاق ولو افسد التمتع
الكون في عرفة واقام بصيرة وقضها في شهر الحج قبل ان يرجع الى اهل بلده احرم وحج في عامه ذلك لا يقع بغيره عند الامام

لونه لم يثبت سفره او لولا اشتراط العرة الفاسدة ان يعود الى اهل بلده ياتي بها اي بالعره والحج في شهر الحج عامه
فيكون متمتعاً لانه يعود الى اهل بلده من غير سفر وعند ما يقع متمتعاً وان لم يعود الى اهل بلده لما وسيل الموضع
لو لم تمتع فقد الحج بهم وان بقي بعد اداء فحلت العرة بمكة وقضى بعمرته وحج في عامه من غير عود الى اهل بلده بغير تمتع
اتفاقاً لوقوع التمتع بمكة ليس اهل بلده وما افسده المتمتع الكوفي من عمرته او حجة من غير اي افعال وان كان
قاسداً لانه لا يمكنه الخروج من عمرته الاحرام اجمالا فقال وسقط عنه دم التمتع لعدم الترفق باداء شكرين صحيحين
في سفر واحد ولم يرد دم الفساوي تمتع فضحي اي فحج او حجة من غير افعال الحج من غير دم التمتع لوقوع الضحية ليست
بواجبة في حج المشافو تنويته بانه **باب الجنابة** على الاحرام وهو قتل ما وجب الدم وموجب
للصدقة فشرع في ثلثا موجب الدم فقال ان طيب المحرم ولو ساهى او جاهل بغيره عضو اكملوا كالكفر والفسخ
وللتساوي لزم دم كمال الجنابة يتكامل الارتفاق بتطهير عضو كمال في غير تطهير كمال المحرم وكذا لزم دم كمال
اذهب اي شغل الذهن في عضو كمال بزيوت او بغيره لم يتكامل طهرا طهرا عند الامام لانه يفتك الزهرا ويترك
التفت ولبثا الشعر وبخذه الامم يتكامل الجنابة وعند ما لا يلزم دم بل يلزم صدقة لانه الجنابة فيه ما
قاصده لانه الطهارة ولو غلبت المحرم ركبته بجنازة رقيق اي ستره قرايل عادية او ما كملوا فعليه دم وكذا عليه دم
لو لبس خيطا على الوجه المعتاد او ما كملوا او حلق ركبته او ركبته طهرا او كرم بالان للرجع حكم الكل او حلق ركبته
او ابطية او اتحاد جنسية او احدى اى احدى بطنه لانه عضو اكمل او عامته وكذا عليه دم لو حلق بها جمل من اعضا
للجامة عند الامام وعند ما عليه صدقة وان قص المحرم اظفار يديه او رجليه في مجلس واحد فعليه دم واحد لانه
ارفق اتفاقا كماله وكذا عليه دم لو قص اظفار يده واحدة او رجل واحدة في مجلس واحد ان كل واحد من اربع يجوع
اليدين والرجلين والرجل وحكم الكل وان قص اظفار يديه او رجليه في اربعة مجالس فعليه ربعة دماء عند الامام واي من
فعله معنى العبادة فيتعبد التداخل باحد المجالس كافي اية التسمية وعند مجزوم واحد لانه الجنابة في رقع واحد
ومبناه على التداخل فاشبه كفارة الغفران شرع في ثلثا موجب الصدقة بقوله وان طيب اقل من عضو او ستره ليس
للخيط اقل من كمال قيد لكل من الصورتين او خيبتين فعليه صدقة لقصور الجنابة وكذا عليه صدقة لو حلق اقل
من رقع ركبته او ربيع ركبته او حلق بعض ركبته او بعض عانته او بعض احد بطنه لعدم الارتفاق الكمال في كل من
هذه الصور او حلق ركبته من كمال الفير او حلقه لانه ممنوع عزالة التفت سوا كان فيه وفي غيره ان
جنايته دون الجنابة في ازالة التفت نفكحاً عليه صدقة او قص اقل من خمسة اظفار متفرقة او غير متفرقة او
قص خمسة اظفار متفرقة من يده ورجل عند الامام والى من لنقص الجنابة وعند مجزوم في قص اظفار في التفرقة
دم اعتباراً بالوقفة ان كره واحد وان طيب المحرم عضو او لبس خيطا او حلق ربيع ركبته او عضو اتم اذ كسر
لعدم متعلق بالجمع خيرة ذلك المحرم ان شاء ونج شاة في المحرم وان شاء تصدق بشلوة تصدع من الطعام
على ستة مسكين في اى موضع شاء لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام خلوة ايام ولو ارتدى بالقيصر في كل
استغفار الرداء او استغفر بالقيصر او اذخر تحت يده اليمنى بالقاه على مكبته الا يسر واترته بالسر او بل اي استغفر فقال
الوزار فلو لم يكن بياي كمال ما ذكر من الرداء والاشاع والارزاء لعدم اللبس وكذا الهدي لو دخل عليه في القضاء

هذا الحديث يدل على ان الجنابة لا تكون الا بغير قصد او بغير علم او بغير احتساب

الوقت فيمنزله اوتركه من الجواركها
اوتركه مني من فاعد
منه الايام اوتركه
اوتركه
مح

١٠

وبه انما يفاضل من النعمة المدفوعة اليه الى الوصي ان كان الوصي صافرا او الى الورثة ان كان كافرا ولها
 ان كان صافرا وجوبا ويجوز ان يحجز النعمة بغير رضا المولى فيمنع نفسه قبل المدة والعدل المأذون لوجوب
 الافعال والنية عن الامور وكذا غيرهما من الامور التي لا بد منها في المدة والعدل المأذون لوجوب
 على الوجه الاكمل وعلى وجه رجحان ان يحجز عن كل منها ما حرم بحجة عنهما بغير رضا المولى او لا يملكها
 امره ان يخلص اليه ويؤخر بغيره عند الاحرام فاذا لم يفعل صار مباحا لغيره ولا يمكن ايقاعه احد من العلم والولاية
 فيمنع نفسه ويضع الحجة عنه وان ابره من الاحرام بان يرضى احد من غير موقوف ثم عين احد من الموقوفين قبل المدة
 والوقوف فيمنع عن غيره عند الامام ويحذفه من الامور في الاحرام ليعتبر في المقتضى او في المدة والعدل المأذون لوجوب
 يقع عنه الموقوف بل هو يملكه في كل ما لم يرض به من الامور في المدة والعدل المأذون لوجوب
 لو ادعى الموقوف على الامور ثم عين له بغيره بالاجماع ودم النعمة والقران على الامور لا بد من وجوب الجمع بين النكاحين
 والمأذون فيمنع بغير النعمة وكذا على الامور في المدة والعدل المأذون لوجوب
 حيثما عند الامام ويحذفه من الامور في المدة والعدل المأذون لوجوب
 لا بد من وجوب دفع ضرر امتداد الاحرام وهو يخص بالامور وان كان الامور مباحا في المدة والعدل المأذون لوجوب
 الامور في جامع الامور قبل الوقوف بغيره فسد حجة وعلم ودم النعمة لا بد من وجوب الجمع بين النكاحين
 قبل الوقوف فيفسد الحج فيمنع وان مات المأمور بالمع في بعض الطريق يحجز اي يستبد بالمع في منزل امره لا بد من وجوب
 مات عند الامام لا بد من ما معنى من التسليم ليعتد به لعدم التمسك بالمقتضى بلكت ما يقع في المدة والعدل المأذون لوجوب
 مات المأمور لا بد من اذ الميسر ما معنى من عمله بالنفس وجب ان يبين عليه ان عدم بطلان بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 تنفيذ الوصية في احكام الدنيا فينقل في حقها كغيره عند اي من يحجز عنه بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 فمضى في منتهى سبيل فيمنع بغيره عند اي من يحجز عنه بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 لا بد من تعيين الوصي كغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 الطعام والشراب والكسوة والركن الى الوصي او الورثة لا بد من ما فضل الميسر في المدة والعدل المأذون لوجوب
 صوته بالنسبة بحجة عن ابيه بل هو امرها بغيره عند اي من يحجز عنه بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 قوله والله ان يجعل قوامه على غيره في جميع العبادات صلوة وصوم واداء الصدقة الى غير ذلك من جميع النعم التي لا بد
 وكل ذلك يصل الى الميت وينفعه **باب الهدى** وهو لغة... وشرا اسم لما يهدي الى الحرم ليقرب
 به وهو من اهل البيت او يقره عنهم بالاجماع واقله شاة ولا يجب عرقه بان يذهب الى عرفات او الشهد بالقبيل
 لا بد من القربى بآفة الدم لا التعريف ويجزى فيه ما يجزى في النعمة ويجزى الشاة في كل موضع من ارض
 الجنائيات وغيرها الا اذا طاف للزيارة حاله في جنبها او حاضيا ونفساء او جامع بعد وقوفه في قبل الملقى فلو
 يجزى فيهما اي في هذين الركنين الا البدنة لفظ الجنائيات ويأكل الهدى احتيايا بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 والقران فقط لا تها وماه نسل كاله ضحية لا يأكل من غيرهما لا بد من غير هذه الهدايا وماه كقائه بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 انتهى عن اكلها فلو اكل من غير ما اكله بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب

لكل من يحبس عليه من رتبة الكعبة الى التمسك
 وعليه ان يوقى الامام الذي في مكة او غيره
 ان يحجز بعد مودته الا اهل مكة او غيره
 في حفظ الناس عن مخالفتهم في المدة والعدل المأذون لوجوب

القيام

الايام كاله ضحية دون ذبح هدي غيرهما فاذا ذبح جبر في ذبح ما ياتي وقت شاة والكل اي وخص في كل هدي بالحرم
 لما مر من ان الهدى اسم لما يهدي الى الحرم ويجزى ان يصدق به اي بكل هدي على فقير الحرم وغيره من الفقراء
 ان النعمة قربى معقولة او بها السدحلة المحتاج فلو يختص به فقير دون فقير ويصدق بحجته وخطاه ولا يعطى
 اجر الجزاء من المذبح وفيه اشارة الى جواز ذبح غيره وان كان بغير احسان ان احسن ولو يركبه له نذر صاحي ان
 تقا الا عند الضرورة بان لا يقدر على الشئ فيركبه فان نقص الهدى بركوبه ضمنه اي ضمن النقصا ويصدق به
 على الفقراء ولا يحل له ان الحلب جزؤه فلو يستقم به فان حلبة يصدق به اي بالحلبة على الفقراء ويضرب بالمال البارد
 لينقطع لبنه ان كان قربا في وقت الذبح وان كان بعيدا عنه يحلبه ويصدق بالحلب كبد يضره ذلك فان عطل
 الهدى الواجب او عطل عسفا فاحشا وهو عيب يمنع جواز النعمة اقام غيره مقامه لبقا الواجب في ذمة ويضرب بالمعيب
 مثلا وكسائر ما ذكره وان عطفا في قربى العظم هدي المنقطع يخرم ويضرب بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 صفحة ليعلم الناس ان هدي الفقراء ولا يأكل منه هدي الهدي ولا غنى له من هدي الفقراء ولا يرضى به الهدي
 في ذلك هدي المنقطع غير اقامه غيره مقامه كما في الواجب في القربى بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 بوزن المنقطع والمنة والقران لا تها وماه نسل كاله ضحية لا يأكل من غيرهما لا بد من غير هذه الهدايا وماه كقائه بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 الجنائيات والكفارات والمقصود ان تها ما جبر فالا حرج في شأنها التمسك **مسائل منشورة** اي متفرقة غير
 مترتبة في ابوابها كقول المنشورة ولو شهدوا اي جمع عظيم ولا فله تقبل شهادة عدلين وقيل تقبل كما في الحديث
 ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الخصال شهدتهم ويجزى له اهل عرفه حجهم ولو شهدوا ان هذا اليوم الذي
 وقف فيه يوم التروية صحته شهادتهم وعلى اهل عرفه اعادة الوقوف او مكانا اذا اشتهاه بنا بالوقوف في ثانيا بخلة
 الصورة التي لعدم المكمل وترى الحجة الاولى في اليوم الثاني وفي المدة الثانية والثالثة فان شارها
 فقطح السور الكلى ولو لم يتركها ليرى ط والاولى ان يرى الكلى بان يرى الكلى ثم الثانية ثم الثالثة وعناية للترتيب
 السنون ومنه ان يحجز بغيره عند اي من يحجز عنه بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 الاحرام وقيل يحجز بغيره عند اي من يحجز عنه بغيره في المدة والعدل المأذون لوجوب
 حرمه في المدة والعدل المأذون لوجوب
كتاب النكاح وهو لغة الضم والمع وشرا **عقد** مجموع ايجاب وقبول ولو حكما
 يبرر على ملك النعمة يعني ان النكاح ككلمة لفظية يترتب عليه ملك النعمة المخصوصة وهي الوطى فقصده الصنفا احتراز
 عن البيع والهبة ويجزى لانه المسمى بملك الرقبة ويثبت فيها ملك النعمة منها اذا لم يوجد ما يمنع **اعلم**
 ان الاصل في الدلالة المتعارضة التوقيف ان امكن والمكانات الاولى الواردة في باب النكاح منها ما يدل على الوجوب
 كقوله فانكحوا **ومنها** ما يدل على الشئ كقوله على **ومنها** ما يدل على الكراهة كاختيار
 جماعة من الفقهاء في غير ذلك مما يوجب التوقان والقدرة على ايقاد ما وجبه ويكره عند خوف الجور والغير في ايقاد
 ما وجبه ويسوق مسوقا موكدا حال الاعتدال في المزاج بان لا يخاف على نفسه البيل وينفذ اي يتحقق بايجاب
 وهو ما يلفظ به اياكم من ايجاب بكان من الرجل والمرأة وقوله وهو ما يلفظ به ثانيا فلو يصدق بالتقاضي ولو بالقبول

لا يشاء اشتاقت احرم
 الزمان ازروا الملك خالدا من

الامام رحمه الله تعالى هذا يقع نكاح الصبا بنية اتفاقا لا تنهانا ان كانت بنية ولا يقع نكاح صبا بنية عابدة كركب الكمال كذا
فسم صبا بنية فعلى هذا يقع نكاح صبا بنية اتفاقا لا تنهانا ان كانت بنية ولا يقع نكاح صبا بنية عابدة كركب الكمال كذا
الفرقة بكنها بالذكر والذكر فلا حيلة الى ذكره لا يدخله في الكتاب بنية كما اشترط في نكاح المحرم والمحرمة ولو بالولاية سواء
كانا احدهما نكاحا او بغيره لا ينعى العقد في نكاح الاممة المسلمة والاممة الكتابية ان لم يكن بنية حرمة لغيره وانما احل لكم
ما لم يحرملكم ولو كان مع طول الحرمة اي مع القدرة على حرمة الحرمة ونفقتها ونكاح الحرمة على نكاح الاممة ونكاح اربع
نسوة فقط للمحرم سواء كانت حرا او اماء او مختلطات منها ما ينسب طأخر الحرمة عن الاممة ولا يقع نكاح اكثر من اربع
باتفاق الاممة اربع ونكاح للعبد ثمانية او مائة او مائة الف من الحرات والامهات ان الرق منقصف ومنع
جلى من نكاح غيره واعا منه فصنع عقده ويجعل له وطئها اتفاقا والولد له هذا عند الامام ويختلجوا قاله ابن
قائمة قال لا يقع ولكن لا يوطأ حتى تضع حملها للماء يقي ما ورنع غيره ونكاح موطوءة سيدها ان فرأى
ضعيف حتى لو جازت بولاد لا ينسب نسب من غيره او يوطأ ذلك لانه ليس بفراس وفيه ما بين الصورين لا يجزى
الزواج او تبرأ ولو تزوج امرأتين بعقد واحد والحال ان احدهما محرمة مع نكاح الاخرى التي حل بها
لان يطلون نكاح المحرمة لا يقتضي بطلان نكاح التي معها في العقد والستة كل لها الى التي نكحها عند الامام وانما
يقسم الستة على امرئ منها فاما انما التي نكحها الزميمة وما اذا اخرى فمطلوع الستة مقابل بها فينقسم
عليها وللأمم ان التي لا يحل نكاحها لا تقبل ان تفرج من نكاحها ولا يقع تزوج امته ولو كانت مذبذبة او كانت
او ام ولد او شتركة لان ملك النكاح ثابت له قبل النكاح ولو ثبت ثانيا لا يوطأ او ثبات الثابت او تزوج سيده
للجماع على بطلان تزوج محبوبة او تنسية لقوله تعالى تنكحوا المشركات ولا يقع تزوج خامسة للحرمة في عدة رابعة
ولا تزوج ثالثة للعبد في عدة ثالثة بانها لان العدة باقية على النكاح من وجوب لبقاء النفقة والسكنى واستا
الرجعي قبل الطلعي الذي ولذا لم يذكره ولا يقع تزوج امته على الحر او في عدة سواها كانت عدة طلاقا بانه اوجعي هذا
عند الامام خلوا قالها حيث يقع عند ما فيها اذا كانت عدة للحر عدة طلاقا بانه ان التزويج في عدة البائن ليس
بتزويج عليها حتى لو طلق ان لا يتزوج عليها قابانها وتزويجها في عدة لا يحل ولا ما قلنا في انها باقية على النكاح
من وجوبها لاحتياط المنع ولا يقع تزوج حامل كانه من نسبي لثبوت نسبها في دارها انما افرم هذه المسئلة بالذكر
مع انفراد احده في المسئلة الثانية بعيدا لانه يوم من كون الحامل محبوبة لا يثبت نسبها او تزوج حامل ثبت
حملها رعية لصاحب الماء بخلافه الحامل من الرق لانه حرمة للزاني ولو حلت من سيدها انما الى بكنها او الدالة على
المبالغة لدفع ان يظن من صحة تزويج موطوءة السيد صحة تزويج الحامل منه لانه موطوءة لمع انه بعد تزويجها
باعتبار ثبوت الحمل ولا يقع نكاح المتعة لانه منسوخ باجماع الصحابة ولا يقع نكاح الوقت لانه متعة معناه والفرق بينهما
لفظي فان القول بلفظ المتعة باني يقول بحصة الشهود ومعنى نفسك كذا مدة كذا في المال والثالث بلفظ النكاح
او التزويج مثل ان يقول بحصة الشهود ونكحك او تزويجك كذا في المال الى شهر **باب الاولياء**
جمع ولي وهو المالك العاقل الوارث عند الفقهاء **والكفائي** جمع كفوي وهو الظهير اعلم انه الذي شرط في الصغير
والمجنون والرقيق دون المبالغة العاقل الحر لانه علة الاحتياج وهي العجز عن وجوده فيهم لوفيقها ولهذا قال

نفذ نكاح حره مكفية بكونه كالمات او ثيبا بلو حضور ولي ولو لم يوكفو لا تنهانا ان كانت بنية ولا يقع نكاح صبا بنية عابدة كركب الكمال كذا
لولى الاعتراض في غير الكفو بان يعطى الحاكم التفرقي بينهما ما لم تلد منه للحقوق العار بالمصاهرة واذا فرق لا يجب
على الزوج شيء ما لم يدخل بها لان هذا التفرقي فسخ لوطوق ويرى الحسن ع الامام عدم جواز اى جواز نكاحها بلو
كفو وعمل فتوى قاضيان اذ ليس كل ولي من النسب اى القاص ولا كل قاض بعدل سده هذا البنا اولى وعند محمد بن يعقوب
موقوف على اجازة الولي عني او يطأها بلو اجازة ولا يتوارث احداهما عن الآخر ولو زوجت نفسها من كفوي لا ارتفاع
للمطل بالاجازة ولا يجبر ولي بالغة على النكاح ولو كانت بكر لانه ولاية الواجب غير ثابتة على المبالغة كما قرنا اتفاقا
فان امتا ذن الولي او وكيله او غيره البكر المبالغة فسكتت او صيحتت غير مستهزئة او بكنت بلو صوبت فهو اى
كل من هذه الاشياء اذن بالنكاح واما ان ركنت مع القوت عند الامام سيديان فهو بركة لان العرف يختص بالبكر مع
القوت لما شق على النفس وكذا يكتفى بالشكوت او الضبط والبكر بلو صوبت او ذن مع القوت في الزوج على وجوبها لولى
قبله الخلع الرسول او مع فضولي وشروط فيها اى في استئذان الولي وبلوغ المهر بنية المهر على وجوبها لهما
برمعة لظن رغبتهما فيه واعنه لا تسمية المهر هو القصد ان النكاح يقع بدونه ولو استأذنها اى البكر غير الولي
الا وبلو اى اجبي فلو بقى في رضاهما من القول الدال على الرضا صريحا او لالة كطال المهر والنفقة والتكفين وقبول
الربهة لان سكوتها عدم المبالغة بكنها لبرضاها وكذا لا بد من القول الدال على الرضا صريحا او لالة لى استاذن
الولي او وكيله او غيره الثيب المبالغة لظن الحيا بالممارسة فلو بقى القول فيها من رالت بكارها بنية او حصة
او جراح او غيبس اى طول مكث في غير تزويج فهي بكر وحكمها حكم البكر اتفاقا لان مصيبا او لا مصيب وكذا لو نالت
بكارها برفق خفي لم يتكفر ولم يقيم عليها به الحد فهي بكر سكوتها اذن عند الامام خلوا قالها فان عند ما ثبت
حقيقة فسكوتها لا يثبت بل لا بد من القول الدال على الرضا صريحا او لالة ولو قال لها اى للبكر الزوج عند الضرورة
سكتت عند استئذان او بلوغ المهر وقالت ردت والحال ان الزوج لا ينعى له على سكوتها فالقول لها لان الزوج
يدعى ملك بعضها وهي مكره فالقول للمكره وتختلف عندها ولا تختلف عند الامام وهي احدى المسائل الست الاربعة
في الدعوى التولية يستلحق فيها عند الامام ويستلحق عندها والولى اى ولي كان النكاح بالمجنونة صغيرة وكبيرة
ثيبا او بكرا والصغيرة الصغيرة ولو كانت ثيبا لانه علة لزوم الولية وهي عدم العقل او نقصا متحققة فهم فان كان
الولد المزوج للصغيرة الصغيرة ابا او جدا لزم النكاح ولا خيار لهما بالبلوغ ولو بقين فاحش وغير كفوي كمال الاب
والجد في الرأى والشفقة وان كان الولي المزوج غيرهما اى غير الاب والجد فلهما اى للصغيرين خيار في نكاحهما
اذا احيى بلقا المولى بالنكاح او حيى علم بالنكاح بعد البلوغ عند الامام ويجوز ان يخرجهما فان قص الرأى
والشفقة فيسقط الخلل في النكاح فيتدارك بخيار البلوغ خلوا قاله ابن قان عند خيار لهما اعتبارا بالاب
والجد وسكوت البكر التي ابا خيار البلوغ حين العلم بالنكاح او حين علم النكاح بعد البلوغ رضاء **باب الثاني**
لهذه الحالة بمحالة ابتداء نكاحها ولا يمتد خيارها اى خيار تلك البكر الى اخر الجلس اى مجلس البلوغ او العلم بل يقتض
بجرح السكوت وان للوصل جرحا ان لها الخيار ان جعلها اليه لغيره العلم في داره سلم وعدم المانع من
التعمير جازية بخلاف الحقيقة بعد التزويج فان جرحها عذر وخيارها يمتد الى اخر المجلس لثبوتها بخدمة الولي

وخيار القوم والنيب احرة او الامة سواهما شيئا عند التزوج او عند البلوغ اذا بلغا لا يبطل بالتكوت ولو قاما
على المجلس لم يرضيا صريحا بان يقول كل منهما رضىته او قبلت اوله بان يفعل كل منهما ما يدلى على الرضا كالقبول
والاعطاء القوم المره وقبول النبل وشروط القضا للفسخ في خيار البلوغ في الصغير والفقير اذا كانا العاقد
غير الاربعة واختيار عند البلوغ فسخ النكاح لان الفسخ هو ترك الولي النظر لا يتوقف على حقيقة فينقض
على القضا بخلاف خيار العتيق لان سب الفسخ زيادة الملك وهو مطلق به فلهذا يختص بالاشي التي لا يرى ان كمالك
مراجعة في قرينين وان كان عليه اطلاقا في حق من يتقضى عنه ما يختص به وقد زادوا ذلك بالعتيق فكذلك ان ترفع الزيادة
والرفع لا يحتاج الى القضا ولهذا قال في خيار العتيق لا يشترط القضا في خيار الامة المتزوجة في نكاحها اذا اعتقت
وبلغ الخبر لما قلنا فان مات احد هما اي احد الصغيرين قبل التزويج ورثه الاخر بلغا اوله اي وكما مات احد ما قبل
البلوغ او بعده لصحة النكاح وثبوت الملك به والولي لا نكاح هو العصبية شيئا وهو كل ذكر متصل باليت بلوغ
انثى او بيا وهو الولي العتاقة مذكرا كان او مؤنثا على ترتيب البهرت والحجب فيقدم الفرع وان غل ثم الأصل وان غل
ثم الزوج لا يورث ثم لا يورث ثم اب ثم ام كذلك ثم العم ثم ابوين ثم ابوين ثم ابوين ثم ابوين ثم ابوين ثم ابوين
كذلك ثم عم ثم جده لا يورث ثم ابوين ثم ابوين ثم جده كذلك ثم مولى العتاقة وابن المجنونة سوا كان جنونا اصليا
او عارضا مقدم على ابها عند الامام واي سوا يتبني هذه الولاية على العصبية والابن مقدم في اخلاص الفتح
فان اباه مقدم عنده لا نداء في شفقة من الابوين وله ولاية لعيد ولا صغير ولا مجنون اوله ولاية على نفسه
فاولى ان لا تثبت على غيرهم ولا كافر على ولده المسلم ذكر كان او انثى وان لم يكن اي وان لم يكن عصبية نسبته
اوسية فللزوج ثم للبنت ثم لابن ثم للبنت ثم لابن ثم للبنت ثم لابن ثم للبنت ثم لابن ثم للبنت ثم لابن ثم للبنت
ثم للوخت لا يورث ثم للوخت لا يورث ثم للوخت لا يورث ثم للوخت لا يورث ثم للوخت لا يورث ثم للوخت لا يورث ثم للوخت لا يورث
التزويج متبداء خبره قوله السابق قللهم مع ما عطف عليه عند الامام لان الولاية تثبت نظر الى الصغير وهو
يحصل بالشفقة الموجودة في كل من يورثه فلو لم يكن عند الغير العصبية وولاية النكاح لقوله هم
النكاح الى العصبية والى من مع محمد في الاستحباب روايات ثم لولوا الموات وهو ميراث الى غيره على انه ان
جنى فارتد عليه ان مات فيرثه ثم لقاض في مشهوره ذلك اي في مكتوبة العتق من قبل السلطان تزويج
من لا ولي له وللزوجة في الولاية التزويج اذا كان الاقرب غايبا بحيث اي مكان لا يستطاع الكف الما طيب
اي الطالب للتزويج جوابه اي جوابه الاقرب الغايب ان الكفو لا يتفق كل وقت وقيل للزوجة التزويج اذا كان
الزوجة غايبا مسافة السفر وقيل بحيث لا تصل اليه الا اقرب القوافل في السنة الواحدة ولا يبطل عقد الوعد
بعده اي بعد الوعد بولاية تامة ولو تزوجها وليا ان متساويا في درجة الولاية كما خبر في العبرة
في صحة النكاح لا سبق لوجوه العقد عنه بله معارض وان كانا معا بطلوا يعني ان عقد الرضا المتساوي
معا ولم يعلم الا سبق بطل عقد الباطل للجم وعدم المرجح لا حدهما ويعتبر في المرأة وكيفية النكاح كما يصح
كونها اصلية **فصل في اعتبار الكفاية** او سواة الرجل المرأة في ابتداء النكاح حتى لو زالت بعده لا يفسد
نسبا اي من جهة النسب العربي لبقا خبرهم به واما الجمع فيمن ضيقوا انسابهم فغير شئ بعضهم اكفاء وبعضهم غيرهم

اي غير قرين من العربي ليس كفوا لهم اي غير قرين من العرب فلا يكره ان يزوجهم بل بعضهم اي بعض العرب غير
قرين اكفاء بعض المتساويين ومن يزوجها له منهم ليس كفوا غيرهم من العرب فيستقيم عند العرب وتعتبر الكفاية في
الجمع بلوغا وحرية اي من جهة الاسلام والحرية لتفاد خبرهم بها وفتح على هذا الأصل قوله في السلم وحرية اي اي سلم
كافرا او اب حرة غير كفوا له لها اب في الاسلام او لها الحرية عند الامام ويختل عدم المساواة ومنه اب واحد في اي
في الاسلام او في اي في الحرية غير كفوا لمن لها اب في الاسلام فلو قال في س حيث قال هو كفوا لخالق الواحد بالثنين كما هو في سبه
في تقريره لاشهاد الغايب لاشهاد ان تمام النكاح في الاسلام او الحرية كفوا له لها اباء في ذلك اتفاقا لا حجة
المساواة فيما يتعلق اليه النسب وهو الاب والجد وتعتبر الكفاية وبيان اي من جهة الديانة وهو التقوى الصلح
او تمامه اعلى المفاخر عند الامام والى من خلوا فاختار فان الفاسق عند كفوا لبنت الصلح لان الديانة من
امور الخرة فلا يمتحن عليها احكام الدنيا وفتح على هذا الأصل قوله فليس في كفو لبنت صلح وهي
صلحة وان للرجل لم يقلون فسمي فاختار الفضلي من الصلح وقيل بجى كفوا اذا لم يقلون وتعتبر الكفاية ماله
اي من جهة المال بان يملك المرء العجل والشفقة اما المرء فان يورث بغيره فلو لم يورث فيكون قوام الزوج ودوامه
بها وفتح على هذا الأصل قوله فاعاجز عن المرء العجل والشفقة غير كفوا للفقيرة فضله عن الغنية لما قلنا في
المسئلة السابقة والقادر عليهم كفوا لذوات اصول عظام عندنا في س لان مصلح النكاح يستفاد بها وما
عندنا به يعبر به في رادد في قدر الحاجة فلو قال اي الامام ويختل في غير رواية الاصول وتعتبر الكفاية خرفه
اي من جهة الحرية عندنا لان الكفاية لا تقتضي بشرها القناعة ويخير ويورثها عند الامام روايتان في رواية
لا تعتبر بها لانها ليست بلويزة لان العتق من رذالة الحرية الى شرطها ممكن وفي اخرى تعتبر بها لما قلنا من جنتها
وفتح على هذا الأصل قوله في النكاح او حجام او كناس او ذباغ غير كفوا لبطار او زنا او صرف وبه يقتضي احتراز عن
الرواية بعدد الاعتبار وان تزوجت المرأة الكفوة بلو في غير كفوا فلولي ان يفرق بينهما برفع الامر الى الحاكم ومنه
المسئلة تقدمت في قوله الباب كذا المستفاد هناك عدم اشتراط الولي لنكاح البالغة والمستفاد من لزوم الكفاية
للزوم النكاح فلو تكرار وكذا انقضت المرأة عن مهرها حين تزوجت من كفوا لاي لولي ان يفرق ان لم يتم
الزواج مهرها عند الامام لان الولاية يعبرون بنقصها خلوا فالها حيث قاله لولي التفرق لانها تصرفت في
حقها لا في حق الولي وقبضه اي قبض الولي المهر او تجهيزه لها او طلبة النفقة رضاء منه لا بغيره بل حكم العقد لا
سكوته لان التكوت رضاء في مواضع مخصوصة ليس هذا منها وان رضى للتزويج احد الولياء المتساويين كان
كما رضى الكل فليغير منهم الا عراض **فصل في تزويج الفضولي وغيره ووقف تزويج الفضولي**
من جانب واصل والى او وكيل من جانب اخر او تزويج فضولي من الجانبين من جانب الزوج وفضولي من جانب
المرأة وهو هنا في اوجبة النكاح او قبله من الغير غير اذ لا يورثه عقد صمدية من جهة له وهو عاقل بالغ مضاف الى المحرم
انثى من ادم بله مانع شرعا ففصح ووقف على الجارة اي اجازة في العقد او عليه الملو ليحضره فان اجازة ينعقد
مستندا الى وقت صدوره وصار كانه اذن عند العقد ويولى اي يملك طرفي النكاح الايجاب والقبول واحد
غير فضولي بالجم يقوم مقام القبول بان كان وليا في الجانبين كما اذا تزوج بنت اخيه من ابنه وله ولي لها غيره

يا ذاك الأتم المأخوذ بنت عم أبيها لأن القرابة الأبوية في الأورث وتخرج منها وليتها مهرها صغيرة كانت أو كبيرة قد تده
 من المهر أو التزوم وقد أضاف الضمان إلى المهر فأبى المهر فادخل في الزم لم يكن ديناً وأما دفع ضمانها إلى المهر فإلزاماً
 أن تكون بالغة والآخرين تبلغ من شأوت منتهى من الولي يحكم الضمان ومنه الزوج يحكم النكاح باعتبار إيجاب الكفاية ويرجع
 الولي على الزوج إذا أدى ما منه منه كبره لو مطلقاً بل إن ضمن بامر مائة من الزوج والآخرى إن ضمن بامر فلويرج
 على الزوجي مما أدى لأنه مستحق والمرأة منع نفسها عن الزوج من الولي ودون العبد ومن السفرة حتى يوفى بما قدر ما بين تعجيله
 من مهرها كما لو كانت أو بعضها أن السحق بعد النكاح مضمون بالمهر فلها أن تعجل السحق عن الزوج حتى يعين مهرها
 في البذل كما تعين حقه في البذل ولها السفرة للزوج عن المنزل أي منزله الزوج للحاجة والضرورة بله أذنه قبل أن
 يوفى بها ذلك المقدار أيضاً أي كمالها المنع المذكور لأن حق الحبس يتحقق السحق وليس حق الاستيفاء قبل الإيفاء ولها
 النفقة على الزوج أن منعت نفسها لذلك أي لقبض ما بين تعجيله لأن مهرها منع بحق فلو تولى ظالمه وهذا المنع
 قبل الدخول اتفاقاً وكذا بعده أي بعد الدخول ولو تغير مهرها مطلقاً سواء كانت صغيرة أو كبيرة وعقلية أو
 مجنونة عند الإمام فلو فاعلها فيما لو كان الدخول برضاها غير حبيته ولو مجنونة ولا مكرهية لأنها لم تلت إليه العقود
 عليه فلو يبنى لها حتى أنه ستره أو ولد أن كل وطئته معقودة عليها فاستلهم البعض أن يوجب تسليم النكاح وإن لم يبين
 قدر المهر حين العقد فقد رأى فلها المنع حتى يوفى بما قدر ما يعجل من مثله أي مثله مهرها غير مقرر ببيع ونحوه
 فإن كانت في موضع يعجل فيه البعض ويؤجل الباقى إلى الأجل أو الموت ينظر كم بين المهر المثل للمهر المرأة من مثل هذا
 المهر في سائر ذلك القوم فيجعل ذلك مجزئاً والباقي مؤجله فإن لم يعجل لها ذلك فلها منع نفسها عما ذكره حتى
 يوفى بذلك المقدار الذي جعل لها عرفاً لأن العرف عرفاً كما لمشرع شرعاً وليس لها ذلك المنع لو أخل كل من العقد
 أو بعده عند الإمام ويحذفه فالأولى بوفاء عنده لها المنع لأن ملك البضع لا يبرى عن البذل ولها أن تنها
 بالثأج كحط مهرها من التعجيل فليس لها منع البذل إذا وافاها ذلك أي للمهر شرطاً أو مرفاً فلهما حاجت شاء ما
 دون السفرة أنه لا يقدح في وقيل لا السفرة بها في ظاهرها والفتوى على القول بخلافه ولا تعارض بينهما ولا شك
 في منه بالقرينة وإن اختلفا إلى الزوجان حال قيام النكاح في قدر المهر المستحق قال الفقه وقالت بالعين فالقول لها
 مع عينية إن كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر منه فالقول له مع عينية إن كان مهر مثلها كما قالوا وأما أن تكونت
 فالقول له وإن نكل فالقول لها وإن كان مهر مثلها بينهما أي بين ما قالت وما قال بخلافه أي يتل حلف كل واحد
 على عوى الآخر وإن حلفا لزم مهر المثل بعد ما يفيقون السحق هذا الذي ذكرناه إذا اختلفا في قدر المهر في حال قيام
 النكاح كما أشترنا إليه وأما إذا اختلفا في قدر المهر في حال الطلاق قبل الدخول فيحكم شفع المثل فيقول له مع عينية
 أن كانت شفعة المثل أي مثل المرأة كعصفه ما قالت أو أكثر منه ويحق القول له مع عينية إن كانت شفعة المثل كعصفه ما قال
 أو أقل منه وإنها نكل فالقول له مع عينية إن كانت الشفعة بين ما بين ما قالت وما قال بخلافه أي يتل حلف كل واحد على
 الآخر بطلبه وإذا حلفا لزم الشفعة بعد ما عند الإمام ويحق وعندنا في حق القول قبل الدخول وبعد أن يذكر ماله
 يتعارف مهر المهر أي إذا كان المثل بعد الدخول ويذكر ماله ليصل شفعته لمثلها فيما إذا كان قبل الدخول والفتوى على قوله
 وإن اختلفا في قدر المهر الهنا مبتنية على أن لا يبرهن واحدتها وأما إذا برهن فحكم ما بينه بقوله وإما أن الزوج

والزوجة

والزوجة برهن قبل برهانه وان برهننا بنبهته او لمحيث يتي القول لها وبنيتهما او لمحيث يتي القول له وذلك ان البينة
شهدت او ثبات خلوها فالتزم باليمين لا بقاء الاصل والاصل في النكاح ان يتي بمهر المثل فان ادعى نحو فتيته او لم وان اختلفا
عطف على قوله وان اختلفا في قدر المهر فاصل الى اصل المهر بان ادعى احدها التسمية وانكر الآخر فان اقام المدعي البينة
قبلت وان لم يقيم يستخلف النكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان عطف وجب به المثل اتفاقا وموت احدها كحيوتهما
اي ان كالاختلف وبعده من واحد بما بان اختلف للحي مع ونه المثل فالحق فيه حال حيوتها حال قيام النكاح ولو اختلف
مهر المثل لا يسقط بموت واحد ما وفي موتها ان اختلفت الى برهنه اي ونه الزوج والزوجة بعد الدخول في قدره اي
قد المستبان ادعى ونه الزوجة اكثر ونه الزوج اقل فالقول لو ونه الزوج مع اليقين عند الامام ولا يحكم مهر
المثل لا تسقط عنه اعتبار بعد موتهما وابوي يوسف مع الامام ان ابا يوسف استثنى الشيء القليل الذي يتعارف
مهر الحاكم استثنى في كميته ولا يستثنى الامام الشيء القليل وعند محمد كحيوتها اي يحكم به المثل لان الطلاق المرأة
لو تزوج باقلى من مهر مثلها فقول من شهد له الظاهر بالقبول وان اختلفوا الى الوبرته في اصله اي اصل المهر بان قال
وننه احدكم يستم وقال ونه الاخر سبي يحجب به المثل عندهما كما في حال الحيوة وبه يفتى انه الوجه الاصل وعند الامام
القول لمكر التسمية ولا يحجب في نفسه ايجاب به المثل بعد موتهما عنده وان بعث الزوج اليها اي الى الزوجة شيئا ثم
اختلفا فقالت هو اي الشيء البعوت هدية وقال هو مهر فالقول له مع يمينه كره لا في كل شيء بل في شيء غير ما يتي
للكل كالفضل والتمس والجوز واللوز والخنطة والشعر لانه الملك فكان اعرف بجهة التملك بجلوه ما يتي للوكيل كالخبز
واللحم المشوي والغواصة التي لا تبقى فان القول فيه الجريان العادة باهدائه فكما ان الظاهر انه وان نكل مدعى وسمية
او نكل حربي حرته اي دار الحرب على يمينه او بلومهر بالعتق والتكوت وذلك اي والحال ان النكاح يمينه او بلومهر
جائزه في دينهم فوكتي لها عند الامام خلوها سواء طلت الذمية والحريية او طلقت الى قبل الوطى او اثما
احدهما قبل يعني انه قال الامام اذا نكل مدعى ذمية او حربي حرته ثمة على يمينه او بلومهر وقع النكاح فليس لها مهر المثل
ان دخل بها او اثما عليها ولا متعة ان طلقها قبل الدخول وقال اصح النكاح ولها مهر المثل على صورة الدخول والمهر
والمتعة على صورة الطلاق قبل كره فيه من القصور وتوعان **احدهما** اقدم قوله خلوها على قوله سواء طلت الى اخره **والثاني**
عن الخلو اذ لو خلو في صورة نكاح حربي حرته كما في اكثر المترون وان نكلها ادعى او حربي بجزا وخنزير معية صفة
لكل منهما ثم اسما الى الزوج او اسما احدهما قبل القبض المعية قيد لكل من الفعلين فلها ذلك المعية لان الملك في
المهر المعية يتم بنقل العقد وان كان نكلها بجزا وخنزير غير معية ثم اسما او المهر احدهما قبل القبض فقيمة الخنزير فلها
قيمة الخنزير في صورة تسمية الخنزير ومهر المثل في صورة تسمية الخنزير هذا عند الامام وعند ابى يونس لها مهر المثل في
الزوجين اي في العتيق وغير العتيق وعند محمد لها القيمة فيها اي في الزوجين وفي الطلاق قبل الدخول تجب المتعة عند
من اوجب مهر المثل هو ابى ساداته لا يتحقق الا المفروض وتجوز فيه القيمة عند من اوجبها اي القيمة هو محمد لان القيمة
مفروضة فوجب فيها بالطلاق قبل الدخول على ما بالنص **باب نكاح الرقيق** وهو المملوك وكلوا وبعضها
من العبيد والاماء ونكاح العبد والامة مؤنت العبد والمذنب والكاكبت وام الركب بلواذن السيد موقوف على اجازة
فان اجازة نكاح النكاح وان رقه بطل سواء كان كل من الاجازة والرد قبل الدخول او بعده وسواء كان حرجيا او لا وقوله

مجلس

او قول السيد لعبد بعد عقده بغير اذن من طلقها طلقه رجعية اجابة لتكليفه في هذا كماله في الطلاق الرجعي لا يبيح
الرجوع في كل حال صحيح فحينئذ اجابة اولي في طلقها او فارقها باجازه ولا يحتمل ان يبيح المراء بطلاقها ان تركها او يبيح
اليق بالبعد التزم فيه في العمل على اولى ما توافر فيها فظهر في هذا المعنى فان تكفى الى العبد والمدير والمكاتب
بافقة اي باذن كسيد فالله عليهم فاذا كان كذلك يبيع العبد الفقه في اى المهر له في المهر او في غيره من حق
وتعلق بغيره بغيره فصار كدين استدانه العبد الماذون له في التجارة في بيع مرة واحدة فاذا اقيم الفقه يأخذ بما زاد
بعد كونه في سعي المدير والمكاتب في المهر ويبيعا عاقبه انهما لم يقبلوا النقل من ملك الى ملك مع بقا التدبير والكتابة
في حق المهر في كسبه ما واذا نذره لعبد يالكسح اى كسح امراة حرة كما وامة معينة او غير معينة يبيح ما يملكه اى ما يملكه
الكسح وفاسدة اجراء للطلاق على الطلاق في بيع العبد في المهر ان يبيع كسحا فاسدا فوطي ولولم يطل فله شيء عليه ويتم
الاذن بباي الكسح الفاسد حتى لو يبيع منكوسة او اخرى بعد اى بعد الكسح الفاسد كما اذا تزوجت بهذا
الكسح على الاجازة لا تنه الاذن بالكسح الفاسد وان تزوج السيد عبدا الماذون المديون صح تزوجه به بغيره
على ملك الرقبة وهو باق وهي اى زوجة ذلك العبد استوى اى في الغرماء اى غرماء العبد في مقدار مهرها يعني اذا
بيع العبد قسم ثمنه بين المرأة والغرماء بلحقته فتأخذ بحصة مهرها المستر اذا كان المستر مساويا للمهر مثلها
او اقل وانما اذا كان ازيد فلو تأخذ بحصة ما زاد الا بعد استيفاء الغرماء ومن تزوج امته سو كانت ام ولد او مدبرة
او مملوكة ونحوه جبره لا يلزمه تنويرها وان شرطها له في حق المولى في فاتها ومناقرا وفي ازيد من ابطال الحق في
الاستخدام وانما حق الزوج وفقى الوطى وهو لا يبطل بعدم التبن وكيف وقد قالوا ويبطل الزوج في امته متى طهر
اياها وكهنة لا تنفقه عليها في الزوج او بالتبوتة وهي اى التبنوتة في غير الشرع ان يخلو المولى بينها وبين الزوج
في منزله اى في منزل الزوج ولا يستعملها الا في النفقة تقابل الا يجلس فان توبعها المولى ثم رجع صح رجوعه وان حقه
لا يسقط بالتبوتة كما لا يسقط بالنكاح وقطعت النفقة عن الزوج بالرجوع ولو لم يبيحها وان خدمته في خدمة امته
لموله بعد التبنوتة بكونه استخدام اى استخدام المولى لا يسقط النفقة عن الزوج بل بالتبوتة وان تزوج امته قبل ان يوطأ
قبل الدخول سقط مهرها في العقد على ما قبله المهر قبل اذ كان بخلافه ولو قبلت المرأة نفسها قبل اى قبل الدخول
لا يسقط المهر لان جنابة الانثى على غير معتبر في احكام الدنيا والاذن في الفلح اى في الزرع الماء في الجماع غير
زوجته امته للسيد عند الامام وعندهم المهر اى للمامة لان الوطى حراما كمالها مطالبة الزوج بالوطى وفي الفلح يستقص
حقا فيصير الاذن اليها كما في الحرة وللأمام ان العزم منع عن خوضه في ولد وهو ملك لمولاه بخلاف الحرة فيصير اليها ان تزوجت
امته او مكاتبه او مدبرة او ام ولد بالاذن من مولاهما بوجها او بغيره ثم عتقت فلهما الخيار في الفسخ في نكاحهما حرا
كان زوجهما او بعد او فبالزواجة الملك عليها بالطلاق الثالثة وان تزوجت بولد اذن من مولاهما فعتقت فلهما الخيار
في اهل البنا والعتاق الموقوف في المهر في الخط بهذا اذا كانت امته او مدبرة او مكاتبه وان كان مولاه
لا ينفق الكسح عليها لان القدر وجبت عليها والعدة تمنع تفاد الكسح وكذا التزويج العبد بغير اذن مولاهم اعنى
نفق الكسح ولا خيار لها لعدم ان ياد المالك بالتفاد بعد العتق والمسمى في التي تزوجت بولد اذن فعتقت
للسيد وان زاد على مهر مثلها ان وطئت قبل العتق لان الزوج استوفى منفعة مملوكة للسيد فوجب له البذل والوطء

ان وطئت بعد اى بعد العتق لان الزوج استوفى منفعة مملوكة لها فوجب له البذل لها وان وطئ امته ابدا بشرط ان يبيح الى اوطى
حرا اسدا عاقلا فلو طئت فادعاه الى الولد قبل ان يخرج الزوج من الامه عن ملكه سواء ادعى الشبهة اوله وسواء صدقه الوهن
اوله ثبتت مشيئة اى من اى شيئا المانية في الضياع ولنفق المولى في الامه من قيمتها شيئا للمال الوهن مع حصن ومقتضى الوهن ولا
مهر لها انه وطئ ملك نفق ولا قيمة ولما انه ولد في ملك الاب وتصير الامه ام ولد له لثبوت المشيئة والجد كالمولى في صحة
الدعوى مع ما ذكره في الاحكام بعد موته اى موت الاب لقيامه مقامه لو قبل اى قبل موته وان تزوج الزوج بامته باجازه
تزوجته وعمل على اى اى بغير مهرها لانه اى بالعتق فتمت المندم ملك الرقبة وان است بولد من الاب لا تصير ام ولد
له لولده في ملك الكسح لان ملك اليمين وهو اى الولد حرة بقرابته اى بقرابة الابن له في ملكها فحقه عليه حرة
منزوجة بغيره قالت السيدة بغير المهر الكسح اعنته عني بالف ففعل ففسد الكسح وقطع المهر لها امرته باعتا
عبد عنها ولا تصير في ذلك الا بتقدم ملكه اى في فقهه بتقديمه اقتضا فلما ثبت الملك اقتضا ففسد الكسح وقطع المهر
ولزمها اى الحرة الا لولا ان عرض والولد لها اى الحرة له من عتق عليها او بعت العتق عن كفارة بالوفت بهذا المقصود
بداي العتق الكفارة لثبوت الملك لها والعق عليها وان لم تقبل الحرة بالقتل يفسد الكسح لعدم الملك والولد له
اى السيد من العتق هذا عند الامام ويحد خلوها في سقاة عنده يفسد الكسح والولد لها اى سقط المهر كما في المسئلة
التي لثبوت الملك بالرهبة لا لمرافقتها ولا لمطاة اذ المذكر المالك يحتمل ان يقدح بها ويبيعا فاسدا لعدم ذكر الثمن
وليس العتق اولى من البعق فوقع المهر له فلا يفسد الكسح ولا يسقط المهر والى اى اجازة عبده وامته على الكسح لانه
مالك لها رقبة ويؤادون مكاتبه ومكاتبته لزوجا لملك السيد **باب نكاح الكافر واذا تزوج**
كافر كتابا كان او كافرا بولد شهروا او تزوجها في عدة نكاح كافر فالحال ان ذلك التزويج جائز في دينهم ثم اسلموا اقرا
اى ابقيا على اى على تزويجهم في القبول بين عند الامام خلوها في صورة القعدة حيث قاله ابقرا على نكاحها في القعدة
لحمة نكاح معتدة القرا اجابا ولما ان الحرة لا يكون اقبالا للشرع لانهم لو كانوا طيبون بحصة بولد حقا للزوج لعدم تقاربه
ونحو ما من دون بتركهم بغير اعتقاد ولو تزوج المحرم بغيره كانه ولخته ونحو ما ثم اسلموا او اسلم احداهما في دينهما
اتفاقا لعدم التحلية للمحرمية وكذا في دينهم لم يوافقا اى عرضا امهرها اليها على الكفر لان من رافقها كتحكيمها
وبمراجعة احداهما اليها لا يفرق بينهما عند الامام خلوها في اى حيث يفرق بينهما عندهما والطفل مسلم ان كان احد
الابوين مسلما فان قلت كيف يوجد هذا التعيم اذ له وجوب نكاح مسلمة مع كافر قلت هذا محمول على حالة البقاء بان قلت
المرأة ولم يعرض الكسح على الزوج بعد فحاشا بالولد او اسلم احداهما لانه انظر له هذا ان اتخذ الفار ولو كسحا بان كان
الطفل في دار الاسلام والمال والد في دار الحرب فخلو الكسح والطفل كسحا اى ان كان ولد بين كتابي ويجوز حتى لان فيه
نكح نظر له لان المحرم حتى شره الكسح ولو كانت زوجة الكافر سو كان كل من كتابيا او كسحا او اسلم في نكاح المحرمية
كتابيا كان او كسحا يعارضه اسلامه في قبل القاضى على اى خرفان اسلم فله وبقى على الكسح والى اى وان اسلم ففرق
بينهما واذا فرق في حكم المهر من الزوج وعدمه ما افاده بقوله فان اى الزوج عن الكسح بعد العرض عليه الفرق بطلوه
عند الامام ويحد خلوها في سقاة من جعل هذا التفرق طلاقا قابل فسخا اى ليس الفرق بطلوه ان است هي اى
الزوجية ما لا اتفاق لان الطلاق لا يقع من النساء ولها اى الزوجية في الزوجين المهر كذا لو كان الوبا بعد الدخول

دامت في العدة فلما عرفت ان الطلاق لا يبرأ من العدة فلو قال انت باين ثم قال انت طالق
يقع اخرى ويبلغ البايين الصحيح لان العدة لم يبق فلو قال للوطوة انت طالق ثم قال انت باين يقع البايين
لو يلحق البايين البايين لو كان جعله خبر كغيره الا في قولها انت باين ثم يقع واحدة باينة المدة اذ كان معلقا
بالشرط بان قال دخلت الدار فانت باين ثم قال انت باين فدخلت الدار في العدة تطلق **باب التفويض** اي تفويض
الطلاق لزوجته وهو عليك ملك النعمة لها والفاظه اختاري وامر بك بريد وطلق نفسك اذ قال لها اي زوجة اختار
حال كونها ينوي به تفويض الطلاق لزوجته باختياره فانها تطلق نفسها اختارت نفسها اختارت نفسها فليس بها الذي قلت اي التفويض
بالمشقة او بان يقع خبر التفويض في ذلك المجلس وان طال بانت بواحدة باجماع الصحابة وتنعنية النكاح لعدم
تنوع الاختيار لا يشيخ عن الخلق وهو غير متصور على القلطة والحقة كالطلاق وان قامت منه اي من المجلس الذي علمت
بالتفويض قبل او كانت في ذلك المجلس في عمل واخذت في عمل اخر يد على الاعراض بطل اختيارها لانه تملك قبيل ما يرد
على الاعراض ولا بد لو وقع الطلاق وتصدق في اختيارها بنفسها ان فكر النفس في اختيارها لنفسها نفسا واحدة كلوية
لان الوقوع عرفا ما ينتهي به اجماعا فلو قال لها اختاري فقال انت اختارت بطل ولو قال لها اختاري اختارت فقال
اختارت وقال اختاري فقال انت اختارت تطلق وكذلك قال لها اختاري فقال انت اختارت تطلق فيسقط الشراء
او اختارت نفسه او قال اختاري نفسك فقال اختار او اختارت تطلق هذا عند عدم التكرار وانما عند التكرار
فلو شرط فكر النفس في الاختيار كما صرح به في البدائع ودل عليه قوله وان قال لها ثلاث مرات اختاري سوا قال بغير حرف
العهدة او بد فقال في جوابه اختارت الاولى او الثانية او الثالثة ببلونية ولا يحتاج الى ذكر النكاح والاختيار
عند الامام وعند ما يقع واحدة باينة لان هذا اللفظ يفيد الترتيب والافراد وكن الترتيب غير متصور في الملك
فسقط وبقي الافراد وان هذا اللفظ يفيد الترتيب والافراد وكن الترتيب غير متصور في الملك
فبقية جرحها اختارت فيقع النكاح ولو قالت في جوابه اختارت اختار وقعا الثلثة اتفاقا لا بد جرحها لكل ولو قالت
طلقت نفسي بتطبيقه او اختارت نفسي بتطبيقه بانت بواحدة في الرفع لا في التخيير تملك النفس بها وان تملك نفسها
او في البايين ولا تملك ايقاع ما يفرض اليها وقيل عليك الرجعة لا يصح الطلاق ولو قال لها امر بك بريدك في تطبيقه او
اختاري بتطبيقه فاخترت نفسها بان قالت اختارت نفسي وقع واحدة رجعية لا تفرض اليها الاختيار ويصير
الطلاق من غير رجعة ولو قال امر بك بريدك حال كونها ينوي تلويها فقال في جوابه اختارت نفسي واحدة او اختارت
نفسه مرة واحدة وقع النكاح لان الاختيار صلاحي لغيرها لا يكون تملك الطلاق لها والى واحدة صفة اختيار
محدودة فمضات كانا قالت اختارت نفسي باختيار واحدة وبقي الثلثة ولو قالت في جوابه اختارت نفسي
واحدة او اختارت نفسي بتطبيقه في واحدة اي وقع واحدة باينة لا يصح امر بك بريدك في كذا باين يقع بالبائين وقد
اوقف ما في من اليها فيقع واحدة باينة ليطاين في كذا ولو قال لها امر بك بريدك بعد عدها يدخل التلوي
في التفويض حتى لا يكون لها الخيار في التلوي لذكر كل من اليومين مقرر او اليوم المقرر لا يتشا والليل وان ردت اليهم
لا يرد بعد عدها يعني ان ردت في اليومين بطل الامر فيه وبطل بعد عدها في كذا ما في يدها بعد عدها
لو ردت في اليومين بطل الامر فيه بطل الامر فيه فلو كان ينوي التفويض في كذا ما في يدها بعد عدها

ان ردت لوقال لها امر بك بريدك اليوم وغدا يدخل الليل في التفويض اذ لم يتخلل بين الوقتين وقت من جنسهما المتساوي والامر
فكما امر او ان ردت اليوم لا يبقى لها الخيار بعد ردت امر واحد ولو كانت بعد التفويض في المجلس الذي
التفويض او مجلس بلوغ الخبرين او اكثر ولم تقسم او كانت قائمة فجلست او كانت جالسة فالتكاثرات او كانت متكاثرة
فقد ردت او كانت على باينة سائرة فوكت بايقاعها او اتفاقا او دعت اباها او غير المتشورة او دعت شهود الكهنة او
لو بطل خيارها بطل كل من لم يلج الى ما في معنى ولا يرضى عليه على الاعراض وان سارت رابعتها بعد التفويض
اليها والى البائنة وان بطل خيارها بالامر لا يبرأ من العدة على الاعراض من التفويض لا بد منها الى اكبرها لو بطل خيارها بغير ذلك
هي قيد لكونه غير مضاف الى ركنه فلا يدخل على الاعراض ولو قال لها اطلق نفسك ولم ينوي واحدة فطلقت
نفسها وفت رجعية لانه التفويض اليها يصح الطلاق وهو يعقب الرجعة وكذا وقت رجعية نكاح ولو قال
في جوابه انت نفسك العدة لما في من اليها والى البائنة لم يفرض اليها وان طلقت نفسها في جوابه تلويها او لخالها ان ردت
اي نوى التلوي وتكون لان طلق نفسك تخضع او وقع على نفسك الطلاق وهذا الطلاق لا يملك فيه التلوي وكذا المختصم
ولفت نية التلوي في غير الامه وقد مر وجهه ولو قالت في جوابه اختارت نفسي لا تطلق وان اجابته لا تليس
من الفاظ الطلاق لا صرحا ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد قوله لزوجته تطلق نفسك لانه تملك
لا تملك وتيقيد طلاقها بالمجلس اي مجلس علم فان طلقت فيه صح والى فلو توفقت التملك على القبول فيه الا اذا قال
مع قوله طلق نفسك متى شئت فله تيقيد بالمجلس لعمري متى في اوقات ولو قال لها اي زوجة تختار اخرى
طلق ضرتها او قال اخر طلق امر لي يملك الرجوع متى شاء لانه لو كمل فيقبل الرجوع ولا يقيدها التفويض بالمجلس
كما هو حكم التوكيل الا اذا زاد على قوله طلق ضرتها او طلق امر لي ان شئت في يملك الرجوع ويقصر على المجلس
لمصره لانه تملك ولو قال لها اطلق نفسك تلنا فطلقت نفسها واحدة وقع واحدة لا تلها وقعت بعض ما في من اليها
وفي مكانه قال لها اطلق واحدة فطلقت ثلثا بكنية واحدة لا يقع شيء عند الامام لانها انت بغير ما في من
اليها فكانت مستداه لا مجيبة وعند ما يقع واحدة لا تلها انت بما ملكته وزيادة فيقع ما ملكته فيلقى الزيادة
وفي قوله طلق نفسك تلنا ان شئت فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء وكذا يقع شيء في عكس في قوله
طلق نفسك واحدة فطلقت تلنا عند الامام لانه لو لم يوجد الشرط من حيثية التلوي في الرفع شية واحدة في التلوي
وعند ما يقع في الثانية واحدة لا بد شية الثلثة متفقون شية واحدة ولو امرها بالبائين او الرجعي فكسبت
وقع ما امر به لانه موافقة له في الاصل فلا تكون مخالفة في الوصف فيقع بوجهه ولو قال انت طالق ان شئت
فقلت في جوابه شئت ان شئت فقال شئت حال كونها ينوي الطلاق لا يقع شيء لانه يعين طلاقها بمشقة مرسلة
وهي انت بمشقة معلقة فلم يوجد شرط ولا يبقى الامر بريدك التلوي بالابايعنها او يقع بقوله ان شئت ينوي الطلاق لعدم
ذكر الطلاق والنية لا تعمل في غير المذكور وكذا لا يقع في المسئلة المذكور ولو علقته المشية بعد عدها كما لو قالت
شئت ان كان امرنا وان علقته المشية في هذه المسئلة لم يوجد كما لو قالت شئت ان كان امرنا وان علقته
الطلاق التلوي بالامر كائن في غير كذا ولو قال لها انت طالق متى شئت او متى شئت او اذا شئت واذا شئت
فردت الامر لغير تلويها ولا يقتصر على الجرح والى ان تطلق واحدة متى شئت ولا تزيدها واحدة لان هذا اللفظ لا

تم الزمان لا الفعل فترك التعليق في كل زمان لا تطبيقا بعدا ولو قال لها انت طالق كلما شئت قلها ان تطلق
لنفسها انما مشقة قولها ان تطلق بمعنى ان كل ما يوجب عوم او فادله عوم الاجتماع ولا ان تطلق بعد تزوج آخر
بان قال طلقت نفسه بعد ما طلقت نفسها انما مشقة قولها ان تطلق بعد تزوج آخر لان التعليق يحرف الى الملك
القيام الى ملك الحادث والملك بعد تزوج آخر ملك حادث ولو قال انت طالق حيث شئت وانت طالق اي شئت
لا تطلق نفسها انما مشقة قولها ان تطلق حيث شئت وايضا انما مشقة قولها ان تطلق حيث شئت لان التعليق لا ينفك عن التعليق
فيقتصر على مجلسها ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت شئت موافقة لنية سوا كان ما توافق في الشئ والنية فيه
رجعية او بانية او ثلثا وقع كذلك اي ما شئت لتحقيق المطابقة بين شئها ونيتها وان لمخالفا بان شاءت
واحدة ونى ثلثا او بالعكس يقع رجعية لطلو شئها بالمخالفة فيقع ما او قد يكون رجعية وكذا يقع رجعية
ان لم يشأ ان تطلق نفسها لفظ هذا عند الامام وعندهم لا يقع شئ ان لم تشأ ان تطلق نفسها لفظ على وصف
شئت وذلك تعليق بشئ وان لم يوجد الشئ لا يقع هذا اذا كان لنية وان لم يكن لنية يقع ما شئت جريا على
موجب التخيير لا ان اقامها مقام نفوذ يوقعه على القاع ما شئت فكذلك اي قيامها مقامه ولو قال انت طالق كم شئت او
انت طالق ما شئت طلقت نفسها ما شئت من العدد لان كم ومما يستعمل للعدد وقد فرض اليها اي تعدد شئت
فيملك ايقاعه في الجواب لا بد من خطاب في الحال فيقتضي الجواب فيكون قال لها طالق نفسك في ثلث طلقت قلها
فلها ان تطلق نفسها ما دون الثلث لا الثلث عند الامام لان من التبعض خلوا فالها حيث قال لها ان تطلق
تكون تالون كلمة ما يحكم في التعريف وكلمة في قد يستعمل للثبوت فيعمل على تميز الجنس باب **التعليق** هو ربط حصول
مفعول جملة بمفعول جملة اخرى وقد يطلق اليمين عليه مجازا لما فيه من التبعية لمرادها انما يصح
التعليق حال كونه في الملك حقيقة كقولها لرفيقه ان فعلت كذا فهو حر فيعتق ان فعل او حكما كقولها لنكح حيتان
زوت امك فانت طالق فيقع ان زارت او حال كونه مضيا الى الملك الحقيقي على العموم كقولها ان ملكك عبدا
فهو حر فيعتق ان ملك او على الخصوص كقولها لعتيق ان ملكك كذا فانت حر فيعتق ايضا ان ملك مضيا الى الملك
لكن كذا كذا فلو كذا كقولها ان تزوجت امرأة فهو طالق فيقع ان تزوج والثاني كقولها لا جنبتيه فانت طالق
فيقع ان نكحها ولو قال لا جنبتيه ان زوت امك فانت طالق فنكحها بعد اليمين فزارت لا تطلق لان لم يكن في
الملك ولا مضيا اليه والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى انما عدت كلمة كل في الفاظ الشرط
مع انما لا تدخل على الفعل لتعلق الفعل لفظا او معنى بآلية نحو كل من دخلت الدار فهو طالق فانه لا تطلق
غير من دخلت ففي جميعها اذا وجد الشرط مرة انتهت اليمين لانها لا يقتضي العموم والتكرار لفة فيوجد الفعل
ليتم الشرط ولا بقاء لليمين بدون الشرط الوفي كلما فانها اي اليمين تنسحب فيها اي كلما بعد الثلث فانها
تقتصر على الزوال وافعال الطلاق متناهية بعد الثلث فينتهي اليمين بانتهاء ما تدخل كلما على ان يمتنع من
التزوج من ماض او مضارع فانها حين تدخل على غير التزوج قوله فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل
تزوج ولو بعد تزوج آخر لا تقاد اليمين على ملك سيحدث وهو غير متناه فوقع على الحكم كلما حين تدخل على غير
التزوج قوله وان قال كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت بعد العدة ثلث مرات طلقت ثلثا ولا تطلق بعد الثلث

والحالة تزوجا بعد تزوج آخر فدخلت الدار انتهت اليمين لان الملك اي الملك الكساح بما
دون الثلث لا يبطل اليمين حتى لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم بانها واحدة ثم تزوجها بعد العدة
فدخلت الدار طلقت لان الطلاق ما لم يبلغ ثلثا فحل لليمين واليمين باق بقاء محل الملك وان لم يكن في
العدة شرط لوقوع الطلاق العلق لا لا يخلو لليمين ثم فرج عليه قوله فان وجد الشرط فيه اي في الملك او في الزمان
كان النكاح قائما او كما في العدة انحلت اليمين لعدم دلالة اللفظ على التكرار ووقع الطلاق كوجود الشرط والمحل
قابل الى اي وان لم يوجد الشرط في الملك بان وجد في غير انحلت اليمين لوجود الشرط ولا يقع الطلاق لعدم المحلية
قوله قال ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت وانحلت اليمين ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق شتر
اي بان واحدة ثم دخلت بعد العدة انحلت اليمين ولا يقع الطلاق لما قلنا وان اختلف في وجود الشرط فالقول
لما في الزوج مع يمينه لا تهاون على عليه من نكاحه اذا برئت الزوجة على وجوده فالقول لها لا تهاون على يمينها
بالجحد وفيما في شرط لا يعلم وجوده او انتها فالقول لها حتى نفسها فقط تحتها لليمين لا تهاون على يمينها
ما في باطنها بقوله لا تهاون على يمينها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها
غير ما يصح بما علم وقد مثل لما ذكره بقوله فلو قال ان حلفت فانت طالق وفلانة فقالت حلفت وكذبها الزوج طلقت
هي فلانة لما قلنا ان تهاون على يمينها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها ما في باطنها
ان كنت تحبوني عذابي فانت طالق وعبدت فقال احب عذابي طلقت هي وان كان الظاهر بالها لانت
شقة بعينها للزوج قد يحمله على اتيار العذابي على صحة ولا يعتق العبدان الاصل عدم المحبة فبقي في العمل
ولا يقع الطلاق في قولها ان حلفت فانت طالق ما لم يترد اليها ما مثلث الوقوع الشك باحتمال ان يكون استحاضة
فاذا استمر الدم ثلثا وقع الطلاق من ابتدا لذي ابتدا ورفية الدم لتعقبي انه حيفض من ابتدا ولو قال ان حلفت
حيفض فانت طالق يقع الطلاق اذا ظهرت لان الحيفض هي كالحالة وكلها بانتهائها وذلك بالظن ولو قال
ان ولدت فانت طالق واحدة وان ولدت اثنتي فانت طالق اثنتين فلو كان الحال ان لم يلد بها او ولد
تطلق واحدة قضاء للثبوت بها سواء تقدمت الولي او تأخرت وتطلق اثنتين فذات اي ديانة لا حتمال تقدم
الولي وتنقض العدة بوضع الحمل الثاني وان علق الطلاق بظن شرط لوقوع وجود الملك اي ملك النكاح
عند اخرها سواء وجد عند الاول ايضا او كما اشار اليه بقوله فان وجد اي الشرطان او وجد اخرها فقط فيه
اي في الملك وقع الطلاق العلق فلو قال ان ظنت دار زيد ودار بكر فانت طالق فان طلقتها وانقضت عدتها ثم
دخلت دارا واحدا هي بانية ثم تزوجا فدخلت دارا اخرى وقع عليها الطلاق العلق وان وجد او وجد اخرها فقط
لا يفي في الملك لا يقع ان شرط الملك حالة الحنف ويحذف تنجيز الثلوث تعليق فلو علقها اي الثلوث بشرط
مثل ان دخلت الدار فانت طالق ثم تجزها الى اربع الثلث في الحال قبل بوجده اي وجود الشرط ثم تزوجا بعد التحليل
بزوج آخر وجد الشرط بان دخلت الدار لا يقع شئ من العلق لان العلق انما هو طلاقات هذا الملك وقد فانت
ولو علق الطلاقات الثلوث او العلق اي علق امته بالوطي بان اوج وليت يفتي لو قال الزوج ان وطنتك فانت
طالق وقال اليه لا امته ان وطنتك فانت حرة لا يجب في المسلمين الفقير هو من المثل قيل بقوله اوجر الوطي لو

لأنه لو لم يبق بعد التخيلا هذا الملك ان صحته باعتبار هذا الملك واليمين باقية بعد التخيلا في حق الخت لا تتركها
فلم يخلو اليمين هذا اذا كان اليمين بغير الطلاق وانما اذا كان بدونه يبق بعد التخيلا لا تخرج التخيلا بطلانها
فان وطى الزوج الا قبل ما عادت اليه من زيج آخر لم يكره الكفارة في اليمين بانه والجزء في اليمين بغير اعدان كان
اليمين بغير الطلاق لما قرره ان تخرجها التخيلا بطلانها او تبين بضمي المدة وان للرجل بطلان هذا فائدة قوله
قوله ايلوا وكذا ايلوا لولي من اجنبية او من مباحة بان قال لكل منها وانه لا اقربك ثم تزوجها لم يصح لهما المتافى
الاجنبية فلو ان النقص قيد بنسبنا وانما في المباحة لم يفسد حل الوطى وانما المطلقة الرجعية فكا الزوج فيصنع
ايلوا منها الحل وطها في ايلوا فيعودون اربعة اشهر انما ذكره مع انه فهم مما تقدم لا سيما يغتني به في البناء وليخرج
عليه قوله فلو قال وانه لا اقربك شهرين وشهرين بعد ما كان ايلوا لو لم ينجز العطف كالمع بلفظه فيحقق المدة
وقوله بعد ما وقع اتفاقا اذ لا يختلف الحكم بدونه ولو قال وانه لا اقربك شهرين ثم مكث يومين ثم قال لا اقربك شهرين
بعد الشهرين اقولين فليبيس لعدم تكامل مدة ايلوا لفصلها باليوس وكذا في ايلوا لو قال لا اقربك سنة الا يوما
لوق المولى في لا يمكنه القربان في المدة الا بشئ يلزمه وسما يمكنه بغير شئ يلزمه لوق المستثنى يوم منكروا ان يحصل
فلك اليوم اذ لا يوشى فلو يمتد عليه يوم من ايام السنة لا يمكنه ان يجعل المستثنى فيكون الزيلعي فان قربها وقد بقي
من السنة بعد يوم القربان اربعة اشهر او اكثر صارا ايلوا لسقوط اشهر او بقوله المدة ولو قال لا يكون في وانه لا ادخل
بيرة والحال ان امرأة فيها ايلوا في مولى لا يمكنه القربان من غير لزوم شئ بان يخرجها من بيرة ويقربها من غير المولى
غير طهرها من الباء ببيتية او من غيرها او ينفقها او يغيرها او يجتهد او ينسبها من اربعة اشهر ونحو ذلك
فقيس اي فرجوعه ان يقول بالثلاث فثنت اليها او رجعت اليها او ارجعتها او ارجعتها او ارجعتها ايلوا فلهذا يطلق
بعد ما انتم العدة من وقت الخلف الى اخر المدة لان الفتي بالثلاث خلف عن الفتي بالوطى فيستد طيفه العجز المستوفى المدة
فلو زال العدة في المدة بطل فيه بالثلاث وتعين الفتي بالوطى لا بد منه على الاصل قبل ختمه الى بخلفه فكم كالمستوفى لوزاري
الما في الصلوة وبقى شرط الثالث بنبه عليه في البداية وهو قيام النكاح وقت الفتي بالثلاث حتى لو ابا انها ثم فاشترى بها فلو
تزوجها وصفت المدة بانتهى من ذلك قال لها في غير ما ذكره المطلقات على حرام كان مولى ان نوى التحريم او لم ينو شيئا
لوق تحريم الحكم بان ينفق ولد في ذلك القول فلهذا اظن ان لا تحتل الفظة ما فيه من التحريم وان نوى بذلك الكذب
فكذلك له خيار بما لو يطابق الى اقع يكونها حلولا وان نوى الطلاق في ايامه من الفاظ الكونيات وان التلوث فتلوث
وقد نهى عن كذا في ايلوا فيقول في ذلك القول الى الطلاق في غير رتبة العرف سيما في زماننا كما قال والقنوي اليوم على وقوع الطلاق
البابين بباي بقوله انت على حرام وان للرجل ايلوا الطلاق وكذا القنوي على وقوع الطلاق بغير نية بقوله كل حلول على حرام
للعرف او بقوله هرجة بدست راسد كبره بزوج حرام للفرق بخلاف قوله بدست جيب كبره فانه لا يقع الطلاق لعدم
العرف **باب الخلع هو في اللغة الازالة كذا اختص في ازالة الزوجية بالنكاح وانه ازالة غير ما بالفتح وفي الشرع**
الفصل في القلع عن ملك النكاح باللفظ الخلع غالبا وقديما بالبيع والشراء ونحوها **وقيل الخلع انقضاء**
الزوجية نفسها بآل تدفعه اليه سقط عنه **بخلعها** اي بالمال المذكور في شرط الطلاق وحكمه وقوع الطلاق
البابين وصفتين من زجرته معان منه وجهتها من شرعيتها باكتفاء بالسنة والجماع ولا يلزم بباي الخلع عند الحاجة للنفقة

لأنه لو لم يبق بعد التخيلا هذا الملك ان صحته باعتبار هذا الملك واليمين باقية بعد التخيلا في حق الخت لا تتركها
فلم يخلو اليمين هذا اذا كان اليمين بغير الطلاق وانما اذا كان بدونه يبق بعد التخيلا لا تخرج التخيلا بطلانها
فان وطى الزوج الا قبل ما عادت اليه من زيج آخر لم يكره الكفارة في اليمين بانه والجزء في اليمين بغير اعدان كان
اليمين بغير الطلاق لما قرره ان تخرجها التخيلا بطلانها او تبين بضمي المدة وان للرجل بطلان هذا فائدة قوله
قوله ايلوا وكذا ايلوا لولي من اجنبية او من مباحة بان قال لكل منها وانه لا اقربك ثم تزوجها لم يصح لهما المتافى
الاجنبية فلو ان النقص قيد بنسبنا وانما في المباحة لم يفسد حل الوطى وانما المطلقة الرجعية فكا الزوج فيصنع
ايلوا منها الحل وطها في ايلوا فيعودون اربعة اشهر انما ذكره مع انه فهم مما تقدم لا سيما يغتني به في البناء وليخرج
عليه قوله فلو قال وانه لا اقربك شهرين وشهرين بعد ما كان ايلوا لو لم ينجز العطف كالمع بلفظه فيحقق المدة
وقوله بعد ما وقع اتفاقا اذ لا يختلف الحكم بدونه ولو قال وانه لا اقربك شهرين ثم مكث يومين ثم قال لا اقربك شهرين
بعد الشهرين اقولين فليبيس لعدم تكامل مدة ايلوا لفصلها باليوس وكذا في ايلوا لو قال لا اقربك سنة الا يوما
لوق المولى في لا يمكنه القربان في المدة الا بشئ يلزمه وسما يمكنه بغير شئ يلزمه لوق المستثنى يوم منكروا ان يحصل
فلك اليوم اذ لا يوشى فلو يمتد عليه يوم من ايام السنة لا يمكنه ان يجعل المستثنى فيكون الزيلعي فان قربها وقد بقي
من السنة بعد يوم القربان اربعة اشهر او اكثر صارا ايلوا لسقوط اشهر او بقوله المدة ولو قال لا يكون في وانه لا ادخل
بيرة والحال ان امرأة فيها ايلوا في مولى لا يمكنه القربان من غير لزوم شئ بان يخرجها من بيرة ويقربها من غير المولى
غير طهرها من الباء ببيتية او من غيرها او ينفقها او يغيرها او يجتهد او ينسبها من اربعة اشهر ونحو ذلك
فقيس اي فرجوعه ان يقول بالثلاث فثنت اليها او رجعت اليها او ارجعتها او ارجعتها او ارجعتها ايلوا فلهذا يطلق
بعد ما انتم العدة من وقت الخلف الى اخر المدة لان الفتي بالثلاث خلف عن الفتي بالوطى فيستد طيفه العجز المستوفى المدة
فلو زال العدة في المدة بطل فيه بالثلاث وتعين الفتي بالوطى لا بد منه على الاصل قبل ختمه الى بخلفه فكم كالمستوفى لوزاري
الما في الصلوة وبقى شرط الثالث بنبه عليه في البداية وهو قيام النكاح وقت الفتي بالثلاث حتى لو ابا انها ثم فاشترى بها فلو
تزوجها وصفت المدة بانتهى من ذلك قال لها في غير ما ذكره المطلقات على حرام كان مولى ان نوى التحريم او لم ينو شيئا
لوق تحريم الحكم بان ينفق ولد في ذلك القول فلهذا اظن ان لا تحتل الفظة ما فيه من التحريم وان نوى بذلك الكذب
فكذلك له خيار بما لو يطابق الى اقع يكونها حلولا وان نوى الطلاق في ايامه من الفاظ الكونيات وان التلوث فتلوث
وقد نهى عن كذا في ايلوا فيقول في ذلك القول الى الطلاق في غير رتبة العرف سيما في زماننا كما قال والقنوي اليوم على وقوع الطلاق
البابين بباي بقوله انت على حرام وان للرجل ايلوا الطلاق وكذا القنوي على وقوع الطلاق بغير نية بقوله كل حلول على حرام
للعرف او بقوله هرجة بدست راسد كبره بزوج حرام للفرق بخلاف قوله بدست جيب كبره فانه لا يقع الطلاق لعدم
العرف **باب الخلع هو في اللغة الازالة كذا اختص في ازالة الزوجية بالنكاح وانه ازالة غير ما بالفتح وفي الشرع**
الفصل في القلع عن ملك النكاح باللفظ الخلع غالبا وقديما بالبيع والشراء ونحوها **وقيل الخلع انقضاء**
الزوجية نفسها بآل تدفعه اليه سقط عنه **بخلعها** اي بالمال المذكور في شرط الطلاق وحكمه وقوع الطلاق
البابين وصفتين من زجرته معان منه وجهتها من شرعيتها باكتفاء بالسنة والجماع ولا يلزم بباي الخلع عند الحاجة للنفقة

لما جاز بغير ادم ولو اطمع فقيرا واحدا مستحقين يوما اجراه لوق الفقير الواحد في الثاني كنفه اخر ليجد حاجته وان اعطاه
 اى على الفقير الواحد طعام الشهرين في يوم واحد لا يجوز ان يجزى به واحد من جيرانه كرمي الجار فان جازعها
 في خلاف الاطعام بان جازعها قبل ان يكمل شهرين فقير لا يستأنف بل يبي على ما قبل الوطى لا يطلو النقص ولو اطمع شهرين فقيرا
 كل فقير صاعا من بر من طعام يوم لا يقع ذلك الا على طعام واحد لا يزداد في قدره الى طيفه ونقص عن الحبل مع انه لا يجوز ان يقدر
 الحبل ولو اطمع شهرين فقيرا كل فقير صاعا من طعام واحد لا يقع ذلك الا على طعام واحد لا يزداد في قدره الى طيفه ونقص عن الحبل مع انه لا يجوز ان يقدر
 لغزو وكذا لو حرر عبيدين من طعام يوم او صاعا من اربعة اشهر او اطمع مائة وعشرين فقيرا صاعا من طعام يوم وان كان لوط
 لم يعين على احد من الاقارب في الجسد في الظاهر ان يتحدوا به في الجسد وان حرره من اى من الظهارين رتبة واحدة او صاعا
 عندهما شهرين ثم عيّن على احد من اهل بيته رتبة واحدة او صاعا من شهرين عن طعام واحد من اهل بيته
 لا يقع على واحد منهما الا رتبة التعيين في الجسد المتحد لغزو في المختلف مضيقا فاذا لقت بقي مطلق النية فان يعين ايتها
 شاربان ظا العبد لا يجوز ان لا يصور وان للوصل وان اعتق عكسه او اطمع عنه لانه ملك له فلم يكن له اهل التكفير
 بالمال ولا هو من اهل الملك فلا يصدر ما كانا بتلك سيده واكفارة عبادة فعلى الاخر لا يكون فعل الاخر **باب اللعان**
 هو في اللغة والشريعة تخفى بلوغه بتجريد بين الزوجين بحسب بصفة مخصوصة بسبب قذف الرجل امرته قذفا بوجوب
 الحذف في الاية جينية وشروط قيام الكساح بينهما وحكم حرمة الوطى والاحتشام واهل اهل اداء الشهادة وركنه ما ذكره بقوله
هو شهادتان تأتي صفاتها والكلام عليها **سورة باليمين** **مقدمة باللعن** في جانبها كذا في كتابنا كذا
 او بالفضيلة في جانبها وعملها من علة الاقدام لكثرة جري اللعن عن الشبهة وعدم بلالة اهل بيت برقائه مقام قذف القذف
 في حق الزوج يعينها انما اذا قلنا عنك قطعه حقا القذف وقائه مقام حقا الزنا في حقها اى في حق الزوجة يعينها انما
 اذا قلنا عنك قطعه حقا الزنا وانما عنك شهادتان بانه كذا في كتابنا كذا في كتابنا كذا في كتابنا كذا في كتابنا كذا في كتابنا
 صحيح ولو قبل الدخول او في عدة الزوجي فدراكه لوم بالزنا بان قال لها رايتك ترفى اوانت زانية او ايا زانية وكل
 منها اهل وقت اللعان للشهادة اى اى وانها على سلم وهي اى الزوجة من تحتها قاذفها بان لم تكن زانية ولا متهمه بزنى كن
 يكون لها ولو ليس له اى بمرور ما مضى بها بذلك بعد اشتراط اهلية الشهادة لتثبت عقبتها وهذا لا يحد القذف
 بحيث لو اذ كان القذف عقبا والزواج ليس في نفسه وقابل هو شاهد فاشتراط اهلية الشهادة وكون كونه من تحتها قاذف
 او نفى الزوج نسبيته الذي قلنا على قوله او الذي لم يرد عن ابيه المعروف وطالبته بوجوبه وجب القذف له حقا الدفع
 عار الزنا عنها وجب جازا بلوغه اللعان ان يحضر عن المجرة فان اى الزوج عن اللعان ايسر حتى يلو عن امتناعه عن
 ايقاع حتى هو قاذف عليه ان يكذب بنفسه فيحذف لانه اللعان حلف على الحذف فاذا ايات بالخلف وجب عليه الوصل فلا يجوز
 العقول الا براه اول الصلح فان لا عن وجب اللعان عليها فان ايت حبت حتى ولو عن امتناعها عن ايقاع حتى هو
 قاذف عليه ونسبته فيرفع اللعان فيقل الكاذب له حقا وان تصديقها لا يقبل يصح الزنا فان لم يكن الزوج
 من اهل الشهادة بان كان عبدا او حر او كافرا بان كان كافرا في حلت وقذفها قبل ان يعرض عليه السلم او يحدودها في
 قذفها من اهلها اى اهل الشهادة حقا القذف لانه لا تعد اللعان من حيث يثبتها الى الوجوب اى الى الحذف القاتل بقوله
 والذين يرمون المحصنات فان كان الزوج اهل للشهادة على ما هو عليه او صغيرا او مجنون او مريضا في قذفها كاذفا

او لم يحد قاذفا حقا مستحقا لللعن من حيث اهلها لعداها اهلية الشهادة وصفته اى صفته اللعان على ما نطق به القرآن
 ان يبدأ القاضى بالزوج مكنه من متعيا فليطه ليجزى به واحد من جيرانه كرمي الجار فان جازعها
 لوز وشهود الزنى اربعة وقبلت شهادته لنقص الشهادة باليمين شهادته الى صديق فيما رتبته به من الزنى ويقول
 في المرأة الخامسة لعنة الله عليه انما اثر القسبة على المتكلم لا بد له من شناعة كماله فيحذف ان كان كاذبا فيما رتبته به من الزنى
 ثبت في اليها في جميع ذلك ثم يقدر ثم يقول هي اى الزوجة قاتمة اربع مرات اشهد بانك كاذب فيما رتبته به من الزنى وتقول
 في الخامسة ان غضبي عليه ان كان صادقا فيما رتبته به من الزنى شيعر اليس في جميع ذلك انما خضت بالقضب لما قلنا
 من ان رتبته به من الزنى من الاقدام لكثرة جري اللعن عن الشبهة وعدم بلالة اهل بيت برقائه مقام قذف القذف
 بنفى الولد كذا في كل من الزوجين نفى الولد عوضا لذكر الزنى بان يقول اشهد بانك كاذب اى كذا في الصادقين فيما رتبته
 به من نفى الولد يقول اشهد بانك كاذب لمن الكاذبين فيما رتبته به من نفى الولد وان كان القذف بالزنى ونفى الولد وله
 كسنة في الاظهار في مقام الاضمار لانه قصدا لا لبضع على عاونه ذكرها جميعا بان يقول اشهد بانك كاذب اى كذا في الصادقين
 فيما رتبته به من الزنى ونفى الولد يقول اشهد بانك كاذب لمن الكاذبين فيما رتبته به من نفى الولد وان كان القذف بالزنى ونفى الولد وله
 الحكم بينهما ولو سلكوا ان لا يفرقا وهي اى الفرقة طلاقه بائنة لا تملك الدعوى الظلم عنها ولا تملك نفسها اليها ولا التنفقة
 والتكسبي ما دامت في العدة واذا فرقا الحكم بينهما بنفى نسب الولد عن الزوج ان كان القذف بغير نفى الولد ويجوز بانه
 بان يقول القاضى لزمته بامته واخرجه من اى الزوج حتى لو لم يقل ذلك لا ينفى النسب لانه لا ينفى النسب حتى ينفى النسب حتى ينفى النسب
 المعلق في حال يجري بينهما اللعان حتى لو علفت وهي امه او كافرة ثم اعققت او املت لا ينفى ولا يلو عن له كذا في كتابنا
 على وجه لا يمكن قطعه فلو يعقبه بعد اللعان فان كذب نفسه صرحا بان اعترف بذلك واقامت عليه بيته بذلك او لانه بان
 مات الولد المتبني عنى ما لا ينفى عنه بعد ذلك ان اللعان حقا القذف لا قراره بوجوب الحذف بعد ما حذفت لان يتزوجها عند
 الامام ويحذفه وتقام حكم اللعان بتكذيبه فلو قال اى من فانه لا يحل عنده لقوله على صله المتلو عنان لا يجتمعان
 اياها فلها انما اثبتت ما دام متلو عنين وبعد اذ اربطت بيمينها متلو عنين وكذا حل ان يتزوجها ان قذف
 غيرها بغيرها كذا في امرأة بعد التلوة عن تحتها بيمينها غيرهما وانزعت بعده وان لم تحذف بقاء اهلية اللعان لم يلحقا حكمه
 وهما اخراجا عن اهلية هو بالقذف وهي الزنا فعلى هذا قولنا حقت اتفاقا ولا لعان بقذف اخر من قذفه يوم يحد بينهما
 والحديث في الشبهة ولا لعان ايضا بنفى الحمل عند الامام لانه غير معلوم لاحتمال كونه انتفاضا وعند ما يلو عن وقت الوضع ان
 انت بدى بالولد او قتل منته اشهد للشيق بوجود الحمل عند النفي فيتحقق القذف **واجب** بان اذا لم يكن قذفا في الحال كان
 تعليقا بالشرط فكان قذفا ان كان في بطنك ولد فهو من الزنا ولو قال كذا لا يمكن قاذفا كذا هذا ولو قال ايا زانية وهذا
 الحلى من اى الزنا لا عن اتفاقا لوجود القذف منه صحيحا بقوله زانية ولا ينفى القاضى نسب الحمل من القاذف بل يثبت نسبه
 له ان الحكم لا يترتب عليه قبل الولد ولا حتم ولا نفى الولد الحلى عند التهنئة ومدة السبعة ايام من حيث العادة او استيعاب
 الزنا لانه من نفى له هاتين العاليتين كحالة الزنا عرقا او اذ اقر نفسه نفى القاضى ولا يلو عن وجود القذف وان نفى الولد بعد
 ذلك لا يبعد التهنئة او استيعاب الزنا لانه لا يقع نفيه ولا عن ايضا لوجود القذف ولا ينفى النسب الى الولد عند الامام وعند ما
 يقع النفي في مدة النفاس لا انها كحالة الزنا لانه لا يكون اثر الها لانه ان الولد تمتد الى سبعة ايام وهذا اذا كان الزوج

الحسين بن الحسين والزن الشدة
جماعة دواوالمية ذكره اكمسين
وحامد صفالاولين عوربه عشرين
دار اخرى

أشطار وتوقف **بعض المدة** مدة معلومة بزوال ملك النكاح مؤكداً بللوت والذخول والخلوة الصحيحة وابن زوال
فإنش معتبراً ووطئ بشبهة النكاح ونشرها ووقوع الفرقة وكسها خرافات غائبة الفرقة بها إلى أجل ينقضي وقتها المعلوم
ما افادة بقوله علة المدة التي تحيض المطلق أو الفسخ بخلافه أو عتق أو عدم كفاة أو الدفع بملك أحد الزوجين
لغيرها أو قبضه بالبيع الزوج أو ردة أحداهما ثلثة أو أي حصن كذا ليس المراد مطلق الثلثة بل ثلثة كمال الزوجة
للتناقص ابتداءً وانتهاءً وكذا علة من وطئت بشبهة كالتي لفت إلى غير زوجها أو ولدها يفرها فوطئها أو وطئت بملك
فاسد كالنكاح الوقت والنكاح بغير شهود **والحال** أنه فرقت الموطئة بشبهة أو بملك فاسد أو مات عنها أي من
الموطئة بشبهة أو بملك فاسد **وكذا علة** أم ولد تعتقت أو مات عنها أو بالزوال الفرائض فاشترت عدة النكاح
ولا يحتسب من العدة حيض طلقته لولا قلنا أن المدة التي تحيض النكاح كامل هذا إذا كانت الحرة من تحيض ولو قال وقعت
الفرقة فيه بوطئ قبل طلقته فيكون الحمل وإن كانت الحرة لا تحيض كغيره بان بلغت سنة الوياح أو صغر بان لم تبلغ
فتساع على المختار أو بلغت بالسنة بان بلغت خمس عشرة سنة على الفتية ولم تحض فثلثة أشهر أي بعدة تلك الحرة
ثلثة أشهر المطلق أو الفسخ **وعدة** الحرة التي في نكاح صحيح أربعة أشهر وعشرة أيام دخلت بها أو صغيرة كالأوكيرة
مسلمة أو كناية تحت مسلم وعدة الأمة التي تحيض المطلق أو الفسخ حيضتان قنأكا أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه أو
معتقة البعض **وعدة** باقي الوقت وفي عدم الحيض كغيره أو صغر أو بلغ بالسنة نصف الحرة أو نال الرق منصفه وعدة
للأصل وضع الحمل مطلقاً لقولنا وأولت أو حال أجهل أن يضعن حملهن من غير فصل بين حرة وأمة مطلقة و
منسوبة ومتوفى عنها زوجها أو موطئ بشبهة سواء كان الحمل ثابتاً أو لا ولو مات عنها زوج صبي ووضعته أو قبل
في ستة أشهر لعمد الأمة هذا عند الإمام ومحمد وعند أبي إسحاق مات عنها زوج صبي فعدتها بالثلاثة أشهر أو بأربعة أشهر
وعشرة أيام كغير ثابت النسب وإن حملت بعد موت الصبي بان تضمنه ستة أشهر فعدتها يوم الموت فعدتها
بالثلاثة أشهر إجماعاً ثم ما لم تكن حاملاً وقت موته فعليه عدة الموت ولا ينسب الزوجين أي فيما حملت قبل موت الصبي أو
بعدة لأن الصبي له ماء له فلو تسبعت المولود والنكاح يقسم مقامه في موضع النقص ومن طلقته في مرض موت طلقها
رجعاً فإن كان الزوج الذي مات عنها زوجها أم كان معناه زوجة طلقته بالطلاق الرجعي فعدتها بأتمام الأشهر كعدة
تلك الزوجة لكون الزوجية قائمة في تلك المدة إلى وفات زوجها **وان** طلقته في مرض الموت طلقها بائناً بينونة
صغرى وكبرى تعتد بأربعة أجيال من عدة الموت وعدة الطلاق فإن انفضت عدة الطلاق وهي ثلث حيض ولم
تنقض عدة الموت قبل بدان تنقض انقضت عدة الموت وإن انفضت عدة الموت دون عدة الطلاق تنقض انقضت
عدة الطلاق هذا عند الإمام ومحمد وعند أبي إسحاق طلقته طلاقاً بائناً من الرجعي يعني أن عدة كعدة المطلق
الرجعي التي هي ثلث حيض لو النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق البائن ولها أنها مطلقة حقيقة ومتوفى
عنها زوجها حكماً لا تنهاه ونهت منه فلما بقي حي الرث جعل باقيها في حي العدة احتياطاً ومنعت في عدة
رجعي تنتم العدة ثلث حيض كعدة النكاح لم ينزل عنها بالرجعية وقد حمل ملك الزوج بالعق والمطلة في
الملك الكامل يجب عدة الحرائر **وان** اعتقت في عدة بائناً وفي عدة موت فكانت الأمة لزوال النكاح بالبينونة المأوى
فلو تنقض عدةها إلى عدة حرة أو إن اعتدت الأمة وهي منقطعة دم الحيض في سنة الوياح أو في سنة من غير سنة على

واحد اکان او اکندم

في الحقبة والاداء وان ايات لا تقبل ولا تستعمل
على استبدلها ما قلنا يثبت
رسمه لخصومه
للخوف
م

[illegible]

نحو ما يحرم الولد سقط حقا انما كانا غيرنا لا تنفذ النفقة حتى لا يسقط حتى لا ينفذ نفقة الزوجين ما علم قبل ان ينفذ
عنه اعم الولد وجبة نفقة حقه اعم الولد لا تنفذ النفقة لقيام القرابة ويعود للمنفقة من النفقة من النفقة
الحق بما في النكاح لزوال المانع مع قيام النسب ولا راد في الوفاق انهم تزوجت باخر وانكرت انهم كما يقول قولها
في نفق الزوج لا تنفذ نفقة حقا في النفقة ويصح الفلوس عندهم في نفقة المستحق حتى ينفذ الولد من النفقة
ياكل ويشرب في نفقته حتى لا ينفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
استنفذ الفلوس في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
والنفقة حتى ينفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
هنا عندنا ما لم ينفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
وبما اي يقول الحق في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
الا اذا توفقت ولم توجد نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
لكن لو توفقت نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
ما هو عليه والمحسن من نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
فاورعهم اولهم استنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
وله ولاية للزوجين على نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
النفقة انظره ما لم ينفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
لنفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
قد تزوجها في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
ثم طلقها وانفقت نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
بلوا ان لا يكون هذا في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
القرتين في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
الى احد المصريين او الى احد القرينين وطنا كان او لم يكن وقع العقد فيه ولم يقع وكذا في نفقة حقه في نفقة الزوجين
الى مصر باسرها اذا كانا في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
اهل القرية وامصار للولد غلاما كان او جارية باب في بيان النفقة النفقة هي نفقة حقه في نفقة الزوجين
النفقة هي نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
منها الزوجية ومنها المالك وقدم الزوجية لها في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
والعبد ينفق حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
او كافر حر او امه موطوءة او غير موطوءة كبيرة او صغيرة زوجا او نكاحا اذا استنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
في منزله او لم ينفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
ولنفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين

الرجال لا ينفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
بفضلها بلوا اسلافه ونفقته ونفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
الموسر في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
لا ينفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
والنفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
وعندنا في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
ذكره للزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
فمنها نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
من قبلها ولا نفقة نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
جزء النفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
ولا نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
عليها نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
يستأنس بها في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
التفصيل ولا نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
رب المال عليه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
منه نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
عوض نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
الراضى على مقدار ما قبل نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
لا تسقط نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
له اوله نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
كالهبة طرقة فانه نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
عليه في نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
تزوج باذن مولاه امرأة فنفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
دين النفقة يباع مرة اخرى ثانيا وكذا ثالثا واربعا الى ما يتناهى في دين نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
فان انفق الزمان فيها ولا طلبة ينفق حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
كذلك لا ينفذ نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين
من غير نفقة حقه في نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين لا تنفذ نفقة حقه في نفقة الزوجين

لو ان الانسان لم يعادى لعق في الطلاق فحقا كما لو ان الانسان لم يعادى لعق في الطلاق
 واللام او لو اكله الحيوان او لو اكله الانسان فحقا كما لو ان الانسان لم يعادى لعق في الطلاق
 على ما ذكره الامام في حلفه لا اكله الله او لا اكله النار او لا اكله الدواب فهو على ما ذكره الامام في حلفه لا اكله الله
 اتفاقا ولو قال دهر ولا نية فقد نفى الامام حتى قال حين سئل عنه ادرى وعند ما هو دهر منكر كالزنا
 والمجون لا دهر يستعمل لهما يقال ما دهر او ما دهر منذ دهر كما يقال ما دهرت زمانا وما دهرت منذ حين
 ولو قال اياما او شهرا او سنين فعلى ثلاثة من كل صنف بالاجماع لا يجمع منكر فثبت ان الالف لليقين وان عرفت
 بان قال الايام او الشهور او السنين ولا نية فعلى عشرة ايام او عشرة اشهر او عشرة سنين كانا كثيرة فاتها
 تقع عشرة ايام هذا عند الامام وقال ابو يعقوب على جمعة وهو انه يسوع في الايام وقطع على عشرة في الشهور وقطع على
 العشر في السنين لان التعريف في الالف العهد فاذا وجد منه يوم يحل عليه الا تسبوع معه ويحل عليه الا تسبوع
 معهود في عدة الايام والسنة معهود في عدد الشهور وليس عهد السنين معهود فيصير في الالف وان اللام
 للعهد ان العشرة معهود في الجمع المتفرقة انما هي اذ يذكر بلفظ الجمع **باب العيص في الطلاق والعق**
 والاصل في ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الولد اسم لفرس سابق والآخر لفرس لاحق
 والوطا لفرس بين العيصين المتساويين **قال رجل لو امة ان ولدت فانت كذا اي طالق حنة باليتاي**
 بالولد الذي ولدت ميتا لرجل الشرط وهو الولد ولو قال له متان ولدت فهو اي الولد ميتا فانت
 ولدت اخر حنة عن الحج عند الامام خلافا لما قاله عند ما يمتنع لان الشرط في تحقق بولادة الميت لكن
 لا يمكن الميت في كل الحرة اختلعت اليمين له الى جزاء وان مطلق اسم الولد بتقدير بوجه الحيوة
 لكلام العاقل اذ لو لم يقتد بلفظ لا نية فثبت ان الحرة جزاء وهي قوة حكية تظهر في رفع تسليم الفية لا يثبت
 في الميت فينقض بوجه الحيوة **وفي قوله اولى عبد ملكه فهو حر** كذا عبد اعني لو ان الولد اسم لفرس سابق وقد
 وجد ولو ملك عبدين معا ثم ملك عبدا اخر لا يعتق واحده منهم لعدم القرينة في الاولين ولعدم التبع في ملك
 بعدهما ولو زاد لفظه وجوه بان قال اقل عبد ملكه وجوه فهو حر ذلك عبدين ثم ملك واحدا بعدهما اعتق
 الاخرى والثالثة انه اولى عبد ملكه وجوه ولو قال اخر عبد ملكه فهو حر فان عبد ملك عبدا واحدا يعتق لانه
 ليس باخر اذ لا يقدح في سابق ولا سابق هنا ولو مات بعد ما ملك عبدين متفرقين اعتق الاخرى لانه نفسا بالخرية
 وهذا الحكم ظاهر وانما ذكره لبيان عليه قوله منذ ملكه لا يشاء العقول ان كل مال ان كان الملك في الصحة هذا عند
 الامام وعند ما اعتق عند موته من الثلث سوا ملكه في الصحة او في المرض لان الخرية لا تثبت الا بعدم
 شراء غيره بعده وذلك بالموت بالملوك فكما الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وان الموت معروف
 للخرية وانما انقضاءه بالخرية عند وقت الشراء فثبت مستندا اليه على هذا المذهب ولو قال احرار امة تزوجوا
 فهي طالق فكذلك تزوج امرأة ثم اخرج في صحة ثم مات طلقته بهذا التزويج فلو يغير فاداروا ثروت عند الامام
 خلو فالحق فانها اطلق عند ما عند الموت فيصير فاداروا ثروت **وفي قوله كل عبد بشرى بكذا فهو حر بشرى ثلاثة**
 في عبدة متفرقين عن الالف لان البشارة اسم لغير نساء صادق لغير بشرى بغير علم وهذا انما يتحقق في الاول

لاذان بشرى معانتي لانه البشارة تحققت في الكل ولو قال ان اخبرني بكذا فهو حر يعتق في الجرحين اي
 في التفرق والجمع لعدم الخبر ولو نوى كفارة بشرى ابيه بان قال ابي عبد الرقيب فاعتقك فانما حلفا شتره
 ونوى كفارة سقطت الكفارة والاصل فيها ان النية اذا فارقت عنه العتق وهي اليمين وهي العتق
 كما في صحت التكفير وذلك وجوب في المسئلة وان لم تقارن وفي العتق فاقص له بفتح ولهذا قال لا تسقط
 الكفارة بشرى امة استولى عليها بالملك بان قال لها اكرهيت بها فان حره في كفارة يميني ثم اشترى بها فانها
 تعتق لوجوب الشرط ولا تجزى عن الكفارة لان حره بها مستحقة باكرهيتا فلو تفرقا الى اليمين في كل وجه والواجب
 باليمين حره بها في كل وجه **ولا تسقط الكفارة بشرى** عبد حلف بعتقه بانه قال لكونك شترتك فان حره لم يقبل
 عن كفارة يميني فانما بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان النية لم تقارن عنه العتق وهي اليمين او ان قال
 لعبدين الخلق ان شترتكم فان حره لم يقبل عن كفارة يميني فانما بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان النية
 لم تقارن عنه العتق وهي اليمين او ان قال لعبدين الخلق ان شترتكم فان حره لم يقبل عن كفارة يميني فانما بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان النية لم تقارن عنه العتق وهي اليمين
 فانما تجزى عن الكفارة لان حره بها مستحقة بغيره بجملة اخرى وقد فارقت النية عنه العتق وهي اليمين **وفي حلفه**
ان شترت امة فمحررة في حره ان شترت في ملكه وقت الحلف اعتقت لان اليمين انقضت في حقها لصا فيها
 الملك **ولذا ان شترت في ملكه بعد ما بعد الحلف لا تعتق** لانها اذا لم تكن في ملكه وقت الحلف لم يقع التعليق
وفي حلفه كل مملوك لحر عتق عبيده ومعتبره وانما هات اولاده لان المطلق ينصرف الى الكمال وملكه لم يولد
 كل بل لا يملكهم رقبته ويدل على ما سبق لو انهم لا يدخلون في مطلق المملوك لان الملك غير ثابت فيهم بديا
 اليان انهم فيعتقوا ايضا لان فيه تغليب لغيره في عدة **وفي حلفه من طالق او هذه وهذه ملكة** الاخرية
 وغيره لا وليين لان كلمة اولاد هذا كبريين وقد اذخر بين الاوليين ثم علفت الثالثة على الطلقة منهما
 لان الطلقة لا تترك في الحكم فيختص بمحل فضا كما اذا قال احدكما طالق وهذه وكذا العتق فاذا قال العبيد هذا
 حر او هذا وهذا عتق الاخير وخيرته الاوليين والواقر واذا قال لفلان على الف ولفلان ولفلون
 فانه خير نسابة وخير القرابة اليان بين الاوليين **باب العيص في البيع والشراء والتزويج**
وغیر ذلك والعصا بطريق هذه الصفات فيما يثبت بفعل المأمور وبما لا يثبت ان فعل كل يرجع الحقوقيه الى
 المباشرة والمخالفة لا يثبت لمباشرة المأمور وكل فعل يرجع الحقوقي فيه الى من وقع حكم الفعل لا يثبت لمخالفة نصير
 فاعلو ويصير للعاقبة سفيها واذا اتممت هذا فاعلم ان المخالف لا يثبت بالمباشرة بغير **دونه التوكيل** في حلف البيع
 والشراء والاباحة والاختيار **والصلح** من مال غنم اقرار **والنصية** من مال غنم اقرار **والنصية** من مال غنم اقرار
 ويخبر في كل ويكفر فبانه لا يثبت للمخالفة بغير التوكيل لانه غير عاقد حقيقة ولا حكم الرجوع حقوق العقود الى الكل
 له الله اذا نوى ان لا يامر بغيره في بيعته لانه شدة على نفسه او يكتف الحالف من ان يباشر هذه العقود بغيره كالصير
 والفا ويخبر في بيعته بالتوكيل ايضا لان يمينه باعترافه فيصرف الى التوكيل وان كان من يباشر تارة ويون كل
 اخرى بغيره **الغلب** في بيعته بما ان يباشره التوكيل في حلف الشراء والطلاق والعتق والكتابة و
 الصلح عزم عود اليه والصدق والقرض او شتر ارض يعني ان حلفه لا يخلو من بيعه حنة بما شترته

مطلوب بين في بيع

وبما شرة وكبر لوان الوكيل في هذه النقود وسفير كخص لا يبرج اليه الحقوق بل يرجع الى اخره فكان آثره فعل نفسه
وهذا اذا لم ينو المباشرة خاصة وان نوى المباشرة خاصة يعني لو قال الخالف في النكاح ونحوه نويت ان اكلم نفسي
وان نويت بنفسي وكل صدق وديانة لا قضاء لان النكاح يحكم بكلام يفرض الوقع النكاح والا مر بلك مثل
النكاح به واللفظ يتفعل اذا نوى النكاح به فقد نوى الخصم في العام فصدق وديانة ولا يصدق قضاء لانه
خبر الظل اذا قل في العام العموم دون المخصوص وكذا البواقي وكذا بحث بهما في حلفه بضر بالعبد والذبح والبناء
والنخاطة والذبح والاعتداء والاعتداء والاعتداء وقضاء الدين وقبضه واكسوه والحمل يعني انه لو حلف لا يضرب
عبده ونحوه حنت بمباشرة وبما شرة وكبر لما تقدم من ان الوكيل سفير كخص الى اخره لانه لو نوى المباشرة خاصة
يعني لو قال الخالف في ضربه بالعبد ونحوه نويت ان اقول ذلك بنفسي ويكفي يصدق قضاء وديانة لوان هذه الافعال
حسية تعرف باثرها وهو التام في ضربه بالعبد وانقطاع العرق في الذبح وعلى هذا قياس البواقي والذبح بالشرع
محاذ فاذا نوى النعل بنفسي حقيقة كذا فصدق قضاء وديانة ثم الفرق بين الضرب بالولد وضربه بالعبد
حيث بحث في الاول بالمباشرة دون التوكيل وبحث في الثاني ما ان منفعة ضربه بالولد راجعة الى الولد هي التام
لاني الاب ومنفعة ضربه بالعبد راجعة الى الولد فصار كضربه بنفسي وفي حلفه لا يتزوج فزوج فحرفه فصول فاجاز الخالف
التزوج بالقول حيث لان الاجازة في الاستسما كالاذن في الابتداء وان اجاز بالفعل كاعطاء المهر ونحوه او حيث
هو المختار لان المقتضى بالاول فلا يكون فعلة عقدا وفي حلفه لا يتزوج عبده او امته فكل غيره او اجازة بحث
بالتوكيل والاجازة لان ذلك معناه الى الخالف حقيقة متوقف على ازاوته للملك وادائه وكذا بحث بالتوكيل والاجازة
في حلفه لعدم تزويج ابنته وبنته الصغيرين لولايته عليه وفي حلفه عدم تزويج ابنته وبنته الكبيرين لو بحثت الا
بالمباشرة لعدم ولايته عليه او دخل اللأم يعني لم الاختصاص او لم اذ ان هذه اللأم لا يخرج اتمان تدخل
على فعل ملك بالعقد ويجري فيه النيابة او تدخل على عين او تدخل على فعل او ملك بالعقد ويجري فيه النيابة فلهذا
ثلاثة اقسام وقد اشار الى الاول بقوله على البيع اى دخول لم الاختصاص على فعل البيع كان بعت النخاطة فلهذا
حرف يقتضي ان الدخول اختصاص الفعل اى البيع بالخلاف عليه يعني شرط ان يكون ذلك الفعل الاجل شخص المحلوف
عليه وذلك بان كان ذلك الفعل بامر اى امر الشخص المحلوف عليه سواء كان التوبة ملكه اى ملك الشخص المحلوف عليه
اولا لان اللأم حال دخوله على الفعل واجبت ملك الفعل لان ملك العين فلو بحثت في التوبة المذكورة ان
بأمره او امره مثلا اى مثل البيع الشراء والاجارة والسياسة والنخاطة والبناء فان سرقه او فعلى ملك بالعقد
ويجري فيه النيابة واشار الى القسم الثاني بقوله وعلى العين اى دخول اللأم الاختصاص على العين كان بعت
توبا بلك فبعد حرف يقتضي ذلك الدخول اختصاصها بامر اى اختصاص الدين اى التوبة بالشخص المحلوف عليه
وذلك بان كان اى العين توكيدها باعتبار التوبة ملكه اى ملك الشخص المحلوف عليه سواء امره او امره وسواء علم
بذلك او لا لان اللأم حال دخولها على العين واجبت ملك العين اى ملك الفعل فلهذا بحثت في الصورة المذكورة
بان باعه في غير ملك الشخص المحلوف عليه ولو ايام واشار الى القسم الثالث بقوله وكذا دخولها اى دخول لأم الاختصاص
على فعل الضرب كان ضربه لك ولذا فكذا وعلى فعل الكحل كان اكلت لك طعاما فكذا وعلى فعل الشرب كان شربك

ما ذكرنا على فعل النكاح كان وظنك دارا فكذا يقتضي لك الدخول اخصا بالعين اي لو كذا والطلاق والملا
او الدار بالخص المحل عليه فصا كدخولها على ملك العين لوق كل فعل من هذه الافعال ما لا يمكن بالعقد ولا يجري
فيه النيابة فوجب خلافه الى ما يمكن من العين حصول الكلام عن الدخول وان نوى غيره اي غير مقبض الكلام
بان نوى بقوله بعتك ثوبا بعت ثوبا بالثوب والعقد صدق فيما عليه نوى فيه تشديدا على ديانة وقضا **والسنة**
فيما فيه تخفيف على الديانة فقط لا نوى ما يحتمل كذا وكذا في الظن **وفي** حلفه ان يعتد ان يعتد به من حلفه على البيع
او الاشتراء بالخيار الشرط لنفسه على لوجوب الشرط وهو البيع او الاشتراء بالعقد **وكذا** عتق
لوعقد البيع او الاشتراء بالفاسد والموقوف لوجوب الشرط والبيع او الاشتراء موجودا بصله في العقد الفاسد
والملك باق وكذا في العقد الموقوف **ولو** عقد البيع او الاشتراء بالباطل لا يعتق لونه معدوم باصله فلو ينعى الشرط
موجود **وفي** حلفه ان لم ابعه فكذا فاعتقه او تبرع حنت لان الشرط وهو عدم البيع قد تحقق بفوات محلبة
البيع قالت لزوجه ان تزوجت على فقال الزوج كل امرأة على ما طلقته هي الزوجة القابلة ايضا لدخولها تحت
كل امرأة الا في رواية عن ابي بن قانده لا تطلق هي لانه اخرج جوابا يفتضح عليه فكانه قال التي تزوجت عليك فهي
طالق وان غرضه ارضائها وهو بطلان غير فاستيقده فلما ان العمل بالعم واجب المكر فبطل به وهذا ان
جوابه كان يقول ان تزوجت فهي طالق فكان بالزيادة مستديما وجاوزه ان يكون غرضه ارضائها حين اعتد
عليها حل الشرع فاراد ان يطلقها غير ما قلنا يترك هذا احتمال لعدم الكلام وان نوى غيرها صدق ديانة لونه
محتمل كونه لقضا لانه نوى تخصيص العام وهو خلو الظن ومنه قال على المشي الى البيت انه الى الكعبة لزمه حج
او عمره **مشيا** استحضانا والقياس عدم لزوم لونه التزم المشي وهو ليس بقربة مقصود والنذر باليس كذلك
غير ذلك لزم وجه الاحتكام هذه العبادة كناية عن ايجاب الاحرام شرعا فضا كما لو قال على احرم بحجة او عمره **مشيا**
فان ركبه في كل وقت فعليه دم او مراه **عليه** بذلك ولو قال على الخروج او الذهاب الى البيت انه اوقا على المشي
الى الصفا والروحة لا يلزم منه شي لان التزام هذه الافعال بهذه الالفاظ غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار
حقيقة اللفظ لانهما ليست بقربة مقصود **وكذا** لا يلزم منه شي لو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد للحرام عند الامام
خلو فانه لا يجب عليه حج او عمره عندهما لان كل من الحرم والمسجد احرام شامل على البيت فكان ذكره كذكره بخلاف
الصفا والروحة لانهما منفصلتان عنه وله ان التزام الاحرام بكل من هذين اللفظين غير متعارف ولا يمكن ايجاب اعتبار حقيقة
اللفظ فاشنع اصول **وفي** حلفه عبدا حران لم ينج العام ثم قال حججت فشهدا الى الشاهدين بكونه اى يكون السيد ضحى
يوم النحر بكونه لا يعتق عند الامام او ليس بخلو فالحق فان عنده يعتق لان هذه شهادة قامت على امر معلوم وهو
التعجبة ومن ضرورة ثبوتها انشاء الحج فيتحقق الشرط وهو عدم الحج وانما انها قامت على النفي لان النفي منها في الحج لا ثبوت
المشجبة لونه سلكا فان شهد انه لم يجمع غايته اذ مران النفي مما يحيط به علم الشاهد كونه لا يميز بين نفي ونفي تبديل
وفي حلفه بصوم فقام ساعة جنية ثم افطر حنت لوجوب الشرط وهو الانسك عن المقطرات على قصد التقرب الى الله
بعده لو فرغ حنت التقرب وان فتم صوما او بربا بان قال لا يصوم صوما ولا يصوم نيا **لا** بحيث مالم يتم الصوم بربا كماله
لوق الحق اكد للصوم فيصرف الى الكمال وهو الصوم العبد لله تعالى القاصح في تقدير المدة **وفي** حلفه لا يصلي بحيث اذا احب

أما القدر المشهور من أن ما يقع من أصل العلم إلى الجسد من ستر حاصل بغيرها ويجوز لها حصة في الصدور في الوجه
إلى المنة والمقدرة أنه استمر بها لها من بيان الجواز والوقوع ليس بترك الحظر لها لا يحقر له ما من زمان مني الحسد
على التشهير والحفر فيها فيه ولا يحسد سبيلك على كونه عينا كان أو أمته أو ما ذن الإمام لأن الحق في الله ولم يزل الوسيط
بإسقاط العبد فيستوفيه القالب في الشرع وهو الإمام أو نائبه بخلاف التعريف في العبد وبشرط إحصاء الرجم
لحرية والتكليف والاسلام والوطي بكنج صحيح ولو مرة حتى لو تزوج بكنج صحيح ودخل بها ثم زال الكنج وبقي مجردا
ونفي رجم لبقا صفة الإحصاء فلا ينافيه قوله حال وجود الصفات المذكورة فيها في الزوجين ولا يجمع في المحصن
بين رجم وجعله علة **مسألة** لم يجمع ولا يجمع في غير المحصن بين جلد ونفي وهو التعريف لونه نقا قال جلدوا
بناه الجرد ولم يذكر النفي والتسكين في موضع الحاجة إلى التباين أو سيكتفى أي مصلحة للسليين فإذ الإمام إذا رأى فيه مصلحة
غريبة يقرر ما رأى أنه مفيد في بعض الأحوال والريض رجم بل لا يخلو من الرجم أنه في قوله يمنع بالريض ولو جلد ما لم
يدبره شرع رجم أو متلفا والجلد في المرض ربما يكتفى متلفا والحاصل أن ثبت زمانا بالبينية تحجب للولد ثم يرد له تحت
حتى بل لا يخلو بل يكتفى الضرب بالولد وترجمان كاحتمال الرجم إذا وضعت لوت التاخير لجل الولد وقد انفصل ولا يخلو
ما لم يخرج عن نفاسها أو قلها نوع مرض فمتأخر إلى زمن البسرة وهذا إذا كان الولد من نبيته وإن لم يكن للولد من نبيته
لا ترجم حتى يستغنى عنها الولد لصفا الولد عن القيام **باب الوطى الذي يوجب الحد والوطى الذي يوجب**
قيام الشبهة الشبهة دارعة أي دافعة للحد لبقاء على **مسألة** إذا روي الحد بالشبهات وهي ما يشبه
المتأخر وليس تأخر في نفس الأمر **وهي نوعان** الأولى **شبهة في الفعل** وتسمى شبهة اشتباه **وهي نوعان**
الدليل لحد الفعل **دليل** عليه هذه الشبهة تحقيق في حق من أشبه عليه من يشبهه عليه فلو بدى الظن ليقضي أن يشبه
كقوله سقن فخرنا بحد في علم منهم أنه خرم من لا يعلم فلو يحد الجاني فيها أي في هذه الشبهة أن ظن الفعل والادعاء بأن
لم يظن لحد يحد على حقيقة من تلوته أو على معتدته من ظن على أي من باين فأن حرمتها وإن كان مطلقا
بها كمن لم يبق بعض أحكام النكاح كالنفقة والسكنى ونحوها حصل اشتباه مع بقائه من الملك وهو العدة أو وطى
أم ولما اعتقها أصولها وهي في العدة فأنها لو ثبت حرمتها بالجماع كرهت شبهة بقاء وانظر الفرائض أو
وطى أمته أصل أي أبوه وإن علو كبحه وجبته فإن اتفقا إلى أمته بين الأصول والفروع يقضي الظن أن للوطى لية
وهي أمته أمه كمن في العكس أو وطى أمته زوجته فإن لم يتطابق في مال زوجته فظن في الاحتجاج فصا شبهة اشتباه أو
وطى أمته سببه لما ذكره أن له بسطا في مال مولاه الآخر وكذا وطى المهر من الجارية المهر منة في النكاح لأن
عقد النكاح يشبه ملك اليد المهر من وجه يشبه اشتباه فلو يحد في كل من هذه الصور أن قال ظننت أنها تحمل
لأن قال علمت أنها حرام فحدود النوع الثاني شبهة في المحل تسمى شبهة حكمية وهو قيام دليل مثبت للمحل فأن في المحل
في ذاته بمعنى أنه إذا نظر للدليل مع قطع النظر عن الواقع يكون منافيا للحرمة ولا يتوقف على ظن الجاني فلو يحد في
أي في هذه الشبهة وإن لم يخلو علم الجاني بالحرمة كوطى أمته ولده فإن سفل لقوله علي **مسألة** وما لا يملك
وليس نافي للحرمة فإورث شبهة أو وطى مستحكمة فإن الملك فيها دليل نافي للحرمة فإورث شبهة أو وطى معتدته
بالكنايات لأن قول بعض الصحابة أن الواقع بالكنايات مستدعي دليل نافي للحرمة فإورث شبهة ولا فائدة في

أما القدر المشهور من أن ما يقع من أصل العلم إلى الجسد من ستر حاصل بغيرها ويجوز لها حصة في الصدور في الوجه
إلى المنة والمقدرة أنه استمر بها لها من بيان الجواز والوقوع ليس بترك الحظر لها لا يحقر له ما من زمان مني الحسد
على التشهير والحفر فيها فيه ولا يحسد سبيلك على كونه عينا كان أو أمته أو ما ذن الإمام لأن الحق في الله ولم يزل الوسيط
بإسقاط العبد فيستوفيه القالب في الشرع وهو الإمام أو نائبه بخلاف التعريف في العبد وبشرط إحصاء الرجم
لحرية والتكليف والاسلام والوطي بكنج صحيح ولو مرة حتى لو تزوج بكنج صحيح ودخل بها ثم زال الكنج وبقي مجردا
ونفي رجم لبقا صفة الإحصاء فلا ينافيه قوله حال وجود الصفات المذكورة فيها في الزوجين ولا يجمع في المحصن
بين رجم وجعله علة **مسألة** لم يجمع ولا يجمع في غير المحصن بين جلد ونفي وهو التعريف لونه نقا قال جلدوا
بناه الجرد ولم يذكر النفي والتسكين في موضع الحاجة إلى التباين أو سيكتفى أي مصلحة للسليين فإذ الإمام إذا رأى فيه مصلحة
غريبة يقرر ما رأى أنه مفيد في بعض الأحوال والريض رجم بل لا يخلو من الرجم أنه في قوله يمنع بالريض ولو جلد ما لم
يدبره شرع رجم أو متلفا والجلد في المرض ربما يكتفى متلفا والحاصل أن ثبت زمانا بالبينية تحجب للولد ثم يرد له تحت
حتى بل لا يخلو بل يكتفى الضرب بالولد وترجمان كاحتمال الرجم إذا وضعت لوت التاخير لجل الولد وقد انفصل ولا يخلو
ما لم يخرج عن نفاسها أو قلها نوع مرض فمتأخر إلى زمن البسرة وهذا إذا كان الولد من نبيته وإن لم يكن للولد من نبيته
لا ترجم حتى يستغنى عنها الولد لصفا الولد عن القيام **باب الوطى الذي يوجب الحد والوطى الذي يوجب**
قيام الشبهة الشبهة دارعة أي دافعة للحد لبقاء على **مسألة** إذا روي الحد بالشبهات وهي ما يشبه
المتأخر وليس تأخر في نفس الأمر **وهي نوعان** الأولى **شبهة في الفعل** وتسمى شبهة اشتباه **وهي نوعان**
الدليل لحد الفعل **دليل** عليه هذه الشبهة تحقيق في حق من أشبه عليه من يشبهه عليه فلو بدى الظن ليقضي أن يشبه
كقوله سقن فخرنا بحد في علم منهم أنه خرم من لا يعلم فلو يحد الجاني فيها أي في هذه الشبهة أن ظن الفعل والادعاء بأن
لم يظن لحد يحد على حقيقة من تلوته أو على معتدته من ظن على أي من باين فأن حرمتها وإن كان مطلقا
بها كمن لم يبق بعض أحكام النكاح كالنفقة والسكنى ونحوها حصل اشتباه مع بقائه من الملك وهو العدة أو وطى
أم ولما اعتقها أصولها وهي في العدة فأنها لو ثبت حرمتها بالجماع كرهت شبهة بقاء وانظر الفرائض أو
وطى أمته أصل أي أبوه وإن علو كبحه وجبته فإن اتفقا إلى أمته بين الأصول والفروع يقضي الظن أن للوطى لية
وهي أمته أمه كمن في العكس أو وطى أمته زوجته فإن لم يتطابق في مال زوجته فظن في الاحتجاج فصا شبهة اشتباه أو
وطى أمته سببه لما ذكره أن له بسطا في مال مولاه الآخر وكذا وطى المهر من الجارية المهر منة في النكاح لأن
عقد النكاح يشبه ملك اليد المهر من وجه يشبه اشتباه فلو يحد في كل من هذه الصور أن قال ظننت أنها تحمل
لأن قال علمت أنها حرام فحدود النوع الثاني شبهة في المحل تسمى شبهة حكمية وهو قيام دليل مثبت للمحل فأن في المحل
في ذاته بمعنى أنه إذا نظر للدليل مع قطع النظر عن الواقع يكون منافيا للحرمة ولا يتوقف على ظن الجاني فلو يحد في
أي في هذه الشبهة وإن لم يخلو علم الجاني بالحرمة كوطى أمته ولده فإن سفل لقوله علي **مسألة** وما لا يملك
وليس نافي للحرمة فإورث شبهة أو وطى مستحكمة فإن الملك فيها دليل نافي للحرمة فإورث شبهة أو وطى معتدته
بالكنايات لأن قول بعض الصحابة أن الواقع بالكنايات مستدعي دليل نافي للحرمة فإورث شبهة ولا فائدة في

قوله وقد قلنا لا بد من صحتها او وطى البائع الامة البيعة او وطى الزوج الامة المهرية التي جعلها صداق المرأة
نزوحا قبل تسليمها اي تسليم البيعة الى المشتري او المهرية الى الزوجة فان كون البيعة في يد البائع بحيث
لو سلك انقص البيع دليل الملك في البيعة فاورثت شبهة وكون المهرية غير مقابلة بماله ليل عدم لزوم
الملك في المهرية فاورثت شبهة ففي هذه المواضع يحذر ان قال علمت انها حرام والى حيث في هذه الشبهة
عند الدعوى لا يثبت في الشبهة الاولى وان لم يثبت في الدعوى ان الفل فلان في نفسه في الاول وان لم يثبت في الدعوى
الفل في نفسه في الثاني وان سقط الحد لعني راجع اليه وهو شبهة الامر عليه ولم يخص زمانا في الثانية لقيام المعجب
للحل ويحذر على امته اخيه وامة عمه وهذا القيد اتفقوا ان الحكم لا يختلف في ماء سايل الحرام سوى الاول واوله واوله
وان لم يثبت على حلها الا انما يثبت في مال غيره فلم يستند في ذلك ليل وكذا يحذر على امرأة وجدها على فراشه اذ لا
اشتباه في الوجوه على فراشه فلم يستند الظن لادليل وان لم يثبت في المال كان اعلم لا يمكن التمييز بالتسؤل او غيره
الا اذا دعاهما فاجابته وقالت بحبيبه لانا زوجتك فلو يحذر في طاعة استند الى دليل شرعي وهو الاخبار له يحذر
بوطن اجنبية وقت اليه وقلوبه في النسوة التي معها له في زوجتك لانه طاعة استند الى دليل شرعي وهو الاخبار
وعلى المهر وعليها القدة ويثبت نسب ولدها منه ولا يحذر بوطن بهيمة وزنى في دار حراما ودار بغيره كخروج
النساء الى دار عند الامام لانه هو الانزجار وولاية الامام منقطعة فيها فيعزى الى الزوج عتقا او امة ولا يحذر
بوطن المحرم تزوجها لانه عقد شبهة في ذمة الحد عند الامام وبوطن زنا حرام الذي بها زنى فانه لا يحذر عند
الامام خلوقا لها فان عند ما يحذر في المسلمين اذ ليس بينهما ملك ولا شبهة فكان زنا محصنا ولده وعزله عن
الحق بذلك وبوطى اجنبية فيما دون الفرج اي غير التبتلين كالبتلين والتفخيذ يعزى له يحذر بالجماع لانه
فصل امره انكره ليس فيه نهي مقدرة وكذا يعزى له يحذر لوطنها اي بوطى اجنبية في القبر او عمل عمل في لوط عند
الامام وعند ما يحذر حق الزنا لانه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في كل شئ على سبيل الكمال على وجه مخصوص
حراما وله ان ليس بزنا فان الصحيح اختلفوا في وجوبه من الحراق وهدم الجوار عليه والتسكين في محل متفرع باتباع
الاجبار وغير ذلك وله في معنى الزنا لانه ليس فيه اضاعة الولد واشتباهه الا نكاحا وفيه اشتباه الى انه لو فعل هذا
بعينه او امتيا ومنكره لا يحذر بل هو حراما بالجماع فاما يعزى له بارتكاب المحض ووان في ذمة بغيره
في ان نكاحا منتهى حقا لغيره فقط له الحرمة عند الامام ويحذر في اهل الذمة كخاطبون بالعقوبات ولا كذلك
اهل الحرب وعند ما يحذر ان المستأمن من التزم احكاما مودة بقائه في دارنا في الغائبة كان الذي التزم
مودة عزم وفي عكسها ان في حرب مستأمن بذمة حدته الذمية له في الحرب عند الامام فقط لما تقدم في المسئلة المقدمة
وعند ما يحذر ان ايضا لما تقدم في المسئلة المقدمة وعند ما يحذر لا يحذر ان في ذمة لانه المرأة تابعة
فامتناع الحد في الاصل يوجب مناعة في الفرج والحاصل ان الزانيين انما مسلم او ذميا او مستأنا او مختلفا في
صورتها الحد عند الامام الا في المستأمنين او احدهم مستأمن وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة يجامع منها لا يحذر
عند الامام الا في المستأمنين المكلف خاصة بالجماع كونه مكلفا في عكسها بان زنى مجنون او صغير مكلف له حد
عليها احكاما لا حد عليهن المرأة تابعة فامتناع الحد في الاصل يوجب مناعة في الفرج الا في رواية عن ابي سنان في حدته

بزي الكهنة زانيا كان او منية ولا حد عليها لان اقرانها بالزنا اربع مرات في اربع محال بس وادعى الاخر الكفاح لانه
دعى الكفاح يحتمل الصدق وهو يقوم بالظن فاورثت شبهة ومن ثمة انما تقتلها بباي فعل الزنى لم يثبت الحد
بالزنا والقيمة بالقتل لا بد من جاني الجنات في ذمة كل واحد منهما وجوب الحد بالزنى والقيمة بالقتل من اموالهم
ويحذر عند ما يحذر في الزمة القيمة فقط والقيمة اي الاما الذي يرضى ما لم يؤخذ بالمال وبالفحص من انهما من حقوق
العبادة ويستوفيه وفي الحق انما يمكنه في الاستفاضة بمنعة المسلمين لا يؤخذ بالحد حق الزنى والشرب والقتل في
لانه لا حد في الذمة وان كان مكلفا باقامة يقدرا فامتنع على نفسه **باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها الى**
تقبل الشهادة بحد متقادم من غير غيره من غير غيره من خوف طريقي **وتعذر عن الامام** بان قربت امامه بحيث يقدر على
ادائها لان تأخير الشاهد ان كان المسترعى الاقدام على الذم والعصية فيكون متعاضدا ولا صارا فاسقا واشتبا
الذي حقا للحد لانه في حق العبد وكل ما هو كذا لا يشترط فيه الدعوى فيجعل التأخير على انذار الدعوى لا على
فسقهم وفي الشريعة ان شهيدا بالسرقة المتقادمة لا يحذر السارق كره **ويضمن المال** السرقة لانه حق العبد
فلا يسطر بالتقادم ويصح الاقرار باي الحد المتقادم فيحد لانه المرء لا يشترط في نفسه ولا في التقادم اذ لا يثبت حقه
نقلا وتقادم غير الشرع في حده فاما في نفسه بعد تقادم الشرب والرجوع عند الامام والى بس
وعند ما يحذر في الشهادة كغيره وان شهد على رجل بانه بقاءة عن مجلس القاضي قبلت شهادتهم فيجوز الرجل بخلاف
السرقة من غير حيث لا تقبل فلا يحذر لشهادة الدعوى في السرقة دون الزنا وان اقر بالزنا بغير حذو لانه
غير متهم على نفسه وجعل المقر لا يدفع الحد اذ لو كان امرأته او امة او بنته لم يثبت عليه وان شهد بذلك اي بالزنا بغير حذو لا يحذر
انما امرأته او امة بل هو الظاهر لحال المسلم على التتابع ولا يحذر ايضا الشهود لوجوب الفحص وكذا لا يحذر ايضا السو
اختلفوا في طوع المرأة بان شهدا اثنان بطوعها والاخران باكرامها عند الامام وعند ما يحذر الرجل دون
المرأة لانه شهادة اربع اجتهت على زناه طائفا بخلاف في المرأة ولان الشهادة مختلفة لان الزنا بها طائفة غير الزنا
بها كونه فلم يتم فيها الشهادة ولا يحذر ايضا الشهود ولا يتأمنهم بلفظ الشهادة وتكامل عددهم ولا يحذر احد الرجل
والمرأة والشهود ولا يختلف الشهود في بلد الزنا بان شهدا اثنان اذ زنى بها بكوفة واثنان امة زنى بها بصيرة
اتما عدم الحد على الرجل والمرأة لانه الشهود يبدلوا في كل شئ على كل من انقضت الشهادة وانما عدم الحد
على الشهود فلو يتأمنهم بلفظ الشهادة وتكامل عددهم وانفقوا في وقتهم واختلفوا في بلده كالمسلمين في كل من
الشهادتين بان شهدا اربعة بباي الزنا في بلد في وقت وشهدا اربعة في ذلك الوقت ببلد اخر اما عدم الحد على
الرجل والمرأة فلو ان شهادة احد الفريقين مردودة لتيقن كذبه ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع وانما عدمه على
الشهود فلو احتمل صدق احد الفريقين وكذا لا يحذر احد منهم لو شهدا اربعة على امرأة بباي الزنا وهي بكر كارتبا
ثابتة بشهادة النساء في قولهم حجة فيما لا يطلع عليه الرجل اما عدم الحد على الرجل والمرأة فلفظهم وكذا يبين
وانما عدمه على الشهود فكما على عددهم ولفظ الشهادة اوهم اي الشهود كسقط اما عدم الحد على الرجل والمرأة
لانه في شهادتهم منع قصور امة الفسق فان زنت شبهة وانما عدمه على الشهود فلو ان الفسقة اهل الشهادة فوجب
شهادة اربعة اوهم شهود على شهود وان لم يثبت بالاصول بعد ذلك اما عدم الحد على الرجل والمرأة فلو ان

في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا قلنا وكنته الا لست يتطرق اليه زيادة ونقصا ثم جاء ان الاصول فشهدوا
على الزنا بعينه بعد شهادة الفرع لا يحتمل ان يشهدوا في شهادتهم ردت من وجوب ردة فيهم والشهادة اذا ردت
مرة في حادثة لا تقبل فيها ابدانا وما عدهم على الشهادة في الاصول والفرع لما ذكر قبيل وحد الشهود عليه في الرجل والمرأة
لو اختلفا شهوده في زناها البيت بان شهدا قناتان في رواية منه وشانك في رواية اخرى اتحسنا ان القائل ان يحتمل
لا تحتمل الحكم حقيقة وجب التحسنا ان التوفيق يمكن بان يكتفى ابتداء العمل في رواية والتمهاته في اخرى بالخطاب
والحركة وحده الشهود فقط لان الشهود عليه لو كانا اعيانا او محمدين في قذف واقل من اربعة او كان احدهم عبدا
او محمدا في قذف وكذا حد الشهود ولو وجد احدهم عبدا او محمدا في قذف بعد حقه الشهود عليه فما خلف الحد بهم
لعدم اهلية الشهادة ولعدم النقصا فلا يشهد الزنا ويحسم عليه كونهم قذفة ويصدق في بيت المال ان رجلا كان شهد
الشهود والزنا في محض فرجهم ظهر احدهم عبدا او محمدا في قذف فدية الرجم في بيت المال بالاتفاق لان الغرم بالغرم
وارش جرح ضربا وموتة من اجل هذه الجمل هذه اى شهدوا والزنا في غير محض فدية الرجم في الجمل ثم ظهر احدهم عبدا
او محمدا في قذف وارش الجمل هذه وكذا موتة عند الامام وقالوا ذلك في بيت المال ايضا اى كما في الرجم لا يشهد
فعل الجلاء والى القاء وهو عامل المسلمين فيجب الغرامة في مالهم وله ان الفعل المتابع لا ينتقل الا لقاتله ثم لا يبرأ فقتل
على الجلاء والقاتل لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيد ويتبع الكلى على اقامة مخافة الغرامة وكذا القتل ولو رجع الشهود
بعد الجلاء لا يضمنون الا رضى عند الامام وعندنا يضمنون ولو رجعوا بعد الرجم حد واحد القذف وعزموا
الدية بالاتفاق لان النفس تلتفت بشهادتهم وكل واحد من الشاهدين رجع صفة كل حد جرح وعزم ربعها
اى ربع الدية ولو رجع احد خمسة بعد الرجم فلا شيء عليه في القذف والغرم له ان يبق في الشهادة فان رجع اخرج
لثالث حد اى الراجع ان لا ينقص القضاة بالرجم في حقه ما اكمل لا ينصفه الحد بينه ما بل يجب على كل واحد منها
حد كامل لان الحد لا يتجزى وعزم ربعها اى ربع الدية لان المعتر بقاء ما بقي فاذا رجع اخرج مع السابق
ببقاء الباقية ثلثة ارباع الحد فتلف الرجم برجمها ففرمان ولو رجع واحد منهم قبل القضاة وحد واحد
القذف كلهم على الشهود عليه ان كلهم قذف في الاصل وانما يصير شهادة بلتصال القضاة واذا استقبل به بقي
قذفا على حاله ولا ينقص شهادته فيعتك كلهم ولو رجع واحد بعد اى بعد القضاة قبل اقامة الحد فكذلك حد كل واحد
عليه عند الامام واني سوس عند حد الرجم فقط لان الشهادة تكدت بالقضاة فلو تنفس الوفي حد الرجم
كما رجع بعد الامضاء ولها ان الاضمان في القضاة فحكمها اذا رجع واحد قبل القضاة ولها ان سقط الحد في الشهود
عليه ولو شهدوا فزكوا فرجهم ثم ظهر واكفارا او عبيدا فالدية على الزكوي ان رجعوا عن التزكية بان قالوا انتم
التزكية مع علمنا بجهالهم والادى وان لم يرجعوا فعلى بيت المال عند الامام وقالوا على بيت المال مطلقا سوا رجعا
اوله ولو قتل احد عمدا المأمور برجمه يعني اذا شهدا ربعة على رجل بالزنا فامر القضاة برجمه فصره جل عنقه قبل الرجم
عدا فظهر على الشهود بعد قتل الشهود عليه كذلك اى كفارا او عبيدا فالدية في مال القاتل في ذلك غير اتحسنا
والقياس ان يجر القضاة لانه قتل نفسا معصومة بغير حق وجه التحسنا ان قضاة القاذوة شبهة الاباحة فلم يجب الدية
في ماله ولو اقر الشهود بتبع النظر للرجح الزنا والزانية لا ترد شهادتهم لاجابة النظر لهم ضرورة فعل الشهادة

فانته

فانته القليل ولو اكر الشهود عليه بالزنا الا قضاة بان اكر الدخول بعد جرمه من الشهود عليه في حصة الشهادة
رجلين اى رجل وامراة في اذ لم يكونا ولد من حرة مسلمة عاقلة او ولادة اى ان ثبتت بولادة زوجته منه **باب حد**
الشرب من شجر من المسلمين الكافرين في دار الاسلام ولو شرب منه قطرة بلاء بشرط السكر **فأخذوا** المال ان
يحبها موجد حاله الا خذوا ان زال قبل الوصول الى الحاكم ليعقد المشا **او جازا** اى بالشارع حال كونه **سكران** ولو
سكر من نبيذ المسكر **وشهد بذلك** اى بشرب الخمر والنبيذ المسكر **رجل** **او اقربته** اى بشرب الخمر والنبيذ المسكر
مرة عند الامام ومحمد وهذا من اقربته مرتين اعتبارا بالشهادة كما اقر في الزنا اربع مرات اعتبارا بالشهادة فيه
قلنا ثبت ذلك على قوله القياس لوقيل على غيره وعلم شرب الخمر اى اكرها كحق جرمه اذا امتنع اى اذا عجز عن الشكر
ليشتم بالضرر فيحصل مصلحة الرجل ان الظالم حال السكر ما من سوطا للسكر واربعة سوطا للعبس
لوجاع الصحابة مفرقا على بنة كفا في حد الزنا حتى لا يضرب للكراس ولا الوجه ولا الفرع ولا يضرب بسوطا ثم لا
ينزع عنه ثوب سوى الازار وان اقر بشرب الخمر او شهد اى رجلك عليه بعد زوال ربحها ليعقد المشا قيد للقرار
والشهادة لا يحتمل عند الامام واني سوس خلوها لحد فانه قال يحتمل ولا يحتمل وجده منه راحة للكراس وابقا لخير
لان القبيح يحتمل ان يشربها مكرها والبيعة تحتمل ايضا فلا يحتمل الشك اقر بشرب الخمر ثم رجع منه لانه خالص حتى انه
فيعمل الرجوع فلا يحتمل اقر بذلك حال كونه سكران لان الاقرار يحتمل الكذب وفي اقراره زيادة الاحتمال فارتدت
الاحتمال فارتدت شبهة فلو شهدوا السكر الموجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا العوض من السهم عند الامام
لان الحد عقوبة مقدرة فاعتبر النهاية في سبب وعندهم ان يهزى ويخط كلوه به وبه يفتى لانه المتعارف ولو استند
السكران المعروف بذكره تبين امراته **باب حد القذف** هو لغة الرمي مطلقا وشرا الذي هو الزنا وهو الكبر
هو اى حد القذف **كحد الشرب** التقدم ببيان **كيفية وثبوت** اى من جهة العدد وهو ثمانون سوطا في الخمر واربعون
في العبد من جهة الثبوت بشهادة رجلين او اقرار القاذف لا بشهادة النساء ولا بشهادة على الشهادة ولا بكتاب
القاضي **القاذف** من قذف محصنا او محصنة بغير الزنا بان قال زنيك او اسيت زان او زاني ويحكم ما ولو بحالة الزنا
ولو بغير العربة لا بالتعريض لان القذف بالتعريض لا يوجب الحد بطلب القذف عليه اذا عجز القاذف عن اثبات ما قذفه
برو كذا المقدد غايبا من مجلس القاذف حال القذف لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه متفرقا كما في حد الشرب ولا
ينزع عنه اى من القاذف غير القذف والمحصن او من سبب غير مقطوع به لاحتمال ان يكون القاذف قاذفا في نسبة الزنا وان
عجز عن اقامة البينة فلا يقام على الشدة بخلاف الزنا والشرب لان سببهما متيقن ولا يمكن معنى الاضمان بمقار العناه
في الزنا اجمع الى التفسير فقالوا احصا المقدد فيكون مكلفا اخر امسلا عفيفا عن الزنا ولو قناه اى نفى القاذف
من قذفه اى بانه قال لست به بيا وقال لست بيا بيا فلون هو اربع وائمة تحصنه فان كانا قاذفا في غيبه
والادى وان لم يكن في غيبه يحتمل اتفاقا لانه نفى في غير حال الغيبه كمال العائبة واما في حال الغيبه او الحقيقة ولا
يحتمل نفاه عجزه بان قال لست بيا بيا فلون هو جده لانه ضايق الى سبب العائبة لا يحتمل نسبة الى جده بان قال انت
ابن فلان هو جده اى امة او خاله او امة بشتد البان زوج امة فان كلوه منهم سمي ابا بجانا وقال بيا بيا
السماء وقال لعربي لست بعربي يعني في الاخلاق وعدم الصفاء ولو كان قذفا او باطل على من وجب في الكفر فيسود

في حد الشرب
في حد القذف
في حد الزنا

العراق اذ لم ير لها في التنبيل الشبهة في الخلقة من حيث الحي والقضا في الاول ومن حيث النبوة ومن عدم القضا في الثاني فلو
 يجوز قضاها فيحذفها لالت المحصن ان طالبه بالولد والحق وان علوا والولد اولاده وان سفل ولولا الطالب بحرمة
 عن الارث بالكرها والقضي والرق لان الطالب لا يعطى في الارث بل بالحق العاد وكذا فيحذفها لالت المحصن ان طالبه
 ولما ثبت عند الامام وليس لتحقيق الجزئية فلو فاته قال ليس ان يظن انه منسؤول ابدا الى امته فلو يلحقه الشين بزني
 ابيه ولما بان الشيخ يلحقه لان الشايت من الطرفين ولا يطالبه كذا بابه ولا عيبك ستيه بقضا امه اذ كانت محصنة
 لقوله عليه السلام لا تقاد الى الدلالة ولا تبتدع بعده وسيطل حقا القذف من القذف لان القاذ في حق الله والارث
 لا يجرى في حقوق امه لا يبطى بالرجوع عن الاقرار لان القذف فيه حقا فيكذب في الرجوع فيحذف هو خاص حتى انه لا يرد كذا
 فيرد لا يقع العقوب ولا العتياض واخذ التوض عن القذف لان الشين غال فيه على حتى العبد وما لا يجوز بان في
 حتى الشين ولو قال زنا في الجبل بالبرمة موضع الحياة وادعى انه عنى القبح عند الامام واني من قاذ صريح في الزنا
 لان معناه زنيته فانه يجرى به من ايضا خلونا كذا امته عنده لا يخلو من المهر من هو العتو او اشتراك والشبهة
 دائنة قلنا حاله الغضب ترج ذلك فيحذف وان قال رجل اخبرنا اني وعكس عليه الاخر بان قال ابل انت حقا ككون كل مناه
 قاذ فاقضا ولو قال امرته يازانية وعكست المرأة فقال ابل انت حقت المرأة ولا تعان لوتهما فاذن فانت
 قذبة يوجب اللعاق وقذفها يوجب الحذف فاذ اجتماعا فاقذف فيعطى اللعاق لانه لا يجرى بين محدود في قذف وزوجها
 ولو عكست وقالت زنيته بك بطل الحذف ايضا اي كما بطل اللعاق لوقوع الشك لو احتمل انها ارادت الزنا قبل النكاح
 فيجب الحذف واحتمل انها ارادت الزنا بعده فيجب اللعاق وان اقر بولي ثم نفاه يلعن لو ان الزنيته باقرار ثم بالنفي
 يصير قاذ فاقضه عن وان عكس بان نفاه ثم اقر به حقه لانه اذ كذب نفاه بعد والولد يثبت له في الرجوع لو قران
 سابقا او لاحقا ولا شئ من الحذف واللعاق ان قال ليس بابي ولا ابنيك لونه انكر الزنا او انكار الولادة انكار
 بالزني فلم يصير قاذ فاول حقه بقذف امرأة لها ولدا يعلم له آب سواء قذف في حيوة الولد وبعد موته لوقته
 امانة زناها فانت العفة او اعنت بولدا ولا حقا ايضا بقذف امرأة لو عنت بوليها لم تره اذ امانة زناها
 بخلاف من قذف امرأة لو عنت بغيره اي بغير الولد فانه يحذف لانه امانة الزنا ولا حقه بقذف رجل وطى حرما لعنه
 كوطى في غيره مكره غير ذلك الواطى من كل وجه كاجنبية محرمة عليه ومنه وجه كاستمارة او مملوكة لم حرمت عليه ابدا
 كامة التي هي اخته وضاعفاته العفة من الزنا شرط لا حطبها المقتوف وقد قالت فيمن وطى الخمر لعنه ولا حقه بقذف
 مسلم زني في كفره سواء كان في دار الحرب او الاسلام لتحقيق الزني في الكافر وان لم يقع الحذف بقذفه كاتبة ولد للرجل
 مات عن وفاء لان الحذف انما يجب في الحر وفي حرته شبهة لا تخلو الصلح فيها ويحذف بقذفه وطى حرما لغيره كوطى
 امته المحبسية او امراته ومن جايض وانفسا لعدم صدق الزنا على الواطى في كل شئ هذه العتو وكذا وطى مكاتبته
 عند الامام ومحمد خلوا في الواس فانه عنده لا يخلو من وطى الكاتبة يسقط الا حطبها ولما بان مكره للزنا باق والمهر لغيره
 اذ من موقته لا زنا العجز ويحذفه مسلم كان ذلك المسلم قد كذب في كفره عند الامام خلوا فاجها فان عنده لا يحذف
 وهذا ينبغي على الترتيب الجي بالبحار له حكم المعتقة فيما بينهم عند الامام لا عند غيرها ويحذف ستامن قذف مسلم في دارنا
 لان فيه حتى العبد قد اقرم انفا وحقوق العتيا ويكفي حتى واحد بجنايات الحذف جنسها حتى اذ ان في مرارا مستودعة فحذف

مرة يكون عن الجميع ويمكن ان اختلف جسد كما اذا اختلف وقت في شرب حتى لكل واحد واحد حتى الى البعض ان الاعراض
 مختلفة **قصة في التعزير** هو في اللغة مطلق التأديب في الشرع فان ثبت الحق في القدر وثبت الدليل فهو
 قد بين بالمعنى ان التعزير لا ينافي الاذن والاحكام او انظر القاضي عليه بوجوبه والضرر بان يقول انك انك
 فعلت كذا في الاعراض وذكر في النهاية ان التعزير على اربع مراتب تعزير اشراف الاشراف وهم العلماء والعلماء والعلماء
 بالاعلام وهو ان يقول انك فعلت كذا في التعزير اشرافهم الاعمال والذات اقرن بالاعلام والخبر الياب
 القضاة والمفتون وتعزير الاطباء والسوقية بالاعلام والخبر والخبر والخبر بالاعلام والضرر بغيره في قذف
 ملكا واخر كان ان انا قذفها او قذف كافر بالزنا او قذف مسلما فاسق او ليس بفاسق ياكافرا بانه ياكافرا
 وهو ضد الطبيب القضاة والاعمال وليس بلقي ولا فاجر بانه ياكافرا في الاطباء ياكافرا بانه ياكافرا بانه ياكافرا
 للزنا في وقت وهو الذي لا غيره ممن يدخل على امراته ما يحسن من الذي يفعل فعل الروي يا خاين يا ابن العجبة وفي
 الظهيرية القحبة الزانية يا ابن الفاحشة وهي التي تبشر كل معصية فلو يكن في معنى الزانية ولا في حكمها وانما في
 وهو الذي يطعن الكفر ويظهر الاسلام باقرطبان وهو الذي يرى مع امرأته او بغيره رجله فيدعه خالسا بها يا
 ما من الزواني او ما من الصبوح يا حرام لانه اي متولد في علم حرام وهم عاتق من الزنا اذ يصدق على الوطئ في
 الحضي او تعزيرها بياحار يا كلب يا شمس باقرة يا خنزير يا بقر يا حية يا حجام يا ابن حجام وابنه اي والحال ان اياه
 ليس كذلك اذ ليس بحجام يا نفا هذا في شتم العوام يتفقون ولا يعرفون ما يقولون يا ماجر وهو الذي
 يراجه الزنا فانه ليس به بل معنى الوجع فلو تعزيره بالاول الحرام يا عاتق يا ناكس يا منكوس يا سحر
 يا ضحكة بوزن النقطه في يضحك على الناس وبوزن الهز في يضحك على الناس وكذلك السحر يا كاشحان
 وهو المشاعد في قرة من ابله يا سوس علم ان اللفظ الدالة على القبايح لا تعد ولا تحصى فالواجب في ذكرها
 ضابط يعرفه جميع احكامها فنقول ان الضابط في ذلك انما في نسبة المحصن الى فعل اختياري يحتم في الشرع ويعتد
 عارا في العرف فحجب التعزير والافلو فخرج بالقيده الاولى الامور الخليفة فلو يعزيره في باحار ويحرم ما يعزير عارا في العرف
 ولا يحتم في الشرع وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحتم في الشرع فلو يعزيره في باحار ويحرم ما يعزير عارا في العرف ولا يحتم
 في الشرع وبالقيد الثالث النسبة الى الوبعد عارا في العرف فلو يعزيره في الوبعد والندب ويحرم ما يحتم في الشرع ولا يعزير عارا
 في العرف ولا يحتم تعزيره اي تعزير القائل بانه كل من هذه الاقوال اذا كان المقول لا يقسم وكان القول على وجه المسراج
 او علقه على نفسه الى على سواك او لا ولا فاطمة او لم يكن لونه يعق سببا في حقه ويلعبه الوحشة بذلك وللزوج ان
 يعزيره وجب ترك الزانية اذا كانت حرة عليها وترك النجاسة اذا دعاها الى فراشه اذا كانا طاهرا عن الحيض والنفاس
 وترك الصلوة وترك الفصل عن النجاسة والخروج من بيته بغير اغتراب اقل التعزير اذا كان بالضرر ثلاثة اسواط واكثره
 تسعة وثلاثون عند الامام ومحمد بن النضر بن يحيى ان لا يبلغ حد الحد وقل الحد اربعون وهو حد العبد في القذف
 والشرع عند ابي حنيفة سبعون وتسعة وسبعون لانه اعتبر حقا لاجرار لا تهم الاصول وهو ثلثون وثلاثون وثلاثون
 خمسة في رواية وسوط في اخرى ويجوز بيع الضرب لانه في المصالح في الضرب بالتعزير لانه جري التخفيف
 فيه صلحته واشتد الضرر بالتعزير لانه جري التخفيف فيه في حيث نقص العدد فلو تخفف في حيث لم ينقص كماله في حيث

الغبار بالخير والسيبب اسلوا نول
مستند دبر الكثر الظوان وكثير الحكة
اوله صك الزمير واسلوا اطلاق الزمير

التي والتمسها به تخفف من حيث التفرقة على الاعضاء ويصرفها في ما اذا وادخلت حذو الزمان لا تثبت بالكمالات ثم حذو الشرب
 لم تثبت بقوله القضاة ثم حذو القضاة من سبب احتمال كونه القاذف صادقا ومن حذو وفات من حذو القضاة
 فدهم يرد على لا يجوز على الحذر لو اقامه الحق واجبة والواجب على الضمان بخلافه في تحرير الزوج زوجته حيث
 لا يحد به بل يصير لوان تعزير اياها بشرط السكوت **كتاب السرقة** في السرقة هي في اللقمة اخذ الشيء قسوة
 بغراذ من حذو ما لا كما او غير وفي الشرع **اخذ مكلف** بطريق الظلم كما هو المشاوير فخرج ما ليس كذلك **خفية** في الزبداء
 والوثقها اذا كانا الاخذ بالثوار كما اذا ما شربها الى خذ خفية واخذ خفية او في الزبداء فقتله غير ذلك اذا اخذ
 بالليل كما اذا انقب الجدار خفية واخذ المال فجاءه في وقت غيبه في مدين الزعم ان تلك الخفية على من السارق حتى
 لو دخل دار رجل فسرق ويوزن ان المالك لا يعلم قطع وان علم قد غشيه ودارهم من سرقة خفية يعنى ان نهبنا
 السرقة ذلك القدر او ما يبلغ قيمة وقت السرقة الذي في ذلك القدر من خفية لا ملك فيمالي ملك السارق في ذلك المال الخ
 خرج به حصر السجدة والسرقة الكعبة وباب الدار من سرقة لم يحد ولا شبهة في سرقة ملكه فيها ما خرج به الخراج من دار
 محرمه وثبت السرقة بما ثبت به الشرب وقد تقدم فان سرقة مكلف خرا وبذلك القدر من خراى ما لا ممنوعا عن
 ان يصل اليه يد الغير كما ان كبتا وصندوقا او حافظا كالحاكي في طريق او في مسجد عند صال او في بارة عند امام
 ومحمد بن مدين من خراى او شبهة على اى على اخذه رجلا من انما خرج به وان علم قاتر بعض قوله شهادة للشا في باب
 الحدود كما غلط في بعضهم واذا شهدوا سالها الامام عن السرقة ما هي لان السرقة تطلق على تخفيف الصلوة وعلى تلوع
 كلام الغير خفية ولا تدبر ما يتوهم انها لا تحتاج الى الخفية كما في السرقة الكبرى وكيفية العلم ان اخراج او ناول
 اخبر من خارج ومتى لم يعلم انها متفاد ما له ولا حتم ان يكون في زمان الصبا او الجنون ويوم لم يعلم انها
 في دار الاسلام او في دار الحرب ويثبت اذن له في قوله فيه ولم يعلم انها متفاد ما له ومن سرقة لم يعلم انه ذرهم
 محرم او لا ويثبتها على بيت الشاهد ان السرقة بالوجوه المذكورة قطع السارق اى يثبت ولا فلو اعلم ان سرقة
 الاثام سرقة في الاثام ايضا لان السرقة لا تنعدم بالعرف بل يمنع الاثر في الحيل وان كانا على السارق جفا فافنا
 كل منهما قد يرضى بها اى يرضى السرقة قطع على الجميع كلهم كمال السرقة في حق كل واحد منهم وان اللقمة على الاخذ
 بعضهم فقط بل ان المعتاد بينهم ان يتولى بعضهم الاخذ ويكن الباقيون لا دفع فلو اشتمع القضاة بمنع القطع
 في اكثر السارق ويؤتى الى فتح باب القضاة ويقطع بسرقة السارق وهو من سرقة السرقة على الجور وعلى الحرمة والبنوة
 والصلوة والنفوس جميع فحق الخاتم الحضر جميع الحضر وتقييد القصوص بها اتفاق اذله في حق بين الحضر وغير
 في حكم السرقة والباقيون والزبداء من كل منهما من اعز الاموال ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل فصارت كالدواب
 والفضة وكذا كل ما كان كذلك ويقطع ايضا بسرقة الزبداء والباقيون من الخشب والفضة في غلبت على الاثر
 فالتمسها بالاموال النفيسة لكن ليس المراد من ذلك ان يملك بل البتة الذي كما تحوز اغيرة من حذو الجوارح البيت
 وكان خفيها لا يتصل على الواحد حمله لا يقطع بسرقة شئ ما في اى حيزه يربطها في دار الخشب وخشب وقصب
 وسنبل وحنظل وبن الحنظل المستحق باصل الخلقة وطير جميع انواعه ومنه كسر الزبداء المعجزة ومقرة يفتح الطيون
 الاخر ولو في سرقة لا يقطع اية ما اجتمع من فست كلين ولحم وفكره رطبة لم يحد ولا حاجة اليه لغيره في القاذرة

وكذا لا يقطع

وكذا لا يقطع بسرقة شئ من شجر من لم يحد من حذو الزمان لا تثبت بالكمالات ثم حذو الشرب
 لم تثبت بقوله القضاة ثم حذو القضاة من سبب احتمال كونه القاذف صادقا ومن حذو وفات من حذو القضاة
 فدهم يرد على لا يجوز على الحذر لو اقامه الحق واجبة والواجب على الضمان بخلافه في تحرير الزوج زوجته حيث
 لا يحد به بل يصير لوان تعزير اياها بشرط السكوت **كتاب السرقة** في السرقة هي في اللقمة اخذ الشيء قسوة
 بغراذ من حذو ما لا كما او غير وفي الشرع **اخذ مكلف** بطريق الظلم كما هو المشاوير فخرج ما ليس كذلك **خفية** في الزبداء
 والوثقها اذا كانا الاخذ بالثوار كما اذا ما شربها الى خذ خفية واخذ خفية او في الزبداء فقتله غير ذلك اذا اخذ
 بالليل كما اذا انقب الجدار خفية واخذ المال فجاءه في وقت غيبه في مدين الزعم ان تلك الخفية على من السارق حتى
 لو دخل دار رجل فسرق ويوزن ان المالك لا يعلم قطع وان علم قد غشيه ودارهم من سرقة خفية يعنى ان نهبنا
 السرقة ذلك القدر او ما يبلغ قيمة وقت السرقة الذي في ذلك القدر من خفية لا ملك فيمالي ملك السارق في ذلك المال الخ
 خرج به حصر السجدة والسرقة الكعبة وباب الدار من سرقة لم يحد ولا شبهة في سرقة ملكه فيها ما خرج به الخراج من دار
 محرمه وثبت السرقة بما ثبت به الشرب وقد تقدم فان سرقة مكلف خرا وبذلك القدر من خراى ما لا ممنوعا عن
 ان يصل اليه يد الغير كما ان كبتا وصندوقا او حافظا كالحاكي في طريق او في مسجد عند صال او في بارة عند امام
 ومحمد بن مدين من خراى او شبهة على اى على اخذه رجلا من انما خرج به وان علم قاتر بعض قوله شهادة للشا في باب
 الحدود كما غلط في بعضهم واذا شهدوا سالها الامام عن السرقة ما هي لان السرقة تطلق على تخفيف الصلوة وعلى تلوع
 كلام الغير خفية ولا تدبر ما يتوهم انها لا تحتاج الى الخفية كما في السرقة الكبرى وكيفية العلم ان اخراج او ناول
 اخبر من خارج ومتى لم يعلم انها متفاد ما له ولا حتم ان يكون في زمان الصبا او الجنون ويوم لم يعلم انها
 في دار الاسلام او في دار الحرب ويثبت اذن له في قوله فيه ولم يعلم انها متفاد ما له ومن سرقة لم يعلم انه ذرهم
 محرم او لا ويثبتها على بيت الشاهد ان السرقة بالوجوه المذكورة قطع السارق اى يثبت ولا فلو اعلم ان سرقة
 الاثام سرقة في الاثام ايضا لان السرقة لا تنعدم بالعرف بل يمنع الاثر في الحيل وان كانا على السارق جفا فافنا
 كل منهما قد يرضى بها اى يرضى السرقة قطع على الجميع كلهم كمال السرقة في حق كل واحد منهم وان اللقمة على الاخذ
 بعضهم فقط بل ان المعتاد بينهم ان يتولى بعضهم الاخذ ويكن الباقيون لا دفع فلو اشتمع القضاة بمنع القطع
 في اكثر السارق ويؤتى الى فتح باب القضاة ويقطع بسرقة السارق وهو من سرقة السرقة على الجور وعلى الحرمة والبنوة
 والصلوة والنفوس جميع فحق الخاتم الحضر جميع الحضر وتقييد القصوص بها اتفاق اذله في حق بين الحضر وغير
 في حكم السرقة والباقيون والزبداء من كل منهما من اعز الاموال ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل فصارت كالدواب
 والفضة وكذا كل ما كان كذلك ويقطع ايضا بسرقة الزبداء والباقيون من الخشب والفضة في غلبت على الاثر
 فالتمسها بالاموال النفيسة لكن ليس المراد من ذلك ان يملك بل البتة الذي كما تحوز اغيرة من حذو الجوارح البيت
 وكان خفيها لا يتصل على الواحد حمله لا يقطع بسرقة شئ ما في اى حيزه يربطها في دار الخشب وخشب وقصب
 وسنبل وحنظل وبن الحنظل المستحق باصل الخلقة وطير جميع انواعه ومنه كسر الزبداء المعجزة ومقرة يفتح الطيون
 الاخر ولو في سرقة لا يقطع اية ما اجتمع من فست كلين ولحم وفكره رطبة لم يحد ولا حاجة اليه لغيره في القاذرة

من السرقة

ملاحظة

ليس كما كان في
 من السرقة

من السرقة
 من السرقة
 من السرقة

١٧ عليه ووضع الجزية عليهم وعلى أنفسهم والخراج على أراضيهم كخلفاء بني أمية عن بني هاشم في فتح سواد العراق قالوا والوقول
 اول عند حاضرة القامنين والثاني عند عمارة وقيل الأسارى عربا وغيره والثالث قتلهم وان قتلهم في قتالهم
 حبسهم مادة الشرك وفيه شعار بانه لا يقتل النساء والذراري بل يترجمونهم توفير المنفعة المسلمين او يترجمونهم توفير
 المنفعة المسلمين او يتركهم احرارا ليكونوا ذمة للمسلمين حقا واجبالنا عليهم في الخراج والجزية والمرتدين وشركى
 العرب اذ لا يقبل منهم الا الاسلام او الحسام او الجور او البغي لئلا يترجموا قدامهم ما يحرم قيل الاخذ فان قيل لم ينعقد المسلم
 ولا يجرى ربه فيهم اى ذمة الاسارى لا دارهم بل لا يتقوى بهم الكفر ولا الموت بان يتركوا الاسارى بلوا اخذوا منهم
 وله الفداء بالمال بان يعطى الامام الكفار اسارىهم لياخذ بدلهم ما له منهم لانه في عانة لهم وقيل لا يكون به
 اى بالفداء بل بالمال عند الحاجة اليه الى اخذ المال استدراؤه باسارى بدر اجيب بانه منسوخ بقوله تعالى فاقتلوا
 المشركين ويجزى الفداء بانه اسارى اى يجزى ان يقضى باسارىهم باسارى المسلمين عندهم لانه في غلبه على المسلم
 من يد الكفار وذلك اولى من قتلهم وعند الامام لا يجزى لانه في عود الاسارى اليهم تقوية لهم ودفع تقوية لهم والى اخذ
 اسارى المسلمين لانه يقاهم في ايديهم بتلاوة في الله عز وجل افعالنا والتقوية مضاعفة لنا وتبجج مواثيق
 نقلها الى دار الاسلام وتحرق بعد الذبح لانه جائزنا بالصلحة والحقا فيظلمهم من اقوى المصلح واما الفرق فللملوك
 ينتفع بالكفار ولا تعرف تلك الواشى لان العقر مثله وهي منتهى عنها وتحرق بسلح شتى لقلة الادراكه
 وما لا يحرق منه يدفن في موضع لا يجده اهل الحرب لا يقضون عليه ابطاء المنفعة عليهم واما اسارى بني هاشم فنقلهم
 فيكون بارض خربة حتى يموتوا جوعا ولله يعود واحربا علينا ولا ينقسم غنيمة في دار الحرب بل في دار الاسلام
 بدار الاسلام الا ان يكون ملو مام حمله يحمل عليها الغنيمة نفسها بين القامنين قسمة ايدى المعلوم بها
 الى دار الاسلام ثم تروى منهم فيقسم اربان اربان يحملوها اجبرهم على ذلك باجر الكيل في رواية لانه وقع ضرر عام
 لتحميل ضرر خاص ولا يتبع الغنيمة قبل القسمة اذ لا يثبت الملك قبلها والمقاتل والردى والكسالىين سواء في
 استحقاق الغنيمة كسواء في السبب وبوجاهة الدرب الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب على قصد القتال وكذا
 كالمقاتل مدك لحظهم في دار الحرب قبل احرارها اى احرار الغنيمة بدارنا سواء انقضى القتال اوله لما تقدم في المسئلة
 المتقدمة ولا حتى في اى الغنيمة لسوقى لم يقابل لانعدام السبب وبوجاهة الدرب على قصد القتال فان
 قاتلوا اسارىهم وفيما ياء الى امة لو دخلت امة دارهم لخدمة الزوج او دخل عبد لخدمة المولى ولم يقابل كل منهما
 فله شيء ولا حتى لمات في دار الحرب قبل احرارها الى دار الاسلام فلله في نصيبه ولم مات بعد احرارها الى دار الاسلام
 لم يورث نصيبه لان في الدرب اعتبار الملك ولو شئت الملك لا بعد احرارها بدارنا وينتفع بها اى في دار الحرب
 بلو قسمة بالصلح والكرب واللبس كى لو مطلقا بل اذا اصبحت بان لم يجد غير ذلك وينتفع في دار الحرب بوجاهة
 بالعلق والخطب والذهب والطيب مطلقا سواء اصبحت اليها اوله وقيل ينتفع بها ان اصبحت وان لم يصب فلو انتفع
 لانه مال مشترك بين جماعة فلم يرجع الانتفاع بها الى الحاجة ولا ينتفع بالبيع اى بيع هذه الاشياء بالمال في الفقة في
 دار الحرب بلو قسمة اصوله سواء اصبحت اليها اوله وله التمسك اى لا يباح اخذ هذه الاشياء ما لا يان يبيعها بالمال في الفقة في
 هذه الاشياء لانه ملك بالانخذ وانما انتفع به التمسك والمال لا يملك بالبيع ولا بعد اخذ بيع منها الى دار الاسلام وهو

القانونية

الفدية بل يرد ما فضل من هذه الكفاية حاجته الى الفدية ان لم تقسم وان قسمت قبل الرد نصفها بقيمة على تقدير
 كونه مالكا ولو كان فقيرا لم يتبع به فلو شئى عليه ان يهلك ويكف عنهم في دار الحرب قبل اخذه ولم يخلف اليها احدا
 نفسه او سلكوا واحدا فطلبه كونه مسلما ابتداء لولا يجر قتلها ولا اشتراكها واحدا فكل ما هو من ماله او على
 من يملك على ما قبله او ودعية عند سلم او حتى لا ينفى فيه حكمه لان يد المودع كيد المودع ولكن عقار في داره لم يرد فيه
 حقيقة ولا حكمه او قيل في دار العقار خلوه في محروم والى من في قوله الاول حيث يجوز القمار والمنفعة وولده او ولدته اياها
 قيل الاخذ الكبرية من جهة وعملها وعنده المقاتل والمال مع حرب بغضها ودعية في اباة اتفاق وكذا اما المير سلم او حتى
 بغض في كره عند الامام خلوه فالها فان عندها ليس ينفى لان المال تابع للنفس وقد صارت معتقبة باله سلم
 وانما كان مال مع الحرب فينا لان يد غير محبة منه حتى جاز لنا التعرض لها ولان هذه اليد ليست كيد المال فيل الى
 ليس مع الامام في رواية **فصل في سائر كيفية القسمة وتقسيم الفدية** فيخرج الامام اوله حصة ويقسم
 اربعة اقسامها بين الغنائم بان يكون **للا رجل سهم** بالوجام ولو امير الجيش **والفارس سهمان** ولو اميرهم
 عند الامام وعند ما تلتك اسهم لراى الفارس سهم وتفرسان صلح القتال سهمان والرسام المقتدر فارس عند الامام
 والمحدث عند ابي يوسفهم لغرسين وان دخل بهما دار الحرب والبرانيان جميع برزوق ومن فرس الجمع كالاتفاق بالاكس جمع
 العتيق ومن فرس العربي انما استواءه ان لم يخل بشمل عليه ما لا سهم له راحة وهي تحمل عليها الجمل ولا يقبل لانه لا يقاتل
 عليها ولا يصلح للطلب اليه وبالعبرة فيمكن كل من الغزاة كونه فارسا او رجلا عند المجاورة اى بجاورة الدواب
 الفاصل بين دار السلام ودار الحرب على قصد القتال اما انقصا للفرس فيبقى الفارس يستأى اذا كان العبرة ذلك بينه وبين الامام
 او ناسبه ان يعرض للجيش الى اي يترجم عليه ينظر ما حاله عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الرجل حتى يقسم الغنائم
 على مقدار احتياجهم ثم خرج على العبرة المذكورة قوله **فجاءوا الدواب** رجلا فاستدس فرسا بعد المجاورة فتشهد
 الواقعة فارسا فارسهم رجل ومجاورة فارسا فتشقى في ذلك فرس بعد المجاورة فتشهد الواقعة رجلا فارسهم فارس
 ولما بعد اى الفرس بعد المجاورة قبل القتال او دمه او اجره او دمه حصة سهم رجل في نظر الرقابة لان اقداسه على سعة
 الثمرات دليل على انه لم يقصد بالمجاورة فارسا وكذا السهم رجل لو كان فرسه مريض او شهرا او يقاتل عليه فيند
 لكل من الغرسين والمرا ثمانية كونه كسهم رجل اقله بعد فارسا لا يسهم للملك او مكاتبه او نساء مشغولون بحزمة المولى او صبي او
 امرأة لانهما عاجزان عن القتال او دمج لان الجهاد عبادة والذمي ليس من امرها بل يرضى اى يعطى اقل من سهم الغنيمة
 لهم **مما بين الامام** تحريضا على القتال وانحطاطا لثقتهم ان قاتلوا اى المملوك والمكاتب والقبلى وادوات المرأة
 الرجعى وقامت في مصالح الرضى وادى الذمي على راتهم اى شئوا منهم وعلى الذمى اى والمالكين مواضع اربعة اثناس
 اراد ان يبيت مواضع الخس فقال **والخمس اخرج** يقسم على ثلثة اقسامهم لليتامى والمساكين وابن السبيل فيعطى
 لكل نصف سهم يقدم منهم ذوى القربى الفقراء اى يقدم فقر ذوى القربى **البني** على ذلك
 الاصل فيدخل ايتام ذوى القربى في سهم اليتامى ومساكين ذوى القربى في سهم المكاتب وابن السبيل وذوى القربى في ارب
 السبيل فيقدم كل نصف منهم على الذي يدخلون فيهم ولا حتى في ذى القربى غنياهم او غنياهم ذوى القربى وكذا وثقا
 الخس في قوله فان مد الغنم للبرك في فستاح الكلام الكل من وغير محتاج الى شئ في سهم البني **عليه** يسقط بموته

[illegible]

فان الفرج لا يحل الا بالملك وله ملك قبل الاخران وادان وان اذ ان اى باع الحربى المتاجر شيئا بالدين ثم اى في الحرب
حربا او اذ ان المتاجر شيئا او غصب احد من المتاجر شيئا او اذ ان احد من المتاجر شيئا او اذ ان احد من المتاجر شيئا
القضاة بعد المداينة ولا وقت الا فانه اصله وقت القضاة على المستأمن انما التزم حكم او لم يمتنع في ما مضى من
انفاذ ما التزم ذلك من المستقبل واما القضاة فلو صار ملكا لكانت القضية على المصالح وقت ما لم يمتنع من ذلك او اقبض
شيئا او فعل ذلك اى لو اذ ان القضاة جرحوا او خربوا شيئا من المتاجر في السنة المتقدمة وان خرجا مسلمين فقتلوا
بالدين لو وقع المداينة بغير ما مضى من المتاجر في السنة المتقدمة وان خرجا مسلمين فقتلوا
القضاة فلو جرحوا في ذلك الحين لم يمتنع من ذلك في السنة المتقدمة وان خرجا مسلمين فقتلوا
بغير المسلم المتفق عليه ان لا تفسد الملك بما يقارب من الحرم ومنه نفق العبد ولا يحكم به عليه فانه لا يملكه بغيره
وان قتل احد المسلمين المستأمنين الاخرى في دار الحرب بعد كان او خطا فلعنة الله على القاتل
او على القاتلة والكفارة ايضا في الخطاء دون العمد ما وجب بالكفارة فلو قتل مؤثما خطأ فخره بغيره واما
وجوب المداينة فلا في العصة الثابتة بالاحراز بدارنا لم تبطل بعارض الا سيما واما تبطل القضاة ان استقامت له المدة
الامام او اهل الاسلام ولم تجدوا ما تجب به في الخطا ان القضاة لو قدر لهم على القضاء مع تباين الدارين والوجوب
عليهم على اعتبار تركها وان كانا اى المسلمين بدار الحرب لم يمتنع من قتل احد من المتاجر فيها فلو شئى على القاتل المداينة
الكفارة في الخطا وعند الامام وعند المستأمنين تجب على الدية في العمد والخطا في الكفارة في الخطا
تقدم من ان العصة لا تبطل بعارض الا سيما ولا تبطل بعارض الا سيما وان امتنع القضاة العمد المتفقة ولم
المتفقة ولم ان بالاصح صارت بغيرهم بصيرة في ايديهم وصاروا مسلمين الذين لم يجرى اليها الحكم في هذا ما ذكره بقوله
ولا شئى في قتل المسلم شئى في دار الحرب مسلم لم يجرى اليها دار الاسلام سو كان القتل عمدا او خطأ سوى الكفارة
في الخطا اتفاقا **فصل في بيان ما بقي من احكام المستأمن** لو كان حربي مستأمن ان يقيم في دار الاسلام
ويقال لان ائت بدارنا سنة نضع عليك الجزية لا ان الحربي لا يمكن من إقامة دائمة في دارنا الا بما هو عراقي
او جزية لا ينعى غيرنا لهم وهو ثمانية علينا والجزية بالمشقة بالمسلمين ويكره من اقامة البصرة لا في منقطع قطع
جلب الخراج وسبق ما به التجارة ففصلنا بين المستأمنين في اقامة الجزية في دار الاسلام لصلحة الجزية فان
اقام سنة بعد ما يقال له ان صار ذميا لا يمتنع من الجزية في دار الاسلام لصلحة الجزية فان اقام السنة
لغيره ذميا واذا كان ذميا لا يمكن من العود الى داره لان في رجوعه اليهم من غير المسلمين لغيره ذميا علينا وكذا
يعبر ذميا ولا يمكن من العود لولا ان اقامت سنة او نحو ذلك كسنة من اقامت السنة فاقام السنة التي قد تمت
لما اتفقتم في المسئلة المتقدمة او شئى من الجزية خراجية ووضع عليه الجزية لانه لما التزم الخراج التزم المقام في دارنا
وعلى اى ملكي الجزية سنة مستأمن حايض ووضع الخراج لان وجوب الخراج انما هو بصيرة ذميا وبغير المداينة من
وقت وجوبه او كسنة الجزية المستأمنة ذميا لانه لما التزم المقام تبعا للزوم فقتل ذميا لا يصير ذميا لو كسنة
اى الحربي المستأمن ذميا لا يمكن ان يطلق ما يرجع الى البلد فيمكن من المقام فان رجع المستأمن الى داره حل
دمه لا تبطل امانه بالعدو اليها وان كان له الدارح ودية في دار الاسلام عند مسلم او في دار غير المسلمين على اهل
اى على السلم والذمى فاسر الدارح ودية في دار الاسلام عند مسلم او في دار غير المسلمين على اهل

دارهم التي هم في قسطنطينة واخضعه سقط وسيدان اثبات الدارح على اى دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
واذا ايسر ملكا او صار ملكا لم عليه لوقته لوقته عليه في العاقبة ولا يلزم بغيره في اى دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
ذلك فلو كان له لى بالحقبة فلم يكن له شيئا على ما كان عليه عليه في العاقبة ولا يلزم بغيره في اى دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
ما في يده من الاصول فلو كان له شيئا في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
وتجوز القتال معهم اوقات حقتا في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
في حق ما في يده في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
وبالعدو سلم او فخر في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
الكل في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
ان كان في يده تحت ولايته ولا يتصور بغيره في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
وذلك لا يتصور بغيره في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
الذمى شئى في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
عند سلم او فخر في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
وعند السلم او فخر في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
لخطا قيل المهرم من هذه المسئلة مثل المهرم من السنة التي قيل بها الفصل في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
فيلزم التكرار وما قيل في دفعه ان في هذه المسئلة قيد الوارث وكونه لى شئى واذا قتل مسلم ولم يجرى اليها حاضرا
ولا غيايبا خطا او قتل مستأمن مسلم شئى في دارنا خطا فلا مام اخذ الدية على عاقلة القاتل وعلى القاتل الكفارة
لانه قتل ذميا معصوما خطا فقتل كسائر النفوس المعصومة في قتل العمد لى الامام ان القضاة لا يخذلوا في بطلان
القتل البيت المال وليس للقضاة ان يخذلوا في العامة ولا يميزون في دارهم المطالبة وقد بطلت ابطالها كونه
باب في ثلث العشر والخراج وبينا مقدار ثلث العشر لثمة واحد من الفشر والخراج ما يخرج من ثلث الارض
سوى ما يخذل السلطان من وظيفة الارض والثلث في ثلث العشر والخراج الى ثلث الارض كل منها اولوية بقوله
ارض العرب عشرة وهي بابون القديب تصغير غريب يراو به ما يقيم الى مع اقصى البحر تفقيصين بمعنى القصر
باليمين **بمعهم** بالفتح والفتح والتشديد بولع العين وهي في الاصل اسم رجل وام فبطلت تنسب الى اهل المهرة فبطلت ذلك الله
القائم به في اطلوها واما ثلثها فبابون بغيره والوهنا هو اى الى مشارق حد الشام وهي القرية التي تنسب
اليها السيد المشرفه فارض الحجاز قامة واليمن ومكة والطائف وحمان وبحران ارض عشرة وكذا ارض البصرة
عشرة يراجع القضاة وكل اهل الاسلام اهلها طوعا وعسرا لكون المسلم لا يبدى بالخراج شيئا من ذلك
لما فيه من معنى الجزية وفي العشر معنى القرية او ما فتح عنوة وقسم اى ارض تحت قهر او قسم بين الغنائم عشرة لكون
للجنة الى ابتداء التولية على المسلم والعشر لى بغيره معنى العينة وارض السواد والعراق خراجية وهي ما
بين القديب لا عقبه للطلال عسرا واما طوعا فهو من التولية او من التولية الى العينة وارض السواد والعراق خراجية وهي ما
العقود المهمل من منازل البادية والثلث بفتح العين المهمل وبالثا الثلثة قرية موقوفة على العلوية وهو اقل
العراق شرفي دجلة ومبتادان يشهد ببلد الموحدة حصن صغير على شط البحر وكذا خراجية كل ما فتح عنوة واقر

ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم ويمنع أي ويترك بعنف ويقال لا بد من الجزية يادني وإياها عند أخذها والذل الكفر
وعنه الكلام ولا ينقض عهده بالجزية لأن الغاية التي غلبت بها القتال التزم له وإنها والالتزام باق
أبرزناه بمسألة أو قل مسلمة أن كل من منعه من الجزية فلو منع العهد لا يثبت على الكفر والكفر المقار
إذا لم يمنع عقد الذمة فالطاري كنهه في تعديل ينقض عهده بالحق بدار الحرب والفتنة على من منع لم يستأله زوار
بذلك حربا علينا فيعبر بمقدار الذمة على الفائتة وهي دفع شر الدار فيصير بالحق والفتنة كما ارتد في قتال وقع ماله
لو ثبت أنه الذمة بالموثبات لتبين الدارين كون لغير ذلك الذي ذكرنا أو انشئ تسترق ولا يجوز على قبول الجزية
والمراد فيسترق ويجبر على الكفر بل يقتل إن أخر على ارتدادهم ولا كفر ما غلظ ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم
فيقتل الزكوة ولا يؤخذ بتبليغها لعدم وجوب الجزية عليهم ففني هذا القول لا بد من كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الحيثون والفتنة حكم القسوة ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة
والجزية وما أخذ من تبليغها إلى الخدم فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم الأرض يؤخذ بتبليغها
مصلح المسلمين هذا متعلق بقوله ويصرف كسوة النعمان جمع فقره من موضع بخلافه للبلدان من العبد
وبناء القضاة ليس قسرة وهي ما يحكم بنافي الروم وبناء الجسوس جمع جسر وهو ما يضع على الماء للروم يضع ويرفع
لكفاية الخلاء والمسلمين والمفتين والقضاة والعمال والقاتل كثر ما يربهم من رداء الطائفة القاتلة فانه لم
يعطوا كفايتهم لو احتاجوا إلى الكسوة وتطلعت مصلح المسلمين وفائدة ذلك أنه لا يخص ولا يقسم بين الغانمين
ومن مات من المذكورين في بصرى المستعمر من الظواهر أنه لا يورثه فلو كان قبل القبض **باب المرتد**
وهو لغة الراجع مطلقا وشرا الراجع من الكفر وركن الردة اجراء كلة الكفر على الذنوب بعد الإيمان وشرا
العقل والعين والطنج حر كما ارتد أو عبدا ذكر أو أنثى من ارتد ونحو العباد ذنبا فهو مطلق مكسر
العين يعرف على الإسلام احتجاجا وجوبه أن الدعوة قد بلغت ودعوة من بلغته الدعوة غير واجبة وكشف
بشبهة التي عرضت في الإسلام أن كانت له شبهة بين الفائتة العرض فإن احتمل أي ظاهريه لم يعد العرض
للمشرك حينئذ أيام متتابعة أن الشك مدة صرحت له زالة العهد فإن تاب فإلا والى وإلا أي وان لم
يتب بان أخر على الكفر قتل وجب القول على كلفه من يبدل دينة فاقوله وتبته أنما تنق بالبتري عن كل
دين سوى الإسلام أو عما انتقل إليه الكفر بان إلى بالشهادتين وإن لم يعلم معناها وقال لم أدخل في هذا الدين قط
وقبل العرض أي عن الإسلام عليه تركه نفي أي سعت له ولجب فلهذا أقل ضمان فيلزم في القتل قبل العرض
لأنه مع الذم ويؤخذ بمسألة أو قل مسلمة أن كل من منعه من الجزية فلو منع العهد لا يثبت على الكفر والكفر المقار
أبرزناه بمسألة أو قل مسلمة أن كل من منعه من الجزية فلو منع العهد لا يثبت على الكفر والكفر المقار
إذا لم يمنع عقد الذمة فالطاري كنهه في تعديل ينقض عهده بالحق بدار الحرب والفتنة على من منع لم يستأله زوار
بذلك حربا علينا فيعبر بمقدار الذمة على الفائتة وهي دفع شر الدار فيصير بالحق والفتنة كما ارتد في قتال وقع ماله
لو ثبت أنه الذمة بالموثبات لتبين الدارين كون لغير ذلك الذي ذكرنا أو انشئ تسترق ولا يجوز على قبول الجزية
والمراد فيسترق ويجبر على الكفر بل يقتل إن أخر على ارتدادهم ولا كفر ما غلظ ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم
فيقتل الزكوة ولا يؤخذ بتبليغها لعدم وجوب الجزية عليهم ففني هذا القول لا بد من كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الحيثون والفتنة حكم القسوة ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة

الموت

لم يؤخذ بتبليغها إلى الخدم ويمنع أي ويترك بعنف ويقال لا بد من الجزية يادني وإياها عند أخذها والذل الكفر
وعنه الكلام ولا ينقض عهده بالجزية لأن الغاية التي غلبت بها القتال التزم له وإنها والالتزام باق
أبرزناه بمسألة أو قل مسلمة أن كل من منعه من الجزية فلو منع العهد لا يثبت على الكفر والكفر المقار
إذا لم يمنع عقد الذمة فالطاري كنهه في تعديل ينقض عهده بالحق بدار الحرب والفتنة على من منع لم يستأله زوار
بذلك حربا علينا فيعبر بمقدار الذمة على الفائتة وهي دفع شر الدار فيصير بالحق والفتنة كما ارتد في قتال وقع ماله
لو ثبت أنه الذمة بالموثبات لتبين الدارين كون لغير ذلك الذي ذكرنا أو انشئ تسترق ولا يجوز على قبول الجزية
والمراد فيسترق ويجبر على الكفر بل يقتل إن أخر على ارتدادهم ولا كفر ما غلظ ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم
فيقتل الزكوة ولا يؤخذ بتبليغها لعدم وجوب الجزية عليهم ففني هذا القول لا بد من كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الحيثون والفتنة حكم القسوة ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة
والجزية وما أخذ من تبليغها إلى الخدم فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم الأرض يؤخذ بتبليغها
مصلح المسلمين هذا متعلق بقوله ويصرف كسوة النعمان جمع فقره من موضع بخلافه للبلدان من العبد
وبناء القضاة ليس قسرة وهي ما يحكم بنافي الروم وبناء الجسوس جمع جسر وهو ما يضع على الماء للروم يضع ويرفع
لكفاية الخلاء والمسلمين والمفتين والقضاة والعمال والقاتل كثر ما يربهم من رداء الطائفة القاتلة فانه لم
يعطوا كفايتهم لو احتاجوا إلى الكسوة وتطلعت مصلح المسلمين وفائدة ذلك أنه لا يخص ولا يقسم بين الغانمين
ومن مات من المذكورين في بصرى المستعمر من الظواهر أنه لا يورثه فلو كان قبل القبض **باب المرتد**
وهو لغة الراجع مطلقا وشرا الراجع من الكفر وركن الردة اجراء كلة الكفر على الذنوب بعد الإيمان وشرا
العقل والعين والطنج حر كما ارتد أو عبدا ذكر أو أنثى من ارتد ونحو العباد ذنبا فهو مطلق مكسر
العين يعرف على الإسلام احتجاجا وجوبه أن الدعوة قد بلغت ودعوة من بلغته الدعوة غير واجبة وكشف
بشبهة التي عرضت في الإسلام أن كانت له شبهة بين الفائتة العرض فإن احتمل أي ظاهريه لم يعد العرض
للمشرك حينئذ أيام متتابعة أن الشك مدة صرحت له زالة العهد فإن تاب فإلا والى وإلا أي وان لم
يتب بان أخر على الكفر قتل وجب القول على كلفه من يبدل دينة فاقوله وتبته أنما تنق بالبتري عن كل
دين سوى الإسلام أو عما انتقل إليه الكفر بان إلى بالشهادتين وإن لم يعلم معناها وقال لم أدخل في هذا الدين قط
وقبل العرض أي عن الإسلام عليه تركه نفي أي سعت له ولجب فلهذا أقل ضمان فيلزم في القتل قبل العرض
لأنه مع الذم ويؤخذ بمسألة أو قل مسلمة أن كل من منعه من الجزية فلو منع العهد لا يثبت على الكفر والكفر المقار
أبرزناه بمسألة أو قل مسلمة أن كل من منعه من الجزية فلو منع العهد لا يثبت على الكفر والكفر المقار
إذا لم يمنع عقد الذمة فالطاري كنهه في تعديل ينقض عهده بالحق بدار الحرب والفتنة على من منع لم يستأله زوار
بذلك حربا علينا فيعبر بمقدار الذمة على الفائتة وهي دفع شر الدار فيصير بالحق والفتنة كما ارتد في قتال وقع ماله
لو ثبت أنه الذمة بالموثبات لتبين الدارين كون لغير ذلك الذي ذكرنا أو انشئ تسترق ولا يجوز على قبول الجزية
والمراد فيسترق ويجبر على الكفر بل يقتل إن أخر على ارتدادهم ولا كفر ما غلظ ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم
فيقتل الزكوة ولا يؤخذ بتبليغها لعدم وجوب الجزية عليهم ففني هذا القول لا بد من كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الحيثون والفتنة حكم القسوة ويؤخذ بتبليغها إلى الخدم فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم
الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة والفتنة كلفهم كلفهم كان أو لم يكن حكم الأرض يؤخذ بتبليغها فيقتل الزكوة

عليه وانفق له كما في اكثر المتعديت فبقي هذا ينبغي ان يصيد الواجب كونه في الاثر ان اجدوا كان مسلماً
 يلزم ان يكون اللقيط مسلماً على الروايتين وان اوعاه اي اوعاه اثنان خارجان معاً كل منهما انما يشترط
 كونهما مسلمين حتى يثبت نسبتهما العدم الاولوية وان اوقاه كذلك وكنت وصيفاً جديهما علة فيه اي
 في اللقيط فطابق اي سبق احدهما في الاخذ فلهذا ولي به اي اللقيط من الاخر اما ان قل قوله ولا نقل شاهد له
 واما الثاني فلون حق السابق ثبت في زمانه متازع فيه والخبر والمسلم عند دعوى اللقيط اولى من العبد الذي لقي
 وشتره بت اي الخمر عند دعوى اللقيط اولى من العبد والمسلم اولى من الذي وان شتره عليه اي اللقيط مال او على
 لقيته فهو ركبه عليه انما هو في ذلك المال لذلك اللقيط اعتباراً بالظن يتفق منه عليه باذن قاض وقيل بدونه
 انما هو في المال اللقيط شتره ما له بطل منه من طعام وكسوة لونه من الاخذ فلهذا هو الموصول وقبض هبة اي
 وللملحظ قبض ما هو لبلادة ترفع محض تسليم الحرفة اي الصناعة لونه من بابا وبه وحفظه لانه وجب له
 سبب الولاية من القرابة والملك والتسلطنة ولا تصرفه في مال غيره وذكره في الطعام والكسوة وقبض هبة ولا اجارة
 في الاخذ وقيل له اجارة **كتاب اللقطة** بضم اللام وفتح القاف قال مال يوجبه للطريق ولا يعرف له
 مالك بعينه اي ماله عند اللقطة ان اشهد عند القدرة على شاهده من اذ اخذها ليردها على صاحبها
 حتى لا يضيع ان يملك في يده بلو تقدر اية اي وان لم يشهد على الوجه المذكور ضمن ان يملك في يده مطلقاً
 لونه متقد في هذا الاخذ فلهذا قال مال لا انكر المالك اخذه للرد على ان يشهد لللقطة وقال
 اخذ للرد على المالك وقال المالك لول اخذها بالتفحص لللقطة ان يملك في يده عند الامام ومحمد وعبد بن القول
 في ذلك وقال المالك لللقطة فلو ضمان لول الظن شاهد اختياره الحسنة ولها ان اقر البعنان وهو اخذها بالغير اذ
 ويكفي في الوشهاد قوله اي في اللقطة ثم يتفق في طلب لقطه فذلك امر من وليه على قلة كما او كثر
 واحدة او اكثر لا يملك من جنس ولا يعرفها اي يعرف لللقطة في مكان اخذها او في الجاه وفي الاسواق والشوارع وان
 ذلك قريب من الوصول الى صاحبها ماله يعل على ظنه عدم طلب صاحبها بعده اي بعد هذه المدة هو الصحيح من الاوقات
 الواردة في مدة التعريف فقل ان كانت عشرة ايام فلهذا اي يعرفها لول ان مقدار عشرة يتفق به القطع في تحملها
 البضع وان كانت اقل منها فاما ما يعرفها ايا ما هذا حكم سابق ولما لا يبقى في كراهة اذ يقول وما لا يبقى في الطاعة
 العدة للوكلي وبعض الثمار يعرف ان يخاف ضاها ثم اي بعد ما معنى مدة التعريف لم يظهر ما حكمها يتصدق بها
 لول في التسديد بها عوضاً اقل وهو الثواب واعجله ومن ثمانية ولهذا يتصدق ان شاء وان جاوز ثمانية اي بعد ما
 يتصدق به بالخيار اجازة اي التصديق ان شاء واجزه لول التصديق للرب او لصاحب اللقطة المتصدق فلو سلم الى غيره
 بقوله نسو لو كان التصديق بام القاض او بغيره وهو الصحيح او ضمن الفقير لو كانت هاتكة لا تملك مال بغير
 اذن نزل هاتكة فيدلها ما جيعاً وانما صحى لا يرجع على الاخر لو هاتكة بفعل واخذها المالك منه اي من الفقير
 ان كانت باقية لونه وجد عين ماله ولقطة الحلال والحرام سواء ويجوز التقاط البهيمه في الشاة والبقرة والابل والفرس
 لا تملك اليه من قبله خذ لونه على صاحبه واي اللقطة متبرع في انفاقه عليها اي على الفقير بل واذن حاكم العدم
 ولا يتره وان انفق باذن بشرط الرجوع فدين على تها لول الحكم واية النظر في مال الغائب فصار امره كماله لول اي

للقطة

للقطة المنفق بشرط الرجوع ان يجلسها الى اللقطة منه اي من ربحها حق باخذها اي ما انفك كسب المبيع لول النقص فان امتنع
 ربحه من ادلهما انفق ببيعته في حق النفقة فان ملكت اللقطة في يد اللقطة بعد الحبس قطد من ما انفقته لولها بالمحبس
 صارت كالرقص وان هلكت قبل فلو يسقط لولها امانة في يده ويخرج القاضى بالمنفعة كالقبول والحرار ويخرجها وينفق منها
 اي من اجرتها لان فيه ابقاء العين على ما كان من غير الزام الدين وما لا منفعة له باذن القاضى بالوفاء ان كان الوفاق اصل
 لربها من البيع ورجع عليه اذا اقام اللقطة جنبه انما اللقطة لونه يحمى ان يكون عصبياً في يده فيحق له ان يجلب النفقة على ربها
 وان قال اللقطة لا يبيته ليقول له القاضى انك انت عليها ان كنت صادقاً فيكون للرجوع والى وان لم يكن اصله امره
 القاضى اللقطة بحفظه منه عنده لان ابقاء النقص ببقاء العين ولو انت الضمير في مكان او لول اللقطة ان يتصدق باللقطة
 بعد التعريف كان فقيراً ولو لم يدر الحكم لونه في الصدقة والصدق في الضمير لولها وان كان غنياً تصدق به على فقير
 بعد التعريف ولو لم يدر الحكم ولو تصدق على اي يري اللقطة او لونه او ربحته لو كان فقيراً لونه لم يملك الصدقة وان كان
 اللقطة حقيقة بحيث يعلم صاحبها او يطلبه كالنوى وقشور الرمان والسنبل بعد احكامها يتصدق بها بدونه تعريف
 لول القاضى صاحبها اياها او عدم التقاضى عليها يشترط باحتياجها للاستفاد بها من غير تعريف ولما لا اخذها لول
 الا باخذها منقط المالك ولا يجزى دفع اللقطة الى مذهبها او ببينة لقولها على كسبها البينة على المدعي ويجزى لللقطة
 دفعه الى المدعي اي يبيته على منتهى امان يتيه من ذلك ايام وعدها ووطاها من غير جبر على الدفع **كتاب**
الابيق وهو المملوك الذي فرغ من ما كره تصدق **قوله في قوله عليه** اي قدره على حفظه وضبطه بالوجه
 لونه لحياء له وبقائه على ما كره وكذا ان اخذ الضال وهو المملوك الذي ضل طريق منزله من غير قصد لونه فيه احياء
 لاحتمال الضياع **وقيل تركه** اي ترك الضال افضل لانه يخشى على ولده وهو يطلبه فلهذا ولا كذلك الابيق ويرفعان الى
 الحاكم ان شاء العجز عن حفظهما وللحاكم ولولته في مال الغائب فيحبس الحاكم الابيق الى مجيء مولاه تعزيراً له ولولته من بين
 ابني ثمانية دون الضال لونه لا يستحق التعزير ولا يابى ولو رده الى ما كره نفسه وبنايه سو كان الابيق مجبى
 او ما ذوقا او من بر او ام ولده من مدة سفر واكثر اربعون درهما وان كان قيمة اقل من اربعين فقيمة الودع
 لو رده عند الحد وعند ابني يسقط بعونه درهماته ما لولته هذا تقدير الشارع فلا يحيط منه بنقص القيمة وحده
 ان وجبه ثبت احياء على الكسب نظر اليهم ولا نظر في اجابته بعينه برقمه لا يساويه وله في اجابة الجمل المستغرق
 للقيمة في جيل يتقص منها درهم يحصل شيء من النظر للمالك ولولته من دون اية مدة السفر فيجاء بها الى القاضى
 بحثاً فلان العوض يترفع على القاضى عن مضرة القابلة مثلاً اذا رده من نصف مائة السفر فيجاء به في ثوبين
 وان ابني منه اي من اخذها يضمن ان اشهد وقت اخذها لولته الى مالك لونه امانة في يده ولا يجعل له
 لونه لم يرد له لولته والى وان لم يشهد عند اخذها العكس على ذلك فلا شيء له من الجمل وهو تركه ولكنه يضمن
 ان ابني منه لولته ان اشهد ويملك على اخذها لنفسه فيسكن عصبياً ويجعل العبد الرهن الابيق على الرهن ويجعل
 العبد الجاني الابيق خطاً على المولى ان فاده لولته المنفعة اليه وعلى ولي الخاتمة ان يدفعه الى القاضى ذلك العبد الى
 ولي الخاتمة لونه بالدفع اليه حتى يحد وجعل العبد الدينون الابيق من ثمنه ان ابني المولى عن قضائه ما على العبد من الدين
 لونه لولته الى المولى عن قضائه الدين ويقدم الجعل على الدين ان بيع في اي في الدين في اخذها الجعل اوله والبعث

الجعل بالضم ان كره وادناه رعايا الرافى
 مال الجمل اجبال كلوا افتر

على القياس والمحمولان القياس يتولد بالتعامل كما يتولد بالنقص وبما يقوله محمد بن يحيى وكذا يصح عندنا من وقفه أي وقف
 المنقول يتولد وقفه من وقفه أي من وقفه بغيرها أو كذا بالفتح جمع كذا وهو الموضع من وقفه أي وقفه بغيرها
 الوقف وسائر الوقف الحادثة عطف على أكثرها لأنها تابعة للوقف في حصول ما هو الوقف من الأحكام ما ثبتت تبعاً
 ولا يثبت قصداً وإذا صح الوقف كلفه وتم فلا يملك على بناء المجهول من التلاوي أي لا يملك ملكاً أو لا يملك على بناء
 المجهول من التملك لا يقبل التملك لغيره بالبيع ويصح له تحالة تملك الخارج عنه ملكه أو أن يجهز قسمة الشئ عندنا
 لو سبق عتق له إذا كان الوقف شائعاً وطلب الشريك القسمة بغير قسمة عندنا من وقفه مأمور ومحمولاً يجهز لأن
 القسمة معنى البيع والتملك في غير التملك أي في الوقف منع ولو في سائر القسمة تيسر وإزالة الورثة القالب غير
 الكيل للمنفعة من الباطل إلا أنه جعل في الوقف منعاً في الوقف فم يجعلها في معنى البيع والتملك و
 يبدأ أي يجهز على القيم البدل من ارتفاع الوقف أي يرفع عنه بغيره إذا احتلج إليها كان للصلح شرطه بالوقفان
 وقف على الفقراء فإن العارية وإن لم يكن مشروطاً بغيره فمقتضى الوقف وقصد الوقف صرف الفائدة على
 التأييد ولا يتأدى ذلك إلى بقاء الوقف والفقراء ليس لهم شيء حتى يبرأوا من الوقف إلا أن الغلة الوقفية فيخرج منها
 وإن وقف على عتق من مثله وقفه أو على سكتى أولاده مثله فعليه أي على الميت عتق من الوقف على من لا الغنم
 لكن لو يترك في العارية على صفة التملك عليها لأن العارية ضرورة في بقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة
 فإن امتنع الميت عن العارية أو كان فقيراً لغيره لتمام بقدر عماره الوقف على الصفة التي وقفها وعرف من التلاوي
 من العارية لو من التغير من أجله ثم يرد إليه إلى الوقف فمقتضى الوقف وقصد الوقف وقصد الوقف وقصد الوقف
 وما إنهم منه يرفع إلى عمارته إن احتلج إليها بالفعلي والوأي وإن لم يجهز الميراث بالفعلي حفظ الوقت الحاجة إلى العارية
 فيصرف فيها وإن تعذر صرفه في عتق مبيع ويصرف في عتق الميراث وقت الحاجة إقامة البدل ولا يقسم النقض ولا يثبت
 بين مستحق الوقف لأن حقهم في الغلة والمنافع في العين وإجزائه **فصل في بيان أحكام المسجد**
إذا بني مسجد لا يزول ملكه عنه أي عن المسجد بغيرها لبناء حتى يفرغ من ملكه
 بطريقه بان يجعل طريقاً عامياً يدخل في السبيل لا يرد ولا يخلص منه الأوبى وإذا كان بالصلح في عهد المأمور ومحمد
 لا يرد تسليمه من شرطه عند ما يخلص فيه ولو يولد إذا كان إقامة واحد في رواية من المسجد من دفع التغير وهو
 يحصل لفعلي الواحد في عهد ما يخلص فيه جماعة لأن المسجد مبنى لذلك على الغالب ولا يرد في كونه
 مسجداً جعله أي جعل الوقف تحت أي تحت المسجد سراداباً وهو بيت تحت تحت الأرض للتبريد لصالحه أي لصالح
 المسجد كما في بيت المقدس وإن جعله أي الشاداب غير صالحه وجعل فوقه بيتاً وجعل باباً إلى المسجد إلى الطريق
 وعزله أي يتركه عن ملكه أو اتخذ وسط داره مسجداً ولأن القياس بالصلح فيه لا يزول ملكه عنه أي عن المسجد
 ولما لا يبيعه ويورثه عنه في هذه القصة كلها ما في القصة من الويلين فإنه لم يخلص منه بقاء حتى العبد
 متعلقاً بالفلان بأعلاه فلا يثبت حكمه ما في القصة الثالثة فلون ملكه فيجب أن يتركه فكان له من المسجد
 لا يتركه حتى التبع وعندنا من يتركه ملكه بغيره في القول مطلقاً بان يقول جعلته مسجداً لأن التسليم بشرط
 عنه لا يتركه لقطا كما لو عتق ولو ضاق المسجد ويخبر طريق العامة بوسع منه أي من ذلك الطريق أن الأرض بائناً

الطريق

الطريق وبالعكس يعني لو ضاق الطريق ويخبر بوسع الطريق منه أي كل ما منه السبيلين والعمل بالصلح
 وبالطريق عنه يرفع وقفه إلى الطريق باطناً والوقف في الموضع من وقفه أي وقفه بغيرها أو كذا بالفتح
 ويبيع من مزارع مجزأة من الاتباع بالتشديد شرطه بالوقف في اجارة الوقفان وجعل شرطه لاجارة لونه أخرجه عن
 ملكه بشرط معلوم فينقذه به حتى إذا شرط أن لا يزوج أكثر من سنة والكنان لا يزوجون في استيجارها كسنة وكما اجازة
 أكثر من سنة أو على الوقف والرفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه بل يرفع القيم الأمر إلى القاضي حتى يجرى القاضي
 أكثر من سنة لأن القاضي ولاية النظر للفقراء والغائب والميت والآي وإن لم يشترط الوقف شيئاً فيختار للقضية لأن
 لا يوجب الضياع جمع ضيقة أكثر من ثلاث سنين ولا يوجب غيرهما أي غير الضياع كالدار من ماله أكثر من سنة ولا يوجب ما وقف
 إلا بواجب المثل فمقتضى الوقف شرطه بواجب المثل أو بغيره عقد اجارة أو زيادة الأجر ككثرة الرغبة
 وليس للميت وقف عليه كالأمام والمحدثين والآي ولا يوجب غيرهما أي غير الضياع كالدار من ماله أكثر من سنة ولا يوجب ما وقف
 أو ولاية من الوقف ولا يعلو إلا بطلان الحق الفقراء ولا يبرهن لأن فيه تقطيل منافعة ولا يعلو إلا بطلان الحق الفقراء
 وجب الضمان نظر الوقف ولو شرطه لولاية لغيره وكان خائفاً من غيرهم لأن للصلح شرطه لا يبرهن لأنه شرطه في الشرع فيحصل
كتاب البيوع **إذا جحد نظر إلى أنواعه**
 فأنها بالنظر إلى مطلق البيوع أربعة أنواع وهي وقوف وقاسد وباطل وبالنظر إلى البيع أربعة مقابضة
 وصرف وسلم وبيع مطلق وبيع عين بدلين وبالنظر إلى الثمن أربعة مراكبة وتولية ووضعية ومشتا
البيع لغة مشترك بين الأخرى عن الملك وبين صفة وهو الإدخال في الملك ويقع في الغالب على إخراج المبيع عن الملك
 وقصد يتعدى إلى غرضين ويدخل في الغرض الأول التملك ويدخل في الغرض الثاني إخراج المبيع عن الملك
 عن الملك والإدخال في الوقف يقع غالباً على إخراج المبيع عن الملك وقصد آخره عتق الميراث أو كسب الميراث
 ليشتمل على البيع بغيره كبيع الكثرة فإنه منعقد وإن لم ينفذ **فصل في بيان قضاة البيوع** وجب التكليف واجب
 بانه يرفع لفظاً بالجملة **وينعقد** الرفع على كل كلام أحد العاقلين بالآخر شرطاً على وجه يظهر أثره في المحل
 باليجاب وهو اثبات مسمى به أو كلام أحد العاقلين سواء كان بيعت أو شترت لانه ثبت للآخر خيار القبول
 وقبوله وهو ما في كلام أحد هاتين كان بيعت أو شترت كما تثنى بلفظي الماضي ولو كان أحدهما لفظاً المستقبل
 لا ينعقد لأن البيع انشاء تصرف ولا يثبت تصرفاً بالبيع لأن الواضع في البيع المقتضى خاصاً فالشئ استعمال لفظ الماضي
 الموضع للأخبار لا يستلزم سبق الخبر عنه ليكن الكلام صحيحاً فإذا قصد به الإنشاء يثنى أو على قضاء الحاجة بخلاف
 المستقبل كبيعت وكشترت وما دل على عتقها ما في قضي بيعت وكشترت ما في الإيجاب كقولها أعطيتك هذا كذا أو جعلت
 لك هذا كذا وكذا لغيرها فإنه بيعت وقبول كقولها أجزت وأخذت وكذا لغيرها فإنه بيعت وكشترت لأن
 العتق هو المعنى في هذه العقود وإن اعتبر اللفظ في بعضهما كسنة الفاضلة حيث لا يصح إذا لم يبيتن جميع ما يفتقدهما
 وينعقد أيضاً بالنظر إلى إعطاء المبيع والثمن من الجانبين بل هو في لفظ الخصم للموت وهو التراضي في النفس وهو
 ما قيمته نفساً بالسرقة والخسب وهو ما قيمته دون هو الصحيح احتراز عن قولنا كذا فإنه قال ينعقد بالتعاطي في الخسيس

الروايات الواردة في سائر الكتب
 من غير ما ذكرناه من الكتب

مكرر

او تلحقه الاجارة وان اراد الفسخ او بفسخ اتمى له بفسخ بدون علم عند الامام ومحمد خلافا لابي سفيان
يحيى الفسخ بدون علم فان فسخ بغيره وعلم صاحبه به اى بالفسخ في المدة انفسخ العقد لمصلحة العلم والادى الى
العلم في المدة بل بعد اتم العقد لمصلحة المدة قبل الفسخ ويتم العقد ايضا بموت حتى لا يختار له انه لم يبرئ الخيار
كالمبيع وكذا يتم العقد بمضى المدة لان عدم النفاذ كان لتكملة من الفسخ في المدة فاذا مضت ارفع المانع فتم
العقد ويتم العقد ايضا بالاختار بشفعة بسبب المبيع اى من اشترى دارا بالخيار فبعت دارا اخرى بغيرها في مدة
وطلبها بطريق الشفعة سؤل كان طلب موافقة او تقدير فهذا الطلب مضي بتمامه الاول لان طلب الشفعة فيها
يقضي ابطال الخيار ولجاءه الشراء سابقا لاد الشفعة لا تصير اولا بالملك ويتم بكل ما يملك تصرفه على الرضى وقيل عطف
العام على الخاص كالكسب والاختيار ويخرج بغير الاختيار والاختيار والطلب والطلب والطلب والطلب والطلب والطلب
الى الفسخ بشرط ولا عتاق وتواضع كالتبديل والكتابة لكونه كل واحد منهما يملك على الرضى هذا كله اذا كان الخيار المشتري
ووجد في شيء من هذه الاشياء وان كان للبائع ووجد شيء منها انفسخ البيع ولو شرط المشتري الخيار لغيره باز
ثباته عند وكذا البائع لو شرط الخيار لغيره اما التقييد بالمشتري فلا ينافي الاحتياط الى الغير بالارادة من المشتري والغير
اجاز البيع او فسخ صح لهما على كل التصرفات ونيابة وان اجاز واحد منهما فسخ الآخر عند التباين لوجوده
في زمان واحد وفيه احد وتصرفا لغيره لغو وان كانا معا اى ان فسخ احدهما واجاز الاخر في وقت واحد ففسخ
اوله من الاجازة من اتمهما اذ الفسخ يوجب الحرجة على المشتري والاجازة توجب الابلغة والحرج على المبيع
لويكعدين بالخيار في احدهما فان عتق اى تحل الخيار وفصل بين كل بيع البيع في هذا الوجه للعلم بالمبيع والتمتع
والادى وان لم يعين ما فيه الخيار ولم يفسخ او عتق ما فيه الخيار لم يفسخ التمن او بالكل في بيع البيع في هذا الوجه
الثلاثة لجهة المبيع والتمتع واحدهما او يخرجهما من خيار التبعين في القيمة لا في التثنية لعدم تفاوتهما في البيع وهو
بيع احدهما ثلثين او ثلثة اشياء على ان ياخذ المشتري يا شاء منها او منها فلا يخرج ذلك في اكثر من ثلثة اشياء لان
الرجعة على فسخ القيمة كان الحاجة وهي تنفذ بالثلاثة كتماله على الجيد والردى والمتوسط ويتحدد
تخيره بمدة خيار الشرط على الاختلاف المذكور بين الامام ومحمد اى يخرج في خيار التبعين ثلثة ايام او يحددونها
عنه ومدة ما مئة معلومة متى مدة كالمبيع في الشئيين او الثلاثة ولعدم الباقى امانة لان الدخول تحت العقد
واحد والباقي مقبوض باذن المالك او على سؤم الشراء ولا يطرق الى ثبته فكما امانة وفتح عليه قبل فلو قبض المشتري
الكل فذلك في يده واحدا وتعين عنده لزم البيع فيه اى فالملك والتعيين بجملة لا تنفع الرد العيب والهلاك
لا يعر عن مقدمه عيب وتعين الباقي للامانة بغير شيء لتقيده امانة هذا اذا هلك واحد وان هلك الكل والرد
متفاوتة لزم نصفه عن كل فيما اذا كان البيع لاجل شئيين او لثلاثة فيما اذا كان لاجل ثلثة اشياء لبيع البيع والتمتع
في الكل مع عدم الاولوية يجعل احدهما مبيعا او امانة وليس لماي المشتري بخيار التبعين رد الكل لزم البيع في واحد
الوان ضم الخيار الشرط فله رد الكل في مقدمه لانه امانة في احدهما فبرده بحكم الامانة وفي الاخر شرط قد شرط الخيار
لفسخه فيكون بغيره واذا مضت الايام بطل خيار الشرط فلا يملك رد ما بقي لخيار التبعين فيرد احدهما ويبقى خيار
التبعين لان المشتري كان مخصوصا بتبعين ملكه المخلوط بغيره البائع فكذا وان ردت حيث انتهى الملك اليه فله ان يطلب ملك

البائع ويبرئ خيار العيب الى المشتري المبيع غير مبيع كذا الوارد وله الرد ان كان مبيعا او يبرئ خيار
الشرط وخيار الردية لا نهما يثبتان للعقد بفسخ الحديث والوارد ان يبرئ خيار العيب كذا الوارد وله الرد ان كان مبيعا او يبرئ خيار
ذو احد هما بالبائع دون الاخر لانه لا يرد الا عند الامام خلافا لهما فان عند المرد لا يرد الا عند الامام خلافا لهما لان
الردية يعنى اذا اشترى ثيابا لاجل رد واحد من ثوبه بخيار الردية او بخيار العيب بدون ضمان الامام خلافا لهما لان
الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما لانه شرع لدفع العيب وكل منهما يحتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا باطل الاخر خياره
لم يحصل بفسخه ويحقق بفسخه وان كان الشرط خيارا لهما لان خيار كل منهما على ان يرد ولا يبرئ واحد منهما بالرد ولو اشترى
عينا على ان يرد خيارا او كانا بفسخه لانه لا يرد على الخبز او الكفاية فدمه ان يطلق على الخيار والكتاب فيكون مختارا
ان شاء الفسخ بكل الثمن وان شاء ترك لانه هذا الوصف غير في بيعه فيستحق بالشرط العتق فواته بوجوب التبعين لونه
لم يبرئ بدون **فصل في بيان خيار الردية وكيفية اربعة مواضع شراء**
الايمان والاجارة والقسمة والصلح وعرضى مال على غيره عمن من اشترى ما لم يره جاز سواء في وصف
له اولا وجهه كما وصفه لما علم جزاءه ولاي المشتري رده اذا رآه لقوله عليه السلام من اشترى ما لم يره جاز سواء في وصف
ولم يبرئ الردية من العلم بالثمن ويغنى ذلك اما بالردية او بالثمن او بالذوق حتى لو اشتراه مشكرا رآه وشكاه في الخيار وعند
شكاه وكذا ما يعلم بالذوق ما لم يبرئ المشتري ما يبرئ اى بطل خيار الردية كما ذكره وان للوصلي رضى قبلها اى
لله رد اذا رآه وان قال قبل الردية وضمت لونه الخيار متعلق بالردية لما روينا فلا يثبت قبلها بخلاف خيار الشرط
والعيب ولا خيار لمن باع ما لم يره بان ورثه عينا فباعها ما روى ان جبير بن مطعم قضى بالخيار والمشتري لى البائع وكان
ذلك بمحض من الصحابة بطل من ابطال خيار الردية بعد ثبوته ما يبرئ خيار الشرط من الرضا بصرى او من تعيبى
جعل المشتري المبيع مبيعا او مستعجلا بده اى من يكون البيع في يد المشتري مبيعا قبل الردية او بعد لانها اخذت
امتنع عليه ان يرد مبيعا ومن تعذر رد بعضه بالهلاك او استهلكه لونه فبعضه الباقى الزم بغير الصفقة و
من تصرفه فلا يفسخ كالمعتاق وتواضع كالتبديل والكتابة وانه لا يرد الا بفسخه او بفسخه لغيره كالمبيع المطلق في شرط
الخيار للبائع اما قلنا للبائع لونه شرط الخيار للمشتري لونه في الاصل والاداهما فلا يرد ولا اجارة والتمتع بالتسليم قبل
الردية وبعد فان كل واحد منهما له الحق بطل الخيار اما قبل الردية فله فسخه فكل منهما له الحق بفسخه واما بعد فان كل واحد منهما
كله منها دليل على الرضا وما لا يوجب فسخا لغيره كالمبيع بالخيار للبائع والمساومة على العرض على البيع والتمتع بطل
بعد اى بعد الردية ولو جرد ما يرد على الرضا لانه قبلها لانه لو بطل الخيار كانا باعتبار لونه على الرضا وجميع الرضا وقيل
الردية لا يبرئ الخيار قد لا تله اولى وكان المقام مقام خيار الردية المبيع وكان ردية جميع اجزائه مستعجلا
الى خيار الردية جزء منه يرد على العلم بالثمن فيثبته بقوله وكفتم ردية وجعلنا رضى لونه الى الردية وكفتم ردية
وجعلنا ردية وكفتم اى جمع كقولها لانه الذى فيها وفيه ثلثة اشياء لزم الردية من المشتري ومن اللبس باليد لا يدعى في بيع اللحم الى وفي
شاة القنية وهي التي تجب في الشاة لاجل النتاج لانه ردية الضع لانه الذى منها وردية ظاهر التوضيح المطوى ان يكون
مكلا كافية لان ردية خلاصه يعلم حال البقية اذ لا تفاوت في اطراف الشاة الى احد في المائنة او يسيرا وردية موضع
علم ان كان مكلا كافية لانه مائنة تعرف بحسب فكيف وردية موضع علم وردية داخل المائنة كافية وان لم يصل الى شاة

بين في عامة الروايات وعند فرائد من مشاهير البيوت وذلك لان ما روي عنه الامام انما هو على عادة الفقهاء في اليمين
فان دونهم يوم يقيمون **مستفاد** فالنظر الى الداخل كاف وانما اليوم فتفاوت فلا بد من مشاهدته ليشعر على اقله في هذا
قال وعليه على قول زرق البقوي اليوم هذا الذكر الى هنا اذا كان البيع شيئا او اما اذا كان اشياء فان كان في العدة
المتقاربة كشباب والدواب ونحوها لا يسقط الخيار الا برؤية الكل او انها متفاوتة وان كان مكيلا او موزنا وهو
الذي يعرض في التوضيح او معدودا متقاربين فلو لم يتبين بطل الخيار في كل لون التي معرفة القيمة وقد حصلت وعليه
التعارف وان اشار الى الاول بقرينه وان رآى بعض البيوع فلا خيار اذا رآى باقية للتفاوت واما ان اشار الى الثاني وسأ
يعرض بالتوضيح كالكيل والموزون فلو لم يتبين بطل الخيار في كل لون في عدم التفاوت وفيما يطعم ليدون في الذوق اذ لم
منه عرف به وفيما يشتم لا بد من الشتم ونظر المكيل بالبشرع والقبض كاف لا ينظر الرسول عند الامام وعندهم الكيل
بالقبض كالرسول في عدم انقطاع رتبة الخيار وقوله كالكيل سريون قلم الناسخ لانه عدم انقطاع رتبة الخيار فلو
متفق عليه انما الخل في الكيل بالقبض وصورة التوكيل بالقبض ان يقبله لغيره كمن وكيل عنه في قبض المشتري وما
رأيت وصورة الرسالة ان يقول كمن رسوله عن قبضه وبيع الا وعي وشراوه صحيح لانه مكلف يحتاج اليها فصار
كالبيع وله الخيار اذا اشترى لانه اشترى ما لم يره ومرة اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه بالحدث المذكور انما يسقط
خياره بحسب البيع او شتمه او قبضه فيما يعرف بذلك المذكور من الحق والشتم والذوق ويسقط خياره ايضا بصف
العتار له على ما كان عليه لان الصف يقيم مقام الرؤية كما في السلم ومن رآى احد الثوبين فشرهما ثم رآى الاخر فوجد معيا فله
الخيار او رآه لانه واحد لانه رآه في واحد من رتبة الاخر للتفاوت فبقى خياره فيما لم يره كمن لم يره
ووجه لذلك بلزوم تقريب الصفقة قبل تمامها فلو رآه جميعا ضرورية ومن رآى شيئا فاصدا شره عنده رتبة عالما بانه رآه
وقت الشراء ثم اى بعد من شره فوجه متغيرا بخلافه بالقبض شيئا اخر فلا يفيد الرؤية المتابعة والعلامة بالهبة
القائمة وقت البيع فلا بد من رتبة على الرضا به والادى وان لم يتغير في الحال التي رآه عليه فلا يتغير لان العلم بالبيع قد حصل
بالرؤية الاولى وقد رآه بعد ما دام على تلك الحالة وان اختلف في تفسيره بان قال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول
للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان لزوم العقد وهي الرتبة المتابعة نظا للتغير جازت والقول لم يتغير انما بالنظر
وان اختلفا في الرؤية فلما تراكى في القول لم يتغير مع يمينه لانه يتكرر امر احادنا وهو الرؤية ومن اشترى عذبة متاع رطب
الزط جماعة من الهند تنسب اليهم المتاع فباع منه قوبا او هو بسل ثم اطلع على عذبة البشاق لانه يره بالبيع خياره رؤية او
شرط لان الرد قد تعقد فيما اخرج عن ملكه ولا يمكن ان يرد الباقي بخلاف الرؤية والشرط لما فيه من تغير الصفقة
قبلا تمامها وفي خيار العيب يملك التفرق بعد القبض **فصل في خيار العيب مطلق**
البيع يقتضي سلامة البيع عن العيب لان الاصل هو السلامة وهو وصف مطلوب في عود عده وعرفا
والنظر في عادة كالمشرط ونحوها على هذا الاصل فلو رآه ووجد في مشتريه عيبا والارادة ان يبيعه كان عند
البائع ولم يره المشتري ولم يعلم عند البيع ولا عند القبض ولم يره منه ما يدل على الرضا به بعد العلم بركه واخذه بكل
تحت لان مطلق البيع يقتضي سلامة البيع فاذا كانت يتغير كمن لا يتضرر بلزوم ما لا يرضى له امساكه ونقصه لانه
الارض والحقا بل اشترى من الثمن في حرج العقد الا برضا ببيعته بنقص الثمن فله ان يمسكه ونقص ثمنه وانما المقام مقام

خيار العيب حتى لا يتأخر العيب فينبغي قوله وكل ما وجد نقصا الثمن عند التجار وهو عيب لا يضر ولا يوجب العيب هو
النقص في المالة وذلك بانقص القيمة والرجوع في معرفتهم التجار وارباب البضائع انما البيع من الصنوع ثم فرغ عليه قوله فالأوراق
لوانا دون الشتر من صغير يعقل اى يقدر بان ياكل ويشرب وحده من غير حاجة الى اعانة غيره عيب وكذا الشتر وان لم يتجرب قطعا
اذا سرق الاكل من المالك او من ايسر من الفاسد والفساد لا يوجب عيبا بخلاف ما لو سرق البيع او لا ودارا ولا وكل من غير المالك والبوا
في الفرائض من صغير يعقل عيبا هذه الاشياء توجب نقص القيمة عند التجار وهي اى تلك الاشياء في الكبر عيبا حدث بعد البلوغ
وفرغ عليه قوله فلو اشترى او سرقا يال في صغيره عند البائع ثم عاوده ذلك عند المشتري فيصير رتبة له غير ذلك
او عاوده في اى عاوده عند المشتري بعد البلوغ لانه لا يرد له في غير ذلك خلافا للتسليم في البول قبل البلوغ انقص
في المشاهدة وبعده في البطن والاباق قبل تجر العيب والشتر قبل لقا المياوات وهي ابعده لحث في الباطن والخروج الطبق
اكثر من يوم وليلة عيبا لهما سوا في القيمة وفي الكبر فان جرت في صغيره عند البائع وعادوه عند المشتري في اى في
صغيره او في كبره رتبة بى بالخبر لان الكفاية من الاول من المستحقة هو افض في الاتع والبخاء الجاهل العجز المتحركة من البخ
الفرق والذوق بالذات المجتهد في تحريك الفائق من البخ والباطل والرضا والتقدير من عيب في الجارية معلق بالربعة المذكورة يعنى
ان كلوا منها في مالقة التي منها قد يتغير او قد لا يتغير وطلب له رد وكل من كان الربعة يتغير في الغلام اى كل من كان الربعة
عيبا لوان التي منه الاستخدام وكل منها لا يتغير لانه ان يكون البصر والذوق من رتبة الزنا عده لغيره كمن ياكل منها عيبا
في الغلام ايضا وانما خاصة عيب وكذا عدم جواز بيع سبع عشرة سنة عيبا لانه استمرار الدم وانقطاع اماره الداء او اقل كسنة
عشر ويعرف ذلك بقول الامام اربعة غيرها كمن لا يرد في قوله انما يقتطع بالربعة نكول البائع بكونه كمن قال فتر اذا انضم
اليه الى قول الامام نكول البائع عن اليمين قبل القبض وبعده هو التجميع والكفر باقيا عيبا في اى في الغلام والجارية
سوا كما اشترى مسلما او ذميا لان طبع السلم ينفع عن صحته للعداوة والدينية وكذا الشتر ولو متأخر الى ما بعد العقد
فيها لانه من ينقص الثمن لقلبة الرغبة والذين عيبها لان ما لهما من مشغولة بغير الغلام والشغل القديم الفاخر عيب
لانه من ينقص الثمن والشعر والماء اى كل منهما في العين عيبا لانه كل منهما ينقص البصر بين بصر العين ولا خصوصية
لها بل كل من في العين عيبا بخصيصه بالذكر يمينه على الاخر الا ان عاوده في اى في عيب قد يبعد ما حدث عند المشتري عيب
اخر رجوع بالنقصا كقوله شره فاعطى فاطم على عيبه فان يرجع بنقصا على البائع ولا يرضى المشتري بذلك الى الرد لان في
الرد الزام الضرر على البائع وان يرضى باخذه كذلك اى يقطع ما فله المشتري ذلك الى الرد لان امتناع رده كالحج
البائع وقد مضى حتى لو اجماع الثوب المقطوع المشتري سقط رجوعه على البائع بنقصا العيب لوان البائع حتى اخذه
معيا فالشترى يبيعه يكون حابيا للبيع فلا يرجع بالنقصا عنده فان خاطا المشتري الثوب المقطوع او صنفه احس
او كثر التوزيع يستحق ثم ظهر عيبه الذي كان عند البائع ولم يكن المشتري عالما به وقت الخطا او الصنع او التوزيع بنقصا
وليس ليعاود ياخذنه وان رضى باخذه لا يستأثر الربح لزيادة الحاجة حتى لو اجماع او لو باع المشتري الثوب المخطى او الثوب
المصنوع او التوزيع المتتبع بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع فيرجع بنقصا لان الرد كما تمتع قبل البيع للزيادة
لما دونه فلو كان المشتري بالبائع حابيا للبيع ولو اعتق المشتري العيب قبل رؤية العيب لم يملك او رد او استولد
ثم ظهر العيب رجوع بالنقصا في هذه الصنوع اما الاو عا فله ان يملك ثمنه في ثمن الموت واما التوزيع او استوله فله

الحمل منها يخرج من ان يكون قابلا للنقل من ملك الى ملك فتعذر الرد في كل منها فيرجع بالنقصان الى المشتري بوجوب
 التسليم وكذا يرجع بالنقصان الى المشتري عند الرد في كل من كان له ان يرد به واما ما رده على
 البائع بحكم شرعي من الشائع لا يفعل المشتري فلا يرجع الرجوع بالنقصان وان اعتق على ما لا وقتل العبد فلا يرجع
 لا يرجع شيء انا اقول فلو نجس به وجب عليه الجسد له منه واما اذا كان الرضا متع بفعله وهو مضمون عليه
 وكذا لو اكل الطعام كله وبغضه او لم يتركه فخرق ثم اطلع على عيب يرجع بشيء عند الامام خلافا لما جازع يرجع عندها
 بالنقصان لا يرضع في البيع ما يقصد من شأه ويعتاد فعله فلا يرجع من الرجوع كالا عتاق بلام مال ولما رده تعذر الرد
 بفعله مضمون منه في البيع فلا يرجع كالا عتاق والقتل وان اشترى بيضا او جزرا او بطيخا او قنارا او خيارا فكسره
 غير عالم بعيبه فرجعه فاسد ايا كان شغلا او زرا او خاويا فان كان بحال يتوقع به في الجملة بان صلح لكل بعض
 الكسار والخراب يرجع بتقصير ان لم يتناول منه بعد العلم بعيبه وليس ان يرد له ان الكسار عيبا حاد كمنه يرجع بالنقصان
 دفعا للضرر بقدر ما يمكن ان لا يقبل البائع مكسورا ويرد الثمن والادوى وان لم يتوقع به في كل ثمنه لانه ليس مال
 فكان البيع باطلا ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد والاثنتين في المائة يصح البيع اجمالا لانه لو اخطأ
 من قليل من الفاسد عادة فلا يملك التخيير عنه والادوى وان كان الفاسد كثيرا ففسد البيع في الكل ويرجع بكل
 ثمنه لانه يرجع بين مال وغيره فصار كالرجوع بين خمر وعبد ومن اشترى بغير ما شره باخر فخرق لا خسران على
 بايع ما شره بعيبه فخرق او باقر او نكول او بنيت رده على بايعه اي رد المشتري الى البايع العيب على بايعه لانه الرد
 بالنقصان في كل فخرق كان له يرجع ولو قبله اي لو قبل المشتري لانه البايع العيب بضره من غير قصد لانه رده
 على بايعه لانه البايع العيب لانه لم يفسد في نفسه فليس يفسد الثمن من قبض ما شره ثم ادعى عيبا لم يجز له ان يرد على فخرقه الى
 البايع لاحتمال ان يكون صادقا في دعواه ولكن لا يرجع من احد الشئيين اما ان يرد من المشتري على العيب
 او يخلف بايعه على انه لا عيب فيه فان قال المشتري شهودي عيبا في ثيابي فامرني حتى يحضر ثم يردني دفع القاضي
 ولم يلتفت اليه واما رد المشتري ان طلق بايعه لانه لا يتطابق في البايع وليس في دفع الثمن كثر ضرره على المشتري لانه
 متقام البينة رد على البايع واخذ ثمنه ولم يملك العيب انما جرح في الزام العيب وانه باق مشرطه واراد تخليف
 البايع على ان لم يرد عيبه فيرد المشتري لانه انما ان عيبه اي عند المشتري لانه القول وان كان قول البايع كونه
 منكرا امكن ان كانه انما يعتبر بعد قيام العيب عند المشتري ومعرفة تكون بالبينة ثم يوجب ثبوت ما رده عنده بخلاف بايع
 وكيفيته ان يخلف بانه لقد باعه وسلمه واما ان يخطأ بخلاف ما له ملا حتى الرد عليك من الوجه الذي يدعي المشتري
 او يخلف بانه ما ان عندك قط لا يخلف بانه لقد باعه وما به هذا العيب في رد المشتري لانه لا يمكن ان يرد
 بعد البيع قبل التسليم فيلزم من البايع ضمانة واقعة للرد عنه فيضطر به المشتري وله يخلف بانه لقد باعه على
 وما به هذا العيب ان يترك النظر للمشتري ايضا لانه يمكن ان يرد البايع وكذا يرد البايع العيب يمكن موجودا عند
 البيع والتسليم فافترض به المشتري وكل من في القبول القسبة المذكورة في حال الاحتياط في رد المشتري لانه لو احتال
 المشتري في رد المشتري لانه كل من منعه لعموم التسليم المأهول اذ كانت الدعوى في اباي الصغيرة اذ اذا
 شك في اباي الكبيرة فانه يخلف بايعه ما ابي من مبلغ الرجل لانه اباي في الصغيرة لا يرجع بوجه بعد البيع وعند عدم

بينه المشتري على اباي اباي العبد المبيع صغيرا كان او كبيرا عنده اي عند المشتري بخلاف البايع عنده باقية اباي البايع
 ما يعلم انما البايع عنده اي عند المشتري لانه الدعوى معتبة حتى يرد عليه البينة فكذا ان يرد عليه البينة
 اختلف على قول الامام فقيل بخلافه ايضا وقيل لا يخلط قال في العتابة وهو الاصل للترتيب الخلف على عيب صحيحته ولا تخلف
 بلا خصم ولا خصم قبل قيام العيب ان طلق البايع بركي وان لم يترك البايع بركي قال بايع بعد التبايع يعني ان المشتري
 عيبا وتبايعا في جبهه بركي فان رد على البايع واختلفا في قدر البيع فان رد البايع تخصيصا لثمنه على تقدير الرد فقال
 لا يرد بركي هذا العبد مع عيبا اخر وقال المشتري ابدل بعيني هذا العبد وحده فالقوله لا يرد المشتري مع البينة لانه
 الاختلاف في مقدار القبض من القول في قوله القابض لانه في ما قبض امين كان او غير امين كالفاسد والبيع وكذا القول
 لا يرد بركي مع البينة لانه لو اتفقا على قدر البيع واختلفا في القبض من بان لا يرد بركي مع البينة فقال البايع قبضتها وقال المشتري
 ما قبضتها او احدها فالقول لا يرد بركي لانه ان القول للقابض ولو قبض عيبين صفقة واحدة يعني في عقد واحد
 وقبض احدهما وجد القبض في البايع او باخر غير القبض في البايع او باخر فانه لا يرد العبد وحده لانه في قبض احدهما فخرق
 الصفقة قبل التمام لانه الصفقة تتم بقبضها وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجزئ ان ظهر العيب بعد قبضها في يرد
 العبد وحده لانه الصفقة تتم بالقبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجزئ ان ظهر العيب بعد قبضها في يرد
 كل او اخذه بعيبه ولا يرد لان العيب خاصة لان الكيل والموت وكل منهما مكشوف واحد كما وان كان ثبوت حقيقة لانه
 المالية والتقوم في كل منهما باختيار الاجتماع اذ العتابة الواحدة ليست بمشقة حتى لا يجزئ بغيرها فقبل هذا اذا لم يكن في
 ومالك والادوى وان كان في ومالك فهو كالعبد حتى يرد ما في الادوى الذي وجد فيه العيب حله ولا يجزئ بعضه بعض
 الكيل والادوى في بعد القبض لانه يرد ما في سواهما في وعاء او في وعاءين لانه لا يفسد البعض ولا يتحقق ان يرد تمام
 الصفقة لانه يرضى للعاقدين بخلاف القوب فان خسر فيه ان شاء امسك البش وان شاء رده لانه البعض يضره
 لانه اولا قلنا في الثاني فثبت في الاصل في ان تبعض الشيء لا تبعض المثلي ومداوات العيب بعد ثبوت العيب وكوبه
 رضي لانه كل منهما ليس الاستفاد ولو كره لركبه على البايع او سقيما او شره او علقه ولا يرد له من ادخل ان يرد بركي عن
 ضرره بان لا ينشأ ولا ينقاد فلو يرضى تحتها لا يخطا اليه ولو قطع يد البايع بعد قبضه او قتل بسكين عند
 البايع كالسرقه في صورة القطع وقطع الطريق في صورة القتل رده واخذ ثمنه على ذلك ولا يرد عند الامام وقال الرجوع
 بقبض ما بين كونه سارقا او غير سارق او قاتلا او غير قاتل لانه وجوب القطع والقتل لا ينافي المالية حتى يفسد غايته
 او يفسد كل منهما وجد عند البايع فيرجع بنقصان العتابة الرد ولان كل من في القطع والقتل مضاف الى البينة فلهذا كان يرد
 العبد او فخرقه حال كونه عند البايع فينقص بقبض المشتري بركه ويأخذ ثمنه ان لم يعلم بالوعد عند الشراء والا
 اي ولا يعلم فلا يرجع لانه العلم بالعيب يرضى به ولان العلم بالقبض لا يرضع الرجوع ولو قد اذنت الايدي يعني بعد وجوب
 البيع في يد البايع اذا اذنت بالبيع ثم قطع يد العبد في يد المشتري لا خير يرجع الباعه جمع بايع كذا جمع حايك
 بعضهم على بعض كارجع في الاحتياط لانه بمنزلة هذا عند الامام وعندهم يرجع الاخير على البايع لا يرجع البايع على بايع
 الاخير على بايعه كارجع في الاحتياط لانه بمنزلة هذا عند الامام وعندهم يرجع الاخير على البايع لا يرجع البايع على بايع
 الاخير فان البايع يرضع الرجوع بنقصان البايع ولو باع عتابة بركه في كل عيب صحيح وان لم يعلم العيب لانه الجاهل في

ما في رد المشتري على البايع عند الرد في كل من كان له ان يرد به واما ما رده على البايع بحكم شرعي من الشائع لا يفعل المشتري فلا يرجع الرجوع بالنقصان وان اعتق على ما لا وقتل العبد فلا يرجع لا يرجع شيء انا اقول فلو نجس به وجب عليه الجسد له منه واما اذا كان الرضا متع بفعله وهو مضمون عليه وكذا لو اكل الطعام كله وبغضه او لم يتركه فخرق ثم اطلع على عيب يرجع بشيء عند الامام خلافا لما جازع يرجع عندها بالنقصان لا يرضع في البيع ما يقصد من شأه ويعتاد فعله فلا يرجع من الرجوع كالا عتاق بلام مال ولما رده تعذر الرد بفعله مضمون منه في البيع فلا يرجع كالا عتاق والقتل وان اشترى بيضا او جزرا او بطيخا او قنارا او خيارا فكسره غير عالم بعيبه فرجعه فاسد ايا كان شغلا او زرا او خاويا فان كان بحال يتوقع به في الجملة بان صلح لكل بعض الكسار والخراب يرجع بتقصير ان لم يتناول منه بعد العلم بعيبه وليس ان يرد له ان الكسار عيبا حاد كمنه يرجع بالنقصان دفعا للضرر بقدر ما يمكن ان لا يقبل البائع مكسورا ويرد الثمن والادوى وان لم يتوقع به في كل ثمنه لانه ليس مال فكان البيع باطلا ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد والاثنتين في المائة يصح البيع اجمالا لانه لو اخطأ من قليل من الفاسد عادة فلا يملك التخيير عنه والادوى وان كان الفاسد كثيرا ففسد البيع في الكل ويرجع بكل ثمنه لانه يرجع بين مال وغيره فصار كالرجوع بين خمر وعبد ومن اشترى بغير ما شره باخر فخرق لا خسران على بايع ما شره بعيبه فخرق او باقر او نكول او بنيت رده على بايعه اي رد المشتري الى البايع العيب على بايعه لانه الرد بالنقصان في كل فخرق كان له يرجع ولو قبله اي لو قبل المشتري لانه البايع العيب بضره من غير قصد لانه رده على بايعه لانه البايع العيب لانه لم يفسد في نفسه فليس يفسد الثمن من قبض ما شره ثم ادعى عيبا لم يجز له ان يرد على فخرقه الى البايع لاحتمال ان يكون صادقا في دعواه ولكن لا يرجع من احد الشئيين اما ان يرد من المشتري على العيب او يخلف بايعه على انه لا عيب فيه فان قال المشتري شهودي عيبا في ثيابي فامرني حتى يحضر ثم يردني دفع القاضي ولم يلتفت اليه واما رد المشتري ان طلق بايعه لانه لا يتطابق في البايع وليس في دفع الثمن كثر ضرره على المشتري لانه متقام البينة رد على البايع واخذ ثمنه ولم يملك العيب انما جرح في الزام العيب وانه باق مشرطه واراد تخليف البايع على ان لم يرد عيبه فيرد المشتري لانه انما ان عيبه اي عند المشتري لانه القول وان كان قول البايع كونه منكرا امكن ان كانه انما يعتبر بعد قيام العيب عند المشتري ومعرفة تكون بالبينة ثم يوجب ثبوت ما رده عنده بخلاف بايع وكيفيته ان يخلف بانه لقد باعه وسلمه واما ان يخطأ بخلاف ما له ملا حتى الرد عليك من الوجه الذي يدعي المشتري او يخلف بانه ما ان عندك قط لا يخلف بانه لقد باعه وما به هذا العيب في رد المشتري لانه لا يمكن ان يرد بعد البيع قبل التسليم فيلزم من البايع ضمانة واقعة للرد عنه فيضطر به المشتري وله يخلف بانه لقد باعه على وما به هذا العيب ان يترك النظر للمشتري ايضا لانه يمكن ان يرد البايع وكذا يرد البايع العيب يمكن موجودا عند البيع والتسليم فافترض به المشتري وكل من في القبول القسبة المذكورة في حال الاحتياط في رد المشتري لانه لو احتال المشتري في رد المشتري لانه كل من منعه لعموم التسليم المأهول اذ كانت الدعوى في اباي الصغيرة اذ اذا شك في اباي الكبيرة فانه يخلف بايعه ما ابي من مبلغ الرجل لانه اباي في الصغيرة لا يرجع بوجه بعد البيع وعند عدم

السفاح

انتفاعا والقرينة منه تفسد وكذا لا يجوز بيع الشيء في التصديق فانه فاسد لانه يتكسر بتسليمه الا ان يصرح به في العقد
 ولا يجوز بيع التصديق على ظهر الغنى فانه فاسد لان موضع القطع غير معلوم اذ لا يمكن ان يقطع على وجه لا يبق شي على الغنى
 فلو قال ابيع من في هذا الما في التصديق فلو انه لا يشتفع به الا بكسر فلو بعد خرا او اتا في التصديق فلو انه مال مقدور التسليم
 في الحال فيجوز ولا يجوز بيع الشيء في الشاة لانه لا يمكن تسليمه الا بالبيع وهو منزه لا يشتحق على المبيع ولا يجوز جزيه القاض
 وهو ما يخرج من الماء بغير الشبكة مرة اما لا يجوز ان يجره ولا يجوز بيع جزم معين في سقف وبيع زرع في ثوب
 ولان للمصل ذكر موضع قطعه لانه لا يمكن التسليم الا بوضعه في جيب العقد وشبهه لا ينبغي ان ياتي فيمكن من الرجوع ويتحقق الا
 المنازعة فان قطع المبيع بالبيع او قطع الزرع من الثوب لم يملك الا الشئ وعقب الفسخ على البيع صحيح كالزوال الفساد من
 الضمة قبل اقراره ولا يجوز المرافعة وهي بيع الثمر بالثاء المثلثة على كل من الفحل بغير ابناء المثلثة بحد وفي حال كذا التمر مثل
 كبر خمر صا اي تقدير او تخمين الشبهة الربوا فيهما ولا يجوز المعاوضة وهي بيع البئر في سبيل بئر خارج حال كذا ذلك البئر مثل كيلة
 خمر كذا التمر بئر بئر الربوا ولا يجوز البيع بالمعومة والمناوبة والقاء الحجر بان يتساوى فيلزم البيع لو لم يسها
 المشتري او وضع عليه الحجر او سبها اليه المبيع انما قصد البيع فيه والى هذا الذي عنده الما في معنى التعليق بالخط او وجود
 القمار ولا يجوز بيع ثوب في ثوبين لجزالة البيع الا بشرط ان يأخذوا ثوبا شاه يفتحه او شرط اطيحار العينين ولا بيع
 الما في جميع الرعي والمراد بيع الكلب والنايت في ارض حيا او مملوكة ببدون كسبه مثله ولو في ارض وريها باجازه
 ولا اجازتها لو ردها على استهلاك العين وحل نفاذ الاجارة المتأخر دون الوعده او بيع فحل بلوك ارات جميع
 كورة وهي مكان العسل في طين او خمر هبذا عند الامام والى من خلاص الحق فان عنده يجوز اذا كان حرا او جوعا
 ولا بيع دود القز اي البرسيم ويضرب عند الامام وعندنا في من يجوز في الدود ان كان الدود مع القز وفي البيض
 عنه اي من يبي من قولن التي ان وعده وعند محمد يجوز بيعها مطلقا سواء كان على الانفراد او العتق وهو اى قوله
 محمد المختار للفقهاء ان الكلب قد تعاملوه فست انتم في البيع والبيع الا بولي لعدم القدرة على تسليمه او تمت
 يزعم انه عند محمد في بيع الزوال المانع وهو الخمر من التسليم فان عاده ابا بعد ما بيع قبل الفسخ او ينقل البيع صحيحا
 لو وقع باطلا او تعطل الحيلة وقيل في بيع صحيحا على القول بالفسخ الزوال المانع ولا بيع لبن امرأة حرة كانت او مملوكة
 لونه جرد او حتى كرم وفي البيع امانته له فلو يجرى ولو بعد الخلب انما يقدر به فوعدا الماعى ان يتوهم اختصاص عدم
 جوازه حال كونه في الضم كافي سائر اللبان الحيوانات وعندنا في من يبيع من لبن او متاعا بغير البيع باكل لونه يجوز
 ايراد البيع على نفسه فيجوز على جزيه قلنا الرق قد دخل في نفسه واما اللب ان فلا روق فيه ولا بيع شدة التفتير لانه جنس
 العين ولكن يباح الانتفاع به بالخمر ضرورة فان الا ساقفة محتاجون في خدش الغلال ولا خلاف في البيع ويفسد الماء
 القليل لو وقع في عتدي من لا يفسد عند محمد لان اطلاله الانتفاع به دليل طهارته ولا يبي من اطلاله للضرورة وهي
 لو نظر الا في حالة الاحتقال وحالة التي قوت تغايرها ولا بيع شعر الا وحى سكر كان او كافرا ولا الانتفاع به ولا يبي
 من اجزاء كرامته ولا بيع جلود الميتة قبل الدباغ لانها غير منتفعة بالنجاسة ويجوز بيعه ويستفاد به لغيره الا كل
 لونه ظهرت بالدباغ ويبيع عظمه ويستفاد به وكذا عصبه وقرنه وصورته وشعرها ووبرها يتبع ويستفاد بها كونه
 ظاهرة باصل الخلقة وعدم حلول الحيوة فيها وكذا عظم الفيل يباع ويستفاد به عند الامام والى من لا ينفذ في البيع

يكون قاسدا

يكون فاسداً فلو اعتقد أن العبد الشريط سبعة بغير ذلك الشرط عاد البيع صحيحاً فلو زعم الثمن عند الوفاء وعند ما لا يوفى
فيلزم القيمة لوقوع البيع وقع فاسداً ابتداءً ولا ينقلب جائزاً كما إذا قلقت بوجوب آخر كالقتل والموت والبيع ولو كان اشتراط الوفاء
من حيث فاته لم يلزم العقد كمن سحبت حكمه بلامه لا فاسداً للالك والمشتهر الشيء مقررة الإثراء أن العتق لا يمنع الرجوع
بنفسه العيب في النظر إلى الجزئين توقفت الحال بين بقاءه فاسداً كما لو كان ينقلب جائزاً بوجوب الشرط فاذا وجد وقد
تحقق المادية فترجع جانب الجواز فلا يفسد صحيحاً بخلاف اشتراط الاستلزام والتبدير والكتابة لأنها ليست بمنهية
للمالك بيقين لا احتمال فبعض الفقهاء يجوز بيع الميراث والولد والكنة في الإجماع وانها وانما يتحقق إذا وقع الاصل في
الزوال من ملك المشتري إلى ملك غيره كحاق الأعتاق والموت وكشترط أن يستعمل مالباع شهراً أو يسكنها أي كمن البائع
الدار ولا يسلم إلى من الشتر متعلق بكنها ولا يسلم على طريق التنازع أو يقر من الشتر من ههنا أو يهدى له ههنا لأن ههنا
الشرط لا يقتضيه العقد وفيها منفعة للبائع فيؤدي إلى الربو فيفسد وكشترط أن يقطع البائع الثوب ويحيطه قبالة
أو يمسحاً أو يخفي النعل بأن الشتر جليلاً على أن يتخذ في البائع فلو لا الشترى أو كمن يشترى في التشارك أي يضع الشراك
على النعل لأن هذه الشرط لا يقتضيه العقد وفيها منفعة للشترى فيؤدي إلى الربو فيفسد ويصح في النعل المتعلق بالنعل
والفيلان لا يصح وهو قول آخر ولا يجوز بيع أمية أو حمل لأن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح اشتراؤه والحمل كذلك
ولا يجوز البيع إلى الغير وهو يبيع في طرق الربيع وله إلى المهرجل وهو يبيع في طرق الخريف وله إلى الصو الغبارى وله إلى
فعل اليهود أن لم يعلم العاقبان مقدار ذلك المذكور لجهالة الأجل المفضية إلى النزاع أو ببناء المبالغة على المجادلة في
التقصص والزيادة والمجادلة موجودة في المبيعة إلى هذه الأجل فينتج لجهالة فيها مفضية إلى النزاع ومثلها
يفسد البيع ولا يجوز البيع إلى المحضمان هو قطع الذريع وله إلى الدياس وهو أن يعطى الجوب ببقية الدواب ويجوزها
وله إلى القطار وهو قطع العنب وله إلى الخزاز وهو قطع الصوف عن ظهر الغنم وله إلى القدام الحاج أنام بجزء البيع في
هذه الأجل لعدم يتقن أوقاتها لأنها تتقدم وتتأخر وتقع الكفالة إلى ههنا أو فوات لأن هذه لجهالة يسيرة
فتحت في الكفالة كمن نها برباع فيسري فيها التنازع بخلاف البيع لأنه مبادلة مالي بالمال فينتج منه على الماكسة والمقابلة
فإن اسقط من له الأجل وهو الشترى الأجل المفسد للبيع قبل حلوله أي حلول الأجل المفسد مع البيع لأن السقط
ارتفع قبل تفرقه **فإن قيل** إن هذه لجهالة تقررت في ابتداء العقد فلو يفسد سقوطها كما إذا باع الدار
بالدينارين ثم اسقط الدينار منهم الثاني **جواب** إن هذه لجهالة في الشرط وهو الأجل أو في أصل العقد فيكون
اسقاطه لا نهائياً يسيرة بخلاف ما ذكر فإن الفاسد فيه في أصل العقد وكذا مع البيع لو باع مطلقاً عن الأجل ثم أحل له
الوفاة لأن هذا أحل في الدين والجهالة في تأجيل الدين متعملة لحلول العقد من الفساد بخلاف ما إذا كان في العقد
لأن لجهالة مقارنة فيفسد من باع نصيبه في دار وجوز أن علمه أي علم مقدار نصيبه المتعاقدان عند الوفاء أو
لجهالة تقضي إلى المنازعة فلو جازي في ذلك الذي هو حيث يجوز عنده مطلقاً أو علماً أو لم يعلم لأن هذه لجهالة لا تقضي إلى
المنازعة بل هو أصلاً في ذلك ويكفي علم الشترى ولا يحتاج إلى علم البائع ذلك عند محدث البيع الشترى فقط فلو جازي
الوفاة **فصل في أحكام البيع الباطل والفساد قبض المشتري**
البيع بيعاً باطلاً إذا كان بايعه لا يملكه لأن الباطل لا يتربط عليه الحكم

ثبت منها ولا يثبت قصد البيع اي بيع احد ما وان كان مكرها عند الامام ومحمد فلو قال في سعة قرابة الاولاد حيث
 لا يبيع البيع في ما عنده في ثمانية لقوة القرابة في جميع حيث لا يبيع البيع في جميع قرابة سواها ولو اذنت له في رتبة
 الاخر لا يذنت له في سعة احد غلامين آخرين وهو يذنت له على ذلك وانما البيع صدر منه اهل حنابلة في محل فينفذ
 وانما الكرامة بمعنى مجاز في البيع غير متعلق به فلو لم يجب وانما النهي الذي لا يذنت له في سعة الاولاد او على بيع الاخر ما
 فان كانا كرامة فلا بأس بالتفريق لان النص في سعة البيع يقتضي على سعة **باب الاقالة**
هي لغة بالرفع والاسقاط وشرعا في البيع تضع بالفتن ماضيين وبالفتن
 ماضيين وبالفتن لحد ما يستقبل ولا خلاف بان قال احد ما قلتي وقال الآخر اقلتي هذا عند الامام والي من طاعة
 فانها لا تصح عنده الا باضمين اعتبارا بالبيع والامان لفظه في البيع كما هو على المساواة في قوله على التحقيق ولهذا
 لا يصدق بالبيع وانما لفظ اقلتي في الاقالة فتعمل على التحقيق او ان قلتي لا يذنت له في سعة الاولاد او على بيع الاخر ما
 في النكاح وتوقف على القبول في المجلس كالبعض حتى لو قيل الاخر بعد ذلك المجلس او بعد ما صدر عنه في رتبة على الاخر
 كما في البيع لا يتم الاقالة وهي بيع جديد في حق غير العاقدين اجماعا سواء كان بعد القبض او قبله بالثمن الاول
 باقل منها او باكثر لغيره وانما ثبت بها حكم البيع وهو الملك في حقهما بعد القبض في حق ان اكسر جعلها فصحا الاول
 لفظا اجنبي عن الرفع والفسخ فيلزم الثمن الاول جنسا ووصفا وقد لا يطل ما شرط من الزيادة والنقصان والتأجيل
 فان تعذر جعلها فصحا بان زادت السعة بعد القبض بزيادة منفصلة او لم يكن البيع في غير القايضة بطلت
 الاقالة هذا عند الامام وعندنا في سعة الاقالة بعد القبض بيع في حق المتعاقدين سواء وقع بمثل الثمن الاول
 او باقل منها او اكثر او بنوع اخر فان تعذر جعلها فصحا بان كانت قبل القبض في المتقوله وانما بعد ذلك احد الضمين
 في القايضة ففسخ لانها من مئة مثله ان يذنت له ان تعذر جعلها فصحا او بغيرها بان كان قبل القبض في المتقوله باكثر من الثمن الاول
 اباقل منه او بجنس اخر او بعد ذلك السعة في غير القايضة بطلت بغير البيع المتعلق على حال في بيع المتقوله قبل القبض لا يجوز
 والفسخ بغير الثمن الاول وقد سميته خلو وعندنا في الاقالة بعد القبض بمثل الثمن الاول او باقل من ثمنه او في النقص
 من ضيق الرفع والفسخ وان تعذر جعلها فصحا بان تقايله بعد القبض بغير الثمن الاول بعد الزيادة المنفصلة او باقل منه او بجنس اخر
 بخلاف جزئي الثمن الاول فيبيع حله على محتمل فان تعذر جعلها فصحا بان تقايله في المتقوله قبل القبض على جزئي الثمن
 الاول بطلت هذا اذا كانا بعد القبض بل كانا قبلها فلهذا حكم اخر بيمينته بقبوله وقبل القبض في المتقوله بالثمن الاول اتفاقا لتعذر جعلها
 بغير العدم وانما بيع المتقوله قبل قبضه وفسخ في غير اى غير المتقوله كالعقد اجماعا عند الامام ومحمد فقط وعندنا في سعة
 المتقوله او كان جعلها فصحا وجزئي بيع العقار قبل قبضه عنده ثم ذكر بعض الفروع بقوله فلو شرط فيها اي الاقالة
 اكثر من الثمن الاول او شرط خلو في الجنس بطل الشرط وصحت الاقالة ولزم الثمن الاول اما الاول فلو قال في سعة الاولاد ففسخ
 لا يكون الا على الثمن الاول وانما الثاني فلو ان الشرط فاسدا الاقالة لو تفسد بالشرط فاسدا لزم في البيع بالزوم
 الربا ولا يربا في الفسخ هذا عند الامام وعندنا في البيع الشرط كانت بعد القبض فيجعل بغيرها بذلك السعة لزم الوصل هو
 البيع عندنا في سعة محتمل ان تعذر الفسخ فجعلها فصحا مكر فاذا اذنا وشرط خلو في الجنس كاقصد البيع ولا شرط عطف
 على ثمنه اقل من الثمن الاول في غير البيع عند المشتري بطل الشرط وصحت الاقالة ولزم الثمن الاول ايضا كالمزوم

انما البيع في سعة الاولاد

فيما اذا شرط

فيما اذا شرط في الشرط المذكور بين هذا عند الامام ومحمد انما عند الامام فلو انما فسخ عنده والفسخ لا يكون الا على الوصف
 الذي قبله وانما عند محمد في فسخ الثمن الاول لان سكوته عن بعض الثمن الاول ولو سكت عن الكل او اقله يفسخ
 فهذا الاول عندنا في سعة الاولاد اقل من الثمن الاول في البيع ففسخ اقل من الثمن الاول
 بناء على البيع بطل الشرط اتفاقا فتجوز الاقالة باقل من الثمن الاول ويكون الناقص منه بغيره الغالب بالبيع ولا يفسخ
 الاقالة بعد ذلك وادوية السعة عند الامام لان الاول مانع من الفسخ فلو قال ما جئت لطلبه ما بناه على ما جئت لطلبه ولا
 يمنع من الاقالة هذا عندنا في البيع لان الاقالة في البيع والاصل فيه البيع لا الثمن ولهذا اذا لم يكن
 للبيع قبل القبض بطل البيع بخلاف الثمن وهذا بعضه في بعض البيع كبيع بغيره وفي باقية لقيام البيع في البيع
باب المراجعة والتولية والوضعية للمراجعة
ما يشترط اي من شرط اجماع اى بطلان الثمن وفي عبارة التولية والاولى ان يقول بيع ما شره بمثل ما قام
 عليه ان ما اخذه من المشتري ليس ثمنه الاول بل مثل له ليشتره فقط لا يضمن اليه اجر القضاة والصنع ويحتمل ما
 يقول قام على كونه سببا في زيادة معلومة من ثمن وان لم تكن من جنس التولية بغيره بل بزيادة ولا لفظا والوضعية
 بغيره بانقص منه ولا يفسخ ذلك اي في المراجعة والتولية والوضعية مما كان الثمن الاول مشتملا على ذلك والكليل
 والعدديات المتعارضة لا يذنت له ان يكره كذلك لا يذنت له فيكون البيع بمثل الثمن الاول او بالزيادة عليه بان الناقص عنه وفي
 ملك من يذنت له بشرط ان يذنت له ان يكره الاول مشتملا بان كان قيمته او يبيع ذلك ما لم يكن الثمن الاول القبيح على المشتري
 بسبب ان سبب البيع الاول كما لو اشترى من زيد عبدا من بشره بغيره ببيع بشره هذا الثمن بغيره ان ارد بكون
 يشترى هذا العبد بهذا الثمن بالملوك بالبيع بغيره ببيعة او تولية او وضعية او لم يكن بملك بغيره هذا الثمن
 فاشترى من المراجعة او تولية او وضعية يكون بشره ببيعة ذلك الثمن وهو محرم ولا يفسد والبيع معلوم ما عطف
 على الثمن اي ما لم يكن معلوما ولو قيمته ما شره اليه في المراجعة لانه لو باع بالثمن المملوك لشرى وبغيره قيمته لو بشره
 لكون البرج المحرم له ويجوز ان يضمن اليه اجر القضاة والصنع مصدره بالكره بالبيع به والبرج انما يكره علم
 الثوب والقتل بالبيع مصدره اجماعا على حمل البيع من مكان الى مكان او بغيره وسوق الغنم والسمك انما يذنت له في جوارح
 هذه الاشياء بغيره في المال في عادة التجار والاصل فيه ان ما يذنت له في عين البيع او في قيمته فقط يلحق به والقضاة واخراته
 يزيد كل منها في العين والحمل وسوق الغنم كل من يذنت له في القيمة لان القيمة تختلف باختلاف المكان والسمك انما يذنت له
 مشروطا في العقد يضمن اليه فاكتر المشايخ على انه لا يضمن لكونه يقول البائع بعد ضم اجرة هذه الاشياء قام على كونه لا يضمن
 لثمنه بكونه كذا بالاجماع بخلاف الكذب ولا يضمن لثمنه اى ما افقه على نفسه في سفره ووقت شرائه البيع وانما نفقة
 البيع وكسوته وكراهه فكل منها يضمن ولا اجر المراجعة ولا اجر الطيب ولا اجر العلم ولا اجر بيت الحفظ لان كل من
 هذه الاشياء لا يذنت له في البيع ولا في قيمته فان ظهر للثمن في حياطة البائع في قدره في المراجعة بالبيعة او باقره او
 يمكن له خيره المشتري فاخذه بكل ثمنه وتركه وان ظهر له خيانه في التولية يحيط المشتري بيمينته قدر الخيانة وهو لا يحيط
 القياس في الوضعية يعني يحيط في الوضعية بيمينته قدر الخيانة اذا ظهر قيا على التولية هذا عند الامام وعندنا في سعة
 فيما اى في المراجعة والتولية في صورة الخيانة قدر الخيانة مع حصرها في البرج في المراجعة بغيره في التولية قدر الخيانة فقط

مع شری

مع ثوب خرافة الجيد يفتنهم إلى الردى ولترو حجة فتمكنت النعمة ويروى في أي باب من باب ثبوت النعمة بما قام عليه ولم يعلم شترية بقدره
أي قدره أقام عليه سدا للبيع لجهالة الثمن فان علمه قدره في الجمل ختير بين أخذه وتركه لأن الرضا له يتم قبل العلم العلم
فتتج كافي خيار النعمة **فصل في بيا البيع قبل قبض المبيع والتصرف في الثمن**
بالزيادة والنقصا وغير ذلك أو يبيع بيع المنقول قبل القبض طوعا ما كان أو غيره بالو اتفاقا لنقصه
عليه صلا عن بيع الغر وهو الذي فيه خطر انفساخ العقد على اعتبار الهلاك وهو متحقق في المنقول قبل القبض
ويبيع البيع في العقار الذي لا يخشى هلاكه قبل القبض عند الامام والي من خذوا المحرر حيث يبيع عنده لا طرد الحديث
وله ان ركن البيع صدق من اهله في محله ولا غر في بلدان الهلاك في العقار فان كان من قبضه قبل قبضه اي بشرط
الكيل او يجرى له بعد ولا اكل حتى يتم قبضه وذلك بان يكيله ثانيا لاحتقال القلط في الكيل الاول اذ يرتب ان يبيع على المشتري ان الزيادة
للبايع والنقص في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه كونه ربنا بخلاف ما اشتراه بخلافه لأن الكيل وكذا كمال البايع بعد العقد
بخصمه اي خصمه المشتري هو الصحيح لان البيع صار معلوم بأكمله واحد متحقق معنى التسليم وبشأنه اي مثل الكيل الوزني
والعقد اي اي بعد ولا يكمل حتى يزنه ويوزن ثانيا وكيف وزنه او عدة بعد البيع بخصمه المشتري لا الزرع اي اي يستمرط
ما ذكره في الزرع وعات وان اشتراه بشرط الزرع لا ثم لم يزل ان الزرع وصفها بها بل بئى الله اذ تسمى لكل زرع ثمنه لا يجل للتعرف
فيجوز فيه عرفا ذكره الذي يلحق ويصح التعريف في الثمن بعبه وبيع وغيره قبل قبضه سواء كان متاد يتغير كالنقد او ما يتغير
كالكيل او الوزن وهذا لو كان عن اي شئ ليس ولو كان دينيا فالنقص فيه تمليك من على الدين ولا يجوز تمليك من غيره
ويصح الخط عنه اي خط البايع من الثمن سواء قام البيع او لم يتم كونه اسقاطا لجميع الزيادة فيه اي في الثمن سواء كان في المشتري او
من وارثه سواء كان جنس الزيد عليه او من غير جنس وسواء كان في الجمل او في حال قيام البيع او يبيع بعد هلاكه حتى لو يبيع او
نقصه او يبيع بكثره او يبيع الزيادة وكذا يبيع الزيادة اي باءه البايع في البيع لا ينقص في حقه ومكده وكذا يبيع الخط
في البيع ان كان دينيا ولو كان دينيا او يبيع لان الاسقاط والبر او التمايز في الدين ودين الدين ويتعلق الاحتفاظ بكل
ذلك اي يتعلق حق من الزيادة بالزيد والمزيد عليه حتى لو كان بايعا يملك جنس البيع حتى لا يفي جميع الثمن من الزيد
والمزيد عليه ولو كان مشتركا يملك جبر البايع حتى يبيع جميع البايع من المزيد والمزيد عليه وكذا اذا امتنع المبيع يرجع
المشتري على البايع بالمزيد والمزيد عليه واذا امتنع الثمن يرجع البايع على المشتري بالمزيد والمزيد عليه فالزيادة في
الخط لا يتحقق باصل العقد وعلى هذا فروع في راجع اي يبيع من راجعة ويروى اي يبيع تولية على الكيل ان زيدا على كل
البيع من الزيد والمزيد عليه ان زيد على البيع او على كل الثمن من الزيد والمزيد عليه ان زيد على الثمن وعلى باقي الخط
لان سببها باصل العقد ذلك ولكن الشفع باخذ ما حظ من ثمنه وما زيد فيه بالو قل في الفصلين في اخذه بما بقي
من الخط وبدون الزيادة في الزيد لان حق الشفع يتعلق بالعقد الاول فلا ينال العاق ان النقص في حقه يارجع الى
ضربه فان ظهر الزيادة في حقه وظهر الخط فيه ويروى اي يبيع عبدك من زيد باللفظ على اني خناس كذا اي خناس لك مائة مثله من
الثمن سواء الفاخذ والى العبد اللفظ من زيد والزيادة منه اي من الخناس وان قيل ان الثمن والمثله بمجالها فاللفظ على
زيد ولا يفتي عليه في هذا القيار هذه المسئلة من تفاوت بين زيادة الثمن وفي فكرها فانها جوارها ان الوجوب لكل من اجل
باجل على من جازها لادن الدين حقه فلا يوجب ربا على الدين معاد القرض فانه لا يبيع تأجيل الزيادة عارة وصلة ابتدأ من مائة مثله

في البيع والشراء

والبيع بيع الزيتون بالزيت وهو ما يتخذ من الزيتون ولا يبيع التمسح بالتمسح حتى يكون الزيت والتمسح أكثر مما
 أي من الزيت والتمسح والوجه في الزيتون والتمسح يكون الدهن بثلثه والزيادة بالتجديد فلا يلزم الربا ولا يستقر
 الخبز أصلا ولو زادنا ولو عدنا له ما لم يمتد إلى ما يستقر فيه ونزاعا للتعامل أو عددا للتفاوت بين أحاده
 ويرتفع عند محض بيعه عند التعامل والربا يبيع السيد وعبد المأذون والغريم المليون لأن ما في يد العبد
 ليس له ولا يبيع المسلم والعربي في دار الحرب ما لم يبيع فيجوز أخذه

باب الحقوق

أي حقوق البيع والاستحقاق

أما الحقوق فتشع في كل أحكامها بقوله يدخل
 العلو والكشف في بيع الدار وإن لم يذكر بكل حق هو منها لأن الدار اسم للشيء على بيوت ومنازل وصحى غير
 مسقف وهما الخلدان في هذه الجملة فيدخل في بيعها لا يدخل الظلة سواء كان مفتوحا في الدار أو لا وذكر
 كل حق هو منها أو يذكر ما فيها أي حقوقها أو بكل حق قليل وكثير هو فيها أو منها فتدخل في بيعها هذا عندنا ما
 وعندنا تدخل الظلة في بيع الدار من غير ذكر شيء ما ذكرنا أن كان مفتوحا في الدار أو أنها من نوع بيع الدار فإنه
 الكفيف ولما أن الظلة تابعة للدار من حيث أن قرارها داخل فيها على بناء الدار وليست بتابعة من حيث أن
 قرارها فيها الأخر على شيء آخر فلا تدخل في بيعها وذكر الحقوق وتدخل في بيعها على ما بالشبهة ولا يدخل العلو في شراء
 منزل يبيع من شري منزلا في قرية بيت لا يدخل البيت في العقد لا يذكر بكل حق هو له أو لغيره أو بكل قليل وكثير
 هو فيها ومنه لأن المنزل اسم للشيء على بيوت وصحى مسقف ومطبخ ومنه لأن الدار وفوق البيت فتدخل
 العلو في بيعها وذكر الحقوق علو بشبهة بالدار ولا يدخل بدونه وذكر الحقوق علو بشبهة بالبيت ولا يدخل العلو
 في شراء بيت وإن للوصلي ذكر كل حق ونحوه لأن البيت اسم مسقف واحد العلو مثل فلا يدخل في البيع التخصيص
 بذكره واللوكان الشيء تابعا بثلثه وهذا الوجه في الكفا في أن هذا مبني على الوجه في بيعه في كل قليل وعرف
 أهله ولا يدخل الطريق والسيل والشرب في بيع الدار والمنزل والبيت لا يذكر كل حق فتدخل في كل واحد من
 هذه الأشياء تابع للبيع من حيث أنه يقصد الانتفاع به فيدور أصل من حيث أنه يتصور بدونه البيع فلا يدخل الوكيل
 للحقوق علو بالشبهة وتدخل هذه الثلاثة في الإجارة بدونه ذكره لأنها اشترعت المنفعة ولا منفعة بدونه
 هذه الأشياء بخلاف البيع فإنه شرع للملك الرقبة **فصل في بيان أحكام الاستحقاق**

البيعة حجة متعددة

أي التي تظهر في كل كافة التماسا القبول لها أنها القبول لا بد
 عامة والقرينة حجة قاصرة على المقر لا تنتوق على القضاء وله ولاية على نفسه غيره فيقتصر عليه والتألف في
 الكلام يمنع دعوى الملك أي ملك العين أو المنفعة لأن القبول لا يمكنه أن يحكم بالكلام المتألف من أحدهما أو في
 الآخر فسقطا لا يمنع دعوى كونه كالكاتب إذا قام بيته على عتقه قبل الكتابة قبلت لأنه امر جري فيه التحول ولا يمنع
 دعوى الطلاق كالمرة إذا اختلفت زوجان ثم قامت بيته على أنه طلقا فلو قبل القلع فانه تقبل جسيما ولها
 أن تسترد بدل القلع ولا يمنع دعوى النسب كما إذا قلنا ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني لم يمنع ثم فرع على كون البيعة حجة
 متعددة والقرينة حجة قاصرة في كل قول ولدت أمه مبيعة عند المشتري بل لا يشك في أنه حجة بيته بتبعها ولها
 في كونه مستحقا كالمالك لأن كان الولد في يده أي يد المشتري وقضى به أي بالولد أيضا أي بشرط القضا
 بالولد على يده كالأمة لأنه يوم القضا منتفصل عن الأم فكان مستند فلو ثبت الحكم وقيل يكفي القضا بالأم لونه

بيعها أي دخل في الحكم بغيرها ولا يصح هو الآخر لأن محمدا أقل إذا قضى الأصل للشيء ولم يعلم الزوليد لم يدخل الزوليد تحت
 الحكم وكذا إذا كان الولد في يده جلي فبالبعض بالأم لا يكون قضاء بالولد وبهذا ظهر فائدة قوله إن كان في يده وإن أقر
 الذي عليه بها أي بالأمه المستعمل جلي لم يبيعها ولها ولدها وذلك لأن البيعة حجة متعددة ثبتت بها الملك من الأصل والولد
 والقرينة حجة قاصرة ثبتت بها الملك ضرورة صحة الخيار فيندفع الضرر بثبوت الملك بعد القضا بالولد وإن قال
 شخص آخر اشتري فانا عبيد فاشترته بناء على كذا فافهم فإن كان البائع حاضرا أو مكانه معلوم ضمن الأمر
 لأن جعل المشتري مفرقا من الغير وجب للثمان دفع الضرر بقدر إمكانه وجمع على البائع إذا حضر لأنه قضى بنا على
 البائع وهو معتبر فيه فلا يكون معتبرا وإن قال شخص آخر اشتري فانا عبيد فاشترته فافهم فإن كان البائع حاضرا أو مكانه معلوم ضمن الأمر
 سلك البائع حاضرا أو مكانه معلوما أو غير معلوم لأن الرهن المشرع معاوضة بالثقة كاستيفاء عين
 حق وموجب الثمن هو الغرر في المعاوضة أو في حقها فهو له في دار فأنكر الذي عليه فلا يصح له منه على شيء معلوم
 كما أنه من غير مقتضى فاشترى بعضا أي بعض الدار فلا يرجع لصاحب الدار عليه ما على المشتري لأن المشتري لا يقول دعوى
 في غير المشتري ولو اشترى كل ما على المشتري الذي أخذ من العارية أخذ عوضا مالم يملكه وفهم منه أنه من غير الجسلة صحة
 القضا على المشتري على معلوم لأن الجسلة في الدار لا يسقط له نفسه إلى المأذون ولو كان أدعى كلها رخصته لا يمتنع من
 الدار أي لو اشترى كل الدار ففصل على ما ذكره من شموله المشتري نصفه ما في المشتري من الدار الذي له ملك ذلك ومنه هذا
 ظهر أن الدار في قوله ولو بعض ما لا بد من أي الملك يباع فضرر في بيعه العاقد بل لا بد من احتياج إلى أنه ملك أي ملك
 المالك مفعول ببيع أن يبيع حصة البيع ولا يملك المالك أن يبيعه حتى ينعقد بغيره موقوف على إجازة المالك بالشرائط
 الخمسة التي بينها بقوله بشرط بقاء العاقدين وهما البائع والقبول والمشتري منه والعقد عليه من البيع والمالك
 القول لا فائدة في قيد القول لعدم الاحتياج إليه ما شرط بقاء المشتري فلا بد من الثمن يلزم في جسيمة فكيف يلزم بعد
 وفاته وما شرط بقاء البائع فلا بد من حقوق العقد ثم يلزم في جسيمة فلا يلزم بعد وفاته وما شرط بقاء البائع
 فلا بد من الملك ينسقل إليه بعد العقد فلا ينسقل بعد هلاكه وما شرط بقاء المالك فلا بد من بطل العقد الموقوف
 فيعد ذلك لا يفسد إجازة الارت وكذا شرط بقاء الثمن لأن كان الثمن عرضا لأن الثمن في بيع القاضية ببيع مزوج
 فإذا إجازة المالك عند قيام المالك في جاز البيع فالتمس العرض ملك القضا له وإجازة المالك نفذ لإجازة عقدا أنه
 شريته وجب والشري لا يتوقف على الإجازة وعليه أي على القضا للمالك مثل البيع لو كان البيع معلقا والوأي لم يكن
 مثليا لو كان قيميا فيقتضى غير العرض ملك الجزيء المالك الجزيء أمانة في يد القضا لونه إجازة في الانتفاء
 كالإجازة في الوفاء والقبول أن يبيع البيع قبل إجازة المالك فعلا للضرر منه فانه حقوق العقد إجماع البه
 بخلاف القضا في النكاح حيث لا يكون له الضمير قبل الإجازة لأن الحقوق فيه يرجع إليه لأنه سفير ومعي وقض اعتناق
 المشتري أم مفعول أو فعل صلت قوله من الغاصب إذا أجاز البيع أي إذا باع الغاصب العبد المنقوضا عتقه المشتري بالغا
 فإجازة البائع صح الوعاء عند الامام والي من خلوه للمشتري حيث لا يبيع عنه لونه عتق بدونه الملك وله أن الملك
 ثبت موقوف فابتصر مطلقا لا فائدة للمالك ولا ضرر فيه فيوقفه الاعتناء ببيع عليه وينفذ بقاؤه ولا يبيع بعه
 أي باع المشتري من الغاصب جازا إلى بيع الغاصب ببيع المشتري لونه بالإجازة ثبت للبائع ملكه بات فإذا اطرأ على

أو يبيع العبد أو أمه أو جده من قبل الحق
 والوأي وإن لم يكن البائع حاضرا أو لم
 يبين مكانه معلوما

ملك موقوف فاطلة له تحالة اجماع الملك والبا والملك الوقوف في محل واحد ولو قطعت يده ايدي العبد عند الشترى لكان
فاخذ الشترى منها فاجتاز المبيع الفاضل منه اى رضى السيد له لى الشترى لانه بالاجازة ثبتت
الملك منه وقت الشراء فثبت ان القطع وارد على الملك فكان الارش له ويتصدق الشترى بما زاد من ارش اليد على
نصف عمدة الارش ولا يدخل في ضمانه فكأن ماله يضمن وهذا الاثر الداخل فيه كما في مقابلة النظم واليد من اليد
نصفه فازدوى نصف النظم او بقا له شئ فلا يطالب به من اشترى عمداً غير سيدة فاراد العبد وقال انك بعثتني بغير
امر صحت البيع ذلك وقال بعثت بامر صحت المبيع اقام الشترى بمحضه غير حريه وجنبة على اقرار البيع بذلك وعلى
اقرار السيد بعدم الامر ولما ادعى له لا تقبل جنبة لطلوع دعواه بالتناقص الا قد اقام على الشراء اقرار بصحة ثم دعواه
بعد ذلك انه باعه بغير امر اقرار منه بعدم صحة ولو اقر البائع بذلك اى بان باعه بغير امر عند القاضي فلا يثبت
رده ان اراد ان التناقص لا يمنع صحة الاقوال ولا غيرهم فيه فان لم يثبت اقراره بغير امر لم يثبت الدعوى
لانهم فيه فاذا صح الاقرار فلا يثبت ان يساعد على ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فلو لم يثبت اقراره ففصل
ادخل الشترى في بناءه واعته في البيع بالنقص انكر الشترى فلو صحت على الفصول عند الامام والى من اقر البائع
لم يعمل في حق الشترى ولا بدقاً الدار من اقامة البينة حتى يثبتها فاذا عجزت بالتلف مضى الى العجز لا الى عقد البيع لان
القاضي يثبت بغيره فعلى هذا بيان قولنا وظلها في بناءه اتفاقاً فلا فالحق فانه قال يضمن **باب في احكام**
السله هو لغة السلف وشرايع اجل باخل على قصد المعاوضة باخذ
الاجل في وقت معلوم فينقصد بلفظ البيع في الاصحاحان يقول بعث منك كتر حنطة بكذا يسير البائع لما اليه
والشترى به السلم والمبيع سلفه والنظم وكس مال وينقصد ايضاً بلفظ السلم بان يقول المالك كذا في الدارهم
في كتر حنطة لانه حقيقة فيه ولفظ السلم لا ينبغي السلم حاصل ان السلم ينقصد بكل من تلك اللفظ مع قول القبول
في محل مخصوص به يقول ويبيع السلم فيما امكن ضبط صفة كالجرة والرداة ومعرفة قدره في الكيل والوزن و
الزراع والعقد لا يقضى الى المنازعة لا يبيع في غير لاق غير مجزول وجهه لا يقضى الى المنازعة ثم فرع عليه قوله في السلم
في الكيل كالبر والشعير ونحوهما والوزن كالعسل والزيت ونحوهما سوى المقددين في الدارهم والذنانين ولا فيهما
والسلم في مبيع فلا يكون مناهاة في العددي المقاربات وهو الذي لا يتفاوت في القيمة كالخز وبقيس عند اكيله
لان تفاوت المقاربات اقطاً الاعتبار فيما بين الناس وكذا يصح في القلوب عند اعتدال امام والى من لانه عدوى يمكن
ضبطه خلافاً للمخارج حيث لا يقع عنده لا تثنى عنده ويصح في اللبن بكسر الميم والاجر بفتح الجيم وقتشيد المراء مع المقد
هو اللبن المطبوخ اذا سمي حلبين بكسر الميم وفتح الباء معلوم اذ لا تفاوت بين احاده ويصح في المزرع كالنوبان بين طوله
وعرضه ورفعة اى غلظه ورفقته لان مقدار المالة يصير معلوماً بذكر هذه الاشياء والتفاوت اليسير بعد ما غير معتبر
لا ينفى الى المنازعة ويصح في السمك اللحم اى القديد بالمح والمزنا ونحوهما معلومين وكذا يبيع في السمك الطري وزنا و
نحوهما معلومين في حشده فقط اى في حين لا يجد غير قديد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع بين مطلقاً ولا
يجوز فيه اى في اللحم والطري عند تفاوت احادها واولاً في الخيل طائر كالأرنب او غيرهم لتفاوت احادها واولاً في اطراف كالرؤوس و
الاعقاب واولاً في جلده عند غير ما بين الطول والعرض والصفة لتفاوتها في الصغر والكبر ولا يتوهم انه يجزى وزناً

الفقيه

لتباعد الود عنه انه عدو فيجوز عند المجزوءة بالباطل طريق الاجل لانه ليس من عادة كذا في الثانية ولا في الخطب
 خربا مع خربته وهي قطعاً خشب مجموعة مشدودة في سطر الجبل وما في الوطية خربا راجع خربة وهي قطعة من الشاة في
 الجبل خربا اما لا يجوز التام في هذه القضايا للتفاوت المفتى في الشاة في كل منها ولا في العلم رتبة عند الامام وقال بعض اذا
 وصفت وضع معلوم منبصفة معلومة ولا في معنى العلم والقدر والصفة فيصعب ولا انه تفاوت تقاواكب في العلم وصغر
 ولا يجوز التام بكل او في رابع معين صفة بكل او في رابع او في رابع في التام متأخر في رابع معين اكمل في التام
 فيؤدي الى الشاة ولا في طعام قرية او في خرقة معينة صفة قرية او في خرقة لا احتمال ان يغتير بها آفة فلا يقدر على تسليمها
 ولا في مال يبقى في حين العقد الى حين الحل فيقع اليمين وكسر الخاء محذوف الى وقت حلوله الاجل لان القلة على التسليم
 وقت وجود شرط وشرطها في شرط صحة التسليم سبعة عند الامام وخمس عند باقي الفقهاء كبري وشيخه والثاني
 بينا النوع كسفية بفتح السين وتشديد اللام كسفية بمعنى مفعول وهي التي تسقى سقيا او تجسية بفتح الجيم الموحدة
 وسكن الخاء للجهة منسوب الى النجس وهي الارض التي يسقيها السماء والثالث بينا الصفة كجدة ودي والربع بينا
 القدر بفتح كذا طوله او كغلا بالواو ينقبض ولا ينسبط فلا يجعل مثل الزيت كغلا ولا ينقبض وينسبط فلا يعلم قدره
 به انما شرطها ان لا يشاء ولا ان لا يشق يقع المنازعة المأخوذة من التسليم بين رتبة التسليم والمسلم المدين التسليم
 فيختلف باختلاف هذه الاشياء فتعطي المسلم العينة بما يطلبه رتبة التسليم ولا الرجوع الى قول احد باحق من الاخرين وكل واحد
 يحتاج بمطابق الاسم فلا يثبت بينا هذه الاشياء لا ينقطع المنازعة والخاسر اجل معلوم انما شرطه خاصة للفقير فلا يثبت
 مدة ليقدر على التحصيل والتسليم والبيع والتسليم واقله اقل الاجل شهر فالأصح بدل لكل مدة اليمين وهي تحفظ له
 ليقتضين حقه عاجلا فقصاه قبل تمام الشهر ثم في حقه وهذه الشروط بالاتفاق بين الامام ومناجبة الشاكرين
 بياقده على المال ان كان مشارا اليه كليا او جزئيا او عددا عند الامام فقط وخرج على هذا الشرط شلتين احدهما
 قوله فلا يجوز التسليم في جزئين بياقده في كل منهما يعني انه اذا سلم مائة درهم في كرتين وكرتين شعير ولم يبق راس
 كل مال منهما الا يصح عنه لان اعلام قدره على المال شرط فيقسم المدة على البر والشعير باعتبار القيمة وهي تعرف
 بالظن فلا يكون قدره على كل منهما معلوما حتى لو كانا جنس واحد يصح ان قدره على ان ينقسم عليها على التسواء و
 ثانيا قوله ولا يجوز التسليم بتقديريين بل بيقينين حصص كل منهما في التسليم فيعني لو انه سلم درهم او دنانير في كرتين وقد
 علم وزن احدهما ولم يعلم وزن الاخر لا يجوز عنه لان اعلام قدره على المال شرط عنده فاذا ابلغ احدهما ابطال العقد
 في حصة فيبطل في حصة الاخر لا بخلاف الصنفية كذا ذكره ابن الملك في شرحه الى قوله والتابع بياقده اي
 انباء المسلم في ان كان له حمل ومئة كما اذا كانا حنطة او حديد او نحو ذلك عند الامام وعندهما المشترط معرفة قدر
 كل من المال ان كان معينا لانه صار معلوما بالاشارة والامام ان جهاله قدره على المال قد تقضى الى جهالة المسلم في ان
 يجد المسلم اليه بعض المال معينا فيرده ولا يستبدله رتبة التسليم في مجلس العقد في الردود يثبت في غيره
 فيكون المسلم فيه محرم ولا يباقي فيجوز له بيعه باعلام قدره لانه الموهوم في هذا العقد كما لا يخفى ولا يشترط
 بياقده الا في مال او يوفيه المسلم اليه مكان عقد عندها لا مكان العقد بتعيينه للايقاف لانه العقد الموجب للتسليم وجد
 فيه وما كان كذلك يتعين ولانه لا يرد احدهما الى صاحبه وما هو كذلك يتعين كاقفال الامكان في الاول وما كان

كالقرض والقضيب فيعين مكانها للتسليم وللاوامر ان التسليم غير واجب للخال وانما يجب اذا اخل الوكيل ولا بد ان يكون طولها اربع
 يكون فيصالح الى التباين مع الوفاء قطعا المتارعة فنجعل القرض والغصب على تسليطهما في الخلل انما لا يترام تسعين مائة
 وتعالى على هذا الخلل التمس الوكيل والوجه والقسمه اما التمس فمصرته انه اذا باع عبدا حاضرا بدين موصوفه في الذمة
 الى اجل يشترط انما الوفاء عند خلوها فاما الوجه فمصرته انه اذا اشترى دارا بموكل الرجل ومائة دينار في الذمة
 يشترط انما الوفاء عنده خلوها فاما القسمه فمصرته انه اذا اقتصد ادا وشتر واحد على صاحب شئ لعله مائة دينار
 غرضه ان يبا في نفسه فغرضه يشترط انما الوفاء خلوها وما ي سلم في اجل له او مائة من كالمسك والكمال في ريفه
 حيث شاء في الاصح اتفاقا لانه لا يختلف في قيمته باختلاف الاماكن فلا يفيد غيبته وقبضه من المال قبل التفرق او يفرق
 العاقلين بالويلك شرط بقائه او بقاء العقد على الصحة لانه شرط انعقاده لانه يفيد صحته اذا وجد الباي شرابطه
 ثم يبطل اذا افرق بالويلك قبضه من المال سواء كانا تسعين كان التقودا وتسايعين كالعرض ورفع على هذا الشرط على الخلو
 اسلم مائتين مائة نقد او مائة دينارا على المسلم اليه فمكر بطل في حصته الذي فقط او نقدا لا القبض قبل التفرق ويجاز في
 حصته النقد لا اجتماع شرطه ولا يتبع الفسخ لانه في كل العقد بل هو طار لان التسليم وقع صحيحا ابتداء حتى لو نقد
 الدين قبل التفرق جاز ولا يجوز التصرف في مال المسلم فيقبل قبضه اما الاول فلا وفيه تفويت القبض الواجب
 بالعقد واما الثاني فلا في السلم فيه بيع والتصرف فيه قبل قبضه او يجرى به كونه بان يقول رب التسليم اخرا عطني نصف
 كس المال ليكون نصف السلم فيه ملك او لوليه بان يقبل اعطني مثل ما اعطيت السلم اليه يعني السلم فيه لا ما اخضره
 بالذكر بعد ما دخل في العزم او منها اكثر وقوم في الرابحة والخصبة ولا يجوز شراء شيء من السلم اليه كونه مال بعد
 التقابل قبل قبضه كالمسلم عشرة درهم بكونه ثمن ثيابا له التسليم فلا ادره التسليم ان يشترى بكونه مال شيئا من السلم اليه
 قبل القبض لا يجوز بل هو يلزم التصرف في مال المسلم قبل قبضه كونه تسري السلم اليه كونه ثمن وكما ان التسليم اليه فمكر بتر
 واما السلم اليه رب التسليم قبضه اي قبض الكرا الذي اشتراه ولم يقبضه في الباي فضا لما عليه الاصح لانه اجتمع فيه
 التسققان التسليم وهذا الشراء فلا بد ان يجرى فيه الكيلان ولا يوجد ولو لم يكن سلا بان كان قرضها فاشترى
 المستقرض اخر كونه ثمن او مرقضه عند الكرا يقبضه فضا لما عليه جري وان لم يعد اكمل اذ القرض اعادة فليس القبض
 عين حقه تقدير اقام كونه استبداد او كذا لو كان سلا كونه امر السلم اليه رب له يقبضه لا يقبض الكرا المستقرض لا كونه
 اليه كونه لنفسه رب التسليم فاكنا له رب التسليم لاجل السلم اليه كونه ثانيا لنفسه صحيح لوجود شرط التسققين وهو اكمل
 فيها ولو اكنا لا السلم اليه في طرف رب التسليم بامر وهو في الخلل ان رب التسليم غايب فلو عجز قبضا لوانه ما اكمل البيع
 لعدم مضافته ملك الامور لان حقه في الدين او في العين فضا السلم اليه مستغير الظرف رب التسليم وواصفها ملكا لنفسه
 فيها ولو اكنا لا الباي كذلك يعني كونه مستقرضه خلا خطه معينة فاما المستقرض الباي ان يكمل في ظرف الماترى بغيره ففعل
 الباي كانه قبضا لان الامر ما اكمل بغيره مضافه ملك الامور لانه ملك الخطه بالشراء فضا الباي وكذا عنه في اساءه
 الظرف في حق الظرف في يد الماترى فكما فضا الواقع فيه واقعا في يد الماترى كما بخلافه في اكنا لا الباي في ظرف نفسه
 حيث لا يكون قابضا لان الماترى صار مستغير الظرف في الباي ولم يقبضه والغاية لا تتم بدون القبض فلو يكون
 الواقع فيه واقعا في يد الماترى او كذا له فيها حية بغيره في الباي لان الباي هو من اجله فله فاعلم الماترى قابضا

[illegible]

تفہم

تبعاً لها ثم شمع في ثيابا قاعدة خلوا عنهما أكثر الكتب فقالوا ولا يصح تعليقه بالشرط وبسط الشرط انفاً سداً أربعة عشر شيئاً
وهي البيع والواجب والغصب والرجوع والصلح عن مال والبراءة عن دين وعزل الوكيل والاعتكاف والزنا واعتدالها
والاقرار والوقف وكذا التحكيم عند أبي بن خزيمة حيث قال يجوز تعليق بشرط وضافته الى ثمان ما يقع تعليقه بالشرط
ولا يبطل الشرط انفاً سداً ستة وعشرون شيئاً وهي القرض والهبة والصدقة والكفاح والطلاق والخلع والعنف والرهون
والإبضاء والوصية والشركة والمضاربة والقضايء والمارة والكفالة والحالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد
في التجارة وعن قول مالك لا يصح عدم العود بالصلح عن الرجعة وعقد الذممة وتعليق الردعي أو بخيار بشرط وعزل القاصح
كتاب الصر فهو النقل والزيادة وشرعاً بيع
شمن بثمان أي ما خلق للتمتع كالذهب والفضة سواء بحاجات سابع الذباب
بالذهب وبيع الفضة بالفضة ولا بيع الذهب بالفضة وبالعكس ويشترط فيه أي فيقاء بالصر في أي انعقاده وهو
التعجيل لختا والتقابض أي قابض العوضين قبل التفريق بالأيدي حتى لو قاما بذهباً معاً في جهة واحدة أو
ناميا أو أعني عليهما ثم تقابضا قبل الانفراق فيقع انما شرط لقوله علي بن أبي بصير يبيع بغير بيع كبيع الذهب بالفضة
وبالعكس بجازة وبفضل بشرط التقابض ولا يذكر التمسك لأنه ليس بحمل الاستباه حتى يحتاج الى الإتيان أو يصح بيعه أي بغير الجنس
بجزالة يساوي وأن اللوصل اختلاف جوده وصياغة أو لا غير له المقول عليه في جوده أو بغيره يساوي أن يبيع
للجنس الجنس بجازة ثم علم التمسك قبل التفريق بجاز البيع من سائر الجنس سعة واحدة فكذا في سائر الأقسام إلا ما يعلم بخبر
أو احتمال الرد أو أن الشرط هو المشتبه علينا تحصيله كذا في الاختيار ولا يجوز التصرف في بدل الصر قبل قبضه لأن
كل واحد منهما من جنس واحد وهذا القدر يكفي في سلب الجواز لأن الشبهات ملحقه بالتحقيق في باب الشبهات وأفرع عليه قوله
فلو باع ذهباً بفضة واشترى بها أي بالفضة ثوباً قبل قبضه فأنسده ببيع الثوب لأن في تجزعه فوات القبض المستحق
بالعقد لكن ببقاء الصر في حال عدم المفسد ولو اشترى أمته تساوياً فقام طوق في بيعته الف بالدين وقد افادته بغيره أو ألف
المفقود من الطوق أو من قبض من الطوق واجبه للشرع وثمن الأمته ليس بواجب الظن لأنني بالواجب ولو اشترى بها
أي الأمته التي معها طوق بالدين الف فقد والف تستحق الطوق أيضاً لأن الواجب باطل في الصر وجاز في
بيع الأمته والظاهر بالمباشرة على وجه الجواز أن اشترى سفاحلية جنساً بأمته ونقد جنس من جنس النسق النسق حصته
الحلية وأن اللوصل لا يبيع المشتري ما حصته لأن قبض حصته الحلية في الجنس الواجب الظن في حال المسلم لا يترك
الواجب فيعمل عليه إن لم يبيعه ولم ينو وقاله في ثمنه أي ثمن الحلية والتيف لأن الوثني قد يربط بذكرها الواحد كما
قال في نكاح من ثمنها اللو لى والمرجان والمراد أحدهما فيعمل عليه ظاهراً وإن تصرفاً قبض شيء صحيح البيع في التيف وفي
أي دون الحلية لونه أمكن إفراده بالبيع فصار كالأمته والطوق لكن لا يقع مطلقاً بل يصح أن يتخلص التيف بوضر أو إيه
وأن لا يتخلص بوضر يبطل البيع فيهما أي في التيف والحلية أما في الحلية فالبيع صرف في حقه فيجب القبض قبل الافتراق وإن لم
يقبض حتى افتراقاً بطل العقد في الصر ولا بد من شرط وإن في التيف فلا بد أن يكون تسليمه بوضر بوضر لعدم تخلصه
بوضر وإن باع أمته فضة وقبض بعض ثمنه فافتراقاً قبل قبض الباشع البيع فيما قبض فقط لوجود شرط وهو القبض

ضمائم الدفاتر
لأندلس
التي ذكرها
في كتابه
الكتاب

الآن يعني

بعضها لا يذكر في كل او كذا بان كان ما يتبع في الغالب سبب المصلحة على الحاضر فانه يجوز ان يشترط بان
 لكون الغالب اقام البينة على ذلك ليدفع القضاة بغيره الى البينة على الحاضر حتى لو كان الغالب في غير ذلك لم يفت الى
 انكاره فان كان القضاة يفتون به ما يتبع في الغالب سبب المصلحة على الحاضر لا يقع كذا قال ان طلق زيد لم يكن فانت طالق
 ثم اقامت بينة على التطلق بغيره زيد لا قبل بينة الا في غير ذلك على الغالب لما في بطلان العقد وسلكنا كما
 الغالب بغيره بان كان له على طلاقه فادخل في الدار فقامت بينة ان دخل الدار قبل بينة عدم تسمية ابطال العقد كذا
 ذكره الزبيدي ويقدم من القاضي ان في الاقرار من حصة لبقاء المال المحض فلهذا والقاضي قد علم ان كذا اذا
 اقر من كتب الحسن او لعل في حق من كتب الحسن لانه كذا في اشتغال الخاف ان ينسأه ولا يجوز ذلك الا في اقرار من مال
 القيم للقيمة ولا في الاقرار من مال البينة في الحق لغيره عن التخلوس **فصل في التحكيم وهو جعل شخص**
القضاء للقضاة كما هو مشروع والى هذا اشار بقوله ولو حكم في التحكيم الخصمان
 فتم الحكم من يصالح فاصحاب الحكم بينهما على التحكيم لانه له اولى به على نفسه ما كان من يصالح فاصحاب الحكم بينهما
 نفذ حكمه على ما سواه حكم ببيته او اقرار او نكاح في غير ذلك وقوله على ما يخلو حكمه على ما يخلو حكمه في القضاء و
 نفذ اخباره باقرار احد الخصمين واخباره بعد الشاهد حال ولا يمتد اذا اخبره لانه ذلك اخبار اقام مقام شهادته جليل
 ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه لانه حكم من جرت به فاقبض حكمه على ما يخلو حكمه على ما يخلو حكمه على ما يخلو حكمه
 ثم عزله لا يبطل قضائه واذا وقع حكمه القاضى مضاه ان وافق مذهبنا في فائدة في نقضه ثم برامه كذلك والى ان لم
 يوافق مذهب نقضه اذ لو لم يكن الحكم على الخصمين بخلاف القاضى في مذهب الامام فانه له اولى به عامة على الكثر في القضاء
 حجة على الكل وفائدة امضاء كونه في القاضى بخلاف مذهب لا يمكن من نقضه ولو لم يمتد حكمه في نقضه لانه امضاء القاضى له
 بمنزلة حكمه في القضاء ولا يقع التحكيم في حقه وقوله والاصل ان حكم الحكم بمنزلة القاضى في القضاء ولا يقع التحكيم في حقه
 فلو كانت في القضاء والقول لا يجوز بالقاضى في الحكم فيها ويصح التحكيم في سائر الجهات وتخصيص الجهات بالذكور ليس
 ثبوت الحكم اعاد اياه في الثابت بالكتاب الاستا والوجام بل الدلالة على جوازها بالاطراف الاولى لانه حكم الحكم بمنزلة
 القاضى والقاضى فيما عداها اقدم منه فيمكن ان قالوا يعلم ويحكم ولا يفتي في الحكم في القضاء والقاضى في القضاء والقاضى في القضاء
 الاحتياج الى القاضي لا يفتي في حكم الشرع ولو حكمه في عدم خطأ حكم الحكم بالدية على العاقلة لو نفذ حكمه لانه العاقلة
 لا يمكن من ذلك الحكم بالدية على القاتل لو نفذ لانه الشرع اوجب الدية على العاقلة لوفى ما القاتل ولو يفتي حكم الحكم بالدية
 للموتى ولو لم يفتي في حكمه لانه القاضى في الحكم بالدية على القاتل ولو يفتي حكم الحكم بالدية على القاتل ولو يفتي حكم الحكم بالدية
 على القاتل ولو لم يفتي في حكمه لانه القاضى في الحكم بالدية على القاتل ولو يفتي حكم الحكم بالدية على القاتل ولو يفتي حكم الحكم بالدية
هو التفرق ليس لى سفل كين عليه لغيره ان يتد وتل
 او يفتي كونه بلو رضى في علوه ولا تلى علوانه يفتي عليه شيئا ويضع جذا لم يكن قبل او يفتي كونه بلو رضى
 في سفل هذا عند الامام وعند الكل منها في في سفل وفي العلو فعل ما اوضحه في بلو رضى في سفل وفي العلو فعل ما اوضحه في بلو رضى في سفل
 تفسير القول اي قول الامام على معنى انه لا يمنع الوعاية من ثبوت ما قاله وقيل في حقه حقيقة هو ان الاصل عند الامام في الابطال
 لا يترتب في ملكه والمالك يقتضيه الاطلا فلو منع الوعاية من ثبوت ما قاله وقيل في حقه حقيقة هو ان الاصل عند الامام في الابطال

لا يترتب

لا يترتب في ملكه والمالك يقتضيه الاطلا فلو منع الوعاية من ثبوت ما قاله وقيل في حقه حقيقة هو ان الاصل عند الامام في الابطال
 على اصل الخط فظهر ان ثمة لخطا فيما اشكل كذا ذكره الزبيدي وليس له اربعة مستطيل - تشعب من اربعة مستطيل - غير
 غير نافذة فتح ياتي في التشعب يعني ان كان سكة طويلة تتفرق منها سكة اخرى طويلة غير نافذة ليس له اهل السكة
 الا ان يفتي بانها الى السكة الاخرى لان فتح للروية وليس لهم حتى الروية فيكون نافذة بل له اهل السكة الاخرى
 خاصة حتى اربع منها دار كالحق الشفعة لهم الا اهل الحق وفي الزاوية الشعبة النافذة وفي اربعة مشعبة مستدين
 لزيد اى اصل طر فاهما بالزاوية المشعبة النافذة فلو من حق الروية فيها القاطن اهل الزاوية الشعبة المستدين فلو
 منه سكة واحدة بمنزلة سكة مشكوك في دار وكل واحد منهما حق الروية في كل واحد منهما في وقت يفتي في دار في
 يد رجل انه هو بها في وقت كذا فسلما القاضى لا يفتي في دار المستدين عليه فقال المدعي جدي الذي عليه الربة فاضطرت الى
 شراءه فاشترته منه اهل اهل لان يعني جدي الربة فدهن على الشراء بعد وقت الربة فبطلت الربة في الفصلين ولو يرون
 قبل اى قبل وقت الربة لا يقبل برهان في الفصلين والفرق ان التوفيق في الجاهل او قل مكر فلا يتحقق التناقض لجان
 يقوله وهب من شتره جدي الربة فاشترته منه منذ اربع وفي الجاهل ان يمكن التوفيق فيتحقق التناقض لانه وعي
 الربة اقرار بان الموهوب ملك الوهاب قبل الربة فلا يقبل دعوى الشراء قبل وقت الربة وعي ان زيد اشترى جارية فانكر
 زيد الشراء وترك هو خضوع اى ترك المدعي خضوع زيد على ما في المدعي وطما لانه الشراء لا يجد الشراء على جود والبيع
 فخطا للبيع اذ الفسخ رفع القيد من الاصل والحق وانكار العقد من الاصل وبهذه الشبهة جعل الجواز من اقرار يقضي فرة
 دراهم ولدى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه
 دون السقوة ولا يصدق ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه
 اما الشك في الاول فخطا واما الاستيفاء فلو نزع عبارة عن قبض حقه وما ذكره من الاستيفاء واختار الى التفسير فاضال بالزبدي في ما رده
 يستلزم المنع فقص في حقه جوده ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه
 بيت المال وهو اذن من الزيف والسقوة ما غلبه على فخته وهي ارض من البهجة ويز قال ان اقر له بالفلان على شيء
 ثم قال في حقه جوده ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه او يصدق ان ادعى ان يراه في اربعة صدق مع يمينه
 فلو بدى في الجحجحة او تصديق خضوعه لكونه كذا الشراء في قال لى الشراء في شترت انت متى هذا ثم صدقة الشراء في
 مكانه شترت يلا حجة لانه احد العاقدين لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى ان حقه باق في العقد فعل القصد في
 انما الموكف ينفرد بوجه الاقرار فافتقر قاض من قال لى المدعي عليه الامكان لك على شيء فقط فبين المدعي على المدعي عليه
 اى بالموكف ينفرد بوجه الاقرار فافتقر قاض من قال لى المدعي عليه الامكان لك على شيء فقط فبين المدعي على المدعي عليه
 الا ترى ان يقال ان قضى باطل كذا قضى جدي وان راد المدعي عليه على كذا اى على قول ما كانا لك على شيء فقط فبين المدعي على المدعي عليه
 على القضاء والوبرك فلو يقبل برهان التوفيق لانه لا يكون بين اثنين اخذوا عطاء وعاملة وابرا دون العرف ولوا دعى
 على اخبره من ماله فادعى على الاخر في البيع فبين المدعي على البيع وبينه المنكر على الدابة على كل عيب لا
 يبيع برهان المنكر لانه الدابة يعني بعد البيع فضله منافقها بخلافه الذي لانه قد يقضى واسكنا باطلا على ما ذكره من ان شاء
 انه في اخره ان يطل عند الامام لانه الحكم كذا اشغ الواحد وقد حقه او شترت ففقد على الكل وعند ما يطل اخره فقط وهو خضوع

المستطيل والروبط في اربعة مستطيل
 له من اربعة مستطيل
 انما هو الزاوية

فقدت اذ عجز اهلها ان يبيعوا او يبتاعوا وقد وكلت بشرا ورطل ولم يامر بالزيادة فنفذت على الموكل والزيادة على الموكل
ولو وكل بشرا بعد بيعه ولم يكره التمسك فاشترى احد ما جازى وقع الشراء في الامور التي وكل مطلق من قبضتها
متفرقين او مجتمعين وقد لا يتحقق الجمع بينهما وكذا جاز الشراء في بيعه او امره او وكل بشرا ما لم يمتدحها بان قال اشتر
العبد بالالف وقيمتها سوا فشرطت كل واحد منهما بنصفه اي بنصف الف وبقاها بالالف وقيمتها سوا
ففيقسم بينهما نصفين ولو لم يمتدحها احد من البشرا وكل واحد منهما بنصفه وبقاها بنصف الف وبقاها بنصف الف وبقاها بنصف الف
بالا حرام وان شترها احد ما بكثر من النصف فيكون له اي يقع على امره من الامور سوا قلت الزيادة او كثر عند
الوامم لانه مخالفة الى شترها وقالوا يجوز الشراء اي يقع على الامور في صورة الاكثر انما يجزى في صورة النصف او قل
ان كان شرا واحد ما بكثر من الف بما يتجاوز الف فله الكسب وقد يقع من الف ما يكثر ان يشرى بثلث العبد الا ان الموكل
لم يمتدحها بالتعارف وهو في اقلها كذا لو كان يبيع من الف ما يشرى بثلث التحصيل غير ان له مرفا شتر العبد الا قبل
للمتفق او قبل ان يتخا منها جاز الشراء اي وقع على الامور اتفاقا او لا فله ان يحصل فان قال الموكل
بشرا بعد بيعه اي يبيع من الف ما يشرى بثلث العبد بالالف وقال الموكل بل شترته بنصفه وليس له ان يشرى بها فان كان الموكل
قد وقع المداي الى الموكل الف صدق الموكل ان ساءى العبد المشتري الف صدق الموكل ان ساءى العبد المشتري الف صدق الموكل ان ساءى العبد المشتري
الامانة والامر يرد في النصف للرجوع على الامور بخمس مائة والمأمور منكر والقول قوله وان لم يكن الموكل وقع اي دفع
الف الى الموكل والمسئلة بجازا والتذكير قبل باختيار اللفظ والتأنيث هنا باعتبار المعنى فان ساءى العبد المشتري
نصفه صدق الموكل بل يمين للمخالفة وكان العبد للمأمور وان ساءى اياه اي ساءى المشتري الف صدق الموكل ان ساءى العبد المشتري
والوكيل شك البائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الف في البيع فله ان يفسد العقد ويكون العبد للمأمور وكذا اتفاقا
في عهد معين لم يمتدحها الموكل غنا فشرها واختلفا في غنائه فان قال الموكل ان شترته بالف وقال الموكل ان شترته بالف وقال
عبد الموكل ان ساءى المأمور في الامور لان البائع بعد اشتفائه الثمن اجبى عنها وايضا هو اجبى عن الموكل فله ان يفسد عليه
فصل في بيع عقد الوكيل بالبائع والشراء مع ترويضه
له كاصول وفروع وجوز جرت بيده وعبد في ما يشرى كان عند الامم وقالوا يجوز العقد بثلث القيمة الاولى للعبد والكل
لان الموكل مطلق من التقيد بخصه ومن شخصه بالمطلق يعمل باطلا فكلما التفتحه موجبا والمنافع متفلا فالمنافع هو اتمه
والا تمة اذا املا ذلك متباعدة والمنافع منقطعة بخلاف العبد الذي لا دين عليه لا يبيع في فله ان ساءى العبد للموكل وكذا الموكل
احق في كسبه بغيره لا يبيع بغيره وتزوج عبده فينقل حقيقة بالبيع فله ان يفسد العقد بالبيع بالالف والوكيل مطلق
لكن من اضع التهمة مستثناه عن الكالة وهذا موضع يدل على عدم قبول الشراة ولان كل واحد منهما يتوقع بالآخر عادة فله ان
يبعها بغيره ويجوز على هذه الحالة الاجارة والشرط والتمسك والوكيل بالبائع يبيع بغيره غير هؤلاء بما قبل في قيمة البيع او كثر
سواء بالبائع البشير او بالغيب الفاضل وبالعوض وبشيء مما يحال او بغيره عند الامم وقالوا يجوز بيعه بالالف والقيمة وبالعبد
البشير والنقود لان الموكل بالبائع مطلق والمطلق منصرف الى التعارف والتعارف هو يمثل القيمة وبالعبد البشير فله ان
الموكل بالبائع مطلق والمطلق يجري على اطله في مواضع التهمة والبيع بالبائع الفاضل او بالغيب البشير متعارف عند
لشدة الحاجة الى الشراء او العبد ويجوز بيعه بالنسيئة اي بالنسيئة الموكل وان كان باجل غير متعارف عند الامم وعند هذا يجوز

الابايل متعارف لذلك البيع وجب الطرفين كافي السئلة السابقة ويجوز بيع نصف ما وكل بغيره الشراء بغيره بالالف والزيادة على الموكل
والشراء ما في تفرقة عندهم كالعبد نسيئة في بيانه ويجوز اخذه اي اخذ الموكل بالبائع بالتمسك فله ان يفسد العقد بالالف والوكيل
المن الموكل والقيمة للامم ان تولى ما على الكفيل بان مات الكفيل عنه مقلدا ثم مات الكفيل ايضا فله ان يفسد العقد بالالف والوكيل
اي يدركه لان الجواز الشراء في النسيئة ولو ساءى الموكل بالبائع التمسك من المشتري بعد قبضه او بغيره منه اي براء المشتري من
التمسك او حط منه اي حط البعض من التمسك جاز كل منهما ويضم الموكل كل الثمن للموكل عند الامم ويجوز لعقد الموكل وعبد
اي يبيع من ثمنها اقله او كل ما يملكه او لا يملكه فله ان يفسد العقد بثلث القيمة وبالعبد البشير فله ان يفسد العقد بثلث القيمة وبالعبد البشير
وقع الشرط حاصل بغيره في الحال على وجه الكمال وكذا في الطوفان لاجل ان الثمن او قبل ان يبيع من ثمنها اقله او كل ما يملكه او لا يملكه
مع اقله وثلث الثمن من المشتري وان ساءى الموكل عند الامم ويجوز عند ان يبيع من ثمنها اقله او كل ما يملكه او لا يملكه
المشتري او ليس للموكل عند ان يفسد العقد بثلث القيمة وبالعبد البشير فله ان يفسد العقد بثلث القيمة وبالعبد البشير
وهو لا جاز الى الشراء بزيادة يتجاوز بها الكسب وهي اي تلك الزيادة ما يقع به مقوم من اصل الخبرة حتى لا يجوز ترويضه
بغيره فاحسن بالرجوع الى ما سبق في التمهيد في هذا التحديد في اذ لم يكن له قيمة معلومة عند اهل البذل كالعبد والذليل
واما ما لا قيمة معلومة عندهم كالبشر والتمسك وبغيره فاذا ازال الموكل بالبائع لا ينفذ على الموكل ولو كان الزيادة شيئا قليلا
كالفسل وبغيره وقد يقع في هذا الغيب في الغرض **وهو ثمانية** اي نصفه وهو في عشرة وقدره **في الحيوان** **وهو ثمانية** اي درهم
في عشرة وقدره **في العقار** **وهو ثمانية** اي درهم في عشرة وانما قد كذلك لان النصف في كثر وجوده في الاول ويقال في
الاخير وليس سطر في الاوسط وكثرة الغيب لقلته النصف في كثر وجوده في الاخير وليس سطر في الاوسط وكثرة الغيب لقلته
الفاحش ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز عند الامم لان اللفظ مطلق غير قيد الاجتماع والوقت او بغيره على اطله وقالوا
لا يجوز ان يترفع متعارف في ما يشرى من الشركة او ان يباع اليها قبل الخصومة عند القاضيه ونقض القاضيه البيع الاول فيكون له ثلثه
الا اتفاقا لان بيع النصف قد يقع في سائر الاوتشال بان لا يحدد في شتره بجملة فيحتاج الى التفرقة فاذا ابيع اليها قبل نقص
البيع الاول تبين انه وقع في سائر النصف وهو متعلق عند هذا في العبد لما اتفاقا لان بيع نصفه وكل بيعه ما ليس بغيره
ضرر جاز بالاتفاق وان وكل بشرا بعد فاشترى بنصفه او يلزم المشتري الموكل لما فيه من ضرر الشركة او ان يشرى الموكل
باقية قبل الخصومة فانه يجوز ويلزم الموكل اتفاقا لان شراء البعض قد يقع في سائر الاشياء البشرا والشرط للامم بين البيع
والشراء ويتحقق التهمة فلعله اشترى النصف فله ان يفسد العقد بثلث القيمة وبالعبد البشير فله ان يفسد العقد بثلث القيمة وبالعبد البشير
على الموكل بغيره بغيره او الموكل على امره مطلقا سواء كان الفاشرة ببيئته او بغيره او اقراره في ما يبيع بثلثه والاصبع
الزائدة او لا يحدث في هذه المدة لان القاضيه يتحقق بحدوث العيب يد البائع **فان قيل** اذا كان القاضيه عالما بعيب العبد
في المبيع فاقطع هذا الراد الى بيئته او كماله او اقراره **اجيب** بان القاضيه وان كان عالما بعيبه ونه في المبيع الا انه
ان قضى بغيره بغيره متاعا عند التمسك وفي التهمة عن نفي العيب على القاضيه في حق الاحتياج الى احد الامور الثلاثة اجتماعا وحقا
للتهمة وادارة لتزاهة زيل في البذل وكذا رده الموكل على امره فيما يبيع بثلثه في هذه المدة ان رده القاضيه على الموكل
بيئته او كماله لان البيئته حجة مطلقة والموكل مضطر في التمسك لبعده العيب على اعتبار عدم ماسرة البيع فلزم الامر
وان رده باقراره بغيره على امره لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر ليدل على انكسرت او لا انكار حتى يعرض اليه بين

وتعني بالنكول ولم يسم المبيع الوكيل لان يحاصم الوكيل فيلزمه ببنيته او كونه ولو باع الوكيل بنسبته او بغيره يقال
الوكيل امره بان ينفذ وقال الوكيل بل اطلقت صدق الوكيل لان الامر به فادى به جهته وقد ينفذ مطلقا وقد ينفذ بولاية
على احد من القبول كقول الوكيل انكر اصل الوكالة وفي الضاربة اذا قال رب المال امرتك بالنقد وقال المضارب بل اطلقت صدق
المضارب لان الامر بان كان جهته رب المال لان في العقد ما يخالف دعواه لان اصل المضاربة اطلاق القول في التسليم
بالاصل ولا يقع تصرف في احد الكليتين وحده فيما يخلو به في كل يوم واحد على التقابل في كل يوم واحد في كل يوم واحد
احد باطل من جهة انه في حقه تصرف ودية وقضاه ودين وطلاق وقضى لا عوض في هاهنا في الطلاق والعقود التي لا ينفذ
الاجتماع متعده لا فضاء الى الشغب وانما في كل واحد من هذه الاشياء في شئ منها الى الذي يمل سفير محض وبعبارة الواحد والثني واحد وليس
للكوكل ان يوكّل غيره لانه فوض التصرف اليه في كل واحد من هذه الاشياء في كل واحد من هذه الاشياء في كل واحد من هذه الاشياء
الرضي في الاول واطلاق التصديق له في الثاني فان اذن الوكيل بالتوكيل في كل واحد من هذه الاشياء في كل واحد من هذه الاشياء
لا يكون وكيل الوكيل الثاني فلا ينفذ الوكيل الثاني بغير اذن الوكيل الثاني ولا يجوز له ان ينفذ الوكيل الثاني بغير اذن الوكيل الثاني
الاول والثاني بغير اذن الوكيل الاول وان وكل الوكيل غيره بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول
لان متى وكيّل عضو من اركان اوله وقد حصل وكذا جاز العقد الوكيل الثاني بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول
اجاز الاول عقد له بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول
وقد حصل ولا يجوز له ان ينفذ الوكيل الثاني بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول
بطلان الوكيل الثاني بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول بغير اذن الوكيل الاول
باب الوكالة بالخصومة والقبض اي قبض الدين وخومه
للكوكل بالخصومة والقبض عند امتناع الشئ من خومه قال في قبض الدين والقبض بغير اذن
القبض غير الخصومة وقد جرى بها ودينه وان ملك شيئا ملكا تاما وتمام الخصومة بالقبض ولكن الفتوى
على قول اي قوله في الظاهر لخصمته في الوكالة لنفسه الزنا وقد ائتمن على الخصومة من ائتمن بالقبض على المال ومثلها في
الوكيل بالقبض الوكيل بالقبض اي بالطلب للقبض على المال والوكالة لا تان ملك شيئا ملكا تاما وتمام الطلب
بالقبض والفتوى على انه لا يملك ايضا للوكيل قبض الدين لخصمته قبل القبض عند الامام حتى لو اقام المدين بنية ان يرب
الدين لئن في مندا وبراء سمعت ولو انكر المدين وقام الوكيل بنية قبلت خلوها لاحت لا يملك خفها عندها والوكيل
باخذ الشفعة لخصمته قبل الاخذ اتفاقا حتى لو قام للشئ بطلب الشفعة قبلت وتطل الشفعة لطلب الشفعة طلب
الملك لا يملك في ذلك الا بالخصومة فينتصب خصما قبل الاخذ وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة لخصمته حتى لو اقام الوكيل بنية
على اخذ الوكيل بالرجوع قبل وبطل الرجوع والوكيل بالقبض لخصمته حتى لو وكل احد الشريكين وكذا بان يبايع شريكا قام
الشريك بنية على الوكيل بان يوكّل قبض بغيره قبض الوكيل بالرجوع على البايع لخصمته حتى لو اقام البايع بنية على
الوكيل بان يوكّل قبض قبض الوكيل بالرجوع قبض الوكيل بالرجوع قبض الوكيل بالرجوع قبض الوكيل بالرجوع قبض الوكيل بالرجوع
وهذا لان المبادلة تقتضي حقها في كل واحد من هذه الاشياء في كل واحد من هذه الاشياء في كل واحد من هذه الاشياء
القبض ليس بسلالة فاشبه الرسول وعلى هذا فروع قوله فلو يبرهنه ذي اليد على الوكيل قبض عبدا من موكله بامنه اي بام
في اليد تصرف الوكيل في قبض العبد ليجعل الامر موقوف على قبض الوكيل الغائب ولهذا لا يثبت البيع فيلزم اعادة البنية على بيع

اذ احضر

اذ احضر الوكيل الغائب اختار والقبض ان يدفع الى الوكيل اذن البنية قامت له على وجه الخصم فلم تعتبر وجه الاختصاص انهم في
تصرفه لقيام مقام الوكيل في القبض فتصرفه بغيره فقام لخصمته ثانيا على البيع اذ احضر الخصم كما تصرف هذا الوكيل بغير اذن
العبد ولا يثبت الطلاق والعقود لغيره هاهنا بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
عبد له في موضع كذا فقامت المرأة بنية على ان تكون طلاقا والعبد على ان يعتقه فتصرف هذا الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
بل اذ احضر الوكيل الغائب اختار اقامة البنية للمرتبة انهما اقاما محجة لا على وجه الخصم وقرار الوكيل بالقبض على موكله
موكله المتدعي فاقبلت الفدية التي او المدي عليه فقبضت عليه عند القاضي صحيح لا عند غيره القاضي يعني اذا اقره عند غير القاضي
فتصرف به شاهدان عند القاضي لا يصح عند الامام ومحق خطه فالابن فان تصح اقراره عليه عند لا غير وثانهم من قوله لا عند
غير القاضي عدم اعتبار ذلك مطلقا ولم يكن الحكم كذلك فقبضه بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
غير مجلس القاضي خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال حتى لو ادعى بعد ذلك الوكالة وان اقام على ذلك بنية لم تسع لتصرفه باقراره
مبطل فخصمته كالابن والوكيل اذا اقر في مجلس القاضي لا ينفذ ولا يدفع اليه الا بالابن والوكيل الذي ادعى الوكيل والوكيل
شيئا للخصم فانكر المدي عليه فقبضت عليه والوكيل فان اقراره لا يصح ولا يدفع اليه المال لو ادعى في الوكيل
والوكيل في ذلك المال اقراره باقائه المدي عليه فكذا في ما نحن فيه ولا يصح توكيل رب المال قبضه بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
صورة كغيره من رجل بالمال فكذا في المال قبضت عليه بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
فانقضى الحكم ومن العمل لغيره فانقضى عقد الوكالة لا نعدم ركبه ومن صدق مدي الوكيل بقبض الدين يعني اذا ادعى رجل
ان يوكّل قبض دينه فقبضت عليه بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
اذ الدين بقبضه باثباته المدين مثل مال رب المال لا عينه فكان تصديقه اقرارا على نفسه فامتنع بطلبه لغيره
فان صدق اي صدق مدي الوكيل في التوكيل صاحب الدين بعد ما حضرتم اذ مر اذ اي وان لم يصدق امر الغريم بالدين
اي الخصم الذي ائتمن به بالدين بغير اذن الوكيل لانه غيبته الاستفاحت انكره المالك الوكالة والمقوله في ذلك قوله مع مية فلم
يصرف قبض الوكيل قبض الطالب فيقبض الدين في ذمة الغريم من وجه الغريم بغير اذن الوكيل ان لم يملك في يده لانه غرضه
من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان يقبض قبضه وان اهلك في يده بلا تعدل يرجع به عليه لانه تصديقه اقرارا لغيره
لا يظلم غريم الاول وان كان صنفه عند دفعه في ذمة الغريم من وجه الغريم بغير اذن الوكيل ان لم يملك في يده لانه غرضه
ضامنا بان قال عند دفعه ان حضر الغائب وكذا في ذمة الغريم من وجه الغريم بغير اذن الوكيل ان لم يملك في يده لانه غرضه
بالخصم اذا اذ الوكيل ضامنا بان قال عند دفعه ان حضر الوكيل وانكر التوكيل واخذ منك فاني ضامن بهذا المال ادفع
الغريم ما اذاه الوكيل اليه اي الوكيل على محجة اذ عاينه الوكالة حال كون الغريم غير مصدق وكالته بان كذا وسكت في ما بين
الضمان بان يرجع الغريم على الوكيل وان اهلك المال لانه اذ دفع اليه على جوار الا جارة فانقطع رجاءه فرجع عليه بغير صدق
مدي الوكالة بقبض الوكيل لانه لو دفع اليه لانه تصديقه اقرارا على نفسه فامتنع بطلبه لغيره
وانه اقر ان ينفذ الدين بقبضه باثباته المدين بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
كاقراره اقر ان يملك الغريم بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل
الامانة بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل بغير اذن الوكيل

ادعى المدعى على الوكيل بقبول الدين استيفاء الدين المثل ولا يثبت له ان يكون له الكفالة قد ثبت
بالبنية لان وضع المسئلة في ثبوتها بالبنية والاستيفاء لم يثبت بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة
مستوفى الدين لا تفتاى والبنية لا يثبت في الاصل بل يثبت في المطالب للدين بعد ما وقع المال الى الوكيل استيفاء الدين
لان استيفاء دين الدين لا يوجب برائة الدين فاذا جازى اقامه البنية يستخلفه ولو ادعى البائع على الوكيل ان يكون له الكفالة
بالدين لا يوجب البائع دفع الدين قبل حلف المشتري لان لم يثبت بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة
فان حق المطالب في الدين ثابت بغير دعواه فيستحق الوكيل استيفاء الدين على وجهه بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة
على اقراره فلو لم يثبت بغير دعواه فيستحق الوكيل استيفاء الدين على وجهه بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة
عنده بالبنية التي انفقها في حلفه والقبول ان يثبت بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة
مستوفى الدين لا تفتاى والبنية لا يثبت في الاصل بل يثبت في المطالب للدين بعد ما وقع المال الى الوكيل استيفاء الدين
لان استيفاء دين الدين لا يوجب برائة الدين فاذا جازى اقامه البنية يستخلفه ولو ادعى البائع على الوكيل ان يكون له الكفالة
بالدين لا يوجب البائع دفع الدين قبل حلف المشتري لان لم يثبت بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة
فان حق المطالب في الدين ثابت بغير دعواه فيستحق الوكيل استيفاء الدين على وجهه بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة
على اقراره فلو لم يثبت بغير دعواه فيستحق الوكيل استيفاء الدين على وجهه بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة

باب عزل الوكيل الكفالة في
العقود اللازمة كالعارية فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا
وان لم يثبت في ضمن دعوى صحة على غير وجهه فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة مستوفى الدين لا تفتاى
بما بالوكيل في غير سائر ما لا يوجب له الكفالة في غير سائر ما لا يوجب له الكفالة في غير سائر ما لا يوجب له الكفالة
لك ويكفي ان ثبت خاصه فيقتضي له على فائدة جعله فيكون له الكفالة في غير سائر ما لا يوجب له الكفالة
بما هو المطلوب فلا يثبت له الكفالة في غير سائر ما لا يوجب له الكفالة في غير سائر ما لا يوجب له الكفالة
فهو على كونه وعلى هذا فرفع قوله فصره قبل ان يصرف الوكيل قبل العلم بالانصراف حتى يعلم ان الغرض من الكفالة
يموت الوكيل لان التصرف الثابت مستفاد من جانب الموكل فانما ذهب وجوبه ويثبت بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة
مستوفى الدين لا تفتاى والبنية لا يثبت في الاصل بل يثبت في المطالب للدين بعد ما وقع المال الى الوكيل استيفاء الدين
لان استيفاء دين الدين لا يوجب برائة الدين فاذا جازى اقامه البنية يستخلفه ولو ادعى البائع على الوكيل ان يكون له الكفالة
بالدين لا يوجب البائع دفع الدين قبل حلف المشتري لان لم يثبت بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة
فان حق المطالب في الدين ثابت بغير دعواه فيستحق الوكيل استيفاء الدين على وجهه بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة
على اقراره فلو لم يثبت بغير دعواه فيستحق الوكيل استيفاء الدين على وجهه بغير دعواه فلو لم يثبت له الكفالة

كتاب الدعوى في لغة اسم الادعاء الذي هو مصدر
ادعى يدعى عروما لا تدعى المدعى عروما هو المدعى على المال
هو المدعى والفها للتأنيث فلا تنون وجمعها دعاوى وكفتوى وقفاوى

المدعى

وشرها

وشرها اخبار شخص عند القاء الحكم بحق معلوم له على غيره
للمحاضر احترق بقوله في الشهادة ويقوله على غيره من الاقرار لا يقال انه منقول من غيره بل هو المدعى عليه في الدعوى
نقول ان المراد بالخبر ما هو الاصل من الخبر بغير غيره كونه وكما كان الفرق بين المدعى والمدعى عليه في الدعوى
بمنته بقوله والمدعى عليه في الخبر بغير غيره كونه وكما كان الفرق بين المدعى والمدعى عليه في الدعوى
عبارات المشايخ في حقها بالقبول ما ذكره الصالح في القدر في الهداية ولا تقع الدعوى الا بالبرهان على ما ذكره في حلفه
مثلا وقد بان بغيره كذا كذا لان فائدة الدعوى العظمى اقامته في الدعوى الا بالبرهان على ما ذكره في حلفه
دينا اي حقا في الزمة فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة مستوفى الدين لا تفتاى
انها اي العين في اليد المدعى عليه كونه اليد بغيره حتى دفعه او حلفه ان يكون موهوبا او كونه بالدين فلو لم يثبت له الكفالة
بالعين ولا يثبت في احصائها ان يكون احصاءها بالدين او بالدين عند الدعوى وبشرائها عند الشهادة او عند الحلف لان العلم
باقصها ما يثبت شرط وفي النقول بالامارة بعد احصائها بالدين او بالدين عند الدعوى وبشرائها عند الشهادة او عند الحلف لان العلم
ينكر كونه لان اذا تعذر شهادته بالدين فالحقيقة تقوم مقامها كما في النقول في النقول فلو لم يثبت له الكفالة
يطالبه وبما دفعه في يد المدعى عليه فقط ولا يثبت له الكفالة في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
العقار بغيره او ما دفعه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
تقبل او علم الحلف في الصحيح والفرق في ذلك بين العقار والمنقول ان اليد في العقار غير شاهدة ولعل في يد غيره بها
فذلك ليكن له لانه لا يثبت له الكفالة في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
بعد ثبوت يمينه في اليد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
او علم القاء كونه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
قبض التمسك فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة مستوفى الدين لا تفتاى
البلد لانه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
الشهود في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
ان يذكر الحصة الموقرة فان ذكرته في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه في يد المدعى عليه
وحقيقة ينكشف وجه الحكم لان الحكم بالبنية يستخلف الحكم بالقرار ومعنى سأل ان يقول حلفا ادعى عليك كذا وكذا اذا
نقول فان ادعى الخصم عليه ما قراره لا ندفعه على ان يكون الخصم على القاضي المدعى البنية فدعواه فان اقامها على وجه
دعواه فصرها على انتفاء التهمة عنه والادعى باليمين بل يثبت في حلفه فانما حلف القاضي الخصم ان يطلب حصة اي مدعى ان يمينه
فلو لم يثبت له الكفالة لكانت الكفالة مستوفى الدين لا تفتاى
اليمين بغيره في البنية فاذا قدم على الاصل بطل حكم الخلف وان يمينه في الدعوى الا بالبرهان على ما ذكره في حلفه
فكل من ادعى حقيقته بان يقول لا احلف بها او كل من ادعى حقيقته بان يقول لا احلف بها او كل من ادعى حقيقته بان يقول لا احلف بها

ان يثبت المدعى ان الدعوى بطل المدعى
على المدعى لان فائدة الدعوى
اخبار القاء المدعى

تملك بعد الموت وهي جسد وارثة ولها مهرها ثم زوجها فله الرجوع أي بطلت الهبة لانها وصية حتى لا تنفذ الا بعد الموت فبطل
كالوصية وقد وقع في بعض النسخ فلو رجع فيجعل كل شيء من الكسب لمخالفته جميع الكتب الفقهية كذا قيل واجيب بان المراد بقوله فله
رجوع البطلان لا منساق الهبة باطل لا يتصور الرجوع عنها وان اقرت جل بطلانهم ولا النسب وهو الذي لا يعرف في الجبلية الهبة
هي في الاقضية كمن يولد مصفة للفلام مثله أي مثل هذا الفلام مثلهم هذا المريض بان يكون الرجل اكبر منه باثني عشر سنة ونصف
والمرأة اكبر منه تسع سنين ونصف وصلة أي القران بطلان بخت من مشي من القران لان النسب الحرام الاصلية وله مكاتب في الظاهر
ولو كان المهر في طاعة الاقرار بهما ويشترك في الميراث لانه صار كالابن العرفي وتصديق الفلام اما شرط اذا كان من غير
عنف وان لم يجرع من نفقات المهر فبطلت من غير ما اشار اليه من قبل تصديق وتصح اقرار الرجل بالولدين والولد بالشرط والله
المقتضى في الابن والزوجة بشرط ان لا تكون مستحقة الفدية ومقتضى ان لا تكون تحت المقرختها وله اربع سواها والولي
أي والى العتق سواها على اقل واسفل واما تصحيح هذه الاقارير لا يندم بخيل النكاح الغير فيها او كنه شرط تصديق أي لو اقرت
غيرهم لا يلزمهم ولا يتم في ايدي انفسهم فيوقف فنان الاقرار في حقهم على تصديقهم وكذا يقع اقرار المرأة بالولدين والولد
الزوج والولد بشرط تصديق هؤلاء اياها فلو اقرت بالولدين تصديق الزوج ايضا اي كما شرط تصديق الولد
اذا كان من غير عنف او شهادة قابلة لولا دونه منها بل يكفي شهادة امرأة واحدة قابلة كانتا وغير قابلة فذكر القابلة
هنا منبج على الدعوى والغالب جار مجرى العادة ومع تصديقهم بعد موت المقر لا تذل التصديق في الزنا باق بعد الموت الا
تصديق الزوج بعد موتها فانه لا يقع يعني ان اقرت رجل بنكاح امرأة ثم مات فصد المرأة بعد موت تصديقها بالزوج النكاح
باق في حق بعد موتها وهو الولد حتى يجرع غسلها وما اذا اقرت المرأة بنكاح رجل ثم مات فصدت الرجل بعد موتها
فانه لا يقع تصديق عند الامام لانه لما مات زال النكاح بعلايقه فاجابه حتى يجزي ان يتزوج اخرها ولا يعاسلها ولا يحمل له
ان يغسلها فالتصديق عندنا لا يفيد شيئا ولو باعتبار ارث لانه معدوم وقت الاقرار فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان
الاقرار وعندنا يصح ايضا ان يصح تصديقهم بعد موت المقر لبقاء النكاح بعد موتها في حق الارث والاقرار في حق النكاح بشرط
الموجود في التصديق في هذه الحالة وان اقرت غير الولد كخا وعتم او شئت النسب لا يقبل اقراره في حق اوقية فبطل الزنا على
الغير ولا ولاية له عليه ولكنه يترى اي يرث المقر المقر ان لم يكن له وارث معروف وان كان له وارث معروف ولو كان بعيدا
فلو يرث المقر بل يرث الوارث العرفي حتى لو اقر باخ وخدمته معروفة او خاله معروفة فالورث المقتضى ان خاله له المقر لا ونسب
لم يثبت فلو زنا مع الوارث العرفي ومن مات ابنه فاقرباؤه يشركون في الارث ولا يثبت من مشيرون حقيقة اقراره شيئا على الغير
ولا ولاية له على غيره في الارث وله فيه ولاية في بعض النكاح والاولى على ما مات عن ابنين وكان لهما الميراث من علي خن
فاقر احداهما اي احد ولد الميراث بقض ابيه تصدق وكذا في اخيه فالتصديق بالآخر بعد خلفه انه لا يعقل ان اباه بقض تصدق كذا
في الفتاوى ولا يشي للقران اقراره بنفسه في نفسه **كتاب الصلح هو اسم المصالحية خلا**
الخاصة وشرعها عقد يرفع النزاع بين الدعي والمدعي عليه ويقطع الخصومة بركنة اليجاب والقبول بان
قال المدعي عليه الصلح من كذا على كذا او من دعواك كذا على كذا وقال الآخر قبلت او رضيت او ما يدل على رضاه وقبوله
وشرط العقل لانه شرط في جميع التصرفات الشرعية المبلوغ ففقد من الصبي ان نفع او عرى عن ضربتي وله الحد في دفع العبد
المأذون والكتاب وحكم البراءة في الدعوى وبطل الصلح مع اقرار من المدعي عليه سكوت بان لا يقر ولا ينكر والكتاب لا يطلو

قوله تعالى

في رد المصلح خير فالاولى الصلح مع اقرار كالباع في احكام ان وقع على مال بالوجود معني البيع وهو مبادله مالى بمال
 بالتراضي كما تقدم وفتح عليه قوله فيثبت فيه الشفعة ان كان احد البديلين عقاراً او كان كل واحد عقاراً او الرد بالعين وخيار الرؤية
 وخيار الشرط وبفسد حاله البديل هو ما وقع عليه الصلح لو فسد حاله المصلح عنه وبشرط فيه القدره على تسليم البديل لانه
 كونه من احكام البيع وان التحق ببعض المصلح عنه وبكل وجه الذي عليه في كل البديل في التصرف الثانية وبعضه اى بيع بعض
 البديل في الاول حتى ولو ادعى بطلان بيعه على كبر وصالحه بكونه على الف في المحققه الدار كلها وانفسها مثلاً ورجع بكونه على زيد في الدار بكل الادف
 وفي الثانية بختها ولا يخفى ما في تحرير النص في اللفظ والنشر القدر الرب وان التحق ببعض البديل وبكل وجه الذي عليه في كل المصلح
 عنه وبعضه بختها ولو ادعى بطلان بيعه على كبر وصالحه بكونه على الف في المحققه الدار كلها وانفسها مثلاً ورجع بكونه على زيد في الدار بكل الادف
 هو حكم العاقبة وان وضع الصلح على اقراره على مال بنفقة غير الصلح اجاره لوجود معنى الاجارة فيه هو وتلك النفقة بعض ما اوجبه
 في العقد للعاقبة واذا اعيته في اجاره ميت شرط فيه التوقيت كذا لا يشترط مطلقاً بل يشترط اذا كان البديل من نفقة تعلم التوقيت كسكنى
 الدار وخلافه البديل وانما اذا كان من نفقة لا تعلم بكنقل هذا الشيء من هذا المكان الى ذلك المكان فلا خاف في التوقيت وهو شرط بطلان
 احدهما اى احد المتصلحين او بطلان كل النفقة قبل الاستيفاء في المرافعة وفيه في التوقيت كاجارة حتى ولو ادعى بطلانها على
 سكتى دار سنة او مدة متعبد بها او يكون عيبه الدار لانه لا يقدح في مات احد المتصلحين او بطلان كل النفقة قبل الاستيفاء في المرافعة
 بطل الصلح فيعزل الى الدعوى وان كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدره باق ورجع في دعوى بقدره والآخر ان اى الصلح مع التكرار
 الصلح مع انكار عاوضه في حق المدعى متى اخذ بطل الصلح على انه عي في زعمه وفداء اليه وقطع المنازعة في حق الآخر لان في زعمه
 انه مال للماني فيه اما في الانكار فطل لان بالانكار يتبين ان ما يعطيه لقطع الخصومة وفداء اليه وانما في التكرار فلا تدرج في اقرار
 والانكار فلا يثبت كونه على من ثبته بالثبات مع ان حمل على الانكار الى ان في دفعه دعوى الزمة وهو لا يصل فيكون جهة الانكار اجماع
 فكأن في الدعوى والمدعى عليه واخذ بغيره ففتح عليه قوله فلا شفعة في دار صول عنها لان في زعم المدعى عليه لم يتجدد الملك وزعم
 المدعى ان يحبس على المدعى عليه ونجيب الشفعة في دار صول عليها لان في زعم المدعى انه اخذها عن مناعة حقه في اخذ بغيره والمدعى من
 المدعى بفتح العين كله او بعضها في صورة الصلح مع سكوت وانكار يرد المدعى على المدعى عليه حصته اى حصته للمدعى في البديل ان كله
 فكله وان بعضها فبعضها يرجع المدعى بالخصومة مع السحق فيه اى بما استحقه كله او بعضها لان المدعى عليه يدفع الحق الاول في
 خصومه في ليقبى الحق فيه بلا خصومة احداً في السحق لم يحصل مقصود فيرة البديل ويرجع بالخصومة مع السحق والسحق
 في البديل كله او بعضها يرجع المدعى الى دعواه وقد اى في قدر البديل ان كله فكله وان بعضها فبعضها لان المدعى لم يتجدد الملك
 الاول في البديل فاذا ارجع البديل الى البديل قبل التسليم الى المدعى كاستحقاقه والفصلين يعني في فصل الاقرار
 وفصل التكرار والانكار فان كان من اقراره بعد الهلاك الى المدعى وان كان في سكوت وانكاره يرجع بالمدعى ولو صلح على بعض
 دارين عيها بان صالحه على بيت معلو منها لا يصح الصلح به على دعواه في المبالاة بعض الشيء لا يصلح على مناعة كذا لا يستيفاء البعض
 واستحقاق البعض الاخر ولا سقط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين وحيلته اى حله جاز هذا الصلح ان يزيد المدعى عليه
 في البديل شيئاً او يدرها ليكون عوضاً عن الباقي وفيه اى يبرأ من البذر او من البراءة عن دعوى الشك بان قال المدعى بئس منك
 او بئسك عن دعوى هذه الدار لانه البراءة عن دعوى العين جائز

ولا يخفى الادعى معلوم لما يتنازل المصلح عنه ويحتاج الى الصلح الى تسليمه

ولا يخفى الادعاء معلوم لما بيننا ان المصالح عند الاحتياج في الصلح التسليم

مالی

ماله في مصر من مذكورين ولا غيرهما من الواضع لا يمكن فيها الجبر ولا الجبر في موضع كان لا يستوجب النفقة فان
 سافر المضارب فطعامه ونشره من ماله بالعرف بين التجار من غير اسراف ولا تقتير وكذا من ماله بالعروف كسنة
 ركوبه والركوب بالفتح يعني الركوب ونشره وكذا من ماله بالعروف جرحه فطعامه ونشره
 ينال عليه على قباله والذهب نفقته الدال بمعنى اذهانه في موضع يحتاج اليه لنفقة البدن كالنحو انما كل من هذه
 الاشياء من ماله باعتبار العادة التجارية ومن المضارب ما كان ذا ادعى العادة العروفة لانتفاء الاذن ونفقته في مصر الذي
 ولذي اذن في مصر يتخذ من ماله ثلثين منها جزاء الاحتباس لمال المضارب ثم لم يجتس لهنافه فيجب له النفقة فيه وانما ذكر
 هذه القول وان علم من قوله ولا ينفق المضارب من ماله في مصر تمهيدا لما بعد من قوله كاللوا فان من ماله في مصر
 وفي السفر هذا في ظلال الرواية وفي غيره يدخل في النفقة لانه لا صلاح البدن الا لا يتمك في التجارة اذ لو فضا كالنفقة وجه النقل
 ان الحاجة الى النفقة معلومة الوقوع الى ذلك باعتبار الرض فانه قد يرضى وقد لا يرضى فلا يكون الحاجة اليه معلومة
 الوقوع فلا يكون من جملة النفقة ويرد ما بقي من كسوة وغيرها كالطعام وغيره اذا قدم من السفر الى مصر الى المال التمام
 للحاجة وانتهى الاحتقان وما دونه السفر فهو كسوف المصروف فيكون نفقته من ماله لا من مال المضارب ان استعمله ان يغدو
 ثم يرجع ويبيت في اهل لوان اهل السوق تجرد في السوق في الصرغ يبيتون في منازلهم وهذا كذلك فيكون نفقته من ماله
 لا من ماله والاى ان لم يكن ان يغدو ويبيت في اهل فكا السفر فيكون نفقته من مال المضاربة او من مال غيره لا من ماله
 اذ ذلك المضارب يقضي نفقته من ماله وليس يستعين بالاتفاق من ماله الا في مال المضاربة عتله لا في مال غيره فثبت
 فلا يجلب النفقة وان انفق المضارب في كس المال فربح يأخذ من المال قدمه النفقة المضارب في كس المال في البيع او لا حتى
 يتم كس ماله الماقلنا في ان الربا لا يعصرف الى الربح وما فضل يعني ان فضل بعد تمام كس المال ينبغي قسم بينه على ما شرط وان
 لم يفضل شيء فلا شيء على المضارب وان سافر المضارب بماله ومال المضاربة واسافر الى مال المضارب لم يبق له ما فضل في ذلك
 ان كان متساويين كان الاتفاق على المساواة وان كانا احدهما زائدا على الآخر كان الاتفاق كذلك كما في خطب بالاوز وان باع
 المضارب متاع المضاربة مرا بحت حيا نفقة عليه اي على المتاع من اجرة حبل ويحق كاجرة القمار والتمسار وقال قام على
 بكن الا ان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعلو في التجارة الحاف ابرلس المال في بيع المراجعة او في نفقته نفس في سفره لا منهم
 لم يتعار فذلك على قدر زيادة في قيمة المتاع كذلك في الهداية ولو شتر مضارب بالشرط بالاضافة بغير اي ثوابا وباعه
 بالدين وشرى بهما اي بالدين عبد افضا على يده اي ضاع الاتفاق في المضارب فيقبل نقد هاهنا فنقد الاضيق لبايع العبد
 يؤجر المضارب بهما من خمسة وعشرين المالك الباقي وهو الف وخمسة مائة ويصير ربع العبد المضارب باقية اي ثلثه ارباعه
 للمضاربة لان المضارب بايع بزيادة الدين ظهر بوجه بقدر الاضافة كما بينه اصفهين فتصلي المضارب به خمسة مائة فاذا اشترى
 بالدين عبد اشترى كاسه ما ربع العبد المضارب وثلثة ارباعه لرب المال فاذا ضاع الاتفاق قبل النقد كما عليه اضافة ثمن
 العبد على قدر ملكه ما اقتصر المضارب ربع العبد ورجب المال ثلثة ارباعه لان نصيب المضارب خرج عن المضاربة لانه صار مضافا
 عليه ومال المضاربة مائة وبشرها اضافة ونصيب المال على المضارب لعدم ما يضافه او كس المال من جميع ما دفع لرب المال الى
 المضارب الفان خمسة ارباع لرب المال دفع مرة الفان اخرى الفان خمسة مائة او كس ما يبيع المضارب العبد المراجعة اذ على الفين
 بان يقبل قام على الفين ولا يقبل قام على الفين وخمسة ارباعه بالدين فلا يضمن المراجعة التي وقعت بالعبد في المضارب

او غیر

مسألة رجوع في الهبة

ويجب الزيادة في القيمة كالبناء في الأرض الموهوبة والغرس فيها والتمس في الغلام الموهوب مثله وانما تمت تلك
الزيادة في الرجوع لان الرجوع انما يقع في الموهوب والزيادة ليس بموهوبة والفصل غير ممكن حتى يرجع الى الاصل دون الزيادة
ولذا لا تمتع الزيادة المنفصلة كما لو كانت الهبة موهوبة في ذلك عند الموهوب في زوج او غيره لان الرجوع في الاصل دون الزيادة
والفصل ممكن واليهما اشارة الى صفة اجد العاقدان ايتا موهوب الموهوب في نفسه فخرج الموهوب عن ملكه وانتقاله الى وارثه واما
موت الموهوب فيستعذر الرجوع عنه والى اوت ليس براهبه في نفسه في حق الراهب العين اشارة الى العوض المتضاف اليها الى الهبة
اذ قبض الراهب العين حتى ان يقول الموهوب في نفسه هذا عوضا عن هبة مني او لا عنها او في مقابلة الا ان الشرط فيكون عوضا
ان يكون لفظا يعلم الراهب انه عوض ولو كان العوض من اجنبي لا يكون له في حقه الرجوع فيخرج من الاجنبي كما يصح في الموهوب
ولا يرجع الاجنبي في عوضه على الاسباب ولا على الموهوب بل هو عوض بامر او غير امر له في نفسه واجبا فيكون عوضا بغيره
فلو لم يضاف الموهوب الى عوض الهبة بل هو الموهوب في نفسه لكان الاسباب بعد ان يهب منه الهبة في كل منهما ان يرجع فيكون هبة
فصلها وانما تكون هبة مستعدة لا تعوضها والمخاء اشارة الى الخرج اي خرج الهبة عن ملك الموهوب بل يملكها الملك كبيع
او سبأ ووقف وانما تمتع لان تبدل الملك كبدل العين وقد تبدل الملك بتجديد الزيادة اشارة الى الزوجية وقت الهبة
لان المقي في الاصل كما في الغاية فلو الرجوع لو هبتم في كل واحد الى الرجوع لو هبت هبة مستعدة بان تعلم العلوية بينهما في
الاول وقت الهبة ووجوبها في الثاني وقتها والمخاء اشارة الى القرابة فلو رجوع نيا وسبب حتى يرجع من الموهوب منها
صله الرحم وقد حصل في الرجوع فصولها فلا يرجع سوا كان القريب لما اوفوا الهاء اشارة الى اهل ذلك الموهوب وانما
يخرج لان الرجوع متعذر بعد الهبة اذ هو غير مضمون عليه والقول فيملي في دعوى الهبة قول الموهوب حتى ولو ادعى الموهوب
هبة الموهوب مستحق بل هو خلف لان الاسباب في الرجوع الموهوب له ينكره فاشبه الموضع والقول في دعوى الزيادة قول الراهب
يعني لو ادعى الموهوب ان الهبة موهوبة في زيادة متصلة وانكرها الراهب كان القول للواهب لان الموهوب لم يدم بطرقة
حتى الرجوع والى الاسباب كره ولو عوقب الموهوب في فاشحق نصف الهبة رجوع الى الراهب بنصف العوض لو نه ما عوقب به بخلاف
العوض لا يملك الرجوع الموهوب والاسباب الا النصف فيرجع بنصفه من العوض وان اشحق نصف العوض لا يرجع الاسباب الى الموهوب بل
ينسب حتى يرد باقية الى العوض الى الموهوب فيرجع عليه ان عوقب به حقيقه وانما اعطاه ليعطيه حقيقه في الرجوع كما انما انما
انته ليرض بسقوط حقه الا لسقوط كل العوض فاذا لم يمسك كل كاله كذا ان شاء رضي بما بقي وان شاع ركب اليه ويرجع في الهبة
كلها وان اشحق الكل الى كل الهبة وكل العوض يرجع بالكل فيهما اي يرجع الموهوب بكل العوض في التحقيق كل الهبة ان كانا قائما ومثلان كما
ها كان هو مشق في قيمته ان قيمته يرجع الراهب بكل الهبة في التحقيق كل العوض ان كانا قائما لان الهبة التردد
وقد حصل ولو عوقب الموهوب عن نصفه اي نصف الهبة فلا يرجع الراهب بالكل بل يرجع بالكل في الرجوع لان العوض من الرجوع فلا
وجد في النصف في الرجوع بقدره ويخرج الرجوع في الباقي على ما كانا قائما في الرجوع من الرجوع كونه طر فلو يرضه ولو اخرج الـ
الموهوب في نفسه الى نصف الهبة من ملكه فلا يرجع الراهب بالكل بل يرجع بالكل في الرجوع عن ملكه فلا فرق بين تعويض النصف في الرجوع والنصف عن
الملك والتعويض في الرجوع ولا يرجع الرجوع عن الهبة الا بتراض وحكم قاض لان الرجوع في نفسه العقد فلا يصح له ان يرد عاسة
او في العاقدان لولايتها على نفسها فلو اعنى الموهوب في العبد الموهوب بغير الرجوع قبل القبض والتسليم فلو اعتقد انه لا
يخرج عن ملك الموهوب الا بالقبض او التراضي فصح اعتاقه قبل ولو منع من الموهوب في الموهوب عن الاسباب بعد الرجوع عن ملك

الموهوب

الرجوع في موهوب بعد القبض الا فيصير له ملكا فيملكه فيه ومن مع احد من الراجعين بتراض وحكم قاض فيستحق الهبة من الاصل
واعادة الملك القديم لا هبة للموهوب بل هو يشترط قبضه اي قبض الراهب لان القبض انما يقع في انتقال الملك لا في دعوى
الملك القديم ورجع الرجوع في المشاء القابل للقبض كما اذا هب الدار ثم رجع في نفسه وان تلف الموهوب في يد الموهوب فاشحق
الموهوب في قبضه لا يرجع على الراهب بما ضاع لا في عقد يبيع فلا يثبت في الهبة لغيره بل هو في الموهوب في قبضه استاء او اذكره
بكله على بان قال له هبة لك هذا العبد على ان تقبض هذا الثوب وانما اذكره بحرق البان قال له هبة لك هذا العبد بثوبك
هذا وقيل لا يرجع على الراهب بغيره اذ كان في شراعه الهبة فشرط القبض من العاقدان في العوضين في الجمل او بعده
بالا دون لان القبض بشرط الهبة وكل منهما ان يهب وجب وشعرها اي هذه الهبة لا يبيع لاحد من العوضين الذي يملكه
القامر منه ان هبة المشاء الذي يملكه لا يبيع بغير اشتاء اي عند القبض فثبت الشفعة بخلاف الشرط والروية في كل منهما
كما هو حكم البيع والفاء في قوله بشرط وفقره فثبت نتيجة ما قبلها من الكلام **فصل من وهب**
الوجه او هبها على شرط ان يرد هبا عليه او يقره او يستوليها اي
يتخذها امر ولا يصح الهبة في القصد كراهيها لانها لا يتقبل بالشرط الفاسدة وبطل الاستثناء لانها
لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد وعقد الهبة لا يعمل في محل قصد الا في ما في المصلحة لا يعلم وجوده حقيقة وكذا
استثناءه وبطل الشرط في الصور المابقة لمخالفته مقتضى العقد من ثبوت الملك مطلقا فاذا ائتمن الشرط المذكورة
تقيدت بها ولم ينال الاطراف وكذا صحته الهبة وبطل الشرط لو لم يرد على بعضه او يعرضه شيئا منها
لما قلنا في السئلة السابقة قال الزيلعي يقول لو يعرض شيئا اشكلا فانما ان ارد به الهبة بشرط العوض في نفسه والشرط جائز ان فلا
يستقيم القول ببطل الشرط ان يرد به ان يعرض شيئا من العين الموهوبة في نفسه كذا يحسن لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه بعضها
كونه لا يرد على عبارة النص حيث ان بلفظ بعض كان الا في نفسه في هذه العوض والثاني في العوض فلا يلزم التكرار لظهور المغايرة
وكذا في الجمل ثم وهبها اي وهبها من الهبة باطل لان المال باق على ملكه فكان الموهوب يتصل بالراهب فيضا كرهية الشاء فيما
يقسم بخلافه والواحد ثم وهبها حيث تقع الهبة لان الا يتعلق بملك الملك فلم يكون الموهوب يتصل بالراهب فيضا كرهية الشاء فيما
لم يرد اذا جاء عند الفقيه لك اذا جاء عندنا من غير من الذي او قال ان ادبت الى نفسه فاشحق لك وان ادبت لنفسه
فانت بريء منه اي في الشاء فهو اي في الهبة كذا باطل لما مر من ان التعليق الصحيح في الوبر لا يصح والعرض جائز للبرهية الموهوب
حال حصوله ولو ردت بعد اي بعد موته ثم اراد ان يذكر تفسيره في حياته الى الهبة فقال وهي اي العري ان يجعل الواهب ان لا يرد
مئة عري اي عري او اذ امانت ردت الدار للموهوب اليه الى الواهب ان قال دارك عري اي جعلتها لك مدة عريك فان مدت
انت في مئة عري او الى ورت في فصح الهبة وبطل الشرط لما مر من ان عري لا يجوز العري وبطل الشرط والرقبي باطله
عند الامام ومحمد عندنا ليس يصح الرقبي كالعري ثم اراد ان يذكر تفسيره في حياته الى الهبة فقال وهي اي الرقبي ان يقول دارك ان مدت
انا قبلك فاشك اي قال لك وان مدت قبلي فاشك اي في الدار له فكان كل منهما غشظ موت الاخر انما لا يصح عند الامام هذا
الشرط مع ثبوت الملك في الحال وانما تصح عند من سوان قوله ان ملكك تملك في الحال كالعري ونه في الشرط وانه بعد موته فلا
يصح كذا لا يمنع في العري ثم فرع على كون الرقبي باطلا قوله فان قبضه يعني اذا قال لك قبلي فان قبض القول له الدار مع ان كونها
بشرط باطله كانت عارية في يده لان هذا العقد يقتضي اطلا الاستعارة والصدق كالهبة لا تصح قبل القبض ولا يرد كالهبة

القول عليه نقل الكتاب والبرهان على كونه من قبيل الجاهل بالمال الذي يأتى ما في نسخة **فصل فيما يخص**
من الاجارة وما لا يخصه من استيجار الدار والحائوت وان الوصول **ما لم يذكر ما يعمل فيه**
اي فكل من استأجر الدار والحقيل ان لا يجرى له كالا ورضي والشارع انما يختص بالحقيل العامل والمحل فلو جاز ان يجرى له
ان المتعارف فيها السكنى ولذا يسمى سكيا فيصرف في الدار المتعارف كالشروط وان لا يتفاوت ولا الى المتأجر ان يعمل في
كل منها عند اطلاق كل شيء من العمل كالمال منصرفه والوجه ان كل شيء من ذلك من قبيل السكنى سوى
ما يجرى له البناء كالا والحقيل من غير ان يجرى له البناء كالا في عقد الاجارة لان في هذه الاشياء من غير البناء
في عقد العقد ما له دلالة على كونه من قبيل الاجارة لان من يجرى له الاجارة لا يجرى له السكنى بل يجرى له السكنى
للاجرة من غير ان يجرى له السكنى بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى
في البناء لا يجرى له السكنى بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى
الفرق بينه وبين السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
وقد بينا في غير هذا ان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
نهيته معلوم حتى يتركها في تركه على الدوام من غير ان يجرى له السكنى بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
للمتأجر في هذه الاشياء في هذه الاشياء لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
هذا اذا تم السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
رضاهما وان كان ذلك لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
ان الفرق بينه وبين السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
الوجه في هذه الاشياء وعلى قيمة البناء بل هو ان يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى
الاجارة لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
لا يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
يترك باجر المتأجر المتأجر لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
قال على ان يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
الركب على الدوام لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
البرهان على ان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
والشروط لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
فخالف في هذه الاشياء لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
مفيد فلو لم يكن سكنى واحد فربما على قوله ولا يختلف ولهذا اخص فامثلة بالذکر فان كان الاجارة ان يسكن غيره او فائدة في
التقييد لعدم التفاوت في السكنى وما يجرى له البناء كالا في عقد الاجارة وان سمي الجاهل بالمال الذي يأتى ما في نسخة
كثير في الاجارة لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
مثل البرهان لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة

لونه جازم ان هذه الدار لانه لا يجرى له السكنى بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى
لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى
الوجه في هذه الاشياء وعلى قيمة البناء بل هو ان يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى
الاجارة لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
لا يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
يترك باجر المتأجر المتأجر لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
قال على ان يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
الركب على الدوام لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
البرهان على ان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
والشروط لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
فخالف في هذه الاشياء لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
مفيد فلو لم يكن سكنى واحد فربما على قوله ولا يختلف ولهذا اخص فامثلة بالذکر فان كان الاجارة ان يسكن غيره او فائدة في
التقييد لعدم التفاوت في السكنى وما يجرى له البناء كالا في عقد الاجارة وان سمي الجاهل بالمال الذي يأتى ما في نسخة
كثير في الاجارة لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة
مثل البرهان لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة بل يجرى له السكنى لان من يجرى له السكنى لا يجرى له الاجارة

باب الاجارة الفاسدة يجب
فيها اجر المثل لا يزداد على المستمي فان كان مساويا لاجر المثل او زاعا عليه فاجر
المثل وان كان اقل منه فاستمى لان الفاسدة مشروعة باصلها دون وصفها وفي تمييزها

عن الصحيح خرج فلحقنا هاهنا فاعتبرنا في الفاسدة ما يجعل بدل في الصحيح عادة
أجر الشئ الآخر على السعي هذا إذا كان فساد الإجارة بشرط فاسد لا باعتبار جهالة السعي ولا باعتبار عدم التمسك
إذا كان باعتبار واحد منهما يجب أن لا يفسد العقد بل لا يفسد العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
أجر الشئ بالتمام كذا في الكفاية وفيه استأجره إذا كان شهرين كذا بل في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
للعقد وقد يتعدى العمل بالوقت الشهرين لا زيادة لها والواحد معين فيصير فيه واذم الشهر كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
بمقتضى ما عند الإمام ومحمد وبغيره عند أبي سنان في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
في العلم بالمدّة وكل شهر يمكن منه ساعة واحدة يعني إذا استأجره كل شهر كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
وسقط حق الفسخ يعني لو كان الجرحان يجزئان لا ينقض في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
بعض الشئ وظن الرواية بقاؤه أي بقاؤه حق الفسخ في الليلة الأولى ويومها من الشهر الداخل وينفي وقت في اعتبار الساعة
خرجنا عنها والمقصود في الشهر وهو عبارة عن الليلة الأولى ويومها من الشهر الداخل وينفي وقت في اعتبار الساعة
على كذا ذكره الزيلعي وإن أجره إلى الله سنة كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
معلوم من بطلان المدّة والأجرة معلومة فيصير وتقسّم الأجرة على الشهرين على التسوية ولو غيرت تفاوتت الأجزاء الأربعة وكان
ابتداء المدّة بان قال من شهر رجب من سنة متلو كان ابتداء المدّة من شهر رجب من سنة متلو كان ابتداء المدّة من شهر رجب من سنة متلو
الأوقات حكمها سواء في حكم الإجارة وفي مثل تعيين الزمان الذي يعقب التكليف الجلي بان باع الشهرين بالبيع بان طلقا في كل فلو ناحت
اعتبر فيها ابتداء بعد الفراغ من البيع والحكم كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
يعتبر لا ابتداء بالهامة في شهر من السنة كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
الشهر في الأوامر أي فيعتبر بالأيام في شهر من السنة كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
ويعتبر الباقي ما به هامة لأن الأيام ليست بأصل في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
ولا تغدو في الشهر الأول من الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
قبل ابتداء التنازع في تعيينه أي ما كان له من قبله فابتداء الثاني بالأيام من شهر من السنة كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
وسمى الأوامر في أخرى وكذا العدة من حيث لا اعتبار فيها هامة إذا كان ابتداء المدّة حين يعلّق اتفاقا إذا كان في أثناء الشهر فعلى الأجرة
المذكورة يخرج أخذ الإجارة للمعاملة في إتمام التنازع فيهما ولا تعتبر فيهما الجاهلية كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
للتيسير من روية على الأمانات لقوله عليه السلام إن من التسيب والمراد أخذ الأجرة عليه ويدخل فيه كل فعل كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
وحوار ولا يجرى بهان فعل الجاهل ولا يخرج من إخراج الأجرة على الطاعات كالزاد والماء والسمكة وتعليم القرآن وتعليم الفقه على المصطفى
كالقضاء والتحكيم وسائر الأعمال التي لا يجرى بها إخراج الأجرة على الطاعات كالزاد والماء والسمكة وتعليم القرآن وتعليم الفقه على المصطفى
للاعتناء بالصحة مضافا إلى الشرح والحاصل أن الأصل عندنا عدم أخذ ما كان له من نصيبه وكذا على كل ما كان له من نصيبه بالسلم
كل ما وقع الفتق في الأوس والدين من حيث المتأخر من إخراج الأجرة على الطاعات ولهذا قال فيفتي في الجاهل في إخراج الأجرة
على الأمانة فلا زان وتعليم القرآن وتعليم الفقه على المصطفى وإنما منع من الرغبة أكثر في زمانهم وفعل بطريق الحبس وروى
المستقلين في مجالس فاعلموا بالاعتناء بالشرط وفيه من اتفاقنا في عدم إجازة تضييع ما يجب من إخراج الأجرة على المصطفى

ويجس

ويجس بما يجرى بهان أن لم يذكر المدّة عندنا في إخراج الأجرة على المصطفى لأن المعروف أن المعروف في الشروط
وفي هذه المدة على المستقلين على بعض رؤس سنة القرآن ولا تنفع إجارة الشئ سواها في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
عند الإمام والأمر بالشهرين كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
لا ينفذ في ذلك في البيع ولا في الإجارة إنما هي لا تنفع حتى لا يتحقق في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
طارر الشئ على الطاعة لا يمنع الجاهل بالاتفاق في ظل الرواية ويجوز استبعاد النظر إلى المصلحة ولو كان في إجارة كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
للمقادير الوضائع بغير الطاعة بغير مصلحتهم اتفاقا واختاروا القيد بأن لا يجوز أن لا يتحقق في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
أو كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
وتبينه والذين تابعوا وكذا يجوز استبعادها بطعامها وكذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
ولا أن هذه المدة لا تنقض إلى النازع عتريا بالعادة بالتسوية على النظر في شدة على الولد وعليها أي على النظر في شدة على الولد
وعلى تباينها من البول والغائط المذموم من الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
بالدوس بالضم لأن العادة جارية على أن الظاهر تنقضي ذلك فيها كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
واجبها أي من هذه الأشياء وأجر الظاهر على من نفقة أي نفقة الصبي له سكا والداه أو غيره ممن يجب عليه نفقة فان اضعفت
في المدّة أي مدة الأوصاف ببلدين شاه أو عتد بطعام فلا أجر لها إجماعا لأنهم لم يأتوا بما هو صحيح عليها وهو الأوصاف بنفسها
ولم يجرى في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
كان كذا خطأ هرايين الكس أو يكون عليه شهر من السنة كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
حتى الغيرة المستأجر ولو لم يطل فسخها إن مرّت من وقتها أو قبلت لأن لبن الرضعة والحامل بقية بالولد وفسخ استبعادها بالولد
بصفة استبعادها بالولد على طعامه بغيره من الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
وللمحلول والمطهرين المال كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
عليه أن استأجره ليخبره اليوم فغيره بغيره فسد استبعادها عند الأوامر خلافا لما كان عندنا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
دون العمل اليوم حتى إذا فرغ منه نصف النهار فلا أجر له وإن لم يفرغه في اليوم فعليه أن يعمل في الغد لأن العقد على العمل وذكر
السنة في العمل لأن العقد عليه لم يذكر فيه ما يجرى بهان في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
الأجر اليوم بعد تمام العمل والوقت ينفع الأجر من الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
استبعادها اتفاقا لأن كذا في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
كله في فانه ينقض في إخراج الأجرة على المصطفى أي قبلها المصطفى ويترجمها أو يسبقها ويترجمها أو يسبقها
الراعة مستحقة بالعقد هي التي أتت في الشهرين العقد في شهر واحد فقط وفسد الشئ كله
فذكره لو جاز الفاسد أن استأجرها على أن يخبرها أن يكون بها مرتين أو يكره أي يخبرها بها أو يسبقها أي يسبقها

ان کا

ان كان مرفوعا بوجه الاجرة عند ابطال **باب في الاجارة تفسيح جواز بيع قدره**
 حدوث قوت النفع المستأجر بخرب الدار وانقطع ماء الارض والرحى واخذل بدار النفع تفسيح بوجه النفع
 بين يدي ان ينفع به في اجلة كرض الجند وبيع الدابة لان العقود عليه باب الاجارة المنافع في بيعه كفاشفا ووجده العيب
 بكونه ناقلا قبل القبض لا في المنافع او يتسفر في خيار كما اذا حدث العيب في البيع قبل القبض في النفع المستأجر بوجه النفع
 بالعبا وانما المخرج عيبه فطحا رادنه بالانتفاع ورضي العيب في الصورة الاولى وكذا تجد غير في الثانية وتفسح بالعبا رآى
 المستأجر واداه النفع بقضا القضا او بوضا المخرج في الضيق من اى العبد العبد في الضيق على وجوب العقد او بطلان من غير مستحق به
 اى العقد كقطع سيرة سكر وجذب بعد التجرى اى لقلعه فان ان بقى العقد ينظر للعقد بطلان من صحيح ومن غير مستحق
 بالخروج واجبة مات عروسها على خيار الطيف الى لوليمة او خلعت عروسها بعد التخيلاط لانه ان بقى العقد ينظر للعقد
 بالوفاء الى الزمان والجمعة ومن غير مستحق بالنقد وكذا تفسيح ولو التاجر كان التاجر فيه فتم بانه واقفيا واجزيا فلزم ما الى ان جبر
 من الجحش فانه اوس من ما اجرة شئت الذين بعيا او شيئا بل ولو ثبت باقرا لانه لو بقى العقد يلزمه الجحش ولو جبر
 او بقدره بالاسوة ومن ضرر زائد المستحقه بالعقد او بالتاجر عبد المخذول في المصرا ومطلقا اى غير مقيد بكونه الى المصرا
 او غيرهما فاقرا فان منع المولى عن التسفر للمستأجر الفسخ لان المنع ضرر له وان اراد المستأجر سفره فلما لا الفسخ لان خدمة
 التسفر اشق وكل فذلك لم يتجى بالعقد ولو اتفق بقوله مطلقا كان احصا في العمل المصرا او كثره واداه التسفر ثم بدله من اى
 ظهر فيه رآى غير الاول منعه من ذلك لانه لو مضى على وجوب العقد لم يضره ان لم يستحق بالعقد او احتمل ان يكون قصده
 سفر الحج فذهب فبقيته او طلب غير غير فخصوا التجارة فافقر ولو بدله المكارى من اى التسفر فليس بعذر ان يمكنه ان يعقد
 ويبعث فابته مع تليفه او ابيده ولو مضى المكارى ثم وعده فبطلت الكرخى لانه لا يعرض عن ضرر لان غيره لو شق تعالى واداه
 مثله ومن لا يمكنه الخروج بخلاف ما لم يرضى دون رواية الاصل حيث لم يعقد منه عذر لما ذكره انه يمكنه ان يبعث على يد
 تليفه او ابيده ولو التاجر خياط يعمل النفاى شترى الشاب ويخطب اليه عبد الخياط فافلس خياطه وعذر
 لانه يلزم الضرر بالنفع على وجوب العقد فبطلت مقصود ومن كس مال الخياط ولو التاجر خياط يخطب بالاجر عبد الخياط معه
 فانه لم يبعث به لانه ليس ماله سرى الابرة والمقراض فلا يتحقق الا فلاس فيه ويخلاف ما لو التاجر خياط يعمل لنفسه عبد
 يخطبه فان تركه كخياطه لم يعمل في الصر في بيعه ان يمكنه ان يعقد القدام الخياطه في ناحية من الدكا وهو يعمل في الصر في
 في ناحية اخرى منه ويخلاف ما لو التاجر عبد ثوبا عذر من لم يكن قصدا له الا عذر منه فان بيع ما جرمه لم يبعث به لا مكافاة
 النافع والعين على ان التاجر كالمستوفى والعين على ان المبيع ولو التاجر كانا العمل الخياطه فتركه لم يعمل اخر فبطلت لان
 الواحد لا يمكنه البيع بين العيين بخلاف ما لو التاجر الخياط عبد الخياط فترك الخياطه لم يعمل الصر لان العالمى انك شخصان
 فاسكنها او كذا التاجر عقدا ثم اراد التسفر فهو عذر ما فيه المنع عن التسفر وفيه ضرر يعطل مصالح التسفر والزام الاجر
 بدون الانتفاع ومن ضرر يعوق وتفسخ الاجارة بل وحقا الى الفسخ بمتأخذ العاقد ان عقدنا انفسنا في الوقيت بصير
 المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغيره للعاقدة متحبة للعقد لا تنقل الى الوارث ومن لا يجوز ان الانتقال الى الوارث
 لا يتحقق في المنفعة والوجه ان عقد الاجارة منعقد عشا فشا على النافع فلو قلنا بالانتقال كاذك قولنا بالانتقاله
 مالم يملك الوارث فلا يعقد الغير فلا تفسخ كالوكل يعقد الموكلة والى حتى يعقد المحجج ومثله الوقف يعقد

ويمنعها وان مات المولى بعد مضيها على الكفا عتقت بالكتلة ولو قطعت من البدل او زعم ما التزمتم الا ليس له ان يرد قنبره
بجزة الكتابة ولو لم يرد من الجزة بل بجزة اخرى فلو جحد عليه البدل وان مات اي قبل الاداء وتكرت ما لا اذيت منه كتابتها
اي بذكر كتابتها او ما بقي من المال ميراث او غيرها لا يثبت عتقها في آخر جزء من اجزاء حيواتها وان لم تترك ما لا فلو سعت على الولد
لا يرد حرة ولا يثبت من ماله يثبت على ذل ولدت ولدا اخر بعده اي بعد الولد الاول لم يثبت له ولد غيره ولو سعت على ماله عليه بل
يسر على اي هذا الولد مثل ام الولد في الحكم يعني انه مكاتب تباعا له حتى لو ما من غير وفاء سعى في بطلان الكتابة ولو ما المولى
بعد ذلك عتق وبطل عتقه لثبته لانه بمنزلة ام الولد اذ هو ولدها فبقيت كذا ذكره الزبلي في كتابه مائة اوام وولده
صح لوقد كاد منها مملوكة وان كانت ام الولد غير متفقته عند الامام وعقد الكفا يرد على المولى كالمستحق الى الملك
اليد والكتاب المالك والحرية في المال والميراث ام الولد في هذا كذا في فقهكم كذا في فقهكم فان مات المولى عتقت ام الولد
الكتابة بجانها لا تراث عتقت بالكتلة ولو لم يولد وجب له حصول العتق وقد حصل له في الميراث ولو لا ذلك لكانت له عتقت
وهي مكاتبه ومكره يمنع من ثبوت ملك الغير فيها كما اذا عتق المولى خال جوفه وخير الميراث كذا في كتابه في
بطلان كتابته عما اودى في ثبوت قيمته ان كان المولى حيا عند الامام وعندنا في بعض في الاقل من البدل او يثبتي قيمته
والكتابة وتثبتي قيمته بالواو وعند محمد يسي في الاقل من ثبتي البدل او يثبتي القيمة والمكاتب ايضا بالواو والخلع هنا في
الموضوعين الخيار والمقدار وابو سبيح مع الامام في المقدار ومع محمد في نفي الخيار وانما موضع المسئلة في العسلة ان كان ملكا
وهو ينجح في الثلث عتق بالتدبير وبطل كتابته وان دبر مكاتبته في التدبير بالايجل لانه لو ملك تجوز العتق فيه في الميراث
بشرط الموت وكان الكتاب اختيارا ان شاء مضمون علم الى الكفا حتى يفتى بالكتلة عند الاداء ويجوز فيه التعجيل في بطلان الكتابة
وصار قد يفتى بالتدبير عند موت المولى لوجوب الراجح فان مضى علم الى الكفا اذ كانت سيده مفسرا لالعبد
مخيرا ان شاء سعى في ثبتي البدل او يثبتي قيمته عند الامام وعندنا في بعض في الاقل من ثبتي كل منهما فمستحقون والمقدار
مختلفون في الخيار بناء على تجري الا اتفاقا عنده وعدم تجزئته عنده وان مات مؤسرا بان كان له مال غيره وهو ينجح
في الثلث عتق بالتدبير وبطل الكفا وان اعنى مكاتبته عتق لقيام ملكه فيه وقطع عنه بطلان الكتابة لا ما التزم
الا مقابل بالعتق وقد حصل بطلان فلو يلزمه الكفا وان كان له ماله في حق المولى كونه تضمير براءه والعبد والظن رضاه
توسكه لا يفتقر بغيره بطلان وان كثر العبد على الفقه وجب له فضا على نصف حاله فقه الصلح المختصا والقياس ان لا يضر لانه
اعتراضه على الاجل وهو لا يملك والدين مالي فكما روي وجب له المختصا ان الاجل في حق الكفا مال من وجه لانه لا يقدر على
الاداء الا بفاعلي حكم البدل وبطل الكفا كماله وجب حتى لا يضر الكفا له به فاعتد له بطلان مات مريض وكان
قد كاتب عبد قيمته الفقه على الفقه المختص والمال ان ليس له مال غيره ولم يجز الاداء ذلك اذ في العبد ثبتي البدل او اداء
حالة واذي الباقي الى انتهاء اجله وعجزه ويرد الى حاله الاول رقيقا عند الامام وابو سبيح عند محمد يثبتي ثبتي قيمته
المحال والكتاب الى اجله ويرد رقيقا لان المريض ليس التاجيل في ثبتي القيمة اذ لو حق له فيه وفيما وراه يصح له التراجع في بيع
التأخير وله ان جميع المستبد الرقية وحق الرقية متعلق بالبدل وكذا بالبدل كله فلو جحد في ثلثه وان
مات مريض وكذا قد كاتب على الفقه قيمته الفقه ولم يجز اداء الوتره ذلك اذ في ثبتي القيمة للمحال او ردة الرق اتفاقا
لان المحاباة وقعت هنا في القدر في نصف القيمة والتأخير في الاجل في نصف الثلث في مال الثلثين ومثلها بالبيع فلو

مات مريض وقد باع عبد قيمته الفقه المختص والمال لغيره ولم يجز الوتره دفع الثبتي ثبتي القيمة حاله والكتاب الى اجل
او يرد العبد الى الوتره وان باع بالفقه قيمته الفقه المختص والمال لغيره ولم يجز الوتره اتفاقا وان كاتب
حره عبد بان قال الميراث لو كاتب عبدك بالفقه المختص ان اذيت اليك الفقه المختص فكذا تبطل المولى على ذلك واذي الفقه
عنه عتق باوانه يحكم الشرط غير في العبد واجازته كما اذا علقه بغيره في الشرط ولا يرجع الميراث عليه اي بالالفقه على العبد
العبد له مستبرع وان قبل العبد هذا الامر فهو مكاتب لان الكفا موقوف على اجائه وقبوله اجازة فلو لم يزل العبد وان كاتب
المولى عبد له نفقه وعنه عبد اخر غايب يعني ان لرجل عبدان لو قال احدهم للسيدة كاتبتني بالفقه نفقه وعنه عبد فلان
الغايب فكاتبتهما فقبل العبد الخاص من العقد المختصا والقياس ان لا يصح الاداء عن نفقه لخاص لولته عليه او يتوقف في حق
الغايب لعدم الوالدة على وجه الاحتكاك ان الخاص باضافة العبد الى نفقه ابتداء جعل نفقه اصله والغايب تبعا وقبول الغايب
وردة نفقه اذ لا يتوقف في حقها فلو لم يولد المختص بكل البدل ولا يولد الغايب شي لكن ان اذني الغايب صح واليه اشار
بقوله وانما اذني المختص المولى على القبول اما المختص فلو كان العبد عليه واما الغايب فلا يدين له في الميراث وان لم يكن البدل
عليه عتقا لاداء لانه بشرطه فلو قد وجد ولا يرجع احدهما اذ اذني على الاخر لانه مستبرع في حق الاخر وكذا لو كاتبها
معاقب عقد واحد فان اذني عتقا وان عتق اذني الرق ولا يفتقان الاداء الى الجميع وانما اذني جبر المولى على القبول و
عتقا ولا يفتق احدهما باءا حقيقة لانه الشرط اداء البدل او بعضه والميراث بخلاف ما لو كانا العبدان لو تبيين
فكاتبها كذا كذا فان كل واحد منهما يصير مكاتبته بجهة يفتق باءا لان كل واحد من السيدين انما يتوجه اليه على ملكه
فيعتبر شرطه في ملكه غير مختصا بالمسئلة الاولى لان شرطه فمقتضى حقها لانهما مملوكا وان عتق احداهما عتق الاخر في المسئلة
الاولى انما بان تصالحا او ردة فالحال لم يعلم الاخر اذ في الاخر الكفا عتقا لانهما مختص واحد وهذا لا يفتقان الاداء
الكفا لاداء وان اذني عتقا بها ولو ذكر هذه المسئلة عتقا لولا كفا او شره وان كاتب امته وعنه ابنين صغيرين
لها جاز وان من هذه الثلاثة الام والابن اذني جبر المولى على القبول وعتقوا ولا يرجع على غيرهما في المسئلة الاولى
باب كتابة العبد ترك ولو اذن احد الشريكين في عبد الاخر ان يكتبه ففعل منه اي
خصه الاخر من العبد بالفقه ويقتضيه البدل اي بطل الكتابة ففعل اي فكاتب
الشريك الماذون له كذا ذلك وقبض البعض من البدل ففعل المكاتب اداء الكفا فالمقبوض من البدل
كل القابض خاصة عند الامام وقاله المقبوض بينهما لان الكتابة غير تجزئته عندهما كما لحرية فاذا كتب كتابة
نفسه اذن يكتب كتابة الكفا فيقبض اصيله في القبض ويكيل في القبض فيقبض فيقبض شريكه فيقبض كذا ذلك
بعد العتق وله ان الكتابة مقبوضة عنه فيقبض الاذن مقبض على نفسه فانه الاذن ان كان له اذن فله حق الفسخ فالاذن
لا يفي ذلك واذني لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء والقبض مقبوضا فيقبض فيقبض لانه لحرية كاتبا فان
يولد فادعاه احدهم ماتت باخر فادعاه الاخر ففعلت في الكفا جعلت كالمكاتب في حقها فيحققة وام ولد الاول او
احدهما لادعاه المولى تحت دعوى لقيام ملكه فضا نصا له ولله لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر امره
المولى على نفسه واذني الاخر ولم يملك الكفا حتى دعوى ايضا لقيام ملكه ثم اذني جحدت جعلت كالمكاتب كان ان كان
الامة كذا ام ولد الاول لادعاه الكفا المانعة من انتقال الملك ووطئه سابق ومنه الاول لا يفتق قيمته التملك فيقبض

كما استكمل الاستدلال ونصف عقر الوطنة جارية مشتركة بينهما وضمة الثاني لا قول تمام عقرها لانه وطى ام ولد الغير
حقيقة فلم يمت تمام العقر وقيمة الولد الثاني وهو ابنه الى الولد الثاني لان من ينزل الميراث له من جرح وطى ام
وطى ام على طوق انما ملكه فلما ظهر بالبرهان وبطلان الكتابة ان لا الامه قبل العجز جاز اذا كانت باقية في
القبض لها لا اختصاصا بغيرها وانما اذا انفردت في الميراث لظهور اختصاصه وهذا حكم عند الامام وعندهما
هي ام ولد اول ولد كونه ام ولد لا يقولون يتجزى استلزام الكتابة في ولايته من الثاني عند ما ولد له الثاني
قيمة ام ولد لا يمتد الى غيره من غير ان يكون له ولد من قبله او من بعده في الاول نصف تمام قيمتها
في دار السلام لا يخرج عن الضمان لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
مكاتبه عند ما يولد له من غير ان يكون له ولد من قبله او من بعده في الاول نصف تمام قيمتها
ويضم الاول منه الى نصف قيمته او نصف ما بقي من البدل عند تجزئ لانه في نصف الرقبة على اعتبار العجز وفي
نصف البدل على اعتبار الاداء فللمرء ودينه ما يحجبها لانه في الاول نصف قيمته وفي الثاني نصف قيمته
بطل التبرير بالانفاق لانه لا يمتد الى الميراث ما قبل العجز اما عنده فلو نزل بالعجز بين
انه يملك نصفه وقت الوطنة فيكون ان التبرير من الميراث لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
من الثاني ان وجد الى طي منه لا يمتد الغرض لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
يسا في تعليل قول الامام في قولنا انما اذا انفردت جازت الكتابة كان ام تكمه وتبين ان الامه كل ام ولد اول ولد اخره والولد
الى الاول لانه دعوى توقيفية صحيحة لقيام ملكه وضمة الاول لشريكه الميراث نصف قيمته لانه تكمه بالامه وهو نصفه او هو
تكمه بالقيمة وضمة شريكه نصف عقر الوطنة جارية مشتركة بينهما وضمة الثاني لا قول تمام عقرها لانه وطى ام ولد الغير
المعنى نصف قيمته الشريك ويرجع به الى ما مضى عليه من الامام خلافا لما حشد ليرجع به على ما عند الامام لانها المعجزة
ورقت في الرق صار كانه انزل منه وهذا الخلاف مبني على ان التكمه اذا دخل العقر يرجع عنده ولا يرجع عندها
وان لم تجز الامه عدا البذل حكم كون المعنى مكررا فلا ضلالة عند الامام اذا بالانفاق لم يتغير نصيب التكمه بناء
على ان الانفاق يتجزى عنده وهي مكاتبه قبل الوطنة وعند ما يضمن الميراث نصف قيمته كاتبا ويجوز الشفاعة على الكاتبة في الميراث
لان الاعتناء لما كان لا يتجزى عنده ما يعلق الكل فان كان المعنى مكررا ليعزم التكمه قيمته نصيب الكاتبة وان كان
معسر لتسعى الامه لان ضمة الامه عتاق مختلفا للثبات والاعتناء كما بين في موضعها ولو بددت احد الشريكين العبد المشترك
بينهما لم يعتق الاخر نصيبه من كل كونه مكررا عند المعنى الميراث نصف قيمته حال كونه مديرا او من قبله في قيمته فتا
ان شاء اكل تسعي العبدان شاء او اعتق الميراث لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
يعتق ان شاء او يستعفى ان شاء ولا يضمن هذا عند الامام بناء على تجزئ التبرير عنده وتقسيمه مع المالك في العتاق
تماما للمشكلة السابقة وعند ما ان دبر الاول قبل ان يتجزى التبرير لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
نصف قيمته قنا مكررا كان او معسر لانه ضمة عليا فلا يختلف بها وعق الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
ضم شريكه نصف قيمته لو كان مكررا ان تسعي العبد لو كان معسر لانه ضمة عليا فلا يختلف بها وقيل ان الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
يضاف ملكه **باب العجز والموت اي عجز الكاتبة وموتها اذا عجز الكاتب**

ملك له في مكان الولد ولد الغير فملا
قوات الزينة وعرا بالقيمة وانما
دفع العقر اليها الى ص

عجز عجز

عجز اي عجز عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه
بان كان له دين يكون مقبولا او مال يرجى قد يملكه لانه يتجزى من دينه او يملكه ايام نظر المجازين في
الثاني المدة التي تشرى في الاول والاخذ انما مال المضم للدين والمال المدين للمقضى فلو نزل عليه والادى وان لم يرجع حرمه
مال عجزه اي حكم الكاتبة عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
فالعقد له من عند الامام ومحمد وعند ما يولد له من غير ان يكون له ولد من قبله او من بعده في الاول نصف تمام قيمتها
قد تعلق لانه عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
وقد تعلق لانه عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
من صفة ملكه لانه عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
وهو من المصارف ومن الوصايا المقررة ان يتولد له الملك فقامت له الذات لثقل على من يورثه
للكاتبة ولها هدية وان مات عن وفاء او عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
بعقده فخرج من اجزائه حرمه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
في حاله ان حرمه حرمه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
يعتقون ولها مات ولم يترك وفاء او عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
يسعى على عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
وكسبه في مختلف الاداء فضا كان ترك وفاء او عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
امان في وقتي بطل الكاتبة حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
اعتناء بالولد في الكاتبة لانه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
في حق من دخل تحت العقد ومن هذا الولد ليرث من كل حرمه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
واعطى في ساعته صار كانه مات عن وفاء او عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
في دخل في كسبه على عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
فحق ذلك لانه لا يفتقر الى شئ لانه على عاقلة الامه لا يمكن ذلك القضاة قضاه بعجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
تقسيم الحاق الولد بماله الامه والنجاة التي عليهم كونه على عجزه عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
حكم الكاتبة لا يمكن تجزئ او لو كان مات ترك الوفاة ولم يمتد الى العتاق بالامه او مكررا الوفاة في الحال فظهر
فانما قولنا فينا فيه وفاء وان مات هذا الولد واخصم ماله الى الامه والاب في ولده بان قال ماله الى الامه ان الوفاة مات
رقبا والى ولده ولنا وقال ماله الى الامه مات خرا والى ولده ولنا فقتضى بلو الى الامه فهو حصصا بعجزه لانه هذا اخذ في الوفاة
مقتضى ذلك لا يمتد الى عتاق الكاتبة وانما اذا انفردت مات عتق شريكه في حاله ان حرمه حرمه او عجزه حرمه لانه لا يخرج عن الميراث لانه لا يخرج عن الميراث
وانتقل بها الاداء مات خرا وانتقل الولد الى ماله الامه وانتقل الولد الى ماله الامه وانتقل الولد الى ماله الامه وانتقل الولد الى ماله الامه
ولو جنى عتق شريكه جاز لا يجزئ عتق العبد في السبب بالخيار ان شاء وقع العبد وفي ذلك العتق انما ختمت بها
لان هذا من جنسية كونه الكاتبة مانعة من الدعوى فاذا زال المانع بالبرهان او الحكم الاصلى وكذا دفع او دفع لموجبي الكاتبة

معانی

[illegible]

مطلب کتاب الاکبر

يَقَالُ بِهَا

بفعله وبفعل غيرهما واما ما قيل من علم وان يعلم لان هذا حق العبد فلا يتوقف على العلم والقصد ففي الشك لا يحكي والموافق والعدول
التفريق يجب على الفاعل اذا اخرج من رتبة العقبين بل كونه في الشك ارجح من الصبر والمعنى فكما اعدل من القيمة لان فيهما ما المعنى
فقط فان انقطع عن احدى الكائنين بقيت قيمة يوم خصته عند الامام وقال ابو الحسن في القيمة يوم القصد وعند محمد في القيمة يوم الاخطاء
ان انقطاع الشك في السوق لان الوجه انما يستقل الى القيمة انقطاعه في قيمة يومه لا انقطاعه وانما انقطاع القيمة يومه لا انقطاعه
بما لا مثلي في قيمة يومه انقطاعه لان القيمة الحجة لا امام ان النقل لا يستحب بحجة الا انقطاعه وانما القيمة يومه لا انقطاعه
ذلك وبقيتها القاصي يستقل في قيمة يومه الخصم والقصد في القيمة كالعدول في التساقط كالاشياء في الدنيا في البر المخلط بالاشياء
والخل المخلط بالزيت والموافق الذي في تبعية ضرر كالاواني المصنوعة من الخشب والطينة تحجب قيمة يومه القصد بالموافق
لا مثلي في القيمة في القيمة فان ادعى الفاعل الهلاك جبراً في الشيء متعلق بالعين والاشياء غرض في حاله عاقل او غير
قوله في ما لم يكره بل يحجب حتى يعلم انه لو كان ما قبله الاظهره وذلك بغلبة الظن اما بعض مودة او اقامة بقيمة ومثله ذلك هو كونه في
القائم اي بعد ما علم الهلاك سقط الخلق اجماعاً وتعيينه ويقضي عليه بالبدل اي بدله المقتضى بآي المثل في الشيء بالقيمة في
القيمة في القيمة انما هو فيما ينقل عند الامام واي من انما قد اعتبر فيه ازالة اليد المحقة باثبات اليد المطلقة بفعله في العين
ومحمد انما يزيل اليد المحقة مطلقاً وخرج عليه قوله في العار عفاً عن ذلك في يومه باقية سماوية وانه من يد المار ونحوهما
لا يصح عند الامام واي من لا يفيض عندهم بالعدم تحقق الوجود في فعله لان يد المالك لا تزول عنه الا باخراج
يد المالك عنه وذلك بفعله في العار فلهذا اذا ابدى المالك عن الكاثر حتى تلفت يمينه لان منع المالك بالتبديد فغلب
لا في الكاثر فلهذا في الحديث قال يمينه لانه غيبه في التحقيق مطلق الوجود له ولكنه ما تنقضي منه اي من العار بفعله كسكناه
في الدار الغضوبية ومنه بعد الاورض الغضوبية ضمنه في التقصير اجماعاً لان ذلك من باب التلوا والعقار يغيب بالانزلة وياخذ
الفاصل من ماله ومن البذر وما عزم من التقصير وما اتفق على الرجوع ويستند بالفضل او يطالب عند الامام ومحمد حتى لو
غضب ايضا في رجوعه كرتين فاخرجت ثمانية اكلر وحقة في المؤنة قد كثر ونقص اقد كثر فانه ما خذ منه اربعة اكلر ويستند
بالباقى وعندنا من لا يستند به لانه حصل له ثمانية فلهذا ان ما ضمن في الغائب يملك ما داء النكاح انما انما حصل خيب
وهو الغرض في ملك الغير في سبيل التصديق الفرج يحصل على وصف الاصل وكذا لو استقل العبد المقتضى بمعنى لو اجر العبد
المقتضى واخذ غلته فقط فلهذا لو اجر المستور المستور ونقص يمينه في القاي المستور التقصير لا بد من جعل جميع اجزائه في رضاء
فيجعل عليه حاقمة ما تقدر به في اجزائه كله او بعضها وما فضل من الغلة في القيمة الاولى والوجه في الثانية مقتضى به
عند الامام ومحمد خلافاً لاي من لا يوجب لكل من الجانبين كما ذكرنا في المسئلة المتقدمة فيقول ان مقتضى الفاضل الغالب
الوجه في القيمة فيرجع القاي والوجه بالتصرف فيهما وما في الحال ان المقتضى والوجه يتبعان بالقياس كما لو عرض ونحوهما
تصدق بالرجوع عند الامام ومحمد خلافاً لاي من لا يوجب ايضا كالاخذ في المسئلة التي قبلها وان كانا في المقتضى والوجه في
يتبعان كالنقد في فان اشار بالتصرف فيهما عند التصرف فيهما ونقصها فذلك التصديق بالرجوع عند الامام ومحمد خلافاً لاي من
وان اشار الى غيرهما ونقصهما ما اشار اليهما ونقص غيرهما او اطلق اطلاقاً في اشارة اليهما ولا الى غيرهما بل قال في الترتيب بدوهم
خلافاً لوجه تقديم المطالبين في كل من هذه الصور اشارة اتفاقاً لان الاشارة اليهما لا تفيد التبعين فيستوى وجوبهما و
عدهما بخلاف ما لو اشار اليهما ونقصهما فانه يتأكد بالتقدم في التحقيق بحيث فلا يطالب الرجوع خلافاً لاي من قبل وبداي بعد

وَيُطْلَى

[illegible]

اعراضه في

عاني من هذا في نصيبه فلهذا أخذ بمثاله والافراز أغلب التلقيات كما كيلي والمؤثر في العودى المتعارين لعدم التفاوت بين كل
من هذه الأشياء لأن ما أخذ الشريك من حصة واحدة ومعنى فاسد أن يجعل عين حقه كما في الفرض من حقه عليه فلهذا أخذ
الشريك حظه منها أي التلقيات حال غيبته صاحبه كونه من حقه ولو كان الفرض كما أسلفنا لم يأخذ لعدم العلم بضأه وحقه لأن
العاقدين شرطوا في إخراج حصة واحدة من التلقيات فاعتدوا في كل الشريك أن يبيع حصة واحدة
بحصة واحدة المعنى والافراز هو أن يقبض على حصة واحدة من أرباح ذلك ولو كان كذلك والمبادلة أغلب في
غير ما في غير التلقيات كالشأن والعقار والحيوان لوجه التفاوت بين أبعاضها فلا يمكن أن يجعل واحدة أخفى من حقه ووقع عليه قوله
فلهذا أخذ الشريك حظه منها حال غيبته ضأه لعدم كونه عين حقه ولا يبيع حصة واحدة بعد الشراء والافراز ما أخذ كل منهما
من كل التلقيات صاحبه يبيع ولو كان أفراز الحصة ذلك وإذا كان معنى المبادلة أغلب في غير التلقيات كان ينبغي أن لا يجوز على
القسمين إلا أن لا يبيع الحصة على مثاله حصة واحدة بحصة واحدة الشريك كما علم على الفرض في أي غير التلقيات بل الشريك منهم في متحد
الجسم كالبل والبق والخنزير لما فيه معنى الإفراز لقوله تفاوتت المقاصد بالجماد والمبدلة ما يجري فيه الجبر إذا بقى بها
حق الغير كالدين يجب على بيع ملكه لا يفاء والدين فإن ما يوفيه ليس عين حقه وإنما هو عين منه لا يجوز له غير ما يتحلل من
لأن التفاوت في المقاصد متفاوت في المعادلة المطلوبة بالقرينة في المقاصد نصيب فاسد بين الناس من جهة مال لا
منفعة تعود إلى العامة كسقفه القضاة فيلحقها من بيت المال كغاية أوله ولا يقسم بها أخذ آخر منهم ولا تفرق لهم إنما يؤخذ
من الزهرة فإن لم يفعل أي فإن لم ينصب فلهذا نصيب المال نصيباً كما في البيع على التفاضل لأن النصف لهم على الخصوص وليس بضأه
حقيقته حتى جاز للمفاضل أن يأخذ الأجر على قدر ما كان الذي على القضاة يؤخذ له أي المقام أجر الشئ الفاضل على التفاضل
لأنه يطبق في أصلهم من الأجر الذي يقدرون على قدر الوفاء أي ركن التفاضل من أصلهم وعندنا على قدر الزمان لأن مؤنة
المالك في قدره وذلك الأجر قابل بالتغير لأنه لا يتفاوت وربما يصعد كحساب النظر إلى القليل وقد ينفع الذي لم يفتحه
اعتبار فحينئذ لهم بأصل التميز وجرة اكيل والوزن على قدر التهام إجماعاً أن يكون كل منها لا يفتقر إلى التميز لأن من زنا
وأمرنا بأكيلة ووزنه لا يعلم فلهذا لا يمكن التميز إلا بتقدير العمل وهو ضأه أكثر وإن كانت لها فاعلى الحقول للذين
أنفادون اكيل والذين لا يميزون القاسم ويجب كونه أي القاسم عدلاً أمثالاً بالقرينة أو بعد علمه على قوله وإذا بالعدالة والامانة
ولا يفتقر قدرته على التقدير إلى العلم ولا يجوز الكس على قاسم واحد بأن يجبرهم على أن يتأجر إذا كان الأجر على التفاضل لأن الأمر يتفق
عليهم بل لا يجزأ إذا علم على الشئ ولا يترك القسام بضم القاف في شديد التميز فاسم ليس كواي منهم القاسم أو شئ لا يترك
الكس لأن عند المشتري لا يخاف في الفات فيقالون في الأجر وعند علم المشتري لا يخاف في الفات بسبب غير فقياد و
العمل في رخص الجبر فلا يوجب الأقسام بالتفهم بل الأمر الفاضل لا يهتم على أنفسهم وأموالهم ويقسم على نصيبه أو وصيته
كالبيع وأثر التصرفات فإن لم يكن له شيء أو حتى فلا بد من الأمر الفاضل فهو ولو يهتم عنه ولا يقسم عقار بين الوارثة بأولادهم
مالم يبيعوا على الوارثة موت مورثهم وعلى عدد الوارثة عند الوارثة وعندنا يقسم باعتدافهم ويذكر في كتاب الفقه في ذلك معنى
قسم ما بينهم بقدر القسط لكل علم ولا يستعدى الشريك لهم آخره أن الشركة سبقات على كل الميت والفقيه على الميت والأفراد
مجة قاصرة لا يستعدى إلى غير المقر فلا بد من البينة فتكفي حجة على الميت مع أن القضاة يفتنون في فلو أن القضاة في المسقول
لأن غير حجة في بنة ولهذا قال وغير العقار من الوارثة يقسم جماعة غير قامة البينة لأن في القضاة لهم ما يخفى على التلف في القسمة

[illegible]

جاءت البذر العاقل ولا يزاد على شرطه على ما يسمي عند الامام والي من لا يرضى بقطر الزاد فلهما قال
 لا جرمه بل بالبا ما يملكه لان رتب البذر ليس في منافع العامل بعقد فاسد فيجب عليه قيمته اذا لم يملك البذر حتى يروى غير ان فسد البذر في الارض
 والبذر ففقدوا جميع البذر اجملا على مثل الارض والبذر لا يتوفى من فساد فاسد فيلزم عليه جرمه ما هو الصحيح وان فسد
 بوجه من وجهه الفاسد والبذر رتب الارض فالحال من قبل البذر والفضل كله له لانه نجا ملكه وان فسد والبذر للعامل سلم
 في الخارج قد يرد في ما غرم من اجر الارض والبذر ثم تصدق بافضل من قدره بزره واجرة الارض لانه حصل من بزره لكن في
 ارض ملكه للبذر بعقد فاسد فاجب عليه ان يرضى بالملك وبالفاسد بالبذر الذي رتب البذر الذي ارض من قبله من المضي
 وتذكر البذر للعامل الذي قبله بالبذر فلا يتولى له العامل من عمل الكراحي كما اي قضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد وقد تم بخره
 في الخارج ولا خلاف في رتب البذر الذي رتب البذر لانه غرة في ذلك وبطلان التزاع بتم احدهما اي احد العاقلين و
 تفسخ بالاعذار كالا جارة وقد مر الوجه في الاجازات وتفسخ ان لم يرد من كبح الى سبع الارض بان لم يقدر على قضاء او يبيع
 الارض قبل نبات الزرع او تفسخ بعده اي بعد نبات الزرع مالم يحصد الزرع لانه في بيعه باعده ان يبطل الزرع وفيه ناسخ
 بعد اكله يستحب ان يخرج الفداء وانما يخرج من البطلان ولا يتولى العامل ان كان كربة الارض او حصة البذر لانه النافع انما
 تنقوم بالعقد وهو لما قرأه بالخارج فاذا لم يكن خاف ان لا يتولى البذر اي مدة المزارعة قبل ادراك الزرع فعلى العامل
 اجره مثل حصة من الارض حتى يذوق الزرع لانه العقد لما انتهى يعني انما في قلع الزرع ضرره بقيناه باجره مثل ان يذوق
 فيجب على الفاسد الارض من اوجه بقدر حصة لانه استوفى في منفعة الارض بقدره ونفقة الزرع وموئنة الحفظ وكريه النهر بعد
 انفقناه مدة المزارعة عليه ما على العاقلين بقدر حصة ما حتى يستحصلوا بها الفقد بغير اذن الاخر ولا امر فاض وهو متبرع
 لونه غير جبري ولا رتب الارض اخذ الزرع بقله ان اراد ذلك لما فيه من الاضرار بالمزارع وان اراد المزارع ذلك اي اخذ الزرع
 بقله قبل ان يرضى قلع الزرع فيمكنه ان يعطيه قيمة نصيبه من نصيب المزارع او انفق انت على الزرع افرجع في حصة عليه
 بما انفق لان المزارع لما امتنع عن العمل بعد مضي المدة لا يملك البذر البقاء العقد بعد وجوب المضي فلهما العامل وقد
 ترك النظر في حق رتب الارض من هذه الخصال لان بكل منها يندفع الضرر ومات احد ما قبل الشروع في العمل كان للآخر
 ان يتبع وان مات بعد الشروع فان مات رتب الارض والزرع بقى العقد في هذه السنة حتى يستحصل على العامل العمل
 لان بذر الزرع واذا استحصل قسم على الشرط وتفسخ المزارع فيما بقي من المدة وان مات العامل والزرع بقى فقال واراد ان يعمل
 الا ان يستحصل فلهما ان يذوق الزرع ان يعمل بمكة العامل وان وصليته ان رتب الارض يتبع المزارع على شرطه **كتاب**
المساقات هي لغة مفاعلة من السقي وشراؤها دفع الشجر الى من يملكه من معلوم
من ثمه وتسمى ايضا العامل وهو كالمزارعة كما حيث يفتي على صحتها وخلافها
 حيث تفقد عند الامام وتقع عند ما **وشروطها** تمكن في المساقات كاهلية العاقلين وبقيا
 تصيب العامل والتكليف بين الايجاب والعامل والشركة في الخارج وما يبايها البذر ونحوه فلا يمكن هنا وما المدة فتصير المساق
 بل ذكرها ولهذا المشتري يقول المدة فانها اي المساقات تصير بل ذكرها اي ذكر المدة لاحتساب الان وقت ادراك الثمر معلوم
 والتفاهة في قليل في قليل في ما لا يتفقون به ولا خلاف في ثمره حتى وان لم يذوق المدة في السنة بخلاف الزرع
 لان ابتداءه يختلف كثيرا في صيفا ورياحا لانه انما يستوفى عليه في كل الحالة الفاضلة وتقع في دفع الزرع الى من يملكه

جاءت البذر العاقل ولا يزاد على شرطه على ما يسمي عند الامام والي من لا يرضى بقطر الزاد فلهما قال
 لا جرمه بل بالبا ما يملكه لان رتب البذر ليس في منافع العامل بعقد فاسد فيجب عليه قيمته اذا لم يملك البذر حتى يروى غير ان فسد البذر في الارض
 والبذر ففقدوا جميع البذر اجملا على مثل الارض والبذر لا يتوفى من فساد فاسد فيلزم عليه جرمه ما هو الصحيح وان فسد
 بوجه من وجهه الفاسد والبذر رتب الارض فالحال من قبل البذر والفضل كله له لانه نجا ملكه وان فسد والبذر للعامل سلم
 في الخارج قد يرد في ما غرم من اجر الارض والبذر ثم تصدق بافضل من قدره بزره واجرة الارض لانه حصل من بزره لكن في
 ارض ملكه للبذر بعقد فاسد فاجب عليه ان يرضى بالملك وبالفاسد بالبذر الذي رتب البذر الذي ارض من قبله من المضي
 وتذكر البذر للعامل الذي قبله بالبذر فلا يتولى له العامل من عمل الكراحي كما اي قضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد وقد تم بخره
 في الخارج ولا خلاف في رتب البذر الذي رتب البذر لانه غرة في ذلك وبطلان التزاع بتم احدهما اي احد العاقلين و
 تفسخ بالاعذار كالا جارة وقد مر الوجه في الاجازات وتفسخ ان لم يرد من كبح الى سبع الارض بان لم يقدر على قضاء او يبيع
 الارض قبل نبات الزرع او تفسخ بعده اي بعد نبات الزرع مالم يحصد الزرع لانه في بيعه باعده ان يبطل الزرع وفيه ناسخ
 بعد اكله يستحب ان يخرج الفداء وانما يخرج من البطلان ولا يتولى العامل ان كان كربة الارض او حصة البذر لانه النافع انما
 تنقوم بالعقد وهو لما قرأه بالخارج فاذا لم يكن خاف ان لا يتولى البذر اي مدة المزارعة قبل ادراك الزرع فعلى العامل
 اجره مثل حصة من الارض حتى يذوق الزرع لانه العقد لما انتهى يعني انما في قلع الزرع ضرره بقيناه باجره مثل ان يذوق
 فيجب على الفاسد الارض من اوجه بقدر حصة لانه استوفى في منفعة الارض بقدره ونفقة الزرع وموئنة الحفظ وكريه النهر بعد
 انفقناه مدة المزارعة عليه ما على العاقلين بقدر حصة ما حتى يستحصلوا بها الفقد بغير اذن الاخر ولا امر فاض وهو متبرع
 لونه غير جبري ولا رتب الارض اخذ الزرع بقله ان اراد ذلك لما فيه من الاضرار بالمزارع وان اراد المزارع ذلك اي اخذ الزرع
 بقله قبل ان يرضى قلع الزرع فيمكنه ان يعطيه قيمة نصيبه من نصيب المزارع او انفق انت على الزرع افرجع في حصة عليه
 بما انفق لان المزارع لما امتنع عن العمل بعد مضي المدة لا يملك البذر البقاء العقد بعد وجوب المضي فلهما العامل وقد
 ترك النظر في حق رتب الارض من هذه الخصال لان بكل منها يندفع الضرر ومات احد ما قبل الشروع في العمل كان للآخر
 ان يتبع وان مات بعد الشروع فان مات رتب الارض والزرع بقى العقد في هذه السنة حتى يستحصل على العامل العمل
 لان بذر الزرع واذا استحصل قسم على الشرط وتفسخ المزارع فيما بقي من المدة وان مات العامل والزرع بقى فقال واراد ان يعمل
 الا ان يستحصل فلهما ان يذوق الزرع ان يعمل بمكة العامل وان وصليته ان رتب الارض يتبع المزارع على شرطه **كتاب**
المساقات هي لغة مفاعلة من السقي وشراؤها دفع الشجر الى من يملكه من معلوم
من ثمه وتسمى ايضا العامل وهو كالمزارعة كما حيث يفتي على صحتها وخلافها
 حيث تفقد عند الامام وتقع عند ما **وشروطها** تمكن في المساقات كاهلية العاقلين وبقيا
 تصيب العامل والتكليف بين الايجاب والعامل والشركة في الخارج وما يبايها البذر ونحوه فلا يمكن هنا وما المدة فتصير المساق
 بل ذكرها ولهذا المشتري يقول المدة فانها اي المساقات تصير بل ذكرها اي ذكر المدة لاحتساب الان وقت ادراك الثمر معلوم
 والتفاهة في قليل في قليل في ما لا يتفقون به ولا خلاف في ثمره حتى وان لم يذوق المدة في السنة بخلاف الزرع
 لان ابتداءه يختلف كثيرا في صيفا ورياحا لانه انما يستوفى عليه في كل الحالة الفاضلة وتقع في دفع الزرع الى من يملكه

بالتحلية

[illegible]

[illegible]

لم يكن بعد الكمال ولا حكم فلو لم يكن في هذه القبول تخلل البرية وهو ما قطع للشرية في العدمين والتخللين ولا خلاف
 حكم الفعلين تخلل البرية بينهما في تخلفين ايضا او اى وان تخلل بينهما وان اختلفا على خطأ وان كان القطع عند
 والقسم خطأ او بالكلية اخذ بها ايضا في القطع والدية في الاول والقصاص ونقص الدية في الثاني لاختلاف
 الجنيتين كوني احدهما عدل او خطأ او ياخذ به ان كانا خطأ يكون تخلل بينهما بل يكفي دية واحدة اعني دية القتل
 او ما يلحق منها بعد اخذ حكم الفعلين مع عدم تخلل البرية بينهما وان دية القطع انما تجوز عند الحكم ان القتل هو ان يعلم
 عدم الشريعة في العدمين الذين تخلل بينهما ياخذ به فيجوز القطع والقتل عند المصالح لان القطع ثم القتل هو المثل
 ومعنى عدمه ان لا يقطع ويقتل فقط فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل لان المثل بينهما كالمثل بين الفيلين وعدم تخلل
البرية بينهما فيجوز بينهما ولو من مائة سنة بان ضربت سبعين على قديمه وعشرة على بطنه ثم اقرت سبعين ومات
 في عشرة وجبت دية واحدة فقط لانه لما برى وتسعين لم يبق معتبة وان بقيت معتبة في حق التعزير للضارب في الكفا
 للعشرة هذا اذا لم يخرج جرحه فبرأه لم يبق الاثر وان جرحته اى جرحته المضرمة لم يبق الاثر ولم يثبت جرحه
 عدل لبقاء الاثر والشر لا يخرج باعتبار معنى الاثر في النفس وهو انما اثر في الذية لبقائه وان لم يمتدح مقدار الواجب فليكن حكمه
 العدل في ما ياتي من الدليات وان ما يجب كونه عدله ودية للقتل ومرة قطعت من عدل او خطأ فعلى القطع مع
 القطع فانت منه فعلى قاطعة الدية في ماله عند الامام وعندهما هو عفو عن النفس فشي على القاتل لان العفو في القطع
 عفو من موجبه هو القطع ان لم يمتدح ان سري ولا انه عني في القطع وهو غير القتل فاذا سري علم انه كاذب ولا
 قطعاً وكما يستغنى ان يحل القصاص في العدل لا منه الموجب الاصل في هذا هو القصاص او انه تجب الدية تحتها لان صورة
 العفو من دية الشريعة وهي دية للقود وان عني عن القطع وما يحدث منه من اى من القطع كالشرية الا انفسه او عني عن
 الجنانية عند فوه عني عن النفس لاجلها على القاتل شي لان قوله وما يحدث منه صريح في العفو عن الشريعة والجنانية
 تنافي الحقيقين في عني عن العدمين كل المال والخطا وتلك يعني لا تجب الجنانية خطأ وقد عني عن ان عفو عن الدية
 فيعتبر في الثلث لان الدية مال الحق والبرية يتعلق بها والعفو وصية فيصير الثلث واما العدم في جود هو ان
 قام يتعلق به حق البرية فيصير العفو عنه في الكمال والشيء كالقطع يعني لو كان مقام القطع شجرة فهو على الخلة المذكورة وان
 قطعت امرأة يد رجل فتر وجب على من جرحه ثم مات المقتول دية فغلبه مرثا او عليه الدية في ماله ان قطعت عمداً
 وعلى عاقلة ان قتل خطأ هذا عند الامام لان العفو في البدن والقطع لا يمتدح عفو عما يحدث منه عند فكه الترويج
 على البدن وعلى القطع لا يمتدح تنجاً على ما يحدث منه عند ثم ان كان القطع عمداً فترتدج على القصاص في الطرف ليس
 بماله على تقدير ان ينفذ على تقدير التقويم او لا فاذا لم يكن ماله ولا يصح ما في المثل ليقال القصاص لا يجوز بين
 الرجل والمرأة في الطرف فكيف يمتدح تنجاً على ما لا نقول الوجه الاصل في العدم القصاص او طلاق قوله تعالى والمزوج قصصاً
 وانما سقط للثقة ثم تجب عليه الدية لان الترويج عليه وان تضمنت العفو لكونه عن القصاص في الطرف فاذا سري عدل
 القتل فلو تنافى العفو في الدية لعدم صحة العفو عن النفس وذلك في ماله لانه عدل والقاعدة لا تتجوز فاذا وجب
 للمقتول المهر فاقصا ان تنسوا قتل او وصفا وان كانا احدهما اكثر وجب صوابه على الاخر وان كانا القطع خطا
 ترويجاً على ارض اليد فاذا سري الى النفس يتبين انه لا اثر لليد وانما السعي فيجوز المثل والدية واجبة بنفس القتل لانه

له الدية

وان با

خطا

خطا لا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة وان تزوجها على اليد المقطوعة وما يحدث منها او على الجنانية ثم
 مات فعليه المثل في العدم لانه ترويج على القصاص وهو ليس بالخطا ويصح ما في المثل ويصح عن العاقلة مقدار اى
 مقدار مرثا في الخطا ان كان المثل اقل من الدية لان هذا ترويج على الدية وهي نصيب المهر والباقي من المهر وصية لهم في العاقلة
 وتصح لا تهم في الايجاب فيعتبر في الثلث فان خرج الباقي من الثلث سقط عنهم ايضا والواى وان لم يخرج من الثلث فقد ما
 يخرج منه سقط عنهم ولو بقي والفضل الى الولى لان الوصية لا نفاذ لها الا في الثلث وكذا الحكم عند ما في الصورة
 الاولى وهي ما اذا تزوجها على اليد او العفو عن اليد عفو عما يحدث منه عند ما ومنه قطعت دية فان بعد ما انقص
 لانه القاطع قتل فاطعة ذنوبه بالشرية ان الجنانية كاذباً وعدا وان حق القصاص في النفس وانما احتفاء القطع
 في المقصود منه فلا يجوز كسب قطع حتى المقصود في القتل لانه دية على يد غيره رجل قتل وليه عند القطع ذلك الرجل قاله
 لى هو قاتل لانه تم عني ذلك الرجل في القتل فعليه المثل فعلى قاطع اليد حية اليد عند الامام لانه استوفى من جرحه لى حقه
 في القتل وهذا قطع وكما القصاص ان يحل القصاص الا انه سقط المثل له واذا سقط وجب المال وقاله لانه على اليد لا يمتدح اكل
 القصاص بجميع اجزائها فالتلف البعض اذا عني فوه عفو عن لوى هذا البرية من قطع دية فاقص من قطعها بلو حكم حاكم
 فسر القطع في النفس ومات فعليه المثل في المقصود دية النفس عند الامام خلافاً لما في هذه المسئلة والمسئلة الاولى في
 وجه الطرفين في المسئلة الاولى وانما وجهها في هذه المسئلة فانه استوفى حقه من القطع فقط حكم الشريعة اذا احتراز
 عن الشريعة خارج عن عفو فلو تيقن بشرط التسوية للتلا منسد باب القصاص وان حقه في القطع والموجب قتل لى
 مستوفى حقه فيصير **باب الشهادة في القتل واعتبار حاله بعد تحققة القود يشترط بطريق**
للايمان حيث للوارث ابتدا بسبب ان يثبت في حق المورث عند الامام لا بطريق الادب
 بان يثبت للمورث ابتدا ثم يثبت للوارث كما هو مذهبهم ثم فرغ على هذا الاصل قول فلو يمتدح احد من اهل الورثة
 خصاً في البقية فيكون ثانياً القود في غير وكالة منهم وباقامة الحاضر البينة او يثبت القصاص في حق الغائب بخلاف المال
 حتى اذا ادعى الورثة ثبوت الشك في التركة وان ثبت ثبت في الجميع فلو احتج بالباقي في الحد يدعى وكذا اذا ادعى احد
 الورثة ثبوتاً وان ثبت ثبت في الجميع ولا يحتاج الى ان يدعى على كل واحد منهم لان ذلك مما يدعى الميت وعلى الميت واما
 ما لا يدعى له وعليه بل يدعى لى لى ثم عليه فلا يستحب احدهم خصاً في الباقي القود من هذا القبيل ثم فرغ على هذا القول لاقام
 احد الوثنين على جرحه يقتل اياه عمداً او ارضاً غيباً ثم اعادته بعد عود الغائب حكمه في الاستيفاء عند الامام خلافاً
 لهما فان عند الامام اعادته بعد عود الغائب في القتل الخطا والدية اذا اقام الحاضجة لا تكرر اعادته بعد عود
 الغائب اتفاقاً لان موجبه المال وطريق ثبوت الميراث ولو برهن القاتل على عفو الوارث الغائب الحاضر خصم سعي عليه
 برهانه بسقط القود لانه يدعى على الحاضر بسقوط حقه في القود وانما قاله الى المال فاذا قضى عليه الغائب مقضياً عليه
 وكذا لو قتل عبد عن الرجلين شترتين فبداهما غائبين لى لو كانا عبدتين رجلين يقتل عدل واحد منهما غائب حكمه مثل
 ما ذكرنا حتى لو قتل بنية اقام الحاضر ثم اعادته بعد عود الغائب لاقام القاتل البينة ان الغائب قد عفي للحاضر
 خصم بسقط القصاص لما بينا ولو شهد لينا قصاص بعضوا جرحه بان كان اوليا للقود ثلثة لفت شرهما لانهما جرحان
 الا انفسهما ففعل هو انقلاب القود والى كذا ثم ادعى عفو القصاص شرهما اذا زعم ان القصاص قد قطع وزعمهما معتبة في انفسهما

وهذه المسئلة على أربعة وجوه ذكر الاول بقوله فالاصدقهما القاتل فقط اي كذا الوج المسهر على الدية بينهم ثلاثا
لما خفف فيها اقر شئ في الدية ما قبله من كسب من عمن كلهم ان نصيبه هو وعليه فقط العفو وهو منكر فلو يقبل
قولهم ان كسب الضحية ايضا ما لا ذكر انما بقوله وان كسبها القاتل بعد ان كسبها الشاهد على قوله نعم اي انما الشاهد
لو انما شهادته على ما عليه بالعفو اقر اصلا فحقها في القتل فحقها اقر بها في حق النفس ما وادعيا انفسه ما لا فلو يصدر
وعلى ما لا وجبة ولا خيرا ثالث الدية دون وعلى ما لا العفو عليه هو يتكرر لانه ابتداء العفو منه ما في حقه فينقل بغيره
لأن سقوط القصاص عنها هو ما ذكر انما بقوله وان صدقها الغو بما فقط اي كذا القاتل غير القاتل الى الراجح المصدق
ثالث الدية لانه اقر بغيره من كسبهم في ذلك ثم ياخذ انما في كسبها ثلث الدية منه اي من اجزاء المصدق لانه في
المصدق انما عفي بصدقه المجرى فلو شئ على القاتل ولا على القاتل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مالا القاتل وهو
من جنس حقها في اخذ انما كن قال لانه على ما في القاتل لانه في كسبها ثلث الدية في كسبها ثلث الدية في كسبها ثلث الدية
فكر في بعض الكتب بان صدقها القاتل والشاهد على قوله نعم اي كذا القاتل والشاهد على قوله نعم اي كذا القاتل
لانه في كسبها ما لا اعلم انما يتكرر لظهوره وان اختلفت شهادته القاتل في زمانه ومكانه والتميزان قال احداهما قتل
بعضها والاخر قتل بالسيف وقال احداهما قتل بالسيف وقال الاخر اذري بما اذري فلو اختلفت شهادتهما لاق القاتل يتكرر القاتل
في زمانه ومكانه القاتل في زمانه ومكانه القاتل في زمانه ومكانه القاتل في زمانه ومكانه القاتل في زمانه ومكانه
وان شهد بالقتل وجب له الدية لزمته الدية في ماله يتحسنا والقتل لانه لا يقبل هذه الشهادة لان القاتل يختلف باختلاف
الآلة فيحمل الشاهد عليه وجه الاحتسنا انما شهد بالقتل مطلقا والقتل لا يجزئ له من العمل به قبل الشاهد اقل وجوب
وهو الدية وانما يتحسنا ماله ان الوصل في الفعل العرفي فلو لم ير العاقل ولو اقر كل واحد من رجلين بقتل زيد وقال وليه
قتلهما جميعا فلو انما في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
على كونه كذا في انما شهد بالقتل في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
القتل في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
التكليف في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
فقال والعرف بحالة الرمي لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
السهم الى الرمي لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
بعدها لا ردتا فانت تجب الدية في ماله عند خلوها فان شئ على الرمي عند ما ان التلصص حصل في كسبها ثلث الدية
انما غير العفو من هذا وان الرمي ليدون الرمي معصوم وانما لا يحجب القصاص للشبهة في سقوط العفو في حالة التلف
فيجب الدية ولو لم يرمي في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
لعدم انقضاء الحق في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
فعلية بعد الرمي لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
نما انما متعلقا بمراسمهم لان العفو يمنع السرية فاعتبر حالة الرمي لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
كون العفو من رما وان رما في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية

وشاهدان يقتل كراهيه وادى وليه
قتلهما اي قتل زيد ويكره عرو الفتاة
اي الشاهدان لانه في

وجب الجزاء وان رماه جلا فاحرم بعد الرمي في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
في تلك الحالة في المسئلة الاولى وهو جلا في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
قتله ايضا لما ان العفو حالة الرمي وهو ما لا يرد في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
بحسب ما يقتل كل واحد في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
جمع دية مصدر وروي القاتل المقتول اذا اعطى المالك الذي هو روي النفس في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
المال دية تستحق للفعل بالمصدر ورواها كذا في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
الدية المخلطة في الاول مائة حال كذا في ارباعا الى الدية المخلطة في الاول مائة حال كذا في ارباعا الى الدية المخلطة
وبنات لبنون وحقاق وجعل وقد سبق في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
عند الامام في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وقد سبق معناها كذا في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
الدين في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وهي الدية المخلطة في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وما بعده وهو ما جرى مجرى الخطأ والقاتل في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
الدية مائة اخرا سا اى خاص وبنت خاص وبنت لبنون وحقه وجذعة في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
بقرة وفي كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وكفارة شدة الخطأ وهو ما جرى مجرى الخطأ في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
فتناولها الاية فانما جرى مجرى الخطأ في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
ولا اطعام فيها لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
مسلم لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
دية النفس ولو صغر او ضاع او اربى ما دون نصفه من الرمي في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
الى كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
والشرف في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وانما ذكر النفس هنا مع انه ذكرها في ما سبق فمحمدا لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وهو ما دون في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
الدية الكاملة ان منع الجراح او انقطع ماله في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وفي العقل وفي السمع وفي البصر في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية
وفي الجبهة ان تمنع بعد خلقها او في شعر الرأس ان تمنع بعد خلقه لانه في كسبها ثلث الدية لانه في كسبها ثلث الدية

كتاب الديات

والأولى بغيره وأما ما وجد في الثاني من الشيء إذا اضمحل ان جناية كل واحد لا قيمة واحدة ولا تعدد في المولى
بغيره الأولى الجناية الأولى لا تعدد بغيره على الدفع فتنوع وفي الجناية الثانية وفي الأولى فيشاركها في قسمتها
على قدر حتمها وإلا أي وإن لم تدفع اليه قبضها بل برضا فان شاء اتبع وفي الجناية الثانية وفي الجناية الأولى
وان شاء اتبع المولى عند الامام وعند المولى لا يتبع وفي الجناية الثانية للمولى بل يتبع وفي الأولى لكل حال في القضا
وعنده ولا شيء على المولى لان ما فعله باختياره بمنزلة ما فعله بالقضا لانه لا يباح له ان يتبعه ولم تكن الجناية الثانية
موجودة حتى يجعل مقبلا وان جناية المولى انما توجب قيمة واحدة فاذا دفع المولى في الأولى باختياره صار مقبلا
في حق وفي الثانية لان حصته وجبت عليه لولا ان يتبعه هذا الدفع في حقه فاذا لم يتبعه دفع المولى في حق
وفي الثانية وفي الثانية بل خياران شاء اتبع وفي الأولى ان يتبعه فان دفعه فظلم فصار جانيا فافق حقه عنه
وان شاء اتبع المولى لا تدفع حقه اختيارا منه لا جبر اختيارا ماله ان يتبعه القضا على ما بين اتفاقا وان اتبع المولى المولى
ولما لم تدفع جنياته لا يلزمه الا قيمة واحدة لان القضا انما وجب عليه المبلغ ايا المولى ولا يتبع منه الا قيمة واحدة
لان دفع القيمة منه كدفع الدين ودفع الدين لا يتكرر فكذلك القضا مقادير اذ كان كذلك فصار جانيا بعد وعنده
بمنزلة واحدة سواء اعتقه بعد العلم بالجناية او قبله وان لم يلزمه المولى في جميع ذلك لان الاعتقاد مانع من الدفع كالتدبير
وان اقر المولى اثم المولى الجناية خطأ لم يجز لقوله ولا يلزمه في الحال ولا بعد اعتقاده لان موجبة الجناية الخطأ على يده
اقراره لا ينفذ على يده **باب غصب العبد والعتق والموت والجناية في ذلك وقطع**
سيد بعد غصب العبد فمات من القطع في يد الغاصب ضمن الغاصب
مقتضى لان الغصب قطع للشرية لانه لا يملك البيع كانه ملك باق سوية فيجب قيمة اقطع وان قطع شيئا
يده عند الغاصب فمات من القطع برئ الغاصب لا يقطع السيد بعد غصبه عند الغاصب غير مستردا كيف لا يملك مستردا
وان لم يملكه على حقه قطع يده وهو مستردا في غير الغاصب في الحال لولا ملكه اليه ولو غصب عبيد بجبر عبيد الجبر امثلة
فمات الغصب في يده اي في يد العبد الغاصب لان الجبر يوجب حذافا والغصب الافعال فيضمن حقه لو ثبت الغصب
بالنية ساء فيه في الحال دون اقراره او بيعه بل يأخذ بعد اعتقه ولو غصب على صيغة الجبر هو مدين في ذلك
المدين عند غاصبه ثمرة السيد في حقه عند كونه اربا لكربان جني عند السيد ثم عند الغاصب ضمن سيد قيمته لولا ان يكون
الجنايتين فيلزم من غصبه من غصبين لان موجبة جناية المدين وان كثرت قيمته واحدة فيجب على المولى لانه لا يجوز منعه الدفع
بالتدبير السابق من غير ان يصير مختارا للقتل وانما كان من غصبين كدفع المولى في الأولى لانه لا يجوز منعه الدفع
القيمة التي ضمنها على الغاصب لا يضمن بالقيمة الجنايتين بغيره بل يكون عند الغاصب في حقه الاخر كان غصبه فوجبه
من جهة الغاصب فمات كان لم يدفعه العبد لان الرد السحق يكون عند الغاصب كل واحد دفعه اي في السيد نصف
القيمة الذي اخذ من الغاصب في رتب الجناية الأولى في الصورة الأولى لان حق الأول في جميع القيمة لانه جني في
حقه لانه جاني حتى كره وانما النقص باعتبار فروجه القضا فاذا وجد لا وقتا ثم اورد العبد في الملك فارغا
ياخذه منه ليعم حصته ثم رجع السيد ثانيا على المولى على الغاصب لانه اخذه منه كان عند الغاصب هذا عند الامام والمولى
وعند محمد لا يدفع السيد ما رجع به على الغاصب ولا يرجع ثانيا لان الذي يرجع به على الغاصب هو المولى الجاني

مقتضى

الأولى لانه انما يرجع على القضا ذلك ولا يدفع له كغيره ليجتمع البدل والبدل في ملك شخص واحد وفي القضا الثانية يدفع على
يدفع السيد ما رجع به على القضا في الجناية الأولى ولا يرجع للمولى على الغاصب ثانيا لانه لا يرجع في الجناية الأولى ما رجع
لان الجناية الأولى كانت عند المالك والقضى في الفصلين كالمدين لان الفرق بينهما انه يدفع على المولى
يدفع القضا نفق في المدين يدفع القيمة اي قيمة المدين وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدين اختلفا فافا فافا وقع
القضا يرجع بنفسه قيمته على الغاصب في دفعه اليه رتب الأولى في الفصل الأول ثانيا على الغاصب عند الامام والمولى عند
محمد لا يدفع ما رجع به ولا يرجع ثانيا وفي الفصل الثاني يدفعه ولا يرجع اتفاقا ولو غصب رجل مدين امرأتين جاني المدين
عنده اي عند الغاصب كل منهما اي في كل من المدينين عزم سيد قيمته لهما اي لولي الجنايتين بغيره لانه منع عن
العبد في الدفع بالتدبير فوجبه عليه قيمته ورجع المولى بها اي بملك القيمة الغاصب لان الجناية كانت في يد الغاصب فافق حقه
المولى كل كان في يده فيرجع عليه بكل دفع المولى نفسه اي نصف القيمة الاخرى في الغاصب ثانيا وفي الجناية الأولى
لانه لم يمتحن كل القيمة لعدم اقراره عند وجود جنياته وانما انتقص حقه في المراهنة من بعد رجوع المولى الى الغصب
الذي دفعه ثانيا الى وفي الجناية الأولى عليه اي على الغاصب ثانيا اتفاقا لان المتحقق هذا النصف ثانيا كان في يد الغاصب
فيرجع به عليه ولا يدفع له وفي الجناية الأولى لانه لم يمتحن في حقه والاولى الجناية الثانية اذ لا حق له في النصف لسبق
حق الأول عليه وقد وصل ذلك اليه وقبل فيه خلافا لمحمد في السئلة الثالثة من غصبته لانه يعتبر في حقه اي في حقه
بغير اذن عليه فذكر الغصب في هذا بطريق المشاكلة وهو ان يذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه في حقه والاول الغصب ثانيا
يتحقق في الاموال في الاحرار فمات العتبي في يده في حقه او بجبره فلو شئ عليه وان مات بصاحبه او في حقه فعلى
عاقلة ويدين على عاقلة الغاصب في القيمة الجنايتين والقياس ان لا يضمن في الرجوع لان الغصب لا يتحقق وجب اذ كان
ان هذا ضامنا لانه لو غصب العتبي بغيره بالاولى مستبانا وهذا انما لا يثبت لان نقل المالك العتق والقياسات تسببه
هنا لان هذه لا تكون في كل مكان بخلاف الموت في اقاليم فمات في ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن ولو قتل عتبي عبدا مودعا
عنده ضمن عاقلة اي عاقلة العتبي قيمته فان اكل القضا طعاما او تلف ما لمودعه فمات عند الامام ومحمد
خلافا لابي بن قان قال بغير لانه تلف ما لمودعه ما مضى ما مضى لانه لم يملك المالك غير العتبي لم يضمن
نفسه لم يضمن لحي المالك وقد فقت العصمة على نفقته وضع ماله في يد العتبي فمات العتبي فمات عتبه لحي فمات
ميت على اصل الحرية في حق المولى ولم يملك ثانيا بغيره العاقلة في قيمة العتبي ولو اودع بالبناء الجبر عند محمد بن ابي القاسم
صلى الله عليه وسلم في حق المولى العتبي الامام ومحمد خلافا لابي بن قان قال لو اخذ بغيره في الحال والاقراض والاعارة كالاولى فيهما
ان في العتبي الجبر والمال بالقيمة العتبي العاقلة كذا ذكره محمد في الجامع الصغير وفي غير العاقلة بغيره ايضا بالاتفاق لان
التسليم غير معتبر وفعله معتبر كما بينه العاقلة ماله لا تلف بل ايداع ونحوه لانه مؤخذ باقتداره وصحة العقول معتبرا
في حق العتبي بالقسامة وهي لغة بمعنى القسم وهو المين مطلقا وفيه في الشرع ثمين
بالدفع بالقياس لخصي واحد مخصص على خصي واحد كان او متعدد اعل وجب خصي
كسيرة وجب القتل في المحلة ان ما في معناها ويركنها قول اهل المحلة لانه ما قتلوا ولا علمنا ان قتلوا وشهدوا ان يكون
القسم جلا ما قلناه بالفتاوى وكما بالقضا بوجوب الدية بعد الحلف فاذا اوجبت ميت في محلة بدار القتل يرجع او يخرج

لَقَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ أَفْلَحَ الْفَالِحُ وَلَا قَوْلَ
وَيْعَ الْفَالِحِ حَمْدُ اللَّهِ أَفْلَحَ الْفَالِحُ
وَلَقَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهُ

[illegible]

[illegible]

حقیقی

[illegible]

الدري

[illegible]

$\frac{\text{نصف}}{3} = \frac{\text{ثلث}}{4} = \frac{\text{نصف}}{6} = \frac{\text{ثلث}}{8} = \frac{\text{نصف}}{12} = \frac{\text{ثلث}}{16} = \frac{\text{نصف}}{24} = \frac{\text{ثلث}}{32} = \frac{\text{نصف}}{48} = \frac{\text{ثلث}}{64} = \frac{\text{نصف}}{96} = \frac{\text{ثلث}}{128} = \frac{\text{نصف}}{192} = \frac{\text{ثلث}}{256} = \frac{\text{نصف}}{384} = \frac{\text{ثلث}}{512} = \frac{\text{نصف}}{768} = \frac{\text{ثلث}}{1024} = \frac{\text{نصف}}{1536} = \frac{\text{ثلث}}{2048} = \frac{\text{نصف}}{3072} = \frac{\text{ثلث}}{4096} = \frac{\text{نصف}}{6144} = \frac{\text{ثلث}}{8192} = \frac{\text{نصف}}{12288} = \frac{\text{ثلث}}{16384} = \frac{\text{نصف}}{24576} = \frac{\text{ثلث}}{32768} = \frac{\text{نصف}}{49152} = \frac{\text{ثلث}}{65536} = \frac{\text{نصف}}{98304} = \frac{\text{ثلث}}{131072} = \frac{\text{نصف}}{196608} = \frac{\text{ثلث}}{262144} = \frac{\text{نصف}}{393216} = \frac{\text{ثلث}}{524288} = \frac{\text{نصف}}{786432} = \frac{\text{ثلث}}{1048576} = \frac{\text{نصف}}{1572864} = \frac{\text{ثلث}}{2097152} = \frac{\text{نصف}}{3145728} = \frac{\text{ثلث}}{4194304} = \frac{\text{نصف}}{6291456} = \frac{\text{ثلث}}{8388608} = \frac{\text{نصف}}{12582912} = \frac{\text{ثلث}}{16777216} = \frac{\text{نصف}}{25165824} = \frac{\text{ثلث}}{33554432} = \frac{\text{نصف}}{50331648} = \frac{\text{ثلث}}{67108864} = \frac{\text{نصف}}{100663296} = \frac{\text{ثلث}}{134217920} = \frac{\text{نصف}}{201326880} = \frac{\text{ثلث}}{268435840} = \frac{\text{نصف}}{402653760} = \frac{\text{ثلث}}{536871680} = \frac{\text{نصف}}{805307520} = \frac{\text{ثلث}}{1073743360} = \frac{\text{نصف}}{1610615040} = \frac{\text{ثلث}}{2147486720} = \frac{\text{نصف}}{3221229440} = \frac{\text{ثلث}}{4294972160} = \frac{\text{نصف}}{6442458240} = \frac{\text{ثلث}}{8589944320} = \frac{\text{نصف}}{12884916480} = \frac{\text{ثلث}}{17179888640} = \frac{\text{نصف}}{25769832960} = \frac{\text{ثلث}}{34359777280} = \frac{\text{نصف}}{51539665920} = \frac{\text{ثلث}}{68709554560} = \frac{\text{نصف}}{103064331840} = \frac{\text{ثلث}}{137419109120} = \frac{\text{نصف}}{206128663040} = \frac{\text{ثلث}}{274838216960} = \frac{\text{نصف}}{412257325440} = \frac{\text{ثلث}}{544676434880} = \frac{\text{نصف}}{817014652160} = \frac{\text{ثلث}}{1089352869440} = \frac{\text{نصف}}{1634029303040} = \frac{\text{ثلث}}{2178705736640} = \frac{\text{نصف}}{3268058604800} = \frac{\text{ثلث}}{4357411473280} = \frac{\text{نصف}}{6536117209600} = \frac{\text{ثلث}}{8714822945280} = \frac{\text{نصف}}{13072234417920} = \frac{\text{ثلث}}{17429645890560} = \frac{\text{نصف}}{26144468835840} = \frac{\text{ثلث}}{34859291781120} = \frac{\text{نصف}}{52288937671680} = \frac{\text{ثلث}}{69718583562240} = \frac{\text{نصف}}{104577875343360} = \frac{\text{ثلث}}{139337167123904} = \frac{\text{نصف}}{209005750685824} = \frac{\text{ثلث}}{278674334247680} = \frac{\text{نصف}}{418011501371520} = \frac{\text{ثلث}}{557348668495360} = \frac{\text{نصف}}{836022997743040} = \frac{\text{ثلث}}{1114697327000896} = \frac{\text{نصف}}{1672045990401280} = \frac{\text{ثلث}}{2229394653801728} = \frac{\text{نصف}}{3344091980702592} = \frac{\text{ثلث}}{4458789307603456} = \frac{\text{نصف}}{6688183961405184} = \frac{\text{ثلث}}{8917578615206912} = \frac{\text{نصف}}{13376367922810304} = \frac{\text{ثلث}}{17835157230413696} = \frac{\text{نصف}}{26752735845620480} = \frac{\text{ثلث}}{35670314460827264} = \frac{\text{نصف}}{53505471691240896} = \frac{\text{ثلث}}{71340628921654432} = \frac{\text{نصف}}{107010943382481664} = \frac{\text{ثلث}}{142681257943308800} = \frac{\text{نصف}}{214021886914963200} = \frac{\text{ثلث}}{285362515886617600} = \frac{\text{نصف}}{428043773829926400} = \frac{\text{ثلث}}{570724541773235200} = \frac{\text{نصف}}{856086812659852800} = \frac{\text{ثلث}}{1141449083546470400} = \frac{\text{نصف}}{1712173625319705600} = \frac{\text{ثلث}}{2282898167092940800} = \frac{\text{نصف}}{3424347250639360000} = \frac{\text{ثلث}}{4565796334185779200} = \frac{\text{نصف}}{6848694501278668800} = \frac{\text{ثلث}}{9131592668371558400} = \frac{\text{نصف}}{13697389002557337600} = \frac{\text{ثلث}}{18263185336743116800} = \frac{\text{نصف}}{27394778005114675200} = \frac{\text{ثلث}}{36526370673486233600} = \frac{\text{نصف}}{54789556010229350400} = \frac{\text{ثلث}}{73052741346972427200} = \frac{\text{نصف}}{109579112020458643200} = \frac{\text{ثلث}}{146105482693944857600} = \frac{\text{نصف}}{219158224040917286400} = \frac{\text{ثلث}}{292210965387889715200} = \frac{\text{نصف}}{438316448081834560000} = \frac{\text{ثلث}}{584421930769779328000} = \frac{\text{نصف}}{876632896154668992000} = \frac{\text{ثلث}}{1168843861539558560000} = \frac{\text{نصف}}{1753265792309337856000} = \frac{\text{ثلث}}{2337687723079117152000} = \frac{\text{نصف}}{3506531584618726400000} = \frac{\text{ثلث}}{4675375446158335680000} = \frac{\text{نصف}}{7013063169237503360000} = \frac{\text{ثلث}}{9350750894316671040000} = \frac{\text{نصف}}{14026126341475007360000} = \frac{\text{ثلث}}{18701501828633343680000} = \frac{\text{نصف}}{28052252742950016000000} = \frac{\text{ثلث}}{37403003657266688000000} = \frac{\text{نصف}}{56104505485900032000000} = \frac{\text{ثلث}}{74806007314533376000000} = \frac{\text{نصف}}{112209010982800000000000} = \frac{\text{ثلث}}{149612014651133440000000} = \frac{\text{نصف}}{224418021976697600000000} = \frac{\text{ثلث}}{299224029302261760000000} = \frac{\text{نصف}}{448336043953593600000000} = \frac{\text{ثلث}}{597448058604925440000000} = \frac{\text{نصف}}{896072087912387200000000} = \frac{\text{ثلث}}{1194696117219849024000000} = \frac{\text{نصف}}{1792044175829772800000000} = \frac{\text{ثلث}}{2389392234439696640000000} = \frac{\text{نصف}}{3583088351659520000000000} = \frac{\text{ثلث}}{4776784468879343360000000} = \frac{\text{نصف}}{7165176703318976000000000} = \frac{\text{ثلث}}{9553568937758608640000000} = \frac{\text{نصف}}{14330353406637913600000000} = \frac{\text{ثلث}}{19107137875517218560000000} = \frac{\text{نصف}}{28660706813275827200000000} = \frac{\text{ثل$

Handwritten manuscript page showing a list of items and their prices, organized into columns. The text is written in Arabic script. The items listed include various types of bread (e.g., "خبز", "خبز مسطح", "خبز مسطحين") and other goods. Prices are indicated by numbers (e.g., 1, 2, 3, 4, 5, 6, 10, 20, 25, 30, 35, 40, 45, 50, 55, 60, 65, 70, 75, 80, 85, 90, 95, 100). The page is divided into sections by horizontal lines.

[illegible]

في التصحيح

[illegible]

ایضاً

كل واحد من آحاد الفريق يمثل تلك النسبة من المصروف لكل فرد منهم أي من آحاد الفريق وان اردت قسمة التركة بين الزوجين
او الغراء فانظر بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاصرف بهام كل وارث من التصحيح وفي التركة
ثم اقسم الحاصل بين هذا المصروف وفي التصحيح فخرج فهو نصيبه لك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة فاصرف بهام
كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسم الحاصل على جميع التصحيح فخرج فهو نصيبه في نصيبك
الوارث وكذا العمل المعروف بنصيب كل فريق من الوارث في القسمة الغراء اجعل مجموع الديون كالتصحيح واجعل
كل دين كسرام وارث ثم اعمل العمل المذكور في مصالح من الوارث او الغراء على ما هو معلوم من آحاد التركة فاطرح نصيب
من التصحيح والديون واقسم الباقي على بهام من بقي من الوارث او على دينهم هذا آخر كتابي في المسئلة والبحر في المسئلة
جهدا في اجتهاد في عدم ترك شي من مسائل الكتب الاربعة والتساضع متكلم في التماس من الناظر في ان اطلع
الناظر على الاخذ في شئ منها اي من مسائل الكتب الاربعة بان لا يذكر في محله ان يلحقه فقر في التمسك بحل الا في قوله فان
يحل التمسك في اي من غايه في ذلك الى الخاق بعد التماس في مطلق تلك المسئلة اي في موضع يظن كونه تلك المسئلة
فيما فانه ربما ذكرت ماض في محله وهو ليس ببعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في موضع آخر
فاكتفيت بذكرها اي في كون تلك المسئلة في احد الموضعين فيظن ان هذا المحل الاصل في ذكره بعد التماس في محله
فاذا تم والجملة قبل التماس والتتابع ثم ان زدت فيه مسائل كثيرة في الهديا في جميع الجوامع على ما وعدنا بالزيادة في

في الخطبة ولما زدت في غير ما في غير الهديا في جميع الجوامع حتى يسهل الطلب على من
استنبه عليه صحة شئ مما في الكتب الاربعة . الحمد لله على التمام . والصلوة على محمد
عليه الصلوة والسلام . واما هذا الكتاب . اللهم اجعله نورا نافعا في يوم القيمة
وقد تم بعد ما اتممت وتوفيقه في اليوم تسعة والعشرين في يوم الخميس
في المائة الثانية بعد الف ليلة من الهجرة من الف والستين
في احدى وعشرين من شهر ربيع الاول
بن الحاج محمد بن عبد الله التاكن
في محلة الصغرى
غفر له

مجموع الاوراق
٢٤٠

٢٤٠
١٥١١
١

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kesim	1511
Yeni Kayıt	2
Eski Kayıt	476